

المصوّر
ALMUSSAWAR MAGAZINE
سعر العدد : 10 جنيهات
23 أكتوبر 2024 - 20 ربيع الآخر 1446 هـ
Issue No. 5220
«نواقص الأدوية»
العلاج فى «التوطين»
ملف خاص
«الحدود خط أحمر»
رسالة القاهرة إلى العالم
حوار الأسبوع
100 عام
المصوّر
ALMUSSAWAR MAGAZINE
INDIA
RUSSIA
BRAZIL
AFRICA
BRICS
إنهاء «هيمنة الدولار»
بالمشروعات المشتركة
«مصر والبريكس»
بوابة الفرص الذهبية
ملف العدد
ISSN 1110-8932
9 771110 893004



23 أكتوبر 2024م
20 ربيع الآخر 1446 هـ
أسسها إيميل وشكرى زيدان سنة 1924

العدد
5220



أسسها جرجى زيدان سنة 1892

رئيس مجلس الإدارة: **عمر أحمد سامى**

رئيس التحرير: **عبداللطيف حامد**

مستشارو التحرير: **نهـال الشريــف**، **عبدالرحمن البدرى**

هيئة التحرير: **هالة حلمى** (الخارجى)، **السيد عثمان** (تصحيح)

فيس بوك: facebook.com/AlmusswarMagazin

موقع دار الهلال الإلكترونى darelhilal.com

المراســلات

الإدارة: القاهرة - ١٦ ش محمد عز العرب بك (المبتديان سابقا)
ت: ٠٢٢٣٦٣٣٦٥٢ (٧ خطوط)
تلغرافيا: المصور - القاهرة ـ ج.م.ع.
فاكس: FAX: ٢٣٦٤٣١٣٠
مكتب الإسكندرية: ٢ ش استامبول محطة الرمل ..
ت: ٤٨٧٠٦٤٨ - فاكس: ٤٨٧٣٠٥٨
عنوان البريد الالكترونى لمؤسسة دار الهلال
Email : ALMUSSAWAR 2009@yahoo.com
E-mail:darhilal@idsc.gov.eg

الاشتراكات: للاشتراكات داخل القاهرة
الاشتراك السنوى ٥٢٠ - النصف سنوى ٢٦٠ - الربع سنوى ١٣٠
للاشتراكات لباقى المحافظات وجميع انحاء العالم
التواصل واتس: ٠١١١١١٥٢٧١٠

المدير الفنى: **هانى ممدوح**



«روضة السيدة زينب» تحصد جائزة دولية..
واستضافة القاهرة لـ«المنتدى الحضرى» شهادة عالمية بـ«الإنجاز»

مــصــر.. والتزام «العمران»

فى الأحاديث اليومية يقولون إن «الهدم دائمًا أسرع من البناء»، وهو ما اتضح جليًّا خلال السنوات العشر الماضية، فبعد عقود من الزمن لم يكن فيها مصطلح «البناء» حاضرًا على أجندة أولويات المسئولين، دارت ماكينات البناء، وبدأ الجميع فى ربوع مصر يتابعون ما يجرى تشييده على أرض المحروسة، سواء كان مشروعات سكنية تناسب فئات المجتمع كافة، أو مشروعات قومية كان لها دور كبير فى تراجع معدلات البطالة بمعدل تاريخى غير مسبوق، أو شق طرق جديدة وحفر أنفاق ومدّ سكك حديدية، إلى الدرجة التى دفعت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية للإشادة بـ«التجربة المصرية»، ليس هذا فحسب، بل وتقديم النصيحة لبقية الدول بـ«الاستفادة منها».

«العمران»، واحد من المصطلحات التى صكّها الرئيس عبدالفتاح السيسى منذ عامه الرئاسى الأول، رغم إدراكه صعوبة المهمة، غير أنه أعطى توجيهاته بـ«انطلاق العمل»، ولم يقف عند هذا الحد، لكنه كان حاضرًا على أرض الواقع، متابعًا معدلات الإنجاز، وموجهًا بـ«الدقة فى التنفيذ»، وبمرور السنوات، ووسط كمّ هائل من الانتقادات التى لاحقت القيادة السياسية حول «جدوى البناء»، أثبتت الأيام صحة «القرار الرئاسى» بـ«العمران»، وتوالت الزيارات الخارجية على مصر من الدول الشقيقة والصديقة، بعضها يثنى على التجربة المصرية، والبعض الآخر -وهم كثر- يوقِّعون مذكرات «التعاون المشترك» لنقل التجربة المصرية إلى بلدانهم.

الغريب هنا، أن الألسنة التى ظلت تنتقد مخططات «العمران»، خرست تمامًا عندما بدأت تجنى مصر ثمار «سنوات العمل والاجتهاد»، فلم تتحدث -على سبيل المثال- عن حصول مصر على جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لأفضل مشروع سكنى منفذ لعام 2024، وفاز بالجائزة مشروع «روضة السيدة»، والذى كان يسمى «تل العقارب» قبل تطويره، وهى الجائزة التى حسمها المشروع المصرى من بين العديد من المشروعات المنافسة، التى تؤكد أن التجربة المصرية فى تطوير المناطق غير الآمنة، تعد تجربة رائدة على مستوى العالم، وحققت جودة الحياة لأكثر من مليونى مواطن يقطنون 357 منطقة غير آمنة على مستوى الجمهورية.

«الجائزة الدولية» لم تكن النجاح الوحيد الذى تحقق، فالقاهرة تستضيف خلال الأسابيع القليلة المقبلة، «المنتدى الحضرى» الذى يعد ثانى أكبر حدث على أجندة الأمم المتحدة بعد مؤتمر المناخ، والذى سبق وأن تقدمت مصر فى عام 2022 لاستضافة هذا المنتدى الذى تنظمه الأمم المتحدة، ونجحت فى الفوز على الرغم من المنافسة القوية، والذى سيُعقد فى الفترة من 4 إلى 8 نوفمبر المقبل تحت شعار «كل شيء يبدأ محليًا.. لنعمل معًا من أجل مدن ومجتمعات مستدامة»، فى حضور رؤساء دول وحكومات وعدد كبير من الوزراء سيشاركون فى الفعاليات.

المنتدى الحضري العالمي
الدورة الثانية عشرة
القاهرة، مصر | 4-8 نوفمبر 2024

ويهدف المنتدى الحضرى الذى يُعقد مرة كل عامين، لترتيب العملية بين أصحاب المصالح، وهم رجال الأعمال والقطاع الخاص واتحادات الصناعات وبين الحكومات والمحليات والجهات الفاعلة، فيما يتعلق بالسكن اللائق للتوطين فى المناطق الحضرية، مع الأخذ فى الاعتبار هنا أن مفهوم السكن اللائق يشمل الوظيفة والمسكن والتعليم والصحة والبنية الأساسية اللازمة لتوفير الحياة اللائقة والخدمات اللازمة للإنسان.

كما أن المنتدى يشكل فرصة لمصر لعرض إنجازاتها وإمكاناتها، وإبراز القاهرة بعراقتها وإمكاناتها والاستفادة من الخبرات، بالإضافة إلى كونه فرصة كذلك للاستثمار، حيث إن عددًا من المشاركين يحرصون على الاستفادة من التجربة المصرية فى التنمية العمرانية وتطوير العشوائيات والمدن الذكية.





على هامش قمة البريكس:

توافق مصرى روسى

ضرورة وقف إطلاق نار فورى فى غزة ولبنان

التقى الرئيس عبدالفتاح السيسى مساء أمس الثلاثاء، الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، على هامش قمة تجمع البريكس بمدينة كازان الروسية، حيث عقد الرئيسان جلسة مباحثات موسعة، رحب خلالها الرئيس بوتين بزيارة الرئيس السيسى إلى روسيا، معربًا عن سعادته بالمشاركة الأولى لمصر كعضو بتجمع البريكس، مع التأكيد على أن انضمام مصر للتجمع يمثل إضافة لمسارات عمله، ويساهم فى دوره كمنصة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف بين الدول النامية.

وبدوره أعرب الرئيس السيسى عن تقديره للمشاركة فى القمة التى تستضيفها روسيا، والتى تأتى فى إطار الحرص المصرى على الانخراط فى فعاليات وأطر التجمع، مشيدًا بالجهد الذى بذلته موسكو خلال فترة رئاستها للتجمع، مشيرًا إلى الأهمية التى توليها مصر لتعزيز التعاون مع روسيا، ليس فقط على المستوى متعدد الأطراف، ولكن على مستوى العلاقات الثنائية التى تشهد تطورًا كبيرًا فى مختلف المجالات، استنادًا إلى اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة بين البلدين فى عام 2018. كما ثمن الرئيس السيسى التعاون بين البلدين فى العديد من المشروعات المشتركة، خاصة مشروع إنشاء المنطقة الصناعية الروسية فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومشروع إنشاء محطة الضبعة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية.

وأكد المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية أن اللقاء شهد تباحث الرئيسين حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية، حيث تم الاتفاق على الأهمية القصوى لخفض التصعيد بمنطقة الشرق الأوسط فى ظل ما يحمله الصراع بالمنطقة من تداعيات سلبية إقليميًا ودوليًا، على الإقليم فقط، ودعا الرئيسان إلى ضرورة التوصل لوقف إطلاق نار فورى فى غزة ولبنان، وخفض التصعيد وتفادى الممارسات والإجراءات التى من شأنها أن تدفع بالإقليم نحو مزيد من التأزم، وفى هذا السياق شدد الرئيس السيسى على ضرورة تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى أهالى قطاع غزة، فضلًا عن دعم لبنان، وتأكيد احترام سيادته وأمنه واستقراره.

وذكر المتحدث الرسمى أن المباحثات بين الرئيسين تطرقت إلى عدد من القضايا الدولية الملحة، من بينها الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث أكد الرئيس السيسى موقف مصر الداعى للحلول الدبلوماسية والتسويات السياسية للأزمات من خلال الحوار، على النحو الذى يحفظ السلم والأمن الدوليين، ويصون مقدرات الشعوب.

وقد انطلقت أمس قمة مجموعة «بريكس» المنعقدة فى مدينة كازان الروسية، بمشاركة 38 دولة من بينها 24 دولة ستكون ممثلة على مستوى القادة. وتأتى القمة الـ16 فى أعقاب نسخة تاريخية عُقدت فى جنوب إفريقيا العام الماضى، حيث شهد العالم انضمام الأعضاء الجدد إلى إطار آلية بريكس.

ويستعرض الرئيس السيسى خلال أعمال القمة، رؤية مصر ومواقفها إزاء عدد من الموضوعات والقضايا المهمة دوليًا وإقليميًا، وخاصة سبل تعزيز التعاون بين دول التجمع بما يضمن تطوير العمل متعدد الأطراف والإسهام فى التصدى للتحديات المركبة التى يشهدها العالم سياسيًا واقتصاديًا، وكذا إصلاح الهيكل المالى العالمى لتحقيق التوازن المأمول، لاسيما ما يتعلق بتعزيز صوت ومصالح الدول النامية فى مختلف المحافل الدولية والإقليمية، فى ضوء تنامى التأثيرات السلبية للصراعات والأزمات الدولية على مسيرة التنمية بالدول النامية.

وسيتم التباحث فى خلال أعمال القمة حول قضايا تغير المناخ، وسبل دعم التعاون الاقتصادى والتنموى المشترك بين دول التجمع، إلى جانب مشاركة الرئيس السيسى فى قمة «بريكس بلس»، التى تضم بالإضافة إلى الدول الأعضاء فى بريكس، الدول والمنظمات الدولية المؤثرة والصديقة للتجمع، للتأكيد على أهمية اجتماعات «بريكس بلس» فى تعزيز التعاون «جنوب - جنوب».

مصر والبريكس
ملف شامل ص 19

Issue NUM: 5220
23 أكتوبر 2024



وزير الدفاع يتفقد تدريبات مقاتلى القوات الخاصة

تفقد الفريق أول عبد المجيد صقر القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، عددًا من الأنشطة التدريبية لقوات المظلات والصاعقة للاطمئنان على سير العملية التدريبية لمقاتلى القوات الخاصة، وذلك بحضور الفريق أحمد خليفة رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعدد من قادة القوات المسلحة.

واستمع القائد العام للقوات المسلحة إلى شرح تفصيلى عن قيادة قوات المظلات وما تحويه من وحدات قتالية وأماكن تدريبية تخصصية، وقام بالمرور على ميدان الاقتحام الجوى وجناح القفز، وكذا الأنشطة التدريبية التى تنفذ داخل عمود الهواء والذى يحاكى التدريب الواقعى لمقاتلى قوات المظلات.

أعقب ذلك قيام الفريق أول عبد المجيد صقر بتفقد قيادة قوات الصاعقة وما تضمه من مجمع لميادين التدريب القتالى المزودة بأحدث منظومات الإعداد والتأهيل القتالي، وكذا المرور على مدرسة الصاعقة، وقام بافتتاح إحدى المنشآت التدريبية بقيادة قوات الصاعقة.

كما التقى الفريق أول عبد المجيد صقر، بعدد من مقاتلى القوات الخاصة حيث بدأ اللقاء بكلمة اللواء أ.ح محمد أبو الفتوح قائد قوات الصاعقة، أكد خلالها أن رجال القوات الخاصة يواصلون العمل ليل نهار بكل عزيمة وإصرار للحفاظ على مقدرات الوطن، مشيرًا إلى الدعم المستمر الذى توليه القيادة العامة للقوات المسلحة لرجالها ليكونوا على أتم الاستعداد للوفاء بالمهام المكلفين بها بكفاءة واقتدار ضمن المنظومة المتكاملة لوحدات وتشكيلات القوات المسلحة.

ونقل القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى تحيات وتقدير الرئيس عبدالفتاح السيسى رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة لرجال قوات المظلات والصاعقة، مشيرًا إلى أن القوات الخاصة هم أحد الأذرع القوية التى ترتكز عليها القوات المسلحة لدعم قدرتها القتالية فى حماية ركائز الأمن القومى المصري، مؤكدًا أن رجال القوات المسلحة ماضون بإرادتهم القوية وعزيمتهم التى لا تلين فى أداء مهامهم المقدسة المكلفين بها للحفاظ على الوطن وصون مقدساته.

وطالب القائد العام للقوات المسلحة مقاتلى القوات الخاصة بالحفاظ على الروح المعنوية العالية وضرورة الاهتمام بالتدريب الواقعى والجاد والمحافظة على الأسلحة والمعدات لتكون القوات المسلحة فى أعلى درجات الجاهزية والاستعداد القتالى من أجل حماية أمن مصر فى ظل ما تموج به المنطقة من تحديات خلال الفترة الحالية.

رئيس الأركان يشهد تنفيذ المرحلة الرئيسية لـ «ميدوزا-13» فى اليونان

شهد الفريق أحمد خليفة رئيس أركان حرب القوات المسلحة، المرحلة الرئيسية للتدريب المشترك «ميدوزا-13» والذى استمرت فعالياته على مدار عدة أيام بدولة اليونان بمشاركة عناصر من القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوى والقوات الخاصة المصرية واليونانية والقبرصية والفرنسية والسعودية، وذلك بحضور عدد من رؤساء أركان وقادة القوات المسلحة للدول المشاركة فى التدريب والسفير المصرى باليونان.

بدأت المرحلة الرئيسية بتقديم عرض تفصيلى على متن حاملة المروحيات (أنور السادات) تضمن عرض الأنشطة والفعاليات التى تم تنفيذها فى المراحل الابتدائية للتدريب، ثم تلا ذلك تنفيذ عدد من الأنشطة التدريبية بداية من تنفيذ قذف جوى ضد عدد من الأهداف المعادية على الساحل بواسطة الطائرات متعددة المهام، أعقبها تنفيذ إسقاط مظلى لتأمين رأس الشاطئ، كما قامت القوات الخاصة البحرية للدول المشاركة بتنفيذ عدد من الأنشطة كفتح الثغرات وتأمين رأس الشاطئ والإغارة على هدف ساحلى مما أظهر مدى القدرة على العمل المشترك بكفاءة واقتدار، فضلًا عن تنفيذ تدريب حق الزيارة والتفتيش على سفينة مشتبه بها، ثم تنفيذ عملية برمائية للسيطرة على الأهداف الحيوية بواسطة وسائط الإبرار المحمولة على متن حاملة المروحيات المصرية، كذلك قيام طائرات الهليكوبتر الهجومى بتقديم الدعم النيرانى المكثف لتأمين ممر الاقتراب لوسائط الإبرار، كما نفذت عناصر الصاعقة عملية الاقتحام الرأسى التى مكنتهم من السيطرة والقضاء على العناصر المعادية فى أزمنة قياسية.



وعلى هامش حضور المرحلة الرئيسية للتدريب المشترك " ميدوزا 13- " قام الفريق أحمد خليفة بزيارة النصب التذكارى للجندى المجهول لوضع باقة من الزهور تخليدًا لذكرى شهداء الحروب، ثم توجه إلى مقر هيئة الأركان العامة اليونانية حيث أجريت له مراسم استقبال رسمية وعزفت الموسيقات العسكرية السلام الوطنى لكلا البلدين.

أعقبها عقد لقاء مع الفريق ديميتريوس خوبيس رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة اليونانية، تناول عددًا من الملفات والموضوعات فى ضوء دعم العلاقات العسكرية بين القوات المسلحة المصرية واليونانية، وعقد الجانبان جلسة مباحثات ثنائية تناولت سبل تعزيز أواصر الشراكة وتبادل الخبرات فى مختلف المجالات العسكرية بين القوات المسلحة لكلا البلدين.

كما التقى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية بـ «نيكولاوس ديندياس» وزير الدفاع اليونانى، وتناول اللقاء تبادل الرؤى حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتطورات الأوضاع بالمنطقة والمتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية وانعكاسها على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وأهمية تنسيق الجهود والعمل المشترك.

حضر التدريب قائد القوات البحرية وعدد من قادة القوات المسلحة المصرية.





احذروا.. لسنا فى ظروف طبيعية.. واستقرار بلدنا مستهدف

«التسلح بالوعى»
فرض عين على كل مصرى

الاقتصاد الوطنى يدفع فاتورة حربى «غزة ولبنان»

بقلم:
عبداللطيف حامد

فرض العين فى الشرع يعنى أنه واجب على كل فرد من الأفراد المكلفين فى المجتمع، دون أن يجزئ قيام البعض به عن الآخرين، وهو مقدم على فرض الكفاية الذى إذا عمله البعض سقط الطلب الجازم به والإثم عن الباقين، وبالقياس على هذه القاعدة الفقهية المعتبرة، أظن –وليس كل الظن إثمًا– أن التسلح بالوعى الرشيد، والرأى السديد، والإدراك السليم، ضرورة قومية فى هذه المرحلة الفارقة فى عمر المنطقة وليس الوطن فقط، بل إن هذا الأمر يكاد يكون فرض عين على كل مواطن مصرى، من أجل رؤية الصورة الكاملة، والتعرف على المشهد الشامل بعيدًا عن التهوين المخل أو التهويل المضر، وامتلاك القدرة على الفرز والتحليل ما بين الغث والسمين من الآراء والمواقف، واكتساب المقدرة على التصدى لأصحاب الأجندات الخبيثة، وصُناع الشائعات الهدامة، ووأد مخططات مروجى الإحباط، بهدف ضرب الروح المعنوية للمصريين، وتأزيم الحياة عليهم مع سبق الإصرار والترصد لعرقلة مسيرة البناء والتنمية فى الجمهورية الجديدة.

صوت العقل
Issue NUM: 5220
23 أكتوبر 2024

> علينا السير على نهج الرئيس عبدالفتاح السيسى فى التوعية المستمرة، والتأكيد الدائم على أهمية الوعى فى كل المناسبات، وجميع الخطابات، لأن هذا الطريق المستقيم هو حائط الصد ضد الكثير من الشائعات المضرة، والأكاذيب المضللة

> تحملت مصر خسائر بعشرات المليارات من الجنيهات فى قطاعى الاستثمار والسياحة مع ارتفاع قيمة الاستيراد بمعدلات ضخمة إلى جانب أن قناة السويس فقدت من 7 إلى 8 مليارات دولار من دخلها خلال ثمانية أشهر نتيجة العدوان الإسرائيلى على غزة

التمسك بالوعى فرض عين على كل مصرى فى هذه الفترة العصيبة، فلا يجوز أن يتحدث البعض منا باستهتار عما يجرى حولنا وكأننا فى أحوال عادية، ولا يصح أن يتعامل البعض منا وكأننا فى ظروف طبيعية، ولا يعقل أن يتصرف البعض منا وكأننا فى أوضاع مألوفة، ولا يُباح أن يعيش البعض منا وكأننا فى الركن البعيد الهادئ من العالم، بل الواجب الوطنى يستدعى من جميع المواطنين الحيطة والحذر، والتصرف بالحكمة والتحرك بالعقل للعبور بالبلاد والعباد من مزالق هذه الحقبة الزمنية التى توشك أن تتداعى فيها الدول الغربية المساندة للحملة الصهيونية على البلدان العربية بالسلاح والمال، بعدما تآمرت العواصم الأوربية وواشنطن على دول المنطقة فى السنوات الأخيرة، وضربت جيوشها فى مقتل، وفتحت حدودها للتنظيمات المتطرفة والإرهابية من كل حدب وصوب، ودعمت الميليشيات المسلحة بها فى الخفاء رغم محاربتها فى العلن، وهدمت استقرارها عن عمد لتكون تلك الدول «لقمة سهلة» لجيش الاحتلال الإسرائيلى، وليس ما يحدث فى قطاع غزة وجنوب لبنان واليمن وسوريا والعراق ببعيد لو تتفكرون.

العضّ بالنواجذ على الوعى الشعبى مطلب أساسىّ وليس رفاهية فى هذه الحقبة شديدة الوطأة، ثقيلة الأيام والليالى، خطيرة التبعات على الأمن القومى المصرى، من السياسة إلى الاقتصاد، ومن الحدود إلى السدود، علينا الحذر الواعى، فلا إفراط ولا تفريط، مطلوب مواصلة العمل لاستكمال بناء الوطن فى كل المجالات، وتحقيق القوة الشاملة فى جميع القطاعات، علينا عدم الانشغال فقط بالمشكلة الاقتصادية، والدخول فى دوامة تداعياتها بالكلام الكثير، والحديث الوفير، والوقوع فى حلقة مفرغة من الشكاوى من ضيق الحال، وكثرة السؤال، بل الأهم أن نعلم عن قناعة، وندرك عن يقين أن الحل فى الاجتهاد، وزيادة الإنتاج، مع اتخاذ كل الاحتياطات لضمان الحفاظ على الاستقرار؛ لأننا لسنا بمنأى عن المؤامرة التى نسجت خيوطها منذ سنوات بعيدة ضد دول منطقة الشرق الأوسط بالتنسيق بين عدة أجهزة استخبارات عالمية، وبترتيب ثلة من القوى الدولية، وكان، وما زال، قطاع غزة هو السطر الأول فيها، والويل لمَنْ يغفل أو يقصّر فى المهمة المقدسة لحماية وطنه.

علينا السير على نهج الرئيس عبدالفتاح السيسى فى التوعية المستمرة، والتأكيد الدائم على أهمية الوعى فى كل المناسبات، وجميع الفعاليات، وكافة الخطابات؛ لأن هذا الطريق المستقيم هو حائط التصدى -لا محالة- للكثير من الشائعات المضرة، والأكاذيب المضللة، وهنا تحضرنى عبارة رئاسية جامعة مانعة هى «أن مصر هى الدولة التى تقف والدول من حولها تسقط»، والواقع يجسد الكلمات، وعلى الغافلين سواء عن جهل أو عمد أن يصمتوا، فقد كشفت التجارب، وأكدت الوقائع أن العواصم التى جرفها طوفان تدمير المؤسسات الوطنية، تاهت فى الأمواج العاتية، وضاعت فى فيضاناته القاسية، وتعثرت فى الرجوع لما كان، وسقطت فى الدروب، ولن نكل ولن نمل من تذكيرهم بالصوت العالى الذى ينزل عليهم كالرعد يصم آذانهم، أين ليبيا؟، وماذا عن سوريا؟، وهل عاد اليمن؟، وكيف ترون مأساة السودان؟، ومَن ينقذ لبنان؟، لا عاصم إلا وحدة الصف الوطنى، والتشبث بدولة المؤسسات، وفى مقدمتها الجيش القوى القادر على حماية الحدود والثغور.

التحصّن بالوعى، والتحلّى بالفهم، يجعلنا ندرك بسهولة أن الاقتصاد المصرى نجح فى تحقيق نقلة كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة جعلته قادرًا على امتصاص الصدمات، ومواجهة التحديات من جائحة كورونا إلى الأزمة الروسية – الأوكرانية، وصولا إلى حربى غزة وجنوب لبنان اللتين تكادان تحولان المشهد إلى حرب شبه إقليمية لن تبقى ولن تذر، ومن المعلوم بالضرورة، وبعيدا عن الدخول فى كواليس سياسية أو تفاصيل فنية أن الاقتصاد الوطنى يدفع فاتورة هذا العدوان الإسرائيلى الغاشم على القطاع لمدة أكثر من عام ثم انتقال شرارته إلى لبنان، فقد تحملت مصر خسائر بعشرات المليارات من الجنيهات فى قطاعات الاستثمار والسياحة مع ارتفاع قيمة الاستيراد بمعدلات ضخمة، إلى جانب أن قناة السويس فقدت من 7 إلى 8 مليارات دولار من دخلها فى فترة ما بين 7 و10 أشهر فقط، ومن المحتمل أن يستمر هذا الأمر لمدة سنة أخرى، ناهيك عن إصرار القاهرة على التخفيف من معاناة أهل قطاع غزة ولبنان بنهر متواصل من المساعدات الإغاثية من الاحتياجات كافة مما يزيد من الأعباء على اقتصادنا، لكنه فى الوقت نفسه قدر مصر التى تغيث الملهوف، وتساعد المضطر، وتؤوى المستجير بها دائمًا، بلا توظيف سياسى أو بحثا عن منفعة أو التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة، بل المساندة الشريفة المبرأة من أى غرض أو هوى.

الوعى نور كما يقولون، فالقاصى والدانى داخليًّا وخارجيًّا يفطن إلى أن مصر تدفع أيضا ثمن موقفها الثابت فى دعم القضية الفلسطينية من إيرادات اقتصادها، وتسدد مقابل رفضها تصفية القضية بالقبول بمخطط تهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء، وسكان الضفة الغربية إلى دول الجوار، رغم الإغــراءات الضخمة التى تضمنت تصفير ديون مصر الخارجية تماما مهما كان قدرها، مع ضخّ عشرات المليارات من الدولارات فى شرايين الاقتصاد المصرى، ويتراوح الرقم من 100 مليار دولار إلى 250 مليار دولار، وفقا للتقديرات التى أوردها بعض المحللين ووسائل الإعلام الأجنبية، لكن الرئيس السيسى ممثلا عن الأمة المصرية وأد هذه المؤامرة الصهيونية، وأعلن أن حدود مصر خط أحمر، وأن الأمن القومى المصرى لا يمكن الاعتداء عليه أو الاقتراب منه، وهذا الموقف من القيادة السياسية عين الحقيقة فى التعبير عن الشعب المصرى كله، الذى لا يقبل بالمساس بحفنة من تراب الوطن، وفى الوقت نفسه لا يمكن أن يقبل إنهاء قضية القضايا العربية بعيدًا عن حل الدولتين وفقا لمقررات الشرعية الدولية، كما تسعى مصر دائمًا فى كل المحافل الدولية، واللقاءات الثنائية، وحسمت هذا الموقف فى قمة القاهرة للسلام بعد أسبوعين من أحداث السابع من أكتوبر 2023 على لسان الرئيس السيسى بالنص: «إن العالم لا يجب أن يقبل استخدام الضغط الإنسانى للإجبار على التهجير.. وقد أكدت مصر، وتجدد التشديد، على الرفض التام، للتهجير القسرى للفلسطينيين، ونزوحهم إلى الأراضى المصرية فى سيناء.. إذ إن ذلك، ليس إلا تصفية نهائية للقضية الفلسطينية.. وإنهاءً لحلم الدولة الفلسطينية المستقلة.. وإهدارًا لكفاح الشعب الفلسطيني، والشعوب العربية والإسلامية.. كما أؤكد للعالم.. بوضوح ولسان مبين.. وبتعبير صادق، عن إرادة جميع أبناء الشعب المصري.. فردًا فردًا: أن تصفية القضية الفلسطينية، دون حل عادل، لن يحدث.. وفى كل الأحوال.. لن يحدث على حساب مصر.. أبدًا».

صحيح أن معدلات الأسعار فى الصاعد، والظروف المعيشية صعبة، لكن من الإنصاف أن نعترف أيضا أن هناك العديد من الأزمات المستوردة، بحكم أن الاقتصاد العالمى يعانى من المشكلات الإقليمية والتوترات الدولية شديدة الصعوبة التى لها تأثيرات سلبية للغاية على مساره وليس محليًّا فقط، كما أن الدولة تحاول محاصرة هذه التداعيات ما أُوتيت إلى ذلك سبيلا من خلال برامج الحماية الاجتماعية، والمبادرات الرئاسية لتوفير السلع بأسعار مخفضة، وزيادة المعروض من كل المنتجات عبر منافذ القوات المسلحة ووزارات التموين والزراعة والداخلية، بل إن الرئيس السيسى انحيازًا منه للمواطن، وجّه الحكومة خلال جلسة حوارية بالمؤتمر العالمى للسكان والصحة والتنمية البشرية بالعاصمة الإدارية الجديدة، الأحد الماضى، فى المراجعة المقبلة مع صندوق النقد الدولى بإرجاء بعض الإجـراءات معه مستقبلا، وهذه رسالة واضحة بأن الرئيس يشعر بهموم المواطنين، ويتجاوب معهم، ودائما لا تتوقف تكليفاته وتوجيهاته للحكومة بمواجهة الغلاء، والتخفيف عن الناس.

حمى اللّه مصر وشعبها وقيادتها ومؤسساتها الوطنية من كل سوء.

فى تحليل شامل عن مستقبل الشرق الأوسط «المشتعل»

اللواء د. سمير فرج:

القاهرة تواجه تحديات ضخمة.. وحدودنا خط أحمر



لم تهدأ حركة الصراعات العسكرية، بل تستمر فى الاشتعال، ليتواصل التصعيد المسلح فى منطقتنا العربية، كان الاحتلال الإسرائيلى طرفًا أصيلًا وعنصرًا دائم التواجد فى كافة الأزمات، بينما على الجانب الآخر الإيجابى، تحاول القاهرة منع هذه النيران من هدم مستقبل الشرق الأوسط، وسط محاولات دءوبة للوصول لسبل منع تفاقم الأوضاع أكثر من ذلك.. بينما يترقب العالم الرد والرد المضاد بين إسرائيل وإيران وأذرعها ممثلة فى حماس وحزب الله والحوثيين.

وحذرت مصر، من هذه الفترة الحرجة التى تمر بها المنطقة والعالم العربى، وسط تكهنات وتطلعات مستمرة تنذر بحرب إقليمية على الأبواب إذا لم تتوقف تلك الممارسات الخطيرة، ومن خلال الحوار التالى نتعرف عن كثب من المفكر الاستراتيجى اللواء دكتور سمير فرج عن التحديات التى تواجه دوائر الأمن القومى المصرى، وكذا السيناريوهات المتوقعة للمنطقة العربية والشرق أوسطية.. فإلى نص الحوار.

حوار: منار عصام

بداية.. وسط الأحداث المشتعلة فى المنطقة، كيف ترى التحديات التى تواجه الأمن القومى المصرى؟

تمر الدولة المصرية بحدث تاريخى لم يسجل مسبقًا، حيث نواجه تحديات متفاوتة الخطورة على أربعة اتجاهات استراتيجية، بداية من الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى، حيث شبه جزيرة سيناء وحدودنا مع قطاع غزة، وما تشهده تلك المنطقة من تصعيد مستمر للأحداث من جانب الجيش الإسرائيلى خلال حربه التى يشنها على القطاع لمدة تجاوزت العام إلى الآن، وتحديدًا منذ عملية المقاومة الفلسطينية «طوفان الأقصى» فى 7 أكتوبر 2023، فضلًا عن قيام تل أبيب بتوسيع دائرة الصراع لتشمل لبنان، خاصة المناطق الجنوبية منها، لتشن إسرائيل عمليات عسكرية وسلسلة اغتيالات ضد عناصر حزب الله، الأمر الذى يجعل المنطقة مشتعلة بصراعات متواترة، مما يشكل خطرًا على الأمن القومى المصرى من هذا الاتجاه.

هدوء حذر تترقبه مصر، فى الاتجاه الاستراتيجى الغربى، حيث حدودنا مع الجماهيرية الليبية، التى تشهد عددًا لا حصر له من التهديدات أيضًا، والناتجة عن حالة الشأن الليبى، الذى يُعانى من عدم الاستقرار، وانقسام داخلى، حيث تتولى السلطة فى ليبيا، حكومتان برؤى وتوجهات مختلفة عن بعضها البعض، الأمر الذى يُضفى ضبابية على المشهد الليبى، وخلق حالة من الانقسام فى الشارع هناك، وهو أمر من شأنه أن يوفر بيئة خصبة للجماعات الإجرامية والإرهابية للتغلغل فى ليبيا لتنفيذ أهدافها الخاصة، ما يجعل مسئولية تأمين حدود الدولة المصرية الغربية مضاعفة، منعًا لتسلل أى عناصر إرهابية أو خارجة عن القانون إلى الداخل المصرى.

وإذا نظرنا إلى الاتجاه الجنوبى، سنجد أنه لا يقل عن خطورة سابقيه، فهناك نجد صراعاً «عسكرى - أهلى» بين السودانيين، أدى إلى تدمير البنية التحتية، وتقلبًا فى الأوضاع الداخلية، فى ظل تزايد الصراع بين عناصر الدعم السريع والجيش السودانى، كل هذا أدى لهجرة ما يقارب من 5 ملايين سودانى خارج بلادهم - حتى الآن، بجانب تعرض الشعب السودانى لكوارث إنسانية نتيجة هذه التوترات.

وإذا ذكرنا بوابتنا فى عمق الجنوب، وتحديدًا مدخل البحر الأحمر، حيث قناة السويس شمالًا، سنجد أن جماعة الحوثيين فى دولة اليمن، وما تنفذه من هجمات متفرقة على السفن المارة عبر مضيق باب المندب، قد أدى إلى تأثر حركة الملاحة بقناة السويس بشكل كبير، حيث وصلت الخسائر إلى 6 مليارات دولار، ومن ثم تعانى حركة التجارة العالمية ماديًا، لارتفاع تكاليف التأمين على الشحن البحرى، وكذا زادت نفقات النقل ككل.

أخيرًا.. يشهد الاتجاه الاستراتيجى الشمالى تحديًا، لا يقل فى الأهمية عن بقية الاتجاهات الأخرى سابقة الذكر، حيث يتعلق بتأمين ثروات الدولة المصرية من مصادر الطاقة والغاز الطبيعى، خاصة مع تزايد أطماع بعض دول حوض المتوسط فى استغلال الاحتياطيات الكبيرة من الغاز، مما يجعل مسئولية حماية مقدرات ومكتسبات مصر من الغاز، أمرًا لا تراجع فيه.

بعد كل هذه التحديات.. ما تقييمك للتصعيد الأخير فى المنطقة؟

لا شك أن استمرار التصعيد فى المنطقة العربية أمر غاية فى الخطورة، راهنًا ومستقبلًا، فالعالم أجمع ينتظر الآن الرد الإسرائيلى، وماهيته، خاصة أن التوقعات - بناء على تصريحات المسئولين الإسرائيليين، تُشير إلى إمكانية استهداف المنشآت النووية الإيرانية، وهو أمر إن حدث فعلًا، سيجر المنطقة إلى حرب إقليمية طاحنة، ويبدو أن دول الغرب وأمريكا تحاول حاليًا حث إسرائيل على توجيه ضربة عسكرية «عادية» إلى المنشآت العسكرية لطهران، لحفظ ماء الوجه، وذلك بدلًا من قصف منشآت نووية لإيران، ونتمنى أن ينتهى هذا التصعيد، الذى سيدمر الجميع بلا هوادة، كونه تصعيدًا ليس من مصلحة المنطقة ككل.

> لن تلتزم إسرائيل بأى قرارات دولية، بل ستستمر فى التصعيد وتوجيه هجمات وضربات بقطاع غزة ولبنان، والرد على أى هجمات إيرانية، حتى تاريخ الخامس من نوفمبر المقبل

> الوعى هو السبيل الوحيد للحفاظ على الدولة المصرية، فلا بد أن يعى المواطن القدر الكبير من التحديات التى تواجه دوائر الأمن القومى، وضرورة عدم الانسياق وراء الشائعات التى تستهدف زعزعة الاستقرار الداخلى

> من غير المقبول ما يتردد فى بعض وسائل الإعلام بانتهاء المقاومة، بعد اغتيال «السنوار» بجنوب قطاع غزة، فحركة حماس تضم عددًا كبيرًا من الكوادر المتمرسة فى القتال، بالإضافة إلى عدة كتائب وقادة ميدانيين



بعد اغتيال يحيى السنوار.. ما مصير المقاومة الفلسطينية حماس؟

من غير المقبول ما يتردد فى بعض وسائل الإعلام بانتهاء المقاومة، بعد اغتيال «السنوار» بجنوب قطاع غزة، فحركة حماس تضم عددًا كبيرًا من الكوادر المتمرسة فى القتال، بالإضافة إلى أن التنظيم يضم عدة كتائب وقادة ميدانيين، ولكن شهدت الروح المعنوية لعناصر حماس فى قطاع غزة تراجعًا كبيرًا، خاصة بعد اغتيال قائدهم «السنوار»، ولكن لا يعنى هذا احتضار المقاومة الفلسطينية، ولكنها ستظل باقية ومستمرة.

نذكر أيضًا، أن عملية اغتيال «السنوار» لم يكن مخططًا لها، أو تمت بناءً على معلومات استخباراتية، بل إن العملية الاغتيالية جاءت بمحض المصادفة على يد إحدى كتائب الاحتياط الإسرائيلية، وما يزيد عن ذلك، أن تل أبيب - بعد أكثر من عام من الحرب، لم تستطع القضاء على حماس أو استرداد الرهائن الإسرائيليين، وذلك رغم العتاد العسكرى غير المشروط المقدم من الجانب الأمريكى، فضلًا عن الدعم المادى والأممى خلال جلسات انعقاد مجلس الأمن الدولى، بالإضافة إلى أنها لم تتمكن إلى الآن من السيطرة على قطاع غزة.

فى رأيك.. متى ستلتزم إسرائيل بالقرار الأممى الخاص بوقف إطلاق النار؟

بالتأكيد لن تلتزم إسرائيل بأى قرارات دولية، بل ستستمر فى التصعيد وتوجيه هجمات وضربات بقطاع غزة ولبنان، والرد على أى هجمات إيرانية، حتى تاريخ الخامس من نوفمبر المقبل، وذلك انتظارًا لنتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة.

مع انضمام العراق لدائرة الصراع بإطلاق مسيرات.. هل هذا يعنى بدء صراع إقليمى؟

لا يمكن اعتبار العدد البسيط من الطائرات التى أُطلقت من العراق صوب مناطق إسرائيلية، إقرارًا بدخول بلاد الرافدين دائرة الصراع الحالية، خاصة أن تلك الطائرات أُطلقت من الحشد الشعبى، وهو تنظيم لا يمثل حكومة بغداد، وبالتالى فهو لم يكن قرار دولة.

عقب استهداف المسيرات منزل نتنياهو.. هل انتهت أسطورة القبة الحديدية واستبدالها بمنظومة ثاد؟

القبة الحديدية مصممة فى الأساس للتعامل مع الأهداف الجوية ذات المقاطع الرادارية الكبيرة نسبيًا، كأجسام الطائرات المعادية وكذلك الصواريخ المعادية، إلا أن المسيرات تتميز بصغر حجمها، مما يشكل صعوبة بالغة على منظومة الرادارات لاكتشافها ومن ثم التعامل معها، إلا أن استهداف منزل رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، يُعد وتيرة جديدة من التصعيد المستمر فى المنطقة والذى سيقابله قيام إسرائيل بتصعيد مضاد، كما أن إرسال الولايات المتحدة الأمريكية لمنظومة صواريخ جديدة، غرضه الأساسى التعامل مع الصواريخ البالستية أو فرط الصوتية التى يمكن أن تستخدمها إيران أو عناصر الحوثى ضد إسرائيل، حال قيامها بتوجيه ضربة لإيران.

الرد الإسرائيلى المرتقب ضد إيران.. ما توقعاتك بشأن التلويح باستهداف منشآت نفطية لطهران؟

هناك سيناريوهان لقيام إسرائيل بالرد على إيران.. الأول هو توجيه ضربة جوية لأهداف عسكرية أو أهداف عادية كالمطارات أو معسكرات لجيش الحرس الثورى، وإذا أقرت إسرائيل هذا السيناريو لن تقوم إيران بالرد على هذا الهجوم، أما السيناريو الآخر، والذى ستقوم إيران بلا شك بالرد عليه، هو استهداف إسرائيل منشآت نفطية ونووية، الأمر الذى سيجر المنطقة للانتقال من مرحلة الحرب المحلية إلى حرب إقليمية غير منتهية من التصعيد العسكرى، وذلك لأن الأهداف النفطية والنووية الإيرانية هى أهداف استراتيجية لإيران، وتحملت الأخيرة فى سبيل تدشين تلك المنشآت، العديد من العقوبات الاقتصادية، التى يستمر تأثير بعضها إلى الآن.

إذن.. هل سنحت الفرصة لإسرائيل لتعطيل برنامج إيران النووى؟

إيران دائمًا ما كانت العدو الأول لإسرائيل، وذلك بسبب برنامجها النووى العسكرى، خاصة أن تل أبيب لا ترغب فى أن تمتلك إيران سلاحًا نوويًا تهدد به دولتهم مستقبلًا، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع التطور الكبير الذى تشهده ترسانة الصواريخ الإيرانية، والتى أصبح مداها كبيرًا جدًا، قد تصل حتى إيطاليا غربًا.

ما توقعاتك حال استهدفت إسرائيل منشآت نووية أو نفطية لطهران؟

بالطبع، ستوجه إيران ضربة مماثلة لمفاعل إسرائيل النووى بديمونة جنوبًا، أو توجيه ضربة للحقول النفطية الإسرائيلية، لعل أبرزها حقول الغاز الثلاثة بمنطقة البحر المتوسط، الأمر الذى سيؤدى لانهيار منظومة الطاقة الكهربائية بإسرائيل، ليس هذا فحسب بل ستؤدى لأزمات اقتصادية كبيرة لارتفاع أسعار النفط عالميًا، نتيجة لهذه التوترات الجيوسياسية بالمنطقة.

بعد سلسلة الاغتيالات لقادة حزب الله.. هل تخلت إيران عن أذرعها بالمنطقة؟

لا يمكن أن تتخلى إيران عن أذرعها فى المنطقة العربية، وخير دليل على ذلك، هو زيارة رئيس الوزراء الإيرانى خلال الأيام الماضية للبنان، كما أن الأخيرة حتى الآن لم تتمكن من تعيين رئيس وزراء، بسبب صعود نفوذ حزب الله والقوى المحسوبة على إيران فى الداخل اللبنانى.

صرح وزير الخارجية المصرى، الدكتور بدر عبدالعاطى، بأن رد القاهرة سيكون قاسيًا حال تأثرت حدودنا.. هل هناك مؤشرات استدعت الإدلاء بمثل هذا التصريح؟

الدولة المصرية منذ اندلاع الأزمة، بل وقبلها، كانت تنذر الجانب الإسرائيلى بأن الممارسات التى يتم ارتكابها ستؤدى إلى حالة احتقان لدى المقاومة الفلسطينية، وهو بالفعل ما حدث فى أكتوبر 2023، عندما قامت الفصائل الفلسطينية بعمليتها العسكرية فى المستوطنات الإسرائيلية بغلاف غزة، وحذرت القاهرة، مرارًا وتكرارًا من أن العنف الإسرائيلى غير المبرر، لن يفضى إلى تحقيق السلام على أرض الواقع، بل إن المفاوضات ولغة الحوار هى السبيل الوحيد نحو الوصول إلى حل سياسى يضمن للقضية الفلسطينية العادلة حقوقها مع إقرار السلام بالمنطقة، وأكد الرئيس عبدالفتاح السيسى دائمًا على أن مصر لن تقبل بأى ممارسات من شأنها تصفية القضية الفلسطينية أو محاولة تهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم، ومع استمرار التصعيد أكدت مصر أن حدودها خط أحمر لا تهاون فيه، عبر العديد من الرسائل، منها التصريح الأخير لوزير الخارجية الدكتور بدر عبدالعاطى، وذلك للتذكرة بأن مصر دائمًا ما تكون مستعدة وجاهزة للدفاع عن أمنها القومى.

أخيرًا وفى نهاية حديثنا.. فى ظل كل تلك التحديات كيف نحافظ على قوى الدولة الشاملة؟

الوعى هو السبيل الوحيد للحفاظ على الدولة المصرية، فلا بد أن يعى المواطن القدر الكبير من التحديات التى تواجه دوائر الأمن القومى، والتى كما وصفتها مسبقًا، تحديات تاريخية غير مسبوقة، مع ضرورة عدم الانسياق وراء الشائعات وكم الأخبار الكاذبة والمغلوطة التى تستهدف زعزعة الاستقرار الداخلى لمصر، ونزع الثقة بين الشعب وقيادته، أملًا فى تنفيذ مخططات وأجندات معادية، لذا، فإن الإعلام يلعب دورًا رئيسًا وبارزًا فى عملية بناء وعى الإنسان المصرى بالمخاطر المحدقة بأمننا القومى، وجهود القيادة السياسية فى الحفاظ على مصر آمنة سالمة فى ظل ما تموج به المنطقة من صراعات مسلحة وتوترات كاملة الدسم.

Issue NUM: 5220
23 أكتوبر 2024

تمزق المجتمع وتضعف الدولة..

الجماعات المسلحة وخطابها المضلل

ابن خلدون حذرنا منها فى مقدمته



بقلـم: حلمى النمنم

أثبتت السنوات الأخيرة أن مفهوم ومعنى الدولة الوطنية، لنقل مفهوم الدولة بشكل عام لا يزال هشا فى المنطقة العربية عمومًا، لذا سرعان ما انتشرت فيها الميليشيات المسلحة والجماعات المتنافرة التى هددت بالفعل تماسك الدولة، وأفشلت مشاريع التنمية بها، فى بعض الحالات وصل الأمر إلى ما يمكن أن نعده حربا أهلية بالمعنى الحرفى، لدينا سبع دول فى المنطقة تعيش تلك الحالة منذ سنة 2011 وبعضها قبل ذلك، وتحاول الجماعات الفوضوية والإرهابية أن تعمم ذلك النموذج.

من حسن الحظ أن مصر عرفت مفهوم الدولة منذ أن وحد مينا القطرين، ورغم كل المصاعب التى اعترضت المصريين كثيرا فى مراحل مختلفة من التاريخ، بقيت الدولة المصرية متماسكة، وبقيت خريطة مصر ثابتة.. ولما ظهر مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذى بشرت به كونداليزا رايس فى إدارة الرئيس بوش الابن، كان الهدف منه إعادة تشكيل دول المنطقة، على أساس «الفوضى الخلاقة».

الميليشيات المسلحة تهدم الدول وتضرب الاستقرار مهما كانت مزاعمها

نعرف جميعا أن مصر كانت مستهدفة فى هذا المشروع ضمن دول المنطقة.. لكن لأسباب عديدة أمكن لنا تجاوز ذلك المأزق بفضل مؤسسات الدولة، وفى مقدمتها بالطبع القوات المسلحة المصرية، ومساندة الشعب لتلك القوات ودعم دورها، فضلا عن الوعى الجمعى المصرى بأهمية وجود الدولة، لكن الفوضى غير الخلاقة وصلت إلى عدد من دول المنطقة.

اليوم يعود ذلك المفهوم مجددًا وفق صياغات أخرى ولكن على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، الذى تحدث أكثر من مرة عن تغيير الشرق الأوسط وتقديم شرق أوسط جديد لمدة خمسين سنة، قال نتنياهو ذلك فور هجوم حماس على المستوطنات فى «غلاف غزة»، صبيحة يوم السابع من أكتوبر الماضى (2023) وإلى يومنا هذا لم تتوقف العمليات القتالية فى غزة وامتدت إلى جنوب لبنان بالكامل ومازال وقف إطلاق النار بعيدا، نتنياهو يصر على تحقيق أهدافه بالكامل، وبعضها غير قابل للتحقق ولا يمكن أن يتحقق فى المنظور القريب، على الجهة الأخرى يصر زعيم حماس السابق خالد مشعل، على أن الحركة تحقق انتصارات.. وأن الخسائر التى وقعت هى «خسائر تكتيكية»، للعلم فقط الخسائر حتى الآن أكثر من 42 ألف شهيد حوالى 70 فى المائة منهم شيوخ وأطفال ونساء، وأكثر من عشرة آلاف مفقود وقرابة 100 ألف مصاب، فضلا عن تدمير أكثر من 85 فى المائة من المبانى السكنية والبنية الأساسية فى غزة، وإذا كان كل طرف يرى أنه ما زال يحقق انتصارات وأنه لم يصل بعد إلى الهدف النهائى، إذن لن يتوقف القتال قريبا.

وقد أعادت أحداث ما بعد السابع من أكتوبر 2023 تأكيد أن الولايات المتحدة تقف إلى جوار إسرائيل فى كل خطوة، بل تسبقها أحيانا، مؤخرا أعلنت الولايات المتحدة أنها خصصت وحدة من قواتها الخاصة ومن المخابرات الأمريكية للعمل مع نظيرتها الإسرائيلية للوصول إلى زعيم حماس فى غزة يحيى السنوار، ومن ثم فإن حديث «نتنياهو» عن تغيير الشرق الأوسط كله لمدة خمسين عاما، هو ضمنيا حديث أمريكي.. ولا ننسى أنه حديث قديم يتجدد.

هذا كله يجب أن نعيه جيدا ونحن نتخذ مواقفنا ونرسم سياساتنا، وبيقين فإن الدولة المصرية تدرك تلك الملابسات جيدا وتضعها فى حساباتها، لكن من المهم أن يصل ذلك بالقدر نفسه إلى الرأى العام وإلى الشارع.

طبقًا للوقائع حولنا، تزداد الخطورة على الدولة والتهديد لوجودها، من ظهور ميليشيا مسلحة، تتخذ قرارات مصيرية وسياسات بعيدا عن الدولة وبعيدا عن رغبة المجتمع، وتكون الدولة أمام أمر من اثنين، الأول أن تدخل فى مواجهات مع تلك الميليشيات فتكلفها الكثير وقد تنجح فى ذلك لكن بتكلفة صعبة إنسانيا واقتصاديا، وقد يتعثر النجاح فتضعف الدولة بما يفتح للآخرين أن يتدخلوا فيها ويعبثوا، بل قد تطلب الدولة نفسها تدخل بعض الدول الأجنبية لمساندتها الأمر الذى يضعفها كذلك.

نحن فى مصر تعرضنا لهذه التجربة، حاولت الجماعة الإرهابية – جماعة حسن البنا - تكوين ميليشيات مسلحة والاستعانة بمرتزقة أجانب من تنظيمات مشابهة، وخضنا حربا قاسية، كللت بالنجاح، كانوا يخططون لتأسيس ولاية لهم فى شمال سيناء، ومن هناك يناوشون إسرائيل أو يتعاونون معها ونجد أنفسنا فى النهاية أمام حرب كبرى، لكن أمكن للقوات المسلحة وللرئيس عبدالفتاح السيسى خوض هذه المعركة بنجاح وتم استئصالهم، كان الثمن فادحا لكننا تحملناه، الشعب ساند قواته المسلحة والشرطة، والقيادة السياسية كان لديها الإرادة الكاملة للدفاع عن سيادة الدولة وحدود الوطن.

> نحن فى مصر تعرضنا لهـذه التجربة، حاولت الجماعة الإرهابية – جماعة حسـن البنا – تكوين ميليشيات مسلحة والاسـتعانة بمرتزقة أجانب من تنظيمات مشابهة، وخضنا حربا قاسـية، كللت بالنجاح، كانوا يخططون لتأسـيس ولاية لهم فى شمال سيناء

فى بعض الدول الشقيقة اختلف الأمر، أمامنا السودان ولبنان وسوريا وليبيا واليمن وغيرها – كل منها له ظروفه وحيثياته، لكن فى النهاية تعثرت الدولة وتراجعت، فضلا عن أن المجتمع أضير بالكامل.

فى السودان الشقيق، كما فى سوريا، هاجر ملايين المواطنين إلى الدول المجاورة؛ نحن فى مصر استقبلنا عدة ملايين من الأشقاء غادروا بيوتهم.. البعض الآخر دمرت منازلهم وممتلكاتهم فهاجروا داخليًا أى داخل الدولة نفسها، وتعطلت الحياة الاقتصادية تماما وصارت الدولة عرضة للتناوش هنا وهناك.. السودان مهدد بالمجاعة وبالأوبئة، فضلًا عن أحاديث التقسيم مجددًا.. فى سوريا القوات التركية تمركزت فى الشمال، وقوات روسية على الشاطئ وأخرى أمريكية وهكذا.. والطيران الإسرائيلى يمرح فى سمائها.

فى كل هذا يبقى الخطر الأكبر على وجود الدولة وهيبتها، هو وجود ميليشيا مسلحة، فى علم السياسة يشار إلى الدولة باعتبار أنها وحدها صاحبة الحق فى احتكار السلاح لدى رجال الجيش - القوات المسلحة - وجهاز الشرطة أو الأجهزة الأمنية ومن حقها وحدها استعمال القوة، طبعا فى إطار الدستور والقانون الذى ينظم عملها، فأن يأتى فصيل أو جماعة وتكون ميليشيا مسلحة، فذلك اعتداء على الدولة وخلق دويلة موازية.. الأخطر أن تتخذ الميلشيا قرارًا بالاعتداء على دولة أخرى وخوض حرب فيها أو معها، كما جرى من حزب الله فى سوريا مثلا.. فى النهاية النتائج معروفة نراها على الأرض جميعا.

وإذا كنا نقول ذلك الآن فى إطار الدفاع عن الدولة الوطنية، فإن القول ليس جديدا، بل يعود إلى عصور سابقة، حتى قبل ظهور الدولة الحديثة فى عالمنا العربى أو حتى فى أوربا نفسها.

المفكر والفيلسوف عبدالرحمن بن خلدون، وضع مقدمته الشهيرة، ونجد الباب الثالث منها حول الدولة والسلطنة والملك والخلافة، وهذا الباب كله أقرب إلى ما يطلق عليه اليوم «علم الاجتماع السياسى» الفصل التاسع من هذا الباب يحمل العنوان التالى».. فى أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب لديه أن كثرة القبائل والعصبيات، تستدعى أن يكون لدى كل قبيلة مقاتلوها وفرسانها، يخرجون على الدولة، حينا لا يحترمون قراراتها ولا يلتزمون تعليماتها، وقد يرفعون السلاح عليها.. يهمنا هنا ما يقوله ابن خلدون عن مصر تحديدا، خاصة أنه أقام هنا 24 سنة، عاش فى القاهرة وتولى القضاء فيها، ومات ودفن بها، كان موجودا «زمن سلاطين المماليك العظام، وكانت دولة المماليك وقتها تضم مصر والشام وكان الخليفة العباسى يقيم على أرضها معززا مكرما، لكن دون أن يمارس أى دور، كان منصبه شرفيا بالمعنى الكامل، يقول ابن خلدون «الأوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها، ويكون سلطانها وازعًا لقلة الهرج والانتفاض ولا تحتاج الدولة فيها إلى كثير من العصبية، كما هو الشأن فى مصر والشام لهذا العهد، إذ هى خلو من القبائل والعصبيات، كأن لم يكن الشام معدنا لها»، ثم يضيف ابن خلدون قائلا فمُلْك مصر فى غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب، إنما هو سلطان ورعية..»».

ويقدم ابن خلدون عدة مقارنات بين مصر وعدد من دول المنطقة، حاضرا وتاريخا تؤكد ما ذهب إليه، ما ورد فى مقدمة ابن خلدون مازال صحيحا إلى يومنا هذا وقد أكدته التجارب التى مرت بنا فى العصر الحديث، منذ حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798، وربما قبلها بأكثر من عشرين عاما، حين حاول على بك الكبير تأسيس الدولة الوطنية الحديثة والانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، المؤكد أننا عرفنا بواكير الدولة الوطنية الحديثة مع صعود محمد على سنة 1805 حين تولى حكم مصر، وظلت هذه الدولة تنمو وتترسخ بمؤسساتها القديمة والحديثة، وقد تعرضنا لامتحانات صعبة فى أوقات مختلفة، فى بعضها كانت محاولات الاحتلال الأجنبى.. فرنسى ثم انجليزى – فى كل الأحوال كان المصريون يحتفظون بعدة ثوابت، لم يقبلوا أن يحيدوا عنها.. أولا.. الاستقلال التام ورفض أى احتلال تحت أى مسمى وبأى صيغة، فى عز حرب الاستنزاف وحاجتنا إلى السلاح والمستشارين السوفييت، رفضت الدولة سواء فى ظل الرئيس عبدالناصر أو الرئيس السادات تقديم قاعدة عسكرية للسوفييت على أرضنا وبلادنا.

ربما أفضل نموذج هو تعاملنا مع الاحتلال الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء، خضنا حرب أكتوبر المجيدة سنة 73 لتحرير الأرض، ثم استكملنا التحرير بالتفاوض والسلام، وأخيرًا أخذنا طابا بالتحكيم الدولي.. لم نقبل التفريط فى حبة رمل واحدة.

ثانيا.. التمسك بالدولة.. وجودًا وسيادة، وهو يعنى رفض وجود أى ميليشيا على أرضنا أو فى المجتمع، باختصار لا أحد يحمل سلاحا غير مؤسسات الدولة المخولة دستوريا بذلك لحماية حدود البلاد وسلامة أراضيها وحماية أفراد المجتمع، وفى عالم اليوم فى منطقتنا خاصة، انتشرت الجماعات المسلحة، وكل منها تحمل أيديولوجية تنفى تماما وجود الدولة الوطنية، وتخوض حروبا ضدها.. حتى لو غلفت تلك الحروب ببعض الشعارات السياسية أو المقولات الدينية.

لن نمل من القول والمطالبة بالتمسك بالدولة الوطنية والدفاع عنها، هى وحدها المخولة عبر الدستور والمؤسسات الوطنية باتخاذ القرارات المصيرية، حتى وإن اقتضى عرض بعضها على الشعب للاستفتاء.. حين دخلت مصر حرب أكتوبر 1973 ومن قبلها حرب الاستنزاف، فقد كان بتكليف من قوى الشعب التى خرجت فى مظاهرات ممتدة بدءا من يوم 9 يونيه 1967 وحتى مظاهرات الطلاب سنة 1972 تطالب بذلك.

وحين اتجهت مصر إلى السلام زمن الرئيس السادات، فإن معاهدة السلام التى وقعها الرئيس السادات، طرحت للاستفتاء الشعبى ثم عرضت على مجلس الشعب لإقرارها، باختصار لم تكن قرارا رئاسيا منفردا رغم أن الدستور يُخَوِّل للرئيس ذلك بعيدا عن مؤسسات الدولة وعن رأى الشارع.

الميليشيا المسلحة هى العدو اللدود للدولة وباب الخراب والتمزق فى المجتمعات والدول، فلنحذرها ولا ننخدع بدعاوى بعضها.

> لن نمل من القول والمطالبة بالتمسـك بالدولة الوطنية والدفـاع عنها، هى وحدها المخولة عبر الدسـتور والمؤسسـات الوطنية باتخاذ القرارات المصيرية، حتـى وإن اقتضى عرض بعضها على الشعب للاستفتاء

خبراء يؤكدون: من حق مصر «التفاوض» مجدداً.. والحكومة مطالبة بـ«3 نقاط» أساسية

مراجعة «الصندوق»

الإجماع سيد الموقف بين خبراء الاقتصاد بشأن أحقية مصر فى التفاوض مجددا مع صندوق النقد الدولى، وفقا للتوجيهات الرئاسية، من أجل مراعاة الظروف الاقتصادية الصعبة، التى تتابعت محليا نتيجة التغييرات والأزمات الاقتصادية المتتالية بسبب الحروب والصراعات التى تشهدها المنطقة، وبالتالى تأثرت بها مصر، من يعطى للحكومة المصرية مبررات قوية فى مراجعة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، الذى توصلت فيه مصر فى 6 مارس الماضى، إلى اتفاق مع الصندوق بشأن زيادة قيمة قرضه من 3 إلى 8 مليارات دولار، على أن تطبق مصر مجموعة من الإصلاحات، وتنتظر مراجعة رابعة بشأن الحصول على المتبقى من شرائحه نهاية الشهر.

تقرير: محمد رجب

وقد جاء توجيه الرئيس خلال جلسة حوارية بالمؤتمر العالمى للسكان والصحة والتنمية البشرية بالعاصمة الإدارية الجديدة، الأحد الماضى، والتى قال فيها: «أقول لنفسى وللحكومة.. إنه لابدّ من مراجعة الموقف مع صندوق النقد، إذا كان الاتفاق الحالى سيجعلنا نضغط على الـرأى العام بشكل لا يتحمله الناس».

تصريحات الرئيس السيسى اعتبرها كثير من المحللين والمتابعين رسالة رئاسية لطمأنة المواطنين بأنه يعلم شكواهم فى ظل غلاء الأسعار، وأيضًا لتوجيه الحكومة قبل المراجعة المقبلة مع الصندوق للقيام باللازم، مع احتمال إرجـاء بعض الإجراءات معه مستقبلا، فيما أكد خبيران أن التوجيه الرئاسى مع تطبيقه بعد الوصول لتفاهمات مع صندوق النقد، سيجد تأثيرات إيجابية بين المصريين فى ظل «وجود ضغوط حقيقية» عليهم جراء الارتفاعات المتواصلة.

> مصر تقوم بتنفيذ برنامجها الحالى مع صندوق النقد فى ظل ظروف إقليمية ودولية شديدة الصعوبة ولها تأثيرات سلبية للغاية على الاقتصاد فى العالم كله

وكان من المقرر أن تزور بعثة من صندوق النقد مصر لإجراء مراجعة رابعة لبرنامج مصر خلال الشهر الحالى أو الشهر المقبل، إلا أن رئيس الــوزراء، مصطفى مدبولى، قال فى تصريحات سابقة إن مصر والصندوق توافقا على تأجيل الزيارة لتكون بعد اجتماعات الصندوق السنوية فى واشنطن المقررة نهاية الشهر الحالى، مشيرًا إلى أن كل المستهدفات التى كانت موضوعة تحققت.

وخلال المؤتمر، وجه الرئيس رسالة لصندوق النقد والبنك الدولى، قائلًا: إن مصر تقوم بتنفيذ برنامجها الحالى مع صندوق النقد فى ظل ظـروف إقليمية ودولية شديدة الصعوبة ولها تأثيرات سلبية للغاية على الاقتصاد فى العالم كله، وأحاديث محتملة على الاتجاه إلى ركود اقتصادى عالمى فى السنوات القليلة المقبلة».

ولفت إلى فقد مصر من 7 إلى 8 مليارات دولار من دخل قناة السويس خلال الـ 10 أشهر الماضية، مؤكدًا أنه من المحتمل أن يستمر هذا الأمر لمدة سنة أخرى.

الحل الذى طرحه الرئيس، بمراجعة صندوق النقد الدولى يراه رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب والمستشار السابق لصندوق النقد الدولى، الدكتور فخرى الفقى، أنه يحمل عدة رسائل طمأنة للمواطن، الرسالة الأولى أن الرئيس يشعر بمقدار الضغط الواقع عليه جراء ارتفاعات الوقود والتضخم ومعدلات الغلاء.

أمـا الرسالة الثانية من الرئيس -حسب الفقى- تحمل توجيهًا للحكومة بأهمية بحث التفاوض مع الصندوق ومراجعة هذا البرنامج؛ حتى لا يوضع المواطنون تحت ضغوط سلبية جراء تطبيق أى إجراءات أخرى.

وأمام الحكومة مسار واحد بعد دعوة الرئيس السيسى، وفق تقدير «الفقى»، وهو طلب المتفاوضين المصريين من الصندوق إرجـاء بعض الإجــراءات، وبـدء محادثات فى هذا الإطـار لتأخير إجراءات قد تشكل ضغوطا لا تُحتمل هذه الفترة على المواطنين.

وقال «الفقى»: أتفق مع الرئيس فيما ذهب إليه، فمعدلات الغلاء والتضخم أصبحت تمثل الهاجس الأول لدى المواطن على كافة المستويات الاجتماعية خلال الفترة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالزيادات المتتالية منذ مارس الماضى فى أسعار المشتقات البترولية، وبالتالى معدلات التضخم تباطأت فى الانخفاض بشكل ملحوظ.

ووفق الخبير الاقتصادي، الدكتور مدحت نافع، فإن «البرنامج مع صندوق النقد جائز المراجعة، مستبعدًا إلغاء التعامل معه، إذ أن الاتفاق مع الصندوق مرن وليس جامدًا، والمراجعة مسألة مطروحة؛ لذلك تتم المراجعة بشكل دورى بين الطرفين».

«نافع»، أوضح أن المصريين لهم أولويات، ويجب الحرص عليها، وفى الوقت ذاته لا يمانع الصندوق من إجراء التفاوض والنقاش حول برامجه، مضيفًا أن «هناك حاجة لتشكيل لجنة مستقلة لمراجعة الاتفاق، كما سبق أن طُبقت فى سيريلانكا، تقوم بعامل ضغط مساعد لتحقيق المصالح المصرية وتوجيه الدعم اللازم للنظر مع الحكومة فى أولويات المصريين، ويبقى على الحكومة سرعة تنفيذ توجيه الرئيس، وذلـك عبر بحث كيفية تنفيذ الأمر على الشكل الذى لا يمثل ضغوطا إضافية على المصريين».

من جانبه، أكد الدكتور خالد الشافعى، أنه يمكن التفاوض مع صندوق النقد الدولى على مراجعة بعض الإجراءات والجدول الزمنى لتنفيذها بمرونة؛ تخفيفا للأعباء الناتجة عن تنفيذها محليًّا، خاصة ما يتعلق ببرامج الدعم وسوق الصرف، مع ضرورة مراجعة الخطة بناءً على تغير الظروف مع المؤسسات المالية والتمويلية الدولية والإقليمية، ومراجعة مستويات الفقر والإنتاج والبرامج الاقتصادية، مشيراً إلى أن هناك جزءًا اجتماعيًا فى البرنامج المقرر مع صندوق النقد الدولى.

أوفـت مصر بجزء كبير من تعهداتها مع صندوق النقد الدولى، وفقًا للبرنامج الحالى القائم معه، كما اتخذت العديد من القرارات الصعبة، وكان من المقرر إجراء المراجعة الرابعة للبرنامج بداية أكتوبر الجارى، إلا أنها تأجلت إلى مطلع نوفمبر، بطلب من الصندوق نفسه، وستفرج المراجعة الرابعة عن 1.3 مليار دولار من الأموال المرتبطة بها، ضمن برنامج بقيمة 8 مليارات دولار، وفق «الشافعى».

وكانت التعليقات السابقة لصندوق النقد الدولى على برنامجه مع الحكومة، تركز على 3 نقاط أساسية؛ الأولى تخص تسريع بيع الأصـول من جانب الحكومة، ودعـا الصندوق إلى ضرورة استعادة أسعار الطاقة إلى مستويات استرداد التكاليف، بما فى ذلك أسعار الطاقة بالتجزئة بحلول ديسمبر 2025، ويشمل هذا أسعار المحروقات والكهرباء. ووفقًا لصندوق النقد، فإن هذا ضرورىّ لدعم التوفير السلس للطاقة للسكان والحد من الاختلالات فى القطاع، هذا إلى جانب التركيز على ضرورة الاحتفاظ بمرونة تحركات سعر الصرف لامتصاص الصدمات، وهو الأمر الذى نفذته مصر منذ تحرير سعر الصرف فى مارس الماضى.

وقـال الصندوق خـلال مراجعته الثالثة فى نهاية يوليو الماضى، التى كشف النقاب عنها بعد شهر من إجرائها، إن مصر قد تتخلى عن زيادات أسعار الوقود الفصلية مقابل التزام حازم برفع الأسعار إلى «مستويات استرداد التكلفة»، بحلول نهاية عام 2025.

وحول مصير برنامج الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى، بعد توجيهات الرئيس السيسى للحكومة بمراجعته، أكد الخبير الاقتصادى مصطفى بدرة، أنه اعتبارًا من منتصف الأسبوع الجارى حتى السادس والعشرين من الشهر الحالى، منه ستجرى اجتماعات الصندوق بحضور المجموعة الاقتصادية فى مصر.

وأضاف الخبير الاقتصادى، أن توجيه الرئيس السيسى، ينقل صورة المجتمع، إلا أنه يحمل تأكيدًا على أن الدولة ملتزمة بتسديد القروض، رغم الأوضاع السياسية، وأنه لا بد أن يكون هناك تفهم أساسى بعملية القروض الخاصة بالدولة المصرية، رغم أن مصر من أكثر الدول التزامًا بسداد القروض، إلا أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار الأوضاع السياسية والجوسياسية فى المنطقة، والأزمات التى تشهدها.

وأوضح، أن الرئيس السيسى وجه بضرورة الأخذ فى الاعتبار ما يحدث فى المنطقة خلال التفاوض مع صندوق النقد، موضحًا أنه خلال الفترة من 2016 إلى 2019 حدثت دفعة اقتصادية ساهمت فى تراجع الدولار من 30 إلى 16 جنيهًا.

وأكـد الخبير الاقتصادى ضـرورة مبادلة جزء من الديون لاستثمارات فى مصر لتخفيف الأعباء على الدولة، أو إرجاء تسديد بعض الديون لعام أو عامين، لحين استقرار الأوضاع فى الشرق الأوسط، خاصة أنه سيكون هناك تغيير فى إجـراءات الحكومة مع صندوق النقد بعد توجيهات الرئيس، مبينًا أن صندوق النقد الدولى أعلن أن معدلات النمو تنخفض عالميًا.

«بالتأكيد، تجربتنا مع صندوق النقد الدولى ليست جيدة ومشوهة لظروف مختلفة»، هكذا بدأ الدكتور محمود السعيد، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابق بجامعة القاهرة، حديثه، مؤكدًا أن الأمر الآن يحتاج إلى مزيد من الحكمة كما تحدث الرئيس عبدالفتاح السيسى بأننا فى حاجة لمراجعة مطالب الصندوق إذ كانت تمثل عبئًا كبيرًا على المواطنين، خاصة أننا ليس فى إمكاننا تجاهل هذه الشروط أو المطالب التى سبق واتفقنا عليها، ومن خلاله حصلت مصر على دفعات متتالية من القرض المتفق عليه فى حدود 8 مليارات دولار على فترات زمنية.

> **د. محمود السعيد:**
> الرئيس لديه كل الحق فيما قاله بشأن مراجعة سياسات الصندوق، ويؤكد أنه على اطلاع ومتابعة لأحوال المصريين ويشعر بمعاناتهم، خاصة بعد الزيادات الأخيرة التى أضافت أعباءً جديدة على المواطنين

> **د. مدحت نافع:**
> المصريون لهم أولويات، ويجب الحرص عليها، وفى الوقت ذاته لا يمانع الصندوق من إجراء التفاوض والنقاش حول برامجه

وأضــاف «السعيد»: إذا تجاهلنا هـذه الشروط فسيقوم الصندوق بتأخير الدفعات المقررة فى مواعيد محددة، وبالتالى سيؤثر ذلك على السيولة الدولارية فى البلاد، وهى أزمة لا نحتاج إلى تكرارها بأى شكل من الأشكال، وفى نفس الوقت لا بد أن يكون هناك توازن فى تنفيذ تلك المطالب، بما لا يؤثر أو يزيد من الضغوط على المواطنين.

وتابع: الرئيس لديه كل الحق فيما قاله بشأن مراجعة سياسات الصندوق، ويؤكد أنه على اطـلاع ومتابعة لأحوال المصريين ويشعر بمعاناتهم، خاصة بعد الزيادات الأخيرة التى أضافت أعباءً جديدة على المواطنين خاصة من الفئات الفقيرة ومـحـدودى الدخل، وإن كنت أرى أن الصندوق لن يغير من شروطه المتفق عليها مسبقًا، خاصة أنه لا ينظر لتلك التأثيرات على المواطنين، ويقترح معالجتها ببرامج الحماية الاجتماعية مثل برنامج «تكافل وكرامة»، فى حين أنه يتعامل مع مؤشرات ومستهدفات محددة مثل معدلات النمو والموازنة العامة ومعدلات التضخم، ويستهدف فى شروطه الوصول إلى معدلات معينة بطرق مختلفة، على رأسها تحجيم موازنات الدعم الذى تقدمه الدولة، وإن كنت أرى أن البرنامج الإصلاحى الذى سبق وحدده الصندوق كان يسير فى اتجاهه الصحيح، وكل المؤشرات كانت تؤكد أنه سينجح ويحقق نتائج جيدة، لولا أزمة «كورونا» وتداعياتها ثم الحرب الروسية – الأوكرانية وما سببته من أزمات اقتصادية فى العالم كله، ثم الصراعات المحيطة بمصر من جميع الاتجاهات.

تجربة الصندوق ليست فاشلة فى كل الدول وليست ناجحة أيضًا فى كل الدول، بدليل أنها نجحت فى بعض دول أمريكا اللاتينية مثل تشيلى، فى حين أنها فشلت فشلا ذريعا فى الأرجنتين، ونجحت نسبيًا فى بعض دول آسيا، ومع ذلك –وفق السعيد- لا بد أن نعيد قـراءة المشهد بشكل واضح ودقيق، فمعالجة المشكلات الهيكيلية فى الاقتصاد المصرى -كما يراها الصندوق- تعتمد على إعـادة النظر فى دعم المحروقات على سبيل المثال، وهو ما كان يستفيد منه الغنى قبل الفقير، ولكن مع بدء إصلاحه تسبب ذلك فى ارتفاع كبير فى كل الأسعار، وتأثر به الفقير فقط، وهنا لا بد من إعادة النظر هل نقوم بالإصلاح تدريجيًا على فترات متباعدة أم ننفذه كما يريد الصندوق بشكل مرحلى متقارب كما هو حاصل الآن؟، ومن هنا فإن الاعتماد بشكل كلى على تعليمات الصندوق أمر لا بد من مراجعته من قِبل الحكومة.

الدولة أحسنت صنعًا عندما فتحت الباب أمام عقد صفقات استثمارية فى الساحل الشمالى بشكل ساهم كثيرًا فى إيجاد حلول للأزمة الدولارية، كما أن اتجاه البنك الفيدالى الأمريكى وبعض البنوك المركزية فى العالم لخفض سعر الفائدة يعطى مؤشرات لتحرك الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة مناسبة لها وهو أكثر الحلول التى تحتاجها مصر الآن أكثر من أى وقت مضى، وفق «د. السعيد».



الرئيس السيسى فى لقاء سابق مع كريستالينا جورجييفا المدير العام لصندوق النقد الدولى

ما زالت التوترات الجيوسياسية فى المنطقة حاضرةً، فى ظل التوسع فى الأزمات السياسية والاقتصادية فى المنطقة العربية بعد مرور عام على العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة، والذى امتد خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى جبهات جديدة فى لبنان وسوريا واليمن، وكذلك إيران، وهو ما كان له بالغ الأثر على حركة اقتصادات العالم، وبالطبع لم يكن الاقتصاد المصرى فى منأى عن التأثر سلباً بالأجواء المشتعلة فى الشرق الأوسط.

بقلم: د. عبد المنعم السيد
مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية



اتفاقية «النقد» والإجراءات التقشفية

قناة السويس، واحدة من الكيانات المصرية التى يمكن القول أن تسدد فاتورة «التوتر»، حيث انخفضت إيراداتها تزامنًا مع الهجمات التى ينفذها الحوثيون فى مياه البحر الأحمر، والتى دفعت كثيرًا من الشركات العالمية لاتخاذ قرار بالابتعاد عن «المياه المشتعلة»، هذا فضلاً عن اتجاه عدد من شركات التأمين العالمية لزيادة تكاليف التأمين على السفن التى تمر عبر قناة السويس، لتنخفض إيرادات القناة لأكثر من 7 مليارات دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالى.

الأمر ذاته بالنسبة للقطاع السياحى المصرى، الذى لم يكن هو الآخر بعيدًا عن مربع «التأثر السلبى»، حيث فقدت مصر جزءًا من الإيـرادات السياحية بعد إلغاء كثير من الحجوزات الفندقية والرحلات السياحية فى مناطق شرم الشيخ وطابا ونويبع ودهب ورأس محمد وغيرها من المناطق السياحية الملاصقة لمنطقة الصراع الحالى.

الاقتصاد لم يكن «الخاسر» الوحيد فى مصر، حيث تأثرت «المحروسة» بأمور أخرى ترتبت على الوضع الراهن فى المنطقة، ومنها زيادة عدد الضيوف المتواجدين فى مصر والذين تُشير بعض التقديرات إلى أن أعدادهم تجاوزت 10 ملايين ضيف عربى على الأراضى المصرية، وهو ما يُمثل عبئًا على موارد الدولة المصرية، كما أنه ساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات مما كان له بالغ الأثر على معدلات التضخم وزيادة الأسعار ووصل حجم التضخم لأكثر من 25فى المائة.

كذلك تعانى مصر من انخفاض الاستثمارات الأجنبية وانخفاض حركة رؤوس الأمـوال الـواردة إلى المنطقة بسبب التوترات الجيوسياسية، رغم جهود الدولة نحو تسهيل الإجراءات ومنح التيسيرات الضريبية والحزم التحفيزية لجذب المستثمرين

ولأن مصر جزء من الاقتصاد العالمى فقد تأثرت بالوضع الاقتصادى العالمى وبالأحداث التى عانى منها العالم منذ أزمة كورونا فى مارس 2020 ثم أزمة الحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير 2022 ثم التوترات وحرب غزة فى أكتوبر 2023 وحتى الآن، وساهمت هذه الأحداث بالسلب على الاقتصاد المصرى.

وقد بدأت الدولة المصرية سياسات الإصلاح الاقتصادى على مرحلتين، الأولى كانت فى عام 2016 واتخذت مصر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التى تهدف لإعادة هيكلة الموازنة العامة وتقليل عجز الموازنة وتخفيض معدلات البطالة التى كانت متجاوزه 13.2فى المائة فى عام 2016 من خلال التوسع فى المشروعات والاستثمارات الحكومية كثيفة استخدام العمالة، وأيضًا تحسين المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادى ومعدل عجز الموازنة، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التى كانت مصر ترغب فى تحسينها والمضى قدمًا فى تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030.

وتعاونت مصر مع صندوق النقد الدولى فى عام 2016 بهدف الحصول على التمويل لتنفيذ المشروعات الاقتصادية، وبالفعل تحصلت مصر على تمويل قدره 12 مليار دولار، وكانت تهدف مصر من التعاون مع صندوق النقد الدولى الحصول على شهادة ثقة عالمية عن الاقتصاد المصرى أنه يسير نحو الاتجاه الصحيح، ولا شك أن هذه المرحلة من الإصلاح الاقتصادى كانت ناجحة وحققت العديد من المستهدفات التى كانت تسعى الدولة لتحقيقها منها تحسين التصنيف الائتمانى لمصر الذى ارتفع من تصنيف ccc_ فى عام 2015 ليرتفع إلى تصنيف B مع انخفاض معدل البطالة ليصل إلى 7.4فى المائة فى عام 2019 ثم إلى 6.8فى المائة عام 2024، وانخفاض معدل عجز الموازنة ليصبح 6فى المائة بدلا من 12.5فى المائة فى عام 2015، وأيضًا تحسين ترتيب مصر فى التنافسية العالمية فى العديد من القطاعات، خاصة فى قطاع الطرق والبنية التحتية ليصبح فى المرتبه 28 بدلا من الترتيب 118 فى عام 2015.



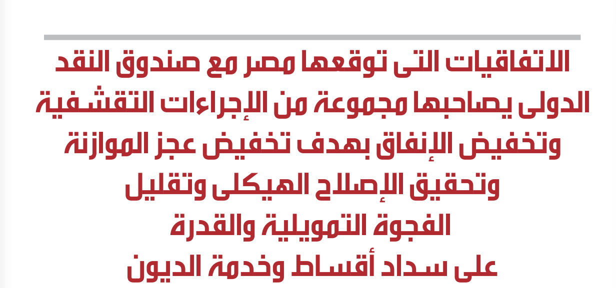
مصر توصلت لاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أكتوبر عام 2022 للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار، لمواجهة أزمة نقص النقد الأجنبى بعد خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بأكثر من 20 مليار دولار فى أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع معدلات التضخم عالمياً

وبسبب الأزمات العالمية وتأثيرها الاقتصادى بدأت مصر فى المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى فى العام المالى عام 2020 / 2021 بالتعاون أيضًا مع صندوق النقد الدولى تحصلت مصر على 8.2 مليار دولار على دفعات وتمكنت مصر من المضى قدمًا رغم التحديات التى واجهت مصر والعالم فى ذلك التوقيت، حيث حصلت مصر على 2.77 مليار دولار كمساعدات عاجلة من خلال أداة التمويل السريع للمساهمة فى مواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا. وخلال عام 2021 عبر برنامج الاستعداد الائتمانى الذى امتد على مدار عام حصلت مصر على قرض إجمالى بلغ نحو 5.4 مليار دولار. ضمن «اتفاق الاستعداد الائتمانى»، وذلك لمساعدة الدولة على سد العجز فى ميزان المدفوعات، والذى وافق عليه صندوق النقد بشكل نهائى أواخر يونيو 2020.

وخلال عام 2022 توصلت مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أكتوبر عام 2022 للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار، لمواجهة أزمة نقص النقد الأجنبى بعد خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بأكثر من 20 مليار دولار فى أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع معدلات التضخم عالميًا، وكان من المقرر استلامه على مدار 4 سنوات على 9 شرائح، كل شريحة تُقدر بنحو 347 مليون دولار. لكن لم تحصل مصر إلا على الشريحة الأولى من القرض 347 مليون دولار، وأجّل الصندوق صرف بقية الشرائح لحين إجراء المراجعتين الثانية والثالثة.







الاتفاقيات التى توقعها مصر مع صندوق النقد الدولى يصاحبها مجموعة من الإجراءات التقشفية وتخفيض الإنفاق بهدف تخفيض عجز الموازنة وتحقيق الإصلاح الهيكلى وتقليل الفجوة التمويلية والقدرة على سداد أقساط وخدمة الديون

وفى 6 مارس 2024 توصلت مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى بشأن زيادة قيمة القرض من 3 إلى 8 مليارات دولار، على أن تطبق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، أهمها الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن، وخفض الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، وتمكين القطاع الخاص والالتزام بتنفيذ وثيقة سياسيات ملكيه الدولة والخروج من بعض القطاعات خلال 3 سنوات.

ولا شك أن الاتفاقيات التى توقعها مصر مع صندوق النقد الدولى يصاحبها مجموعة من الإجـراءات التقشفية وتخفيض الإنفاق بهدف تخفيض عجز الموازنة وتحقيق الإصلاح الهيكلى وتقليل الفجوة التمويلية والقدرة على سداد أقساط وخدمة الديون.

وفـى سبيل ذلـك تُلزم الحكومة نفسها بمجموعة من الإجراءات وسياسات تقليل فاتورة الإنفاق الاستثمارى وتخفيض فاتورة الدعم، حتى يكون لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها، إلا أن المرحلة الحالية شهدت إجراءات مكثفة من الحكومة فى رفع أسعار المحروقات ثلاث مرات خلال الـ10 أشهر التى مرت من عام 2024، وزيادة سعر رغيف الخبز من خمسه قروش إلى 20 قرشًا، وأيضًا تحريك أسعار الكهرباء والغاز للمنازل والمصانع والمحلات، واستهدفت الحكومة من هذه الإجراءات تحقيق توازن فى دعم السلع وترشيد الاستهلاك، وأيضًا تخفيض عجز الموازنة لا سيما بعد ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة فاتورة الاستيراد لتتجاوز 88 مليار دولار عام 2023 وتتراوح فاتورة الاستيراد الشهرية خلال عام 2024 من 6 إلى 7 مليارات دولار شهريا.

لكن هذه الإجـراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية لها تأثيرها على ارتفاع مستوى الأسعار (معدل التضخم)، خاصة فى ظل عدم وجود رقابة كافية على الأسواق وعدم وضع سقف للسياسات التسعيرية، وأصبح متوسط معدل التضخم يتراوح من 24 فى المائة إلى 26 فى المائة، فى حين أن معدل التضخم على سعر السلع الغذائية والاستراتيجية يزيد على 40 فى المائة، حيث هناك زيادات فى الأسعار أدت إلى موجة تضخمية قد لا تتناسب مع الكثير من الدخول فى المجتمع المصرى، مما كان له أثره السلبى على المواطنين، ولكن جاء تكليف الرئيس للحكومة لإعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولى فى ظل الظروف الراهنة وانخفاض حصيلة مصر من العملة الأجنبية، وذلـك من أجل التخفيف عن كاهل المواطنين.

فى ظل التوترات وارتفاع التضخم، ومن المؤكد أن هناك مساحةً كبيرةً تستطيع الحكومة المصرية أن تتفاوض مع الصندوق، وقد تضطر الحكومة إلى مراجعة اتفاقها مع صندوق النقد الدولى إذا ما أدى إلى ضغوط «لا يحتملها الرأى العام»



وفى ظل التوترات وارتفاع التضخم، ومن المؤكد أن هناك مساحةً كبيرةً تستطيع الحكومة المصرية أن تتفاوض مع الصندوق، وقد تضطر الحكومة إلى مراجعة اتفاقها مع صندوق النقد الدولى إذا ما أدى إلى ضغوط «لا يحتملها الرأى العام»، بسبب التحديات الناجمة عن الأوضاع الإقليمية الراهنة.

وهناك بدائل لترشيد الإنفاق لكن ليس على حساب المواطن، ومـن ضمن الإجــراءات التى من الممكن أن تتخذها الدولة لمواجهة عجز الموازنة هو زيادة الإيرادات سواء عن طريق زيادة الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة والاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التى وقعتها مصر مع كثير من الدول والتجمعات الاقتصادية، مثل البريكس والكوميسا، وغيرها من الاتفاقيات التى تمكن مصر من التصدير بدون جمارك وضرائب.

وأيضًا يمكن لمصر زيادة إيراداتها عن طريق الأطروحات للشركات المصرية فى البورصة أو لمستثمر استراتيجى لزيادة الحصيلة الدولارية وتقليل الفجوة التمويلية، أيضًا يمكن زيادة إيـرادات الدولة من إعادة هيكلة شركات القطاع العام لتحقق مكاسب وعوائد من هذه الشركات.

كذلك يمكن لمصر الاتجاه نحو التصنيع بشكل سريع ووضع خطة عاجلة لزيادة المصانع الجديدة مع إعادة تشغيل المصانع المغلقة والمتعثرة وتقليل فاتورة الاستيراد التى تجاوزت 88 مليار دولار، كما يمكن التفاوض مع صندوق النقد الدولى فى مد فترة سداد الأقساط وخدمة الديون لا سيما فى ظل الأوضاع الحالية التى تشهدها المنطقة، خاصة أن اتفاقية الصندوق تسمح لأى اتفاق بين دوله عضو سواء كانت ناشئة بين بلد عضو والصندوق أو فيما بين بلدان أعضاء فى الصندوق، لاتخاذ قرار بشأنها. وإذا كانت هذه المسألة تؤثر على أى بلد عضو بوجه خاص، يحق لهذا البلد يكون ممثلًا وفقًا لأحكام المادة الثانية عشرة القسم الثالث من اتفاقية صندوق النقد الدولى.

«المصور» تحاور مهندس «محطة بشتيل»

د. ضياء الدين إبراهيم:

مصر تعيش نهضة عمرانية غير مسبوقة

تعد محطة بشتيل لقطارات الصعيد، التى افتتحها الرئيس عبدالفتاح السيسى، قبل أيام، من التحف المعمارية الفريدة التى تم إنشاؤها فى الآونة الأخيرة، وقد لاقت استحسان وثناء الجميع، وفى مقدمتهم الرئيس السيسى الذى أشاد بتصميمات ومبانى المحطة، ولهذا السبب تنفرد «المصور» بأول حوار مع صاحب التصميم الهندسى للمحطة، الدكتور ضياء الدين إبراهيم، أستاذ العمارة بكلية الهندسة جامعة عين شمس، الذى أكد أنه صمم محطة بشتيل لكى تصبح محطة عالمية تضاهى محطات القطار فى برلين ونيويورك وباريس، وقد استغرقت أعمال التصميم والرسوم الهندسية لها ستة أشهر، بينما استغرق بناؤها عامين ونصف العام.
وكشف «د. ضياء»، أنه مَن وضع الخطة الأساسية لتطوير العشوائيات فى مصر، هذا إلى جانب تصميمه عددًا كبيرًا من المشروعات القومية، فى مقدمتها مشاريع الإسكان الاجتماعى ومنتجع ومدينة الجلالة وتطوير الفنادق المملوكة للدولة، وتفاصيل أخرى فى الحوار الآتى:

حوار: محمد السويدى

بداية.. كيف وقع الاختيار على مكتبكم لتصميم محطة بشتيل لقطارات الصعيد والإشراف على إنشائها؟

وقع الاختيار على مكتبنا من خلال مسابقة وعروض فنية بين بيوت الخبرة العالمية فى المجال، وجاء التصميم المقدم منا أفضل تصميم كونه ملبيًا لكافة الاحتياجات وبحلول مبتكرة للمشروع.

كم من الوقت استغرق تصميم المحطة؟

استغرق التصميم المعمارى والهندسى للمشروع ستة أشهر، واستمرّت التصميمات التفصيلية مع تقدم العمل بالمشروع لمدة عام آخر.

وماذا عن مدة البناء والتجهيز؟

استغرق إنشاء المحطة ثلاثين شهرًا، إضافة إلى ستة أشهر تشغيلًا تجريبيًا واختبارًا للأنظمة والمعدات وتدريبًا للعاملين.

صف لنا كواليس ومراحل التصميم المختلفة للمحطة؟

أخذت مرحلة تصميم محطة بشتيل جهدًا وتفكيرًا كبيرين، وكنت أمام تحدٍّ كبير يتمثل فى كون المحطة مشروعًا قوميًّا لخدمة المصريين جميعًا، ويأتى فى ظل وجود محطة مصر القديمة فى ميدان رمسيس بتصميمها المتميز منذ 160 عامًا، هذا فضلا عن حرصى على أن تكون المحطة بهوية مصرية وتنافس محطات القطار العالمية مثل محطة برلين بألمانيا، ومحطة سنترال بواشنطن، ومحطة بنسلفانيا بنيويورك، ومحطة باريس، وقد واجه التصميم فى بدايته ندرة فى العملة الصعبة، وهنا كان التحدى أن يتم التصميم بمواد وتجهيزات وحلول محلية، ونُفِّذت بسواعد وشركات وطنية مصرية.

مَن الذى وافق على رسوماتك الهندسية وإعطاء إشارة البدء لبناء المحطة؟

التصميمات الأساسية تمت دراستها بواسطة اللجان الفنية المتخصصة فى كل من هيئة السكك الحديدية والكهرباء والمياه والطرق والتخطيط العمرانى والإدارة المحلية والنقل والمرور وغيرها

تتميز محطة بشتيل بتصميم معمارى فريد، يعكس هوية مصر الفرعونية التى تعبر عن القوة، وبمقياس تذكارى معبر عن العصر الحالى ويجعل كل مَن يراها يعرف مباشرة أنها محطة قطارات صعيد مصر، وهى محطة ذكية مؤمَّنة، وتعد أحد معالم مصر، وقد رُوعى فى تصميمها أن تصبح محطة قطار عالمية، وتكون القاعدة الهندسية الرئيسية لسكك حديد مصر، تغطى احتياجات المصريين لمائة سنة قادمة على الأقل وتكون جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية معا، فضلا عن كونها مركزًا للعمرات الرئيسية للقطارات والجرارات، وبها مجموعة من الخدمات العمرانية التى تخدم المنطقة المحيطة بالكامل.

هل سبق لك تصميم والإشراف على أعمال إنشائية أخرى تابعة للحكومة؟

نعم، بفضل الله قام مكتبنا الاستشارى والهندسى «ضياء كونسلت» بالتصميم والإشراف على تنفيذ العديد من المشروعات الحكومية، وفى مقدمتها وضع الخطة الأساسية لتطوير المناطق العشوائية فى مصر، وتنفيذ أول مشروع ناجح ورائد فى مصر من هذا النوع، فى منطقة زرزارة ببورسعيد التى أصبحت المشروع النموذجى فى حل مشاكل العشوائيات فيما بعد، حتى تم إعلان «بورسعيد» أول محافظة خالية من العشوائيات، تلتها محافظة البحر الأحمر والعديد من المحافظات الأخرى، وتصميم التجمعات السكنية الجديدة بسيناء.

من المشروعات التى أعتز بها أيضا، تصميم والإشراف على إنشاء وتطوير أكثر من 85 مستشفى ومبنى صحيًّا فى جميع أنحاء الجمهورية، وكان من بينها عدد من المستشفيات التى استُخدمت كمراكز عزل وعلاج الكورونا فى مصر، مثل مستشفيات 15 مايو والنجيلة بمطروح، وأبو تيج بأسيوط، والعجمى بالإسكندرية، وشلاتين بالبحر الأحمر، كما قمت بتصميم مبانى وصالات المعارض للهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات، إلى جانب تخطيط العديد من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، لعل أبرزها تخطيط وتصميم والإشراف على تنفيذ مدينة الجلالة ومنتجع الجلالة الساحلي، ومدينة وصال بغرب الشروق، والمشروع التنموى رافيل شمال محور المشير طنطاوى بمساحة 1300 فدان، ومدينة رشيد الجديدة، والمخطط الاستراتيجى لمدينة بلقاس بالدقهلية، بالإضافة إلى أعمال التصميم والإشراف على العديد من مبانى الفنادق التى تساهم فى تعزيز السياحة، ونال العديد منها جوائز عالمية مثل إنشاء وتطوير فنادق موفنبيك أسوان، ومنتجع موفنبيك الفانتين بأسوان، وفندق سوفيتيل كتاراكت أسوان، وفندق النيل ريتز كارلتون بالتحرير، وفندق ماريوت مينا هاوس، وغيرها من الفنادق المتميزة فى مصر.

ماذا عن مساهمتكم فى المشروع القومى للإسكان الاجتماعى؟

لنا مساهمات فى العديد من مشاريع الإسكان الاجتماعى على مستوى الجمهورية بمحافظات القاهرة والإسكندرية والقليوبية وبورسعيد والبحر الأحمر وسيناء وبنى سويف والفيوم والأقصر وأسوان، وقد جاءت كلها متوافقة مع البيئة وبتكلفة أقل 15 فى المائة من مثيلاتها، وتم اعتماد النموذج الذى قمنا بتصميمه فى العديد من مشاريع الإسكان الاجتماعى حاليا، نظرا لكونه اقتصاديًّا ومحافظًا على البيئة ومناسبًا للأسر المصرية، وفى هذا الصدد أودّ الإشارة إلى حدوث طفرة كبيرة فى مشاريع الإسكان الاجتماعى فى السنوات العشر الأخيرة، التى شملت تقريبا معظم محافظات الجمهورية بتصميم معمارى مبتكر قائم على تنوع الخدمات المحيطة بمناطق الإسكان، من مدارس وحدائق ودور عبادة ومراكز تجارية شاملة وحدائق عامة ومتنزهات ومراكز شباب وأندية، فضلا عن كونها وحدات سكنية تليق بحياة كريمة للأسر المصرية، كل ذلك حدث على عكس مشاريع الإسكان قبل 2014 التى كانت قليلة العدد، صغيرة المساحات، وفى مناطق بعيدة.

ما التصميم المعمارى الذى أنجزته وكان نقطة تحول فى حياتك؟

مشروع «مجمع اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية بمدينة نصر»، وكان يضم مبانى إدارية وتجارية ومخازن استراتيجية ومركز تعبئة وتغليف وجراجات ومولا تجاريا ضخما، وكان عمرى حينها 29 سنة، ونال المشروع جائزة الدولة التشجيعية فى العمارة، وموضوعها «التفاصيل المعمارية الإبداعية فى المبانى المعاصرة فى مصر».

ماذا عن أبرز خمسة أعمال إنشائية قمت بتصميمها فى حياتك؟

بالترتيب، مشروع تطوير العشوائيات فى مصر، وتصميم والإشراف على إنشاء 85 مستشفى ووحدة صحية بأنحاء الجمهورية، وتخطيط وتصميم والإشراف على تنفيذ مدينة ومنتجع الجلالة، ومحطة بشتيل لقطارات الصعيد، والمساهمة فى تصميم وتنفيذ عدد من الفنادق المصرية المتميزة التى تملكها الدولة.

من واقع خبرتك.. ما تقييمك للوضع الحالى للعاصمة الإدارية الجديدة؟

أتصور أننا بدأنا فى جنى ثمار العاصمة الإدارية الجديدة، فقد تحسن أداء العمل الحكومى وتحسنت الخدمة للمصريين بعد تجميع الوزارات والمصالح فى مكان واحد، ما ساهم فى توفير كثير من الوقت، مع بدء سكن عدد من المشروعات السكنية بالعاصمة، وتزامن ذلك مع إخلاء مناطق وسط البلد وجاردن سيتى وشارع قصر العينى من المصالح الحكومية، الأمر الذى ساهم فى تخفيف الضغط على تلك المناطق وتحسينها عمرانيًّا، وكان لمكتبنا مساهمات كثيرة ومتنوعة فى تصميم العديد من مشروعات العاصمة، سواء مشروعات سكنية أو مبانى بنوك رئيسية وعددا من المشاريع الخدمية الأخرى.

بشكل عام.. حدثنا عن رؤيتك للمشروعات العمرانية التى تنفذ فى مصر فى الفترة الأخيرة؟

مصر تعيش حاليا نهضة عمرانية غير مسبوقة، أعادت للأذهان النهضة العمرانية فى زمن الخديو إسماعيل حينما أسس القاهرة الخديوية وتم حفر قناة السويس، وكذلك النهضة العمرانية فى زمن محمد على، من شق للترع وتدشين للموانئ الكبرى وبناء المدارس، بينما الآن فى عصر الرئيس السيسى، لدينا أكبر مشاريع للإسكان بمختلف أنواعه، وعدد كبير من المدن الجديدة لمواجهة الزيادة السكانية الرهيبة – 2.2 مليون نسمة سنويا– وإنشاء أكبر عدد من الجامعات والمستشفيات فى تاريخ مصر، وغيرها من المشاريع العمرانية المتنوعة والكثيرة والتى ستعود بنتائج إيجابية على الأجيال القادمة اقتصاديا واجتماعيا.



لماذا قررت التخصص فى قسم العمارة ومن هو الأستاذ الجامعى أو المعمارى البارز الذى تأثرت به؟

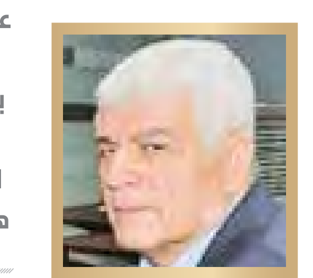
حبى للعمارة بدأ منذ الطفولة، فقد حلمت بدخول كلية الهندسة لكى أصبح مهندسًا معماريًّا، وقد ساعدنى فى ذلك والدي، وهو من مثالي مصر الكبار، حيث قام بتنمية موهبتى مبكرا، فكان يأتى لى بالألعاب المتعلقة بالفنون والعمارة مثل لعبة المعمارى الصغير، وكان يصطحبنى للمعارض المتعلقة بالفنون والعمارة، ما ساهم فى حبى للهندسة وتفوقى فيها وحبى لجميع الأعمال التى أنجزها بحيث تخرج بشكل فنى وجمالى يحمل رسالة ثقافية.

أخيرا.. ماذا عن أبرز مشروعاتك الهندسية لخدمة جامعة عين شمس؟

من دون شك جامعة عين شمس صاحبة فضل كبير علىّ، وبصفة خاصة كلية الهندسة، وأفتخر بكونى أحد أعضاء هيئة التدريس بها لمدة تزيد على 25 سنة، لذلك كنت حريصًا على رد جزء من هذا الجميل للجامعة، وقمت بأعمال التخطيط والتصميم لمشروع تطوير الحرم الجامعى لمنطقة الزعفران بالكامل، وعمل التصميمات الخاصة بتطوير مبانى كلية الهندسة القائمة بالكامل، وساهمت بالدراسات الاستشارية والتصميمات الخاصة بكمبوند رامتان الخاص بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهو من المشاريع السكنية المتميزة بالعاصمة، ويليق بالسادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

تصميم محطة بشتيل يضاهى المحطات العالمية فى برلين ونيويورك وباريس.. والمحطة استغرقت ستة أشهر فى التصميم وعامين ونصف العام فى الإنشاء

فخور بوضع الخطة الأساسية لتطوير العشوائيات فى مصر وتصميم مدينة ومنتجع الجلالة.. والرئيس السيسى أثنى على تصميم ورسومات المحطة وبعدها تم البدء فى بنائها



بقلـم: عبدالقادر شهيب

على عكس العديد من التوقعات. لم يُخفض البنك المركزى سعر الفائدة وقرر تثبيتها..! وكانت هذه التوقعات قد بدأ يُرددها أصحابُها منذ بضعة أشهر بعد أن استقر تقريبًا سعر الصرف للجنيه فى البنوك، بعد التعويم الأخير له مع بداية الربيع، وزادت هذه التوقعات أكثر مع بدء الفيدرالى الأمريكى سلوك مسار تخفيض سعر الفائدة. وظن أصحاب هذه التوقعات أننا ما دمنا كنّا نحاكى الفيدرالى الأمريكى، فى رفع سعر الفائدة فإننا سنفعل ذات الشيء عندما بدأ فى تخفيض الفائدة. ولكن البنك المركزى المصرى فعل عكس هذه التوقعات وقام بتثبيت سعر الفائدة منذ الربيع وحتى الخريف، رغم مطالبات عديدة بتخفيض سعر الفائدة لحماية الاقتصاد من خطر الركود وتنشيطه بتخفيض تكلفة الاستثمارات بعد تخفيض تكلفة الاقتراض، خاصة أن الفائدة لدينا كبيرة وتقترب من الثلث على الودائع والقروض.



لماذا لم يُخفض «المركزى» الفائدة؟

غير أننا يمكننا أن نفهم لماذا فعل «المركزى» ذلك إذا عدنا إلى وقت آخر تعويم للجنيه والذى اقترن برفع كبير للفائدة، فقد أعلن المركزى بوضوح أنه يستهدف أساسًا التضخم والسيطرة عليه. وبما أن الآلية الأهم فى حوزة المركزى لكبح جماح التضخم هى رفع سعر الفائدة، فقد استخدمها فورًا ومازال يستخدمها حتى الآن، لتحقيق المستهدف لخفض معدل التضخم مع نهاية العام القادم إلى رقم أحادى، أى أقل من عشرة فى المائة وتحديدًا سبعة فى المائة كما وعدت الحكومة.

ولأن المركزى توقع أن يعود معدل التضخم إلى الارتفاع مجددًا بعد انخفاض طاله من قبل فإنه آثر أن يقوم بتثبيت سعر الفائدة وعدم تخفيضها ليساعد على كبح هذه الزيادة فى معدل التضخم التى توقعها المركزى نتيجة تنفيذ التزاماتنا فى اتفاق صندوق النقد الدولى التى تقضى بالتخلص من دعم المنتجات البترولية والكهرباء والوقود لتخفيض عجز الموازنة. لذلك قرر البنك المركزى تثبيت سعر الفائدة، حتى يتم استيعاب الزيادة الآتى توقعها وحدثت بالفعل فى معدل التضخم منذ الشهر الماضى.

ولكن هل يقدر المركزى على استهداف التضخم وكبح جماحه بتثبيت سعر الفائدة وهو سلاحه الأساسى فى هذا الصدد؟

أغلب الظن أن ما يقوم به المركزى فى هذا الصدد لا يكفى لاستهداف التضخم والسيطرة عليه، لأن سبب التضخم الذى نُعانى منه ليس زيادة مضطردة فى الطلب تفوق المعروض من السلع كان يجدى معها رفع سعر الفائدة أو تثبيتها لامتصاص السيولة النقدية فى الجهاز المصرفى فيقل الطلب وبتوازن مع العرض فتتجه الأسعار إلى الانخفاض أو على الأقل تتوقف عن الزيادة بمعدل كبير.

إنما السبب الأساسى لالتهاب معدل التضخم لدينا هو سبب مزدوج. من ناحية هبوط الجنيه تجاه العملات الأجنبية، ومن ناحية أخرى سيطرة الاحتكارات على أسواقنا إنتاجًا واستيرادًا وتجارة.

أى أن مشكلتنا ليست فى زيادة الطلب على العرض.. بل إن الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار، خاصة الغذاء، فقد انخفض نظرًا لتخفيض محدودى ومتوسطى الدخل استهلاكهم من سلع عديدة لارتفاع أسعارها.. وبالتالى سيكون فاعلاً ومؤثرًا جدًا فى كبح جماح التضخم الحفاظ على قيمة الجنيه من الهبوط واستقرار سعر الصرف وهو ما يحتاج لسد الفجوة الدولارية لدينا، وأيضًا مكافحة الاحتكار وتطهير أسواقنا منه، وهذه ليست بالطبع مهمة البنك المركزى وإنما مهمة الحكومة كلها ومعها جهاز حماية المنافسة، وجهاز حماية المستهلكين.

وهكذا يمكن للمركزى أن يبحث مستقبلاً تخفيض سعر الفائدة، خاصة أن رفع أسعار المنتجات البترولية مجددًا تأجل لنحو ستة أشهر والزيادة السنوية فى الكهرباء ومياه الشرب لن تحدث قبل نحو تسعة أشهر يمكن خلالها أن يستقر معدل التضخم بعض الوقت، خاصة أن زيادة معدل النمو الاقتصادى يحتاج لزيادة الاستثمارات، وهذه الزيادة تحتاج لتخفيض تكلفة الاقتراض.

وإذا كنّا لن نراهن على جذب الأموال الساخنة ونعتمد عليها كما فعلنا بعد تعويم 2016 فى سد الفجوة الدولارية فإننا لن نحتاج لزيادة سعر الفائدة أو الاحتفاظ به مرتفعًا!

مكاسب وفرص تنتظر الجميع

قمـة تاريخيــة لـ«بريكـس» فـى «كـازان» الروسيـة..





انطلاقة جديدة، ومرحلة مغايرة فى عالم شديد التقلبات، حين تتسلط الأضواء ويتجه الاهتمام صوب مدينة كازان الروسية على ضفاف نهر الفولجا، التى تحتضن القمة التاريخية لمجموعة «بريكس» بعد توسعها مجددًا لتضم فى عضويتها مصر، ومعها ينتظر الجميع «فرصًا ومكاسب» جمّة.

القمة التى تشهد مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسى، تتضمن حضورًا رفيع المستوى يمثله رؤساء وزعماء روسيا، والبرازيل، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، وعدد من قادة الدول التى انضمت مؤخراً للتجمع، حيث يأملون جميعًا فى عالم مختلف، متعدد الأقطاب، تكون التنمية والرخاء شعاره الأول والرئيسى.

خبراء الاقتصاد عددوا مكاسب مصر من قمة «كازان» والتى يأتى فى مقدمتها التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بالعملات المحلية وزيادة التبادل التجارى بينها، أيضا الاستفادة من اتفاقية الاحتياطى الطارئ، التى تنص على أنه فى حال واجهت أى دولة من المجموعة نقصًا فى احتياطياتها الدولارية، يمكنها طلب الدعم من دول البريكس مقابل العملة المحلية، كذلك اتفاقية معالجة عجز الموازنة، والتى تُتيح للدول الأعضاء التى تواجه عجزًا ماليًا طلب الدعم من بقية دول المجموعة للمساهمة فى تغطية جزء من هذا العجز، فضلًا عن تسهيل تنفيذ المشروعات الاستثمارية بين دول المجموعة.

كما أن انضمام «القاهرة» لمجموعة البريكس أمر يوفر دعمًا كبيرًا للاقتصاد المحلى، الحالم بالتحرر من سيطرة وهيمنة العملة الخضراء على كافة التعاملات الخارجية، بالإضافة إلى أن الجنيه المصرى سيكون أكثر فاعلية خلال الإجراءات التنفيذية لاتفاقيات التبادل التجارى والصناعى مع الدول الأعضاء، مما سيخفف الضغط عن طلب الدولار.

أهمها التبادل التجارى مع الدول الأعضاء بالعملات المحلية

مكاسب مصر من «البريكس»

عند التقاء نهرى الفولجا وكازانكا، تقع مدينة «كازان» الروسية، المدينة التى وقع عليها الاختيار لتستقبل قمة بريكس 2024 تحت رئاسة موسكو، على مدار ثلاثة أيام، بمشاركة 32 دولة، منها 9 أعضاء.. وتم استقبال زعماء وقادة 24 وفدًا من بلدان أخرى.. بينما تتواجد ثلاث دول عربية، لأول مرة، هى مصر والسعودية والإمارات، والقمة دارت فيها مناقشات غاية فى الخطورة، تتبلور فى الاتفاق بين قادة الدول الأعضاء على ضرورة إحداث رواج اقتصادى فيما بينها، وإيجاد حلول غير تقليدية للحد من هيمنة الدولار الأمريكى على اقتصاديات العالم.

تقرير: رانيا سالم
سلوى عبدالرحمن – منار عصام

«كازان»، أو «مدينة السلام» كما تُلقب، وواجهة روسيا السياحية، انطلقت منها فعاليات واجتماعات القمة، بمشاركة الأعضاء الجدد، والتى تهدف وفقًا لما أعلن عنه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، زيادة دور مجموعة البريكس فى النظام المالى الدولى، وتطوير التعاون بين البنوك، وتوسيع استخدام عملات دول البريكس، وتعزيز التعاون بين سلطات الضرائب والجمارك للدول الأعضاء.

«إحدى الأولويات السياسية الخارجية العليا لروسيا»، هكذا أكد «بوتين»، على أهمية مجموعة البريكس لنظام موسكو، معلقًا: «نحن متمسكون ببحث دولى موسع لمعايير التعاون فى العالم المتبلور، متعدد الأقطاب.. منفتحون على مناقشة قضايا بناء نظام عالمى جديد مع جميع الأصدقاء والشركاء ومن يشاطروننا التفكير، فى إطار رابطة الدول المستقلة، والاتحاد الاقتصادى الأوراسى وغيرهما من محافل دولية».. واصفًا أعضاء المجموعة بـ«الدول الشريكة».

18 عامًا عمر مجموعة «بريك - BRIC»، بدأت فى سنة 2006م، بأربع دول (البرازيل وروسيا والهند والصين)، وهى البلدان، التى لفتت أنظار العالم فى العام 2001، بفضل ارتفاع معدلات نموها الاقتصادى، لتنضم لهم فى 2009 دولة جنوب إفريقيا، ليُضاف حرف S إلى التكتل الجديد، ويصبح اسمه «BRICS».

ثم توالت الانضمامات، فى يناير 2023، ليطلق على المجموعة بريكس بلس BRICS+، بعدما حصلت 5 دول (مصر، السعودية، الإمارات، إثيوبيا، وإيران» على العضوية، وظل التأكيد على الانضمام للتكتل مستمرًا، وفقًا لتصريح يورى أوشاكوف، مساعد الرئيس الروسى للسياسة الخارجية، حين قال إنه «هناك 34 دولة تسعى للانضمام، سواء بعضوية كاملة أو تعاون جزئى».

10 دول تتشارك حتى الآن على طاولة تكتل البريكس، قوى عالمية كبرى متمثلة فى روسيا والصين، ودول ذات وزن إقليمى وقارى، سواء من حيث عدد السكان أو معدلات النمو الاقتصادى، كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، ويأتى انضمام مصر وإثيوبيا وإيران، ليرفع عدد سكان التكتل، إلى 3 مليارات و625 مليون نسمة، بما يقارب 40 فى المائة من سكان الكوكب، ولا ننسى أن تواجد دول نفطية، السعودية والإمارات وإيران، لتعطى فرصة أكبر للأعضاء، بشأن زيادة احتياطى دولة المجموعة من النفط، لترتفع حصة البريكس فى الاقتصاد العالمى لتصل إلى 36.7 فى المائة.

خطوات جادة متلاحقة تسير فيها دول مجموعة البريكس، منذ 18 عامًا وحتى الآن، نجحت خلال هذه المدة الزمنية، لتصبح «البريكس» صوتًا وتمثيل أكبر الاقتصادات الناشئة فى العالم، يستحوذون على 25 فى المائة من مساحة اليابسة، وبلغت اقتصاداتها 28.3 تريليون دولار - بما يمثل 28 فى المائة من الاقتصاد العالمى- ولديها 44 فى المائة من النفط الخام عالميًا.

فى 2014، اتجهت دول البريكس لإنشاء بنك التنمية الجديد، ليصل فى نهاية 2022 إجمالى القروض التى قدمها، نحو 32 مليار دولار، كما بلغ معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء فى 2024/ 2025 نحو 4.4 فى المائة سنويًا مقارنة بدول مجموعة السبع الذى بلغ 1.7 فى المائة سنويًا، وبلغ تمثيل الدولار واليورو أقل من 30 فى المائة من مدفوعات دول البريكس، وهو ما وصفه الخبراء بأن الأخير «هز عرش الدولار».

«توازن اقتصادى متعدد الأقطاب»، هكذا تُوضع الآمال على عاتق دول المجموعة، فيُنظر للبريكس بأنها آلية نحو خلق نظام عالمى جديد عبر مجموعة من التغييرات الديناميكية للخريطة الاقتصادية الدولية، رغم أن الأمر لن يحدث بين ليل وضحاه، ولكن آجلًا أو عاجلًا سيكون هناك نظام جديد، بشهادة المؤسسات الدولية، التى ترى فى التكتل أنه «أحدث تأثيرًا أكثر اعتدالًا تدريجيًا»، وفقًا لتقرير مركز مالكوم كير كارنيجى للشرق الأوسط.

«بريكس 2024»، شهد رغبة لمضاعفة أعضاء المجموعة من أجل خلق تكتل أقوى، ليكون قادرًا على تحقيق توازن اقتصادى فعال، وفى الوقت ذاته يُتيح للدول المنضمة فرصًا اقتصادية واعدة، عبر فكرة التبادل التجارى بالعملات المحلية، لتزداد حركة البيزنس فيما بينها، وتبتعد جزئيًا عن الضغوط السياسية والهيمنة الأمريكية، وفى الوقت ذاته يجعل من رؤى التكتل فى القضايا والمشاكل الدولية، رأيًا مؤثرًا فى المحافل الدولية.

قمة «كازان 2024»، تُقام فى وقت يواجه فيه العالم، عدة تحديات اقتصادية وسياسية، بما فى ذلك مصر، كما قال الدكتور أيمن محسب، عضو مجلس النواب، ومقرر لجنة أولويات الاستثمار والسياحة بالحوار الوطنى، لافتًا إلى أن «هذه المشاركة، تمثل خطوة مهمة جدًا فى ظل الصراعات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فهى تُساهم فى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول الأعضاء فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، الأمر الذى يوسع دائرة التعاون متعدد الأوجه بين مجتمع الأعمال، خاصة فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبحث عن أفضل الوسائل لزيادة التجارة والاستثمار، باعتباره ضرورة مُلحة لجميع الدول».



«الكرملين» حدد أولويات روسيا فى فترة رئاستها للبريكس بقمته الحالية، كما نوه «محسب»، ويأتى فى مقدمتها تطوير آليات الاعتماد على العملات المحلية فى التبادل التجارى بين الأعضاء، ودفع مسار إنشاء عملة موحّدة، على الرغم من الصعوبات البالغة التى تعترض طريق هذا المسار، فضلاً عن تطوير «نظام مستقل للتسويات المالية» لمجموعة «بريكس»، كذلك مناقشة صناعة العملات المشفّرة فى روسيا والدول الشريكة، بعد اعتماد موسكو لحزمة من القوانين لتنظيم سوق هذه النوعية من العملات المشفّرة، مما يُساهم فى إتاحة فرص جديدة لاستخدام الأصول الرقمية فى التجارة الدولية، وبالتالي، فالبريكس تضع على هرم أولوياتها، إنشاء نظام مالى مستقل خاص بها.

جدول أعمال القمة ضم عدداً من القضايا، التى تهدف إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية فى مجالات الابتكار والتكنولوجيا والمسئولية الاجتماعية، والبحث عن أفضل وسائل لزيادة التجارة والاستثمار، كل هذا يهدف كليًا إلى دعم النمو الاقتصادى لدول المجموعة، وهو ما يمكن أن تستفيد منه الدولة المصرية، كما يقول «محسب»، الذى يؤكد - فى الوقت ذاته، أن «مصر أصبحت واجهة استثمارية واعدة، ولديها برامج مميزة لدعم المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية».

النائب البرلمانى، لفت أيضًا إلى أن انضمام الدول العربية الثلاث (مصر، السعودية، والإمارات) خطوة مهمة اقتصاديًا، لا سيما أنه تنتظرها القطاعات الإنتاجية فى مصر، لتقليل الطلب على الدولار، والمساهمة فى توفير الاحتياجات التصنيعية ومدخلات الإنتاج من الدول الأعضاء فى البريكس.

«د. أيمن»، انتقل بعد ذلك للحديث عن «سيناريوهات المستقبل لتكتل البريكس»، والتى أوضح أنها تكشف عن دور مهم، يدركه الغرب وتُخطط له دول التكتل، التى تسير بخطى ثابتة فى تحقيقه، أو كما قال إن «مجموعة البريكس ستلعب دورًا مهمًا فى المستقبل، وهو ما يمكن لمصر الاستفادة منه، حيث تُتيح المجموعة لأعضائها إمكانية الاستفادة من اتفاقية الاحتياطى الطارئ، التى تنص على أنه فى حال واجهت أى دولة من المجموعة نقصًا فى احتياطياتها الدولارية، يمكنها طلب الدعم من دول البريكس مقابل العملة المحلية، كذلك اتفاقية معالجة عجز الموازنة، والتى تُتيح للدول الأعضاء التى تواجه عجزًا ماليًا طلب الدعم من بقية دول المجموعة للمساهمة فى تغطية جزء من هذا العجز، فضلاً عن تسهيل تنفيذ المشروعات الاستثمارية بين دول المجموعة».

وتابع أن انضمام مصر لتكتل بريكس ومشاركتها فى أول قمة لها بالمجموعة، هى خطوة نحو تعزيز التعاون مع شركائها فى التكتل، الذى يلعب دورًا فى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى العالمى، على نحو يخدم مصالح البلدان النامية، ويُسهم فى إصلاح النظام النقدى الدولى، ويخلق إطارًا استثماريًا ماليًا أكثر توازنًا وإنصافًا للأسواق الناشئة ومنها مصر، و«البريكس» بمثابة منصة مهمة للتكامل الإقليمى بين إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، لخلق فرص استثمارية وتنموية جديدة.

«حالة من الهلع يعيشها الغرب فى متابعتهم لتكتل بريكس»، تعبير استخدمه الدكتور محمد شادى، فى وصفه لنظرة الغرب للمجموعة، مشيدًا بتعليق مؤسسه كارينجى «تأثير بريكس أكثر اعتدالًا»، بعكس الآراء الأخرى التى تُحذر من هذا التكتل، رغم أن روسيا والصين ترغبان فقط فى التخلص من هيمنة الغرب اقتصاديًا وسياسيًا، وليس هدمه، كما يتردد.

فوائد عدة حققتها الدولة المصرية من انضمامها لتكتل بريكس، وفقًا لـ«د. محمد»، الذى قال: يكفى أن فور انضمام مصر والإمارات، تم توقيع صفقة لتبادل العملات المحلية تُقدر بقيمة اسمية تصل إلى 42 مليار جنيه مصرى و5 مليارات درهم إماراتى، وتستهدف مصر عقد صفقات مماثلة مع بقية الأعضاء، كما طرحت مصر سندات بقيمة 3.5 مليار يوان صيني، أى ما يُعادل أكثر من 478 مليون دولار، كما وقّعت مصر مذكرة تفاهم فى مجال مبادلة الديون مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائى الدولى، ووافق البرلمان المصرى على اتفاقية مساهمة القاهرة فى بنك التنمية الجديد التابع لتجمع بريكس، بقيمة 1.196 مليار دولار، وبالفعل تم دفع 20 فى المائة، لتكون مصر هى الأعلى قيمة مساهمة، لدولة غير مؤسسة للبنك، تمثل 2.1 فى المائة من القوة التصويتية للبنك.

> «تبادل العملات» هى الميزة الأهم فى انضمام مصر لتكتل بريكس، وسيُتيح التوسع فى عمليات التصدير والاستثمارات والصناعة، وهو ما نحتاجه حاليًا، خاصةً أن الصناعة والتصدير هما الأولوية للدولة المصرية فى الوقت الراهن، بجانب تعزيز الشراكة مع بقية أعضاء التكتل، من أجل تسهيل تنفيذ المشروعات الاستثمارية والقومية

> انضمام مصر لتكتل بريكس ومشاركتها فى أول قمة لها بالمجموعة، هو خطوة نحو تعزيز التعاون مع شركائها فى التكتل، الذى يلعب دورًا فى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى العالمى، على نحو يخدم مصالح البلدان النامية

«انخفاض معدلات التضخم»، هى أولى النتائج لعمليات تبادل العملات، حسبما أوضح «شادى»، الذى أضاف: فإذا تم التوسع فى تبادل العملات بين دول الأعضاء، حتى وإن تم الاتفاق مع 5 دول فقط، فإن هذا يعنى، توفير مليارات الدولارات، دون تحمل أى تكلفة تُذكر، وعلى المدى البعيد، ترغب مصر فى أن تكون عضوًا مؤثرًا فعالًا فى تكتل يغير نظام العالم، و«أن تأخذ مقعدًا على طاولة تكتل يُعيد تشكيل النظام الدولى»، وهو هدف استراتيجى تسعى القاهرة لتحقيقه، الأمر الذى يمنح مصر توازنًا فى تحالفاتها مع كافة دول العالم، ويُعزز شراكتها معهم.

وأضاف الدكتور محمد بدرة الخبير الاقتصادى، بشأن «تبادل العملات»، وهى الميزة الأهم فى انضمام مصر لتكتل بريكس، والمستهدف طرحه فى قمة 2024، مؤكدًا أن «تبادل العملات، سيُتيح التوسع فى عمليات التصدير والاستثمارات والصناعة، وهو ما نحتاجه حاليًا، خاصةً أن الصناعة والتصدير هما الأولوية للدولة المصرية فى الوقت الراهن، بجانب تعزيز الشراكة مع بقية أعضاء التكتل، من أجل تسهيل تنفيذ المشروعات الاستثمارية، والقومية».

الدكتور كريم عادل، رئيس مركز العدل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، أكد أن «انضمام مصر لبريكس، هو نجاح لجهود الدبلوماسية الاقتصادية المصرية، التى تُعد أولوية سياسية للدولة، من أجل الاستفادة قدر المستطاع مع كافة البلدان ذات الثقل، وبالفعل تم تعزيز العلاقات التجارية الثنائية والثلاثية ومتعددة الأطراف على مدار السنوات الأخيرة».

وحول أبرز مميزات الانضمام إلى بريكس، قال رئيس المركز إنه يُساهم فى زيادة ثقة المجتمع الدولى ومؤسسات التمويل العالمية وكيانات التصنيف الائتمانى، يُضاف إلى ذلك المزيد من سبل التعاون وفتح آفاق جديدة للاستثمارات والتبادل التجارى بين مصر ودول التجمع والأعضاء فى بنك التنمية المنضمة إليه، كما

أن تحقق الاستفادة من الانضمام إلى «بريكس» يتوقف على ما ستقدمه القاهرة، خلال المرحلة المقبلة، من دعم لقطاع الإنتاج والتصنيع والتصدير، وتوفير مستلزمات الإنتاج والمواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، التى تشترطها الدول الأعضاء، إضافة إلى ما سيتم اتخاذه من إجراءات وسياسات مالية ونقدية تُسهم فى تعزيز قوة العملة المحلية مقابل عملات دول تجمع «بريكس»، وهو ما يتطلب تبنى سياسات جديدة من شأنها تحقيق تلك الاستفادة للدولة المصرية وإفادة الدول أعضاء كذلك.

وأوضح الخبير السياحى، محمد كارم، أن «دخول مصر للتحالفات الاقتصادية القوية، ينعكس بشكل مباشر على اقتصاد الدولة ككل، وقطاع السياحة تحديدًا، خاصة أن تحالف البريكس يضم دولًا ترتبط مع مصر بمعدلات إقبال سياحية مرتفعه مثل روسيا»، مضيفًا أن ازدهار القطاع السياحى ينعكس بالرواج على 73 صناعة أخرى مرتبطة، مما سيساهم فى انتعاش إيجاد فرص العمل، كذلك العائدات المباشرة. كما ذكر أن «انضمام القاهرة لتكتل البريكس، يُساهم فى توفير عملات بنكية بديلة للدولار، ما يُضفى حرية حركة وتنوع فى وسائل النقد الأجنبى، الذى يتداوله السائح خلال إقامته لدينا»، مشيرًا إلى ارتفاع معدلات التدفق السياحى لمصر، متوقعًا زيادة أعداد السائحين الصينيين بشكل كبير، خاصة خلال الموسم الشتوى.

واتفق معهم فى الرأى، المهندس محمد عبدالكريم، رئيس هيئة التنمية الصناعية، بتأكيده أن «وجود مصر فى تحالف البريكس سيساهم فى دفع عجلة الصناعة محليًا، وذلك عبر إبرام العديد من الشراكات الصناعية بين الدول الأعضاء، وبالتالى تعظيم الاستفادة القصوى من التواجد فى هذا التجمع الاقتصادى القوى والفعال».

وقال «عبدالكريم»، إن «تحالف البريكس سيساهم فى خلق نوع من التوازن الجديد، على مستوى الاقتصاد العالمى، فى ظل التكتلات الاقتصادية الجديدة التى يلجأ إليها العالم حاليًا.. كما أن وجود أقطاب عالمية ذات ثقل اقتصادى وسياسى، مثل روسيا والصين، يُضفى قيمة كبيرة لهذا التجمع.. بدوره سينعكس إيجابيًا على مصر، فى ظل تطلعاتنا اقتصاديًا وصناعيًا».

كما أكد أن «انضمام القاهرة لمجموعة البريكس، أمر يوفر دعمًا كبيرًا للاقتصاد المحلى، الحالم بالتحرر من سيطرة وهيمنة العملة الخضراء على كافة التعاملات الخارجية، بالإضافة إلى أن الجنيه المصرى سيكون أكثر فاعلية خلال الإجراءات التنفيذية لمعاهدات التبادل التجارى والصناعى مع الدول الأعضاء، مما سيخفف الضغط على طلب الدولار».

وأتم حديثه، معلقًا أن أهم ملفات البريكس الآن، هو أسلوب التداول النقدى بين الأعضاء، سواء بتدشين عملة موحدة، أو من خلال تقدير العملة المحلية لدول التحالف، مضيفًا أن الاستعدادات التنفيذية لهذا الملف، تتم على قدم وساق، ولكنها ستحتاج لفترات طويلة، حتى يتم الاستقرار على ما هو الأنسب.

وأشار أحمد شرين كريم، عضو مجلس إدارة، ورئيس شعبة الأسمنت بغرفة صناعة مواد البناء باتحاد الصناعات، :«إن الاستفادة على عدة محاور، على رأسها، تعزيز التكامل الاقتصادى مع (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، وتوظيف هذا التعاون فى تبادل التكنولوجيا، وإقامة شراكات استراتيجية، وزيادة حجم التجارة والاستثمار معها، والاستفادة بقوة، فى مجال الطاقة، مثل النفط والغاز والطاقة المتجددة، والتى من الممكن أن تحدث طفرة فى الصناعات المصرية، كما أن قطاع البنية التحتية يأتى على رأس القطاعات المستفيدة من تعزيز التعاون بين مصر ودول البريكس، كذلك الزراعة والصناعات الغذائية، وهناك ملفات كثيرة يمكنها استغلال تواجد مصر فى هذا التكتل.



وأوضح بهاء الدميري، مقرر لجنة الصناعات فى الحوار الوطني، أن مجموعة البريكس جاءت فى وقتها، مطالبًا أن يتجه العالم نحو تغيير فكرة القطب الأوحد إلى عالم متعدد الأقطاب، ومنوهًا بأنه مستقبلًا سيكون هذا التجمع هو أحد القوى التى ستشكل العالم ككل، وعالم البيزنس التجارى بالأخص، وهى تقوم بالفعل حاليًا على التعاون والتطور، للخروج من سطوة العملة الواحدة المسيطرة على التعاملات المالية لكوكب بأكمله.

وثمن «الدميري»، قرار مصر الصائب بالانضمام إلى «البريكس»، مؤكدًا أن «توحيد العملة» لدول مجموعة «بريكس» سيكون انفراجة لكثير من الكيانات وأولهم مصر، وهو أمر سيصب فى صالح الاقتصاد العالمى واقتصاديات دول عدة، ومشددًا على أن توحيد العملة لدول البريكس ليس إجراء انتقاميا كما يروج بعض المستفيدين من الدولار.

أما الدكتور سمير صبرى الخبير الاقتصادى ومقرر لجنة الاستثمار المحلى والأجنبى للحوار الوطنى، فيرى أن أهم الملفات المطروحة فى قمة التكتل 2024 متنوعة من الاقتصاد إلى السياسة، لكن تبقى قضية زيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فى مجموعة البريكس هى الأكثر تأثيرا من أجل وضع مفاهيم واضحة لنظام التجارة، وكيفية الخروج بمقترحات تزيد من هذا التبادل التجارى بين الدول الأعضاء، وانسياب تبادل السلع ما بين هذه الدول، إلى جانب الاتفاق على شكل المعاملات المالية الذى من المقترح أن تكون عليه كنظام SWAB أى بضائع مقابل بضائع يتم تقييمها بسعر الدولار أو تبادل العملات المحلية ما بين دول الأعضاء.

والشراكات الاستراتيجية بين دول الأعضاء أيضا حاضرة بقوة فى قمة روسيا بريكس 2024، بالإضافة إلى كيفية إزالة كل العرائض لفتح باب الاستثمار بين الدول الأعضاء، والاعتماد على الدول التى لديها خامات طبيعية لتكون مصدرا للخامات لباقى دول المجموعة، والدول التى تمتلك القوى البشرية، والدول التى تمتلك التكنولوجيا وعمليات التصنيع، ومن هنا الشراكة الاستراتيجية يصبح لها تكتل ضخم اقتصاديا لم يسبق له مثيل حتى لا يقارن به الاتحاد الأوربى للتنوع الجغرافى والتنوع الثقافى والميزات التنافسية لكل دولة حينما تُضاف لباقى دول التكتل ستمثل إضافة غير مسبوقة.

«القروض» ملف آخر تناقشه دول التكتل وتحديدًا أزمة القروض وهى أزمة عالمية تعرضت لها كل الدول الناشئة والاقتصاديات الناشئة وخاصة بعد رفع الفوائد عالميا ورفع الفيدرالى الأمريكى والبنك الأوربى لأسعار الفائدة، وتستفيد الكثير من الدول الأعضاء من أفكار وحلول للتغلب على مشكلة القروض وزيادة الديون فى الفترة القادمة. وتابع «صبرى» مصر استعدت جيدا لقمة بريكس 2024 عبر جهود حكومية كبيرة قامت بها وزارة التخطيط والتعاون الدولى والتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع مجلس الوزراء والوحدة المختصة لانضمام مصر لتكتل بريكس، وهناك دعم كبير جدا من كل المهتمين بالشراكة والعمل من دول مجموعة بريكس بالقطاع الخاص المصرى وشركائه مع الدول الأعضاء. و«خطة مصر للانضمام للبريكس» يبينها «صبرى» مصر منذ إعلان انضمامها بشكل رسمى فى يناير 2023 فى المجموعة أسست لجنة فى مجلس الوزراء لدراسة الفرص التى يمكن تحقيقها من هذا الانضمام، وحجم التبادل التجارى بين مصر وبين مجموعة البريكس، ويتم مراجعته وكيف يمكننا أن نزيد من حجم التجارة البينية بالانضمام للتكتل، وكيف نزيد من صادراتنا السلعية والخدمات لدول مجموعة البريكس، والبيانات تشير إلى أن الصين تستحوذ على النصيب الأكبر من وارداتنا فى مجموعة البريكس، ومازالت باقى دول مجموعة البريكس دون الحد الذى نطمح فى الوصول إليه، فهناك عمل ضخم لجذب استثمارات مباشرة من دول التكتل لزيادة صادراتنا وضبط الميزان التجارى مع دول البريكس، وهناك عمل شاق يجب على الحكومة التركيز عليه مع الخبراء والمتخصصين مع رجال الأعمال والمستثمرين للخروج بقرارات وتفعيلها على أرض الواقع لزيادة التبادل التجارى، فعلينا المزيد من التحركات وتشكيل لجنة ومجلس تنفيذى لمصر فى البريكس، وزيارة سفراء مجموعة الدول القديمة أو المنضمة حديثًا ومجموعة من المستثمرين ورجال الأعمال وطرق الأبواب عبر وزارة التعاون الدولى ووزارة التخطيط، ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية لجذب مزيد من المستثمرين فى هذه الدول وفتح أسواق لصادراتنا المصرية.

ولدى مصر الكثير من العمل لتقوم به كما يؤكد د. سمير صبرى، فأمام الحكومة المصرية فرص كبيرة جدًا فى الاستفادة من الانضمام لهذا التكتل، ووجود مصر فى هذا التكتل سيعطيها ميزة نسبية فى التفاوض مع مجموعة من الدول الإفريقية فهى الممثل الأهم فى دول إفريقيا بعد انضمامها ومعها إثيوبيا ومن قبلهما جنوب إفريقيا فدولة من شمال إفريقيا ودولة من الوسط ودولة من الجنوب، فمصر ستكون من أهم الدول المشاركة فى هذا التكتل لتعبر عن صوت القارة الإفريقية.

الغذاء والدواء والزراعة فى المقدمة

يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجارى المصرى:

الصادرات المصرية تقفز بقوة إلى أسواق «التكتل»

تقرير: رحاب فوزى

يلعب التمثيل التجارى المصري، دورًا حيويًا فى تعزيز مكانة مصر الاقتصادية على الساحة الدولية، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتنا مع دول مجموعة البريكس، فمنذ انضمام القاهرة، إلى هذا التكتل الاقتصادى الهام، شهدت العلاقات التجارية مع دول المنظومة تحسنًا كبيرًا، حيث تخطى حجم التبادل بيننا وبلدان بريكس، حاجز الـ 30 مليار دولار.

وأعلنت مصر رسميًا انضمامها إلى مجموعة البريكس فى شهر أغسطس 2023، بعد دعوة رسمية قدمت لها خلال قمة البريكس التى عقدت فى جنوب إفريقيا فى نفس الشهر، وجاء انضمام القاهرة، فى إطار خطة التكتل التوسعية، ليشمل دولا إضافية بجانب الأعضاء المؤسسين الخمسة، وهذا الانضمام يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادى مع دول التكتل، والتى تشكل قوة اقتصادية عالمية كبيرة، من حيث حجم التعاملات التجارية، وهذا التكتل بحسب تصريحات، يحيى الواثق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجارى المصري، يضم دولًا قوية اقتصاديًا، مثل الصين والهند وروسيا، ويشكل 35 فى المائة من الاقتصاد العالمي..

وأكد «الواثق بالله»، أن «انضمام مصر للبريكس ساهم فى الحد من الاعتماد على الدولار، من خلال التعامل بالعملات المحلية، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد القومي»، مشيرًا إلى أن مصر بفضل موقعها الاستراتيجى ومرافقها اللوجستية مثل قناة السويس، تمثل بوابة للتصدير إلى القارات الثلاث، إفريقيا وآسيا وأوربا، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمارات الأجنبية..

أما فيما يخص قمة البريكس فى روسيا، فقال: «إنها تشكل فرصة هامة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتوسيع التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول، مضيفًا أن قمة مدينة كازان، ستركز على تسهيل التبادل التجارى وتطوير التعاون فى مجالات متعددة مثل السياحة والمقاولات والبنية التحتية»، مؤكدًا أن هذه القمة بالنسبة لمصر، بمثابة فرصة مثالية لتعزيز حضورها فى السوق العالمية، التى تشهد تقدمًا كبيرًا وملحوظا ومشهودًا من دول العالم..

وأضاف رئيس جهاز التمثيل التجارى، «أن مصر تسعى إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عبر هذه الشراكة، خاصة فى قطاعات التكنولوجيا والطاقة الجديدة والمتجددة»، مشيرًا إلى أن دول البريكس تشكل 20 فى المائة من حجم الصادرات العالمية و35 فى المائة من الاقتصاد العالمى، والقمة فتحت أيضا قنوات جديدة للتعاون فى مجالات هامة مثل الأمن الغذائى والدواء، مع تعزيز دور مصر كمركز لوجستى للصادرات إلى إفريقيا وأوربا.

«سعت مصر، من خلال هذا الانضمام، إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الدولار فى التجارة الدولية، بالإضافة إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات فى كافة المجالات»، وفقًا لتصريحات يحيى الواثق بالله، الذى أوضح «أن مصر حققت عدة مساهمات لتعزيز دورها فى هذا التكتل القوى، ومن أبرز هذه المساهمات تعزيز التجارة البينية، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بيننا وبين هذه الدول نحو 25 مليار دولار فى العام 2024م، تشمل صادرات مصرية بقطاعات متنوعة مثل الصناعات الغذائية والمواد الخام، وأيضًا توفير مركز لوجستي، كون مصر، قدمت نفسها، كنقطة محورية لدول البريكس بفضل موقعها الاستراتيجى وتوافر قناة السويس، ما يسهل عملية التصدير إلى القارتين العجوز والسمراء، هذا يمنح دول البريكس فرصة للاستفادة من الإعفاءات الجمركية فى التعامل مع حوالى 50 دولة إفريقية»، لافتًا إلى أنه تم الاتفاق على استثمارات فى مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، مع الاستفادة من خبرات دول البريكس فى توطين الصناعات وزيادة معدلات التصنيع..

وعن التعاون فى الأمن الغذائى والدواء، أكد رئيس جهاز التمثيل التجارى المصري، أن مصر تولى أهمية كبيرة لدفع التعاون فى مجالات الأمن الغذائى والصناعات الدوائية مع أعضاء البريكس، بما يضمن تلبية احتياجاتها من السلع الاستراتيجية مثل الحبوب، مما يساعد فى تعزيز دورها الاقتصادى الدولى وتطوير شراكات جديدة مع القوى الصاعدة، موضحًا أن أولويات القاهرة تتركز فى ملفات التجارة، والسعى إلى زيادة حجم الصادرات إلى دول البريكس، وتعتبر هذه الدول سوقًا كبيرة للمنتجات المصرية، متوقعًا زيادة معدلات التبادل التجارى بين مصر ودول البريكس فى عام 2025 المقبل، مقارنة بـ «25 مليار دولار» حاليًا.

وعن الاستثمار فى البنية التحتية والطاقة، قال: «إن الحكومة تستهدف أن تكون مصر مركزًا إقليميًا للتعاون الاقتصادى بين دول المجموعة وإفريقيا، ما يعزز دورها كجسر استثمارى بين القارات.. وفيما يخص التعاون المالي، الحكومة تركز على تقليل الاعتماد على الدولار فى التجارة مع دول البريكس من خلال التعامل بالجنيه المصري، وهذا التعاون المالى يسهم فى تعزيز استقرار الاقتصاد القومي، ويوفر بدائل للتعاملات المالية العالمية التقليدية، وبالتالى نحسن أداءنا الاقتصادى ونحقق التنمية المستدامة».

كما أشار «الواثق بالله»، إلى أن «الصين، أكبر شريك تجارى لمصر بين دول البريكس، حيث بلغ حجم التبادل التجارى معها 20 مليار دولار، وتشمل الاتفاقات بين البلدين مشروعات ضخمة فى البنية التحتية وتطوير الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى أن مصر جزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية، والتى تهدف إلى تحسين الترابط التجارى بين قارات آسيا وإفريقيا وأوربا، مما يعزز دور مصر كمركز لوجستى مهم فى هذه المبادرة».

وتابع: فى المرتبة الثانية تأتى الهند، حيث وصل حجم التبادل التجارى مع نيودلهي، إلى أكثر من 5 مليارات دولار، وتشمل المعاملات بين البلدين اتفاقات على استخدام العملات المحلية فى التعاملات التجارية لتقليل الضغط على الدولار، بالإضافة إلى التعاون فى مجالات الزراعة والدواء، وفى المرتبة الثالثة، روسيا التى تجمعنا بها اتفاقات واسعة فى مجالات مختلفة، أهمها الطاقة النووية، حيث تعمل موسكو على إنشاء محطة الضبعة النووية فى مصر، بالإضافة إلى ذلك، هناك اتفاقات لتوسيع التعاون في مجالات الحبوب والزراعة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي، ثم تأتى البرازيل، التى يعد التعاون بيننا قائمًا بشكل أساسى على المنتجات الزراعية مثل اللحوم والسلع الغذائية، كما أن البلدين جزء من اتفاقية التجارة الحرة ميركوسور، والتى تسهل دخول المنتجات المصرية إلى السوق البرازيلية والعكس، وأخيرًا تحل جنوب إفريقيا، ويشمل تعاونًا فى مجالات التعدين والصناعة والنقل، مع اهتمام مشترك بتطوير البنية التحتية، وتوسيع نطاق التجارة البينية فى القارة الإفريقية.

د. محمد الفيومى.. أمين صندوق «الغرف التجارية»:

طوق النجاة من «ضغط الـدولار»



حوار : بسمة أبو العزم

فرص واعدة، إثراء للشأن الاستثمارى، إضافة قدر أكبر من العلاقات الاقتصادية مع قوى عالمية كبرى، هى دول تكتل البريكس، ذات الاقتصاد عالى القيمة عالميًا، مثل عمالقة آسيا «الصين، وروسيا، والهند»، ودول عظمى فى قاراتها مثل جنوب إفريقيا والبرازيل.. هذه هى مكاسب مصر، عندما انضمت القاهرة لمجموعة بريكس، ما أتاح لنا فرصًا تجارية وتصديرية أكبر، ساهم فى زيادة رغبة الكبار للاستثمار فى السوق المصرية، وضخ أموالهم فى مشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، يزيد عن ذلك، أن التكتل المرموق سيدعم أمننا الغذائى.

هذا ما يراه الدكتور محمد الفيومى، أمين صندوق الاتحاد العام للغرف التجارية، الذى أكد أن عوائد مصر من الانضمام لهذا التكتل، تُعد بمثابة حصيلة مبدئية، نظرًا لقصر الفترة الزمنية على التواجد فى البريكس، مؤكدًا أن الأخير من شأنه تغيير ميزان القوى الدولية، وسيخفف ضغط العملة الخضراء علينا خلال الفترات المقبلة.. وللتعرف على مزيد من التفاصيل إليك نص الحوار مع رئيس غرفة القليوبية التجارية..

بداية.. ماذا جنى اقتصادنا القومى منذ انضمامنا لتكتل «بريكس»؟

«البريكس» هو تجمع اقتصادى، له طابع سياسى، يضم مجموعة من الدول تمثل الكتلة الأكبر من عدد سكان العالم، الهدف الأساسى منه هو كسر تحكم الدولار فى سوق المال العالمى، ولعل أهم فائدة لمصر، التعامل بين دول المجموعة بالعملة المحلية فيما يخص التبادل التجارى بينها، وسيتم العمل على تدشين عملة للبريكس قريبًا، لكن هذه الآلية تحتاج لترتيبات كبيرة تتطلب المزيد من الوقت، وفى هذه الحالة سيخف الضغط لدينا على الدولار، الذى يشكل أزمتنا الحالية، ونذكر هنا أيضًا أهمية «بنك بريكس»، كونه سيكون بديلًا لصندوق النقد والبنك الدولى، وبالفعل استفادت منه القاهرة كثيرًا.

بعد انضمام مصر رسميًا.. هل تحسن التبادل التجارى بين دول المجموعة؟

لم يتم الإعلان بعد عن أرقام التبادل التجارى خلال عام 2024، لكن من المتوقع أن تكون هناك زيادة رقمية، خاصة مع الصين، والتى وصل حجم التعاون بينها وبين مصر خلال عام 2023 إلى نحو 13.9 مليار دولار حسب تقديرات رسمية.. كما أن هناك رغبة مصرية لزيادة الصادرات إلى «التنين الصينى» خاصة، ودول المجموعة عامة، بنحو 20 فى المائة بنهاية 2024، أيضًا موسكو باعتبارها أكبر مورد للقمح والزيوت والأخشاب إلى القاهرة، التى تسعى كذلك لزيادة صادراتها لها، مع العمل على جذب مزيد من السياح الروس إلينا.. كما سجلت التجارة المشتركة مع الهند نحو 7.5 مليار دولار خلال 2023 ومستهدف زيادتها إلى 9 مليارات بنهاية العام الجارى. نفس الوضع مع البرازيل، حيث تعتبر مصر أكبر ثانى شريك تجارى لها فى إفريقيا، وتزايدت صادراتنا لها من الأسمدة والحديد والصلب والخضراوات والفواكه، بينما تتركز صادراتنا منها على: الحبوب والسكر واللحوم، ومن المتوقع قريبًا انضمام دول عربية كبرى للمجموعة، كل هذا يؤكد أننا منضمون لتجمع قوى واعد، وسيكون له نصيبًا من قيادة الاقتصاد العالمى.

كيف ترى خطوة روسيا لإقامة بورصة «بريكس للحبوب»؟

بالطبع، ستكون خطوة هامة لتحقيق الأمن الغذائى لكافة دول المجموعة، ومنها مصر، وإذا حدث ذلك سيؤدى بالضرورة إلى تغير فى ميزان القوة العالمى، خاصة أن دول المجموعة، المنتجة للحبوب، استحوذت العام الماضى على 42 فى المائة من إنتاج الحبوب العالمى، الأمر الذى سيدفعنا للخروج من تحكم الـدولار.. وما يزيد على تلك الإيجابيات، وجود إرادة سياسية حقيقية لدى دول تجمع بريكس، لتحقيق نمو ذاتى لأعضاء المجموعة.

متى ينجح «البريكس» فى كسر هيمنة الدولار؟

المعركة كبيرة وصعبة، فالدولار مسيطر ومتعمق فى اقتصادات دول العالم بأكملها، وبالتالى التعامل معه يشبه خلع «ضرس عقل»، له جذور عميقة، يؤلم أحيانًا، ولكن كسره ليس مستحيلًا، ولكن يحتاج فقط، لوقت وجهد.

فى حال تدشين عملة موحدة لبريكس.. هل ستكون مجزية اقتصاديًا؟

بالتأكيد ستكون مجزية، لكن هذا الملف يتطلب سنوات طويلة لتحقيقه، فهى ليست مجرد ورقة بنكنوت يتم طبعها، ولكن الأفضل حاليًا إنجاز فكرة التعامل بالعملات المحلية لبلدان التجمع، باعتبار هذا المقترح بديلًا اقتصاديًا أسرع.

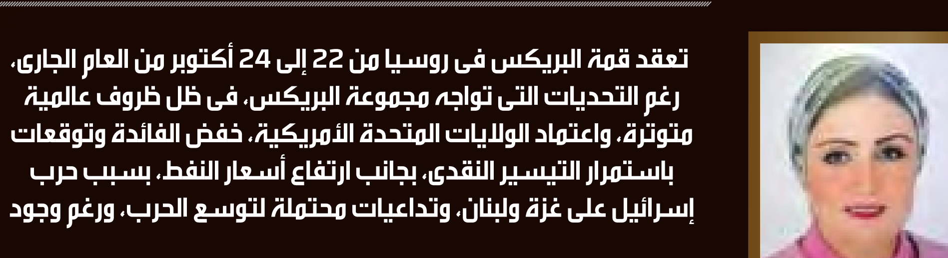
خلال الأشهر الـ10 الماضية، هل نجحت مصر فى زيادة استثماراتها من دول «بريكس»؟

هناك استثمارات تراكمية سابقة لكافة دول المجموعة فى مصر تصل إلى 17.4 مليار دولار، وتُعد الصين أكبر دولة فى المجموعة تسعى للتوسع الاستثمارى فى السوق المحلية، ومن المقرر تنفيذ حزمة مشروعات جديدة لهم بالمنطقة الاقتصادية للقناة، وزيادة عددية للشركات الصينية العاملة لدينا، أيضًا هناك أموال روسية جديدة سيتم ضخها فى تجمعهم الصناعى بمنطقة قناة السويس، نفس الحال لشركات هندية تسعى لإقامة مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وهناك شركات حالية عدة، تبحث عن فرص استثمارية فى أسواقنا تعمل بقطاعات المعدات الزراعية والمركبات الكهربائية.

ماذا ننتظر من قمة بريكس نهاية أكتوبر 2024؟

التجمع يضم (3.5 مليار نسمة)، وبالتالى يسير بخطوات ثابتة، وفى كل اجتماع يصدر عنه توجهات اقتصادية جديدة وغاية فى الأهمية، وبالتالى نحن نترقب المزيد من التعاون التجارى والقرارات الاقتصادية التى تصب فى صالح أعضاء المجموعة، وتسهم فى زيادة التبادل الاستثمارى بين دول بريكس.

سيتم العمل على تدشين عملة للبريكس قريبًا، لكن هذه الآلية تحتاج لترتيبات كبيرة تتطلب المزيد من الوقت، وفى هذه الحالة سيخف الضغط لدينا على الدولار، الذى يشكل أزمتنا الحالية، ونذكر هنا أيضًا أهمية «بنك بريكس»، كونه سيكون بديلًا لصندوق النقد والبنك الدولى، وبالفعل استفادت منه القاهرة كثيرًا



بقلم: د. غادة جابر

الكاتبة والباحثة السياسية

تعقد قمة البريكس فى روسيا من 22 إلى 24 أكتوبر من العام الجارى، رغم التحديات التى تواجه مجموعة البريكس، فى ظل ظروف عالمية متوترة، واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية، خفض الفائدة وتوقعات باستمرار التيسير النقدى، بجانب ارتفاع أسعار النفط، بسبب حرب إسرائيل على غزة ولبنان، وتداعيات محتملة لتوسع الحرب، ورغم وجود دول كبرى فى التكتل مثل الهند ليس لديها اختلافات مع الولايات المتحدة على الصعيدين السياسى والاقتصادى، إلا أن كل رؤساء دول المجموعة، فى اجتماعها الأخير فى جنوب إفريقيا 2023، تبنوا نفس المطالب وهى «ضرورة وجود عملة موحدة لبريكس وأوضاع اقتصادية عالمية أكثر إنصافًا للدول الصاعدة والنامية».

قمة تحدٍ تواجه عالمًا قلقًا

وبعد انضمام دول أعضاء جدد إلى قمة البريكس فى العام الجارى، من المتوقع أن يكون لها شأن أفضل من ذى قبل، فقد تسابق عدد من الدول بتقديم ملفات مطالبة الانضمام إلى مجموعة بريكس فى قمتها الخامسة عشرة فى جوهانسبرج، وتم قبول كل من «مصر والسعودية والإمارات وإيران والأرجنتين وإثيوبيا» إلى بريكس، وكانت فرحتنا بفوز مصر بالانضمام إلى المجموعة الأقوى اقتصاديًا كبيرة، ودلالة على مكانة مصر العظيمة وفوز المجموعة بانضمام مصر إليها.

فقررت مجموعة بريكس الاقتصادية التى تضم أكبر دول فى العالم من حيث القوة البشرية، والإنتاجية، والموارد الطبيعية، بالتوافق على دعوة مصر للعضوية الدائمة بداية من عام 2024، وذلك لأن مصر دولة ذات سيادة وسيدة قرارها، قوتها البشرية تخطت الـ100 مليون نسمة، وهذا له دور قوى فى الاستفادة من الطاقة البشرية وتبادل الثقافات والخبرات بين هذه الدول، وقوة مصر الإنتاجية والاستثمارية، فى تزايد خاصة، بعد أن أخذت القيادة السياسية على عاتقها السير فى التنمية بقوة، رغم كل التحديات والأزمات، وعملت على إنتاج وتدشين المشاريع الضخمة، وإعادة البنية التحتية وهيكلتها بشكل يليق بالدولة المصرية، والسير بخطى ثابتة على تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة 2030، فمصر لها موقع استراتيجى قوى وحيوى، فى الشرق الأوسط والوطن العربى، وهى البوابة الأولى للقارة الإفريقية، مصر تملك الممر الأهم فى حركة التجارة الدولية «قناة السويس البحرية»، وعملت الدولة المصرية بتطبيق عدد من محاور الإصلاح الاقتصادى، وقرار مصر بانضمامها للبريكس يستكمل هذا المسار، وتكون مشاركتها فى قمة هذا العام، هى المشاركة الأولى للدولة المصرية كعضو دائم فى المجموعة الاقتصادية بريكس، وبالفعل صادرات مصر لدول البريكس ارتفعت إلى 13 فى المائة خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2024.

وتنعقد القمة فى ظروف أكثر قلقًا يمر بها العالم، ومساع دائمة لإعادة موازين القوى وتعدد الأقطاب، فبينما تستمر الحرب الروسية الأوكرانية لأكثر من عامين، وحرب إسرائيل على غزة فى عامها الثانى، وفى ظل استمرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات دائمة على روسيا والصين أكبر دول المجموعة، محاولة منها لفرض حصار اقتصادى، لكن ما يحدث أن هذه الدول تزداد قوة وصلابة رغم كل العوائق والتحديات، وجاءت فكرة بريكس، كمبادرة من الرئيس فلاديمير بوتين لعقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية المجموعة «دول البريك» وقتها على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك عام 2007، وقرر عقد الاجتماع سنويًا لوزراء خارجية الدول الأربع «بريك»، إلى أن انضمت جنوب إفريقيا عام 2010، وأصبحت تسمى البريكس، وهو الاسم الذى يحمل الحرف الأول من كل دولة من دول المجموعة المؤسسين وهم «روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا»، ومن المقترح أن تسمى المجموعة « بريكس بلس» بعد انضمام الدول الأعضاء الجدد.

ويعد المقترح الروسى،لعقد قمة بريكس 2024، فى كازان بروسيا، الأكثر تحديًا لعالم على شفا تحولات وتحديات جيواستراتيجية، ليشمل المقترح بناء شبكة بنوك تجارية يمكنها إجراء المعاملات بالعملة المحلية، لدول أعضاء المجموعة، ورغم أن بريكس دشنت بنك تنمية جديد "New Development Bank» الذى تأسس عام 2015، برأسمال قدره 50 مليار دولار، بهدف توفير تمويل أسرع من البنك الدولى، دون فرض شروط صارمة، وقد استثمر بنك التنمية حتى الآن 33 مليار دولار فى 96 مشروعًا داخل بلدان المجموعة، إلا أن البنك لم يصل لقدرة تمويلات البنك الدولى وصندوق النقد حتى الآن.

وتهيمن السياسة والمصالح المتضاربة لهذه الدول، ومدى علاقاتها بدول الغرب، على توجهات المجموعة، وفرض التقارب الاقتصادى فقط، فرغم أن العقوبات الأمريكية، شديدة على الصين وروسيا، نجد الهند تسعى للحفاظ على علاقتها مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فى الوقت الذى تسعى فيه الصين بأن يكون التحالف ندًا سياسيًا واقتصاديًا لهيمنة أوربا وأمريكا، ولا ننسى دور مصر فى السياسة الخارجية فهى على مسافة واحدة من جميع الدول، تسعى دائمًا إلى السلام والتنمية.

ورغم كل التحديات، تدعم دول البريكس النظام التجارى متعدد الأطراف، وتهدف إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية، حيث إن نجاح تخصصاتها الإنتاجية أدى إلى زيادة عائدات التصدير، التى تشكل الاحتياطات الأجنبية لتغذى الصناديق السيادية، وتمكين القوى الاقتصادية الناشئة أن تكتسب صفة القوة المالية لبلدان بريكس، لتصبح قوة اقتصادية حقيقية، فتساهم المجموعة فى الاقتصاد العالمى 31.5 فى المائة.

وانضمام مصر لبريكس، يعزز من علاقات مصر التجارية، توسيع الصادرات المصرية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة بين الاقتصادات الناشئة، ويزيد من الاستثمارات الأجنبية، وجذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية «التنمية الزراعية والرقمنة والبيئة الخضراء والبنية التحتية»، توطين الصناعة المصرية، خلق سوق مشتركة، تأمين احتياجات الدولة المصرية من السلع الاستراتيجية. لا شك أن البريكس تكتل اقتصادى لا يستهان به، بل إن الولايات المتحدة تبحث حتى الآن عن كيفية خلق تكتلات دائمة، لمواجهة تكتلات الشرق، ومحاولة الحد من توسع بريكس، رغم أنها مجموعة مُعنية بالاقتصادات الناشئة والنامية، لكن وجود الصين بالأخص وهى ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، ومرتقب أن تكون الأول اقتصاديًا فى عام 2045، يعطى المجموعة قوة حاضرة ومستقبلا أقوى تأثيرًا.

انضمام مصر وشركاء جدد يمنح التكتل «مرونة وديناميكية وتوازنا»

الجميع يبحث عن العدالة الاقتصادية والتوافق التجارى

لاشك أن مشاركة مصر فى القمة الحالية بكازان الروسية تأتى فى ظروف صعبة يمر بها العالم أجمع والصدمات الفجائية، التى لا يتوقعها أحد، ومن هنا كانت كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسى أمام التجمع، كلمة جامعة تشمل جميع القضايا المتعلقة بالشأن العام لعالم يبحث عن العدالة الاقتصادية، ومن هنا نستعرض التحليل الفنى لمجموعة «بريكس» وقوتها الاقتصادية.

لاشك أن العالم يمر بمرحلة جديدة على خلفية تصاعد الأحداث وتبعاتها الاقتصادية على دول العالم أجمع، مما كان يستوجب على الدول تفعيل كل أدواتها الاقتصادية، من أجل إعادة تشكيل هياكل صنع القرارات، خصوصًا التكتلات الاقتصادية الباحثة عن نماذج اقتصادية بعيدة عن أى اختلافات فى محاولة من الحوكمة العالمية لإصلاح النظام المالى والاقتصادى العالمى غير العادل.



بقلم:
د. وفاء على

وكان لابد من إيجاد حالة من التوازن والسلام الاقتصادى ونقطة ارتكاز، خصوصًا للاقتصادات الصاعدة لتحقيق النمو الاقتصادى الحقيقي، فقد أنهكت الدول بحالة الدولرة وزيادة الديون وفوائدها والضغوط الاقتصادية، ولذلك كان تكتل «بريكس» بارقة الأمل التى يسعى إليها الجميع، خصوصًا أن المجموعة لها ثقل إقليمى وعالمي ودخول مصر مع 5 أخرى هى (السعودية والإمارات وإيران والأرجنتين وإثيوبيا) منذ بداية العام رسميًا إلى التكتل، يعطيه نوعًا من المرونة والديناميكية والتوازن الاقتصادى ككيان خلق لهذا الهدف، ولابد بالنظر إلى «بريكس» بأنه إحدى ركائز النظام العالمى كمجموعة اقتصادية اختارت المسار الإجبارى بالاتجاه إلى التعددية.

فالعالم لن يقف عند دولة واحدة، ولابد من الصعود الجماعى للاقتصادات الناشئة، وأصبح جليًا للجميع حل ومناقشة القضايا الحرجة ومعالجتها التى يمر بها الجميع فى ملفات التجارة العالمية التمويلات وأمن الطاقة وتغير المناخ وسطوة التكتل الغربى الأمريكى على مفاصل الاقتصاد العالمى بالدولرة، ولا ننسى أن مصر كدولة فاعلة استطاعت بـ(الدبلوماسية الاقتصادية) أن تجد نافذة جديدة للحاق بـ»بريكس» مع الأخذ فى الاعتبار قدرتها على المنافسة، فهذه الدول تمتلك أكثر من 31 فى المائة من الناتج المحلى العالمي، و40 فى المائة من سكان العالم وميزانية عمومية للدول الخمس الأساسية حوالى 44 تريليون دولار وتسيطر على 27 فى المائة من مساحة العالم، لقد استطاعت الدبلوماسية المصرية الاقتصادية أن تنتصر للملف المصري، وجعلت السيناريو الحالم حقيقة، ففكرة الانضمام تحدث نوعا من التوازن الداخلى فى العديد من المؤشرات الاقتصادية، خاصة فكرة الاستغناء عن الدولار وضغطه على الاقتصاد المصرى، ولكننا على المسار الاقتصادى الصحيح، فنحن لنا مكانة فى أسواق العالم ونستطيع فتح أسواق جديدة .

وتمت إشارة البدء فى الانطلاقة الاقتصادية، ودخلت مصر إلى «بريكس» رسميًا من أول يناير 2024 ويجدر بنا الإشارة إلي أن انضمام مصر إلى التجمع لا يعنى تخليها عن التعاون الاقتصادى مع الدول الغربية أو الولايات المتحدة وغيرها من خارج تجمع البريكس؛ ولكن هذه الخطوة «البريكس» تجعلها تواكب التطورات الاقتصادية العالمية الحالية التى تتجه إلى التعددية ووضع نهاية لاحتكار دولة أو كتلة أو عملة واحدة كالدولار، ومما لا شك فيه أن قبول عضوية مصر يفتح لها آفاقا اقتصادية جديدة، كما يعزز من الثقل الإقليمى لمصر، ولكن هناك توجد تحديات وخطط مدروسة لمواجهتها، خاصة فى ظل الأوضاع العالمية الراهنة، وفى ظل أننا نتعامل مع مجموعة اقتصادية غير متجانسة من حيث قوتها الاقتصادية، فضلًا عن غياب الرابط السياسى والثقافي، حيث لا يربط دول «بريكس» رابط جغرافى أو إقليمي؛ بل هى تنتمى إلى أربع قارات مختلفة، وبالتالى تصبح المهمة الرئيسية لمصر هى كيف تجعل هذا الاختلاف دافعًا للتوسع والنمو وهو ما ستكشف عنه القادمة .

ولا ينبغى النظر إلى الانضمام إلى مجموعة «بريكس» باعتباره جرعة سحرية أو المفتاح السحرى لعلاج كل العلل الاقتصادية التى تعانى منها أى دولة بل يجب اعتباره مكافأة إضافية لمصر، فعندما تقدمت للبريكس، وقبلت فهذا يعنى أمرا هاما وهو أن الدولة ستكسب الكثير وبها مزايا للآخرين، لأنها سوف تتعامل مع أكبر الأسواق العالمية ومع ذلك تضع على عاتقها مسئولية كيفية مواكبة هذه الأسواق من خلال تحسين سوقه واقتصاده الخاص حتى تتمكن من عملية المنافسة وتحقيق الاستفادة القصوى من العضوية بالمجموعة.

فالانضمام لـ «بريكس» يعنى أن الاقتصاد المصرى قادر على المنافسة والإنتاج والتصدير حتى لا يتعرض للمنافسة الحادة أو الإغراق من باقى دول الأعضاء فى التكتل، وخاصة الصين التى تغزو منتجاتها الأسواق النامية بكثرة ومنها مصر .

كما يستوجب الأمر أيضًا التعامل مع بنك التنمية الجديد الخاص بـ «بريكس» بحكمة بالغة فلا مزيد من القروض والديون الخارجية التى قد تضيف أعباء أخرى على الاقتصاد المصرى أى التعامل مع قروض بنك التنمية بحكمة بالغة تأسيسًا على التحديات التى يواجها الاقتصاد المصرى بعد الأزمات العالمية المتتالية، والتى أثرت سلبًا على معدل النمو الاقتصادى فى مصر واحتياطى النقد الأجنبى ورفع معدلات التضخم بشكل كبير حتى يمكن مواجهة تلك المشكلات لضمان تواجد فاعل وأفضل داخل مجموعة «البريكس»، هذا يتطلب منا خطوات محسوبة وجهودا مستمرة لدفع السياسات المرتبطة بالتصنيع والإنتاج وتوفير العملات الأجنبية، فمعظم الاحتياطى النقدى بالدولار والقليل منه بالعملات الدولية الأخرى، وبالتالى فنحن نحتاج إلى خطة نقدية عاجلة تهدف إلى تنويع الاحتياطى الأجنبى واعتقد أن البنك المركزى المصرى قد أخذ على عاتقه هذا العمل منذ الإعلان عن الانضمام للبريكس فتنويع الاحتياطى النقدى الأجنبى بسلة عملات دولية مختلفة تشمل على سبيل المثال الروبل الروسى واليوان الصينى.

ونعود مرة أخرى إلى المزايا الاقتصادية لدخول البريكس فعودة على ما سبق مما لا شك فيه أن انضمام مصر الرسمى إلى «بريكس» يحمل الخير الاقتصادى ودليل قوى على قوة الدولة المصرية، وخاصة أن لديها ركائز اقتصادية كدولة محورية هامة فى الشرق الأوسط والبوابة الرئيسية لقارة إفريقيا، خصوصًا أنها كانت ضمن 6 دول وافقت المجموعة على انضمامها من بين 30 دولة طلبت الانضمام ومن أهم المزايا المتوقعة للبريكس .

ارتفاع حجم التبادل التجارى فهى تتمتع بحجم تبادل تجارى مع أعضاء البريكس، وخاصة روسيا والصين والهند ومع اقتصادها النامى تستطيع مصر توسيع صادراتها إلى هذه البلدان مع الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مثل السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور) لتصبح مركزًا يربط إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، كما يعتبر البريكس سوقا إنتاجيا ضخما يضم نحو 42 فى المائة من سكان العالم، سواء من دول المجموعة أو دول تتعامل معها، وبالتالى إمكانية النفاذ إلى الأسواق ويمكن أن يمثل موقع مصر كبوابة لإفريقيا كممر جغرافى وحل قوى لهذه الدول فى مرور بضائعها إلى القارة الإفريقية، ولكن مصر كحليف قوى لدول «بريكس» تحتاج إلى تقوية التبادل التجارى بين مصر ودول «بريكس»، وبالتالى تنمية حجم الصادرات إلى المجموعة، فهناك عجز فى الميزان التجارى يجب أن يلفت النظر إليه. وزيادة حجم الاستثمارات الداخلة إلى مصر من «بريكس» يتطلع الاقتصاد المصرى بلا شك إلى جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية، خاصة المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية والتنمية الزراعية والاستثمارات البيئية الخضراء، وكذلك مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر ويسمح التواجد الرسمى داخل «بريكس» فى دفع مزيد من الاستثمارات فى تلك المجالات التنموية وتبادل الخبرات والكفاءات بشكل مباشر بين دول الأعضاء، خصوصًا فيما يخص جانب الصناعات التكنولوجية .

وكذا تخفيف الضغط على النقد الأجنبي، فلاشك أن الانضمام إلى «بريكس» يظل داعما مباشرا للعملة المحلية للدول الأعضاء كمحاولة مبدئية لإنشاء وحدة حساب أو عملة موحدة، خاصة بدول التكتل فقد تستفيد مصر من دخول البريكس لدعم الجنيه المصرى فى العلاقات التجارية وهذا سوف يختلف ويخفف من زيادة الطلب على الدولار، وبالتالى قد لا تلجأ الدولة إلى مزيد من خفض قيمة الجنيه أو زيادة سعر الدولار للاستيراد، وإن كان هذا لن يحل أزمة سعر الصرف، نظرًا لارتباط الأزمة فى مصر بالاقتصاد الحقيقى، لكنه سيسهم فى حل أزمة سعر الصرف أو تحرك الاقتصاد الحقيقى من خلال فتح آفاق التصدير مع دول المجموعة والتشجيع على زيادة الصادرات.

وبالتالى تقليل عجز الميزان التجارى، كما أن تخفيف الضغط على الدولار سيأتى بعد وقت ومزيد من الصفقات وتبادل سلعى بدلًا من النقدى ونتيجة الثقة فى المعاملات وتوليد طلب مرن من خلال التصدير والاستيراد، كما تطمح دول «بريكس» فى انشاء عملة بديلة للتجارة العالمية ومن المحتمل أن تكون مدعومة بالذهب لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى لتستعيد السلع الأساسية فى الأسواق العالمية، ويمكن أن يفيد دولًا مثل مصر واجهت نقصًا حادًا فى الدولار الأمريكى من خلال اعتماد عملة بديلة، ويمكن لمصر أن تعالج الفجوة التمويلية التى تقدر بحوالى 17 مليار دولار والمتوقعة حتى عام 2026 .

فضلًا عن تأمين احتياجات مصر من السلع الاستراتيجية، وهى السلع الأساسية التى يحتاجها المواطن المصرى مثل الحبوب كالقمح والأرز، خاصة أن التجمع يستحوذ على حصة كبيرة من الاقتصاد العالمى فى تجارة الحبوب التى تظهر بوضوح فى دولة الهند وروسيا، وقد تم الاتفاق من قبل بين الهند وروسيا على تبادل تجارى لهذه السلع بالعملة المحلية، ومن المتوقع أن تستورد مصر 12 مليون طن من القمح وفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة، وستكون بالعملة المحلية الدولية كالبنك الدولى أو صندوق النقد الدولي.

ويجدر بنا الإشادة إلى أن بنك التنمية الجديد متعدد الأطراف يهدف إلى تعبئة الموارد بمشاريع مع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل «بريكس»، وفى الأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى وتخطط دول البريكس لتطوير بنك التنمية الجديد ودعم دول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطى الطوارئ، وهو إطار لتوفير سيولة إضافية ومزايا أخرى لدول البريكس خلال الأزمات الاقتصادية والتى خضعت له بشكل مبدئى مبلغ 100 مليار دولار .

وكذا المنتج المصري، فلابد أن ننظر إلى «بريكس» كقوة دافعة للمنتج المصرى، حيث إن دخول البريكس هو خطوة لتحسين مستوى الجودة للمنتج الداخل إلى سوقين كبيرين كالسوق الهندى والصينى وهى من الأسواق الهامة للمنتج المصرى، خصوصًا الصادرات الصناعية فالمجموعة قوية وبها تنافسية يمكن الاستفادة منها على المستوى المصرى بتحسين معايير المنتج التنافسي، ولذلك يضع الانضمام مسئولية على عاتق المصدر المصرى وتنافسه مع اقتصادات هذه الدول ومصر قوية فى المجال الصناعى ولديها صناعات قادرة على المنافسة بالفعل، وذلك سيضع مسئولية أكبر على تطوير صناعات بعينها، مما يفتح مجالًا لتطوير الصناعات التكاملية ومستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى وجود مصر داخل المجموعة لنقل الخبرات وفتح باب الاستثمارات فى هذا القطاع الحيوى المصدر للمنتج المصرى ولدينا كل المقومات للمنافسة فلماذا لا ننافس فلدينا المعطيات والتى ترفع الميزة التنافسية للمنتجات المحلية، سواء من حيث الجودة أو السعر، وهو ما يؤكد مرونة الاقتصاد المصرى وقدرته على التعامل مع الأحجام المتباينة اقتصاديًا فى التكتل وهو الذى سوف يساعد من الحد من سيطرة الدولار على حركة التجارة العالمية .

وبالتحليل الدقيق نرى أن وجود مصر فى هذا التجمع سيخلق فرصًا جيدة، سواء من حيث التنسيق ككتلة أو مجموعة، فـ«بريكس» رهان كبير على منافسة شاملة مع مجموعة السلع من وجهة نظر الصين؛ ولكن من رؤيتنا نحن نريد توافقًا تجاريًا فهو فرصة للحوارات الثنائية مع المؤسسات العالمية، مما يفتح مجالًا جديدًا للتعاون مع زيادة الفرص لفهم المجالات المختلفة للتطوير وتعزيز الاقتصاد الاستثمارى فى الاقتصاد البشرى وضمان استثمار فعال فى البنية التحتية، وتعزيز فرص التصدير وغيرها من المبادرات، خصوصًا أن زيادة التبادل التجاري بالعملة المحلية مع مجموعة تشمل 11 دولة، بعد انضمام 6 دول يمكنها من إجراء مبادلة العملة.

فمصر مثلًا وقعت اتفاقية مع الإمارات بالدرهم الإماراتى بقيمة رسمية تصل إلى 42 مليار جنيه مصرى و5 مليارات درهم إماراتى (1,4 مليار دولار) وتتوقع المزيد من هذه الاتفاقيات فى الفترة القادمة. وقد مثل الناتج المحلى لمجموعة «بريكس» فى عام 2023 حوالى 92 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وهو رقم لا يستهان به وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولى، وذلك بعد توسعة عضوية البريكس، وهناك على مستوى الدول الخمس الأساسية للبريكس على مستوى العالم حوالى 40 ألف شركة فى مصر، ومن المتوقع أن تزيد بشكل ملحوظ فى الفترة المقبلة، طبقًا للاتفاقيات وما تم تخطيطه على مستوى التعاون الاستثمارى وفقًا لبيانات الهيئة العامة للاستثمارات فى مصر، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجمركية الضريبية التابعة، والتى ستسهم فى تخفيف الأسعار للسلع المتبادلة بين دول المجموعة. خصوصًا أن التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة قبل حوالى 1 على 3 من حجم تجارة مصر مع دول العالم حسب بيانات صندوق النقد الدولى وزيادة صادرات مصر إلى البريكس بنسبة 5,3 فى المائة فى العام الماضى لتبلغ 4.9 مليار دولار فى حين زادت الواردات بحوالى 11,5 فى المائة للعام نفسه لتصل إلى 26,4 مليار دولار، مما يستوجب استعدال البوصلة التجارية لتقليل الواردات وزيادة الصادرات إلى التكتل برؤية مصرية ممنهجة، حيث تمثل مجموعة بريكس نصف الناتج المحلى الإجمالى العالمى.

> انضمام مصر إلى التجمع لا يعنى تخليها عن التعاون الاقتصادى مع الدول الغربية أو الولايات المتحدة وغيرها من خارج تجمع البريكس؛ ولكن هذه الخطوة «البريكس» تجعلها تواكب التطورات الاقتصادية العالمية الحالية التى تتجه إلى التعددية ووضع نهاية لاحتكار دولة أو كتلة أو عملة واحدة كالدولار

> استطاعت الدبلوماسية المصرية الاقتصادية أن تنتصر للملف المصري، وجعلت السيناريو الحالم حقيقة، ففكرة الانضمام تحدث نوعا من التوازن الداخلى فى العديد من المؤشرات الاقتصادية، خاصة فكرة الاستغناء عن الدولار وضغطه على الاقتصاد المصرى

BRICS

المصور
قمة «كازان»
استعادة التوازن
الاقتصادى العالمى

السفير على الحفنى:

مصر حريصة على العلاقات المتوازنة مع كل الأقطاب



قال السفير على الحفنى، الأمين العام للمجلس المصرى للشئون الخارجية ومساعد وزير الخارجية الأسبق، إن مصر تسعى لتحقيق علاقات متوازنة مع الأقطاب الدولية فى وقت يشهد العالم تشكيل نظام دولى جديد، وبالتالى تأتى عضوية مصر بمجموعة البريكس؛ للتأكيد على هذه السياسة الراسخة.

وشدد "الحفنى" فى حوار مع "المصوّر" على أن هناك الكثير من الفرص والمكاسب من انضمام مصر إلى مجموعة البريكس، وكذلك مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسى فى القمة المنعقدة فى روسيا حاليًا، خاصة أنها تتمتع بعلاقات تاريخية وراسخة مع دول التكتل، مما يسهم فى تعظيم الاستفادة من المزايا التى تتيحها بريكس لأعضائها.. وإلى نص الحوار:

حوار – أحمد جمعة

مجموعة البريكس تمثل ثقلًا اقتصاديًا وسياسيًا.. ماذا يستهدف هذا التكتل بشكل عام؟

هذا التجمع بما يضمه من دول كبرى، واقتصاديات بازغة، ودول انضمت لاحقا، ما يجمعها هو الشعور بالقلق من النظام المالى والنقدى والاقتصادى السائد حاليًا، لأنه لا يلبى طموحات الحكومات أو الشعوب، ونحن لاحظناه فى أزمات سابقة ولكن بشكل أكبر مؤخرًا مع زيادة تداعيات ظاهرة تغير المناخ وآثارها الاقتصادية على عدد من الدول، وخاصة مجموعة دول الجنوب والدول النامية وأيضًا بفعل العقوبات التى جرى فرضها من قبل الدول الغربية على روسيا منذ اندلاع الحرب بأوكرانيا، ونتذكر أزمتى الطاقة والغذاء اللتين شهدهما العالم بعد أيام فقط من هذه الحرب بما فى ذلك اضطراب سلاسل التوريد والتأثيرات على حركة التجارة العالمية.

الوضع الاقتصادى الدولى لم يعد يتسم بالاستقرار الذى نصبو إليه جميعًا، فاقتصاداتنا تستقر عندما يكون الاقتصاد العالمى مستقرًا، وبالتالى فالبريكس هو ساحة لهؤلاء ممن يرغبون فى الالتقاء والتشاور بشأن الوضع الدولى وكيفية تحقيق استدامة استقرار الوضع الاقتصادى والنقدى الدولى، والنظر فى الأزمات المرتبطة بهذا الأمر.

كيف تستفيد مصر من عضويتها بالبريكس؟

مصر مهتمة للغاية أن تكون جزءًا فاعلًا من هذا التكتل العالمى البارز، وأن تساهم بآرائها ومقترحاتها، وكذلك الاستفادة من الفرص التى يتيح لها الحصول عليها بعد انضمامها للمجموعة رسميًا بداية هذا العام.

اليوم مع الوضع فى الشرق الأوسط وحرب الكيان الإسرائيلى على قطاع غزة ولبنان، وما تنذر به تطورات الموقف من احتدام المواجهة بين إسرائيل وإيران فى المرحلة المقبلة، ونذر توسع هذا الاقتتال بالشكل الذى يؤدى لحرب إقليمية تشارك فيها أطراف أخرى من داخل المنطقة وخارجها، فمثل هذه الأمور من الأهمية بمكان بحيث أن قادة هذه الدول وعلى رأسهم الرئيس عبدالفتاح السيسى يلتقون للتشاور بخصوص كيفية تحقيق استدامة الوضع الاقتصادى لأن دولنا ماضية فى خطط التنمية التى تأمل أن تكتب لها الاستدامة ولا تتأثر بفعل تكرار وتكاثر الأزمات المتلاحقة على المستوى الدولى.

ومن هنا جاءت أفكار كثيرة للتخفيف من وطأة هذه الأزمات على اقتصاديات الدول التى تطمح فى زيادة نموها وتحقيق مستويات معيشة أفضل لسكانها، وكذلك تحقيق المستهدف الاقتصادى، وزيادة فى متوسط الدخول للأفراد خاصة مع أزمة ارتفاع معدلات التضخم وأزمة شح العملة الأجنبية وبخاصة الدولار باعتباره العملة الرئيسية المسيطرة على كثير من المعاملات التجارية والاقتصادية على مستوى العالم.

ومن هنا أيضا جاءت أفكار عديدة بدأ تطبيق بعضها بالشكل الذى يحقق المراد من تخفيف وطأة هذه الأزمات على اقتصادياتنا، مثل إتمام جزء من التجارة البينية بين دول تجمع البريكس بالعملات المحلية، وعدم الحاجة بشكل مستمر للجوء إلى العملات الأجنبية وبصفة خاصة الدولار الأمريكى الذى لا يزال بصفة خاصة يمثل نصيب أكبر فى تعاملات دولنا الخارجية اقتصاديًا وتجاريًا.

إحدى الآليات التى تتيحها مجموعة البريكس، بنك التنمية.. ماذا تستفيد مصر منه؟

البنك يتيح تسهيلات مالية بشكل أفضل من بنوك أخرى عالمية، ومصر سارعت للانضمام إلى بنك التنمية فى مارس عام 2023، حتى قبل عضوية مصر بالمجموعة ذاتها، ولا ننسى أننا مع انطلاق مبادرة الحزام والطريق قمنا بالانضمام إلى البنك الآسيوى للاستثمار فى مجال البنية التحتية وكنا إحدى الدول المؤسسة، ومصر إحدى الدول التى استفادت مما يتيحه هذا البنك من تسهيلات مالية.

وبالتالى كان من المهم الانضمام لبنك التنمية فى إطار تجمع البريكس، والذى لأول مرة يعقد اجتماعاته فى الخارج، واستضفناه فى مصر منذ أشهر مما يؤكد اهتمام مصر بعضويتها فى هذا البنك وتقديرها مما يتيحه من تسهيلات يمكن اللجوء إليها فى تنفيذ بعض المشروعات التنموية، لكن هذا لا يغنى عن التعاون مع المؤسسات المالية الأخرى.

ماذا يعنى ذلك؟

مصر عضو فى الكثير من البنوك الدولية وهذا أمر طبيعى، لأننا لاعب أساسى فى إطار القارة الإفريقية والشرق الأوسط، وبالتالى لدينا معاملات كبيرة فيما يتعلق بالرجوع لبنك التنمية الإفريقى لتنفيذ الكثير من المشروعات التنموية الداخلية، وبنك الاستيراد والتصدير الإفريقى الذى مقره فى القاهرة، وهو إحدى الأدوات التى نلجأ إليها أيضًا، وغير ذلك من البنوك.

نحن لا ننظر للانضمام لتجمع البريكس على أساس أنه سيوفر لنا بديلًا للمؤسسات المالية الدولية التى نرتبط معها بعلاقات قديمة وقوية، ومن ضمنها البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى الذى نرتبط معه ببرنامج إصلاحى، خاصة أنهما يتيحان دعما ماليا لمشروعات التنمية.

لسنا مع فكرة أن يكون مواجهة بين تجمع البريكس وهذه المؤسسات الدولية، ونحن لا نرى أن يكون هناك استهداف للعملة الأمريكية، لأن معظم تعاملات دولنا وحتى الاقتصاديات البازغة تتم بالدولار، لكن الحقيقة فالسياسات الأمريكية دقت ناقوسًا وتسببت فى بحث وسعى عدد من الدول ومن بينها مصر لإيجاد بدائل؛ لأن الحرب الأوكرانية أظهرت إلى أى درجة يمكن أن تؤدى السياسات الأمريكية للتأثير على اقتصاداتنا وأوضاعنا النقدية والداخلية.

تحدثت عن أزمة الغذاء كجزء رئيسى من تداعيات الحرب الأوكرانية، ووفقًا للبيانات الدولية فدول المجموعة تحتكر ثلث الإنتاج العالمى من الحبوب.. ماذا تستفيد مصر من عضوية البريكس لتيسير الحصول على احتياجاتها الكبيرة من الحبوب خاصة من روسيا والهند؟

لدينا شركاء تقليديون ودول نستورد منها الكثير من احتياجاتنا الغذائية طالما لم نصل لدرجة تحقيق الاكتفاء الذاتى، وهذا ما نسعى إليه بشكل حثيث وضاعفنا الجهود الأخيرة فى أعقاب أزمة جائحة كورونا والحرب الأوكرانية لتحقيق هذا الهدف، بدليل أن إنتاجنا من القمح على سبيل المثال زاد بنسبة كبيرة على مدار السنوات الأخيرة.

> الكل يدرك أن هناك نظاما دوليا جديدا يجرى تشكيله، وأن القرار به لن يكون محتكرًا من قبل قوى بعينها ولكن هناك قوى أخرى يجب أن يكون لها صوت مسموع وتأثيرها فى القرار الدولى فيما يتعلق بالوضع العالمى

المشكلة فى هذا الموضوع أن تعداد السكان فى مصر يزداد بنحو 2.5 مليون سنويًا، وخلال العشر سنوات زدنا 25 مليونًا، وبالتالى فاستهلاكنا من الحبوب يتزايد بشكل كبير، وبالتالى من المهم أن تكون لنا علاقات مستقرة وثابتة مع الأسواق التى نعتاد على استيراد احتياجاتنا من الحبوب والزيوت والأسمدة منها، وبالتالى فوجودنا مع هذه الدول أو الكثير منها فى إطار تجمع البريكس يسمح بتوفير هذه الاحتياجات ويدعم التعاون والمساندة فى مواجهة مثل هذه الظروف الطارئة التى تؤثر على عملية التنمية.

> لسنا مع فكرة أن يكون مواجهة بين تجمع البريكس وهذه المؤسسات الدولية، ونحن لا نرى أن يكون هناك استهداف للعملة الأمريكية، لأن معظم تعاملات دولنا وحتى الاقتصاديات البازغة تتم بالدولار، لكن الحقيقة السياسات الأمريكية دقت ناقوسًا وتسببت فى بحث وسعى عدد من الدول ومن بينها مصر لإيجاد بدائل

كما أن على هامش تجمع البريكس تكون هناك لقاءات ثنائية، حيث يعقد الرئيس السيسى عددا من اللقاءات مع الرئيس بوتين ورئيس الوزراء الهندى والرئيس الصينى والرئيس البرازيلى، وستكون فرصة لتبادل الآراء وتعزيز التعاون.

وبالتالى هذه اللقاءات مهمة للتشاور والسعى المشترك وخاصة فى أفكار جديدة لمواجهة التحديات والتغلب عليها والمساندة المتبادلة فى أوقات الأزمات.

البريكس يمثل ثقلا اقتصاديا على المستوى الدولى.. كيف ينعكس هذا الثقل فى إحداث تأثيرات سياسية دولية؟

الكل يدرك أن هناك نظاما دوليا جديدا يجرى تشكيله، وأن القرار به لن يكون محتكرًا من قبل قوى بعينها ولكن هناك قوى أخرى يجب أن يكون لها صوت مسموع وتأثيرها فى القرار الدولى فيما يتعلق بالوضع العالمى، ومن هنا كان الدفع فى اتجاه ضرورة إعادة النظر فى منظمة الأمم المتحدة والعضوية فى أهم الهيئات التى تتشكل منها المنظمة وهى مجلس الأمن، وبالتالى نتحدث عن مجموعة من الدول فى إطار تجمع البريكس تمثل قيمة كبيرة بالنظر لتعداد السكان أو مساهمتها فى التجارة الدولية أو الناتج القومى الإجمالى لهذه الدول مجتمعة، وأمر طبيعى أن يكون لها توجهاتها وآراؤها ومقترحاتها فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادى والمالى والنقدى الدولى، لأن هذا كله يرتبط بخطط التنمية فى دولنا ونحن نسعى جميعًا للدفع بجهود التنمية لأن هناك استحقاقات والتزامات حيال شعوبنا وبالتالى فالقادة المشاركون فى هذه القمم تستشعر المسئولية أن يكون هناك بحث مشترك لكيفية جعل هذه الظروف الدولية أفضل.

مصر تعتمد فى سياستها على مبدأ التوازن فى علاقاتها الخارجية.. كيف تحافظ على هذا المبدأ المهم بالتزامن مع عضويتها بالبريكس؟

فى الأساس، عضوية مصر بالبريكس تعد إشارة على هذا المبدأ، بالحفاظ على مبدأ التوازن فى العلاقات الخارجية.

تجمع البريكس به التقاء مع ثوابت السياسة الخارجية المصرية التى جرى وضع أسسها عام 2014 مع تولى الرئيس السيسى سدة الحكم، إذ إن شركاء مصر كُثر، ومصر تنضم لتجمعات متعددة، سواء الاتحاد الإفريقى أو جامعة الدول العربية وغيرها.

نحن لا نرى أن الانحياز لدولة أو مجموعة دول يحقق مصالحنا، بل الاحتفاظ بعلاقات متوازنة بكافة الدول الكبرى والاقتصاديات البارزة.

نتعامل مع الجميع على قدم المساواة، سواءً الولايات المتحدة، أو روسيا، أو الصين، أو الاتحاد الأوربى، وكافة الشركاء الاستراتيجيين لنا، ونسعى للحفاظ على علاقات التعاون مع الجميع، ونبتعد عن أى تحالفات لا تحقق مصلحة الشعب المصرى.

مصر ترتبط بعلاقات تاريخية مع كثير من دول البريكس.. كيف يساعدنا ذلك ضمن التكتل؟

لنا علاقات قديمة وقوية مع هذه الدول، بالنظر إلى روسيا أو الصين أو الهند وكذلك البرازيل وجنوب إفريقيا، ولم تكن هذه العلاقات وليدة العصر الحديث بل لها جذور وتاريخ ممتد طول عقود، وهذا بالفعل يساعد فى إنجاح العضوية المصرية بالتكتل.

لكن من المهم أن نؤكد أن مصر تسعى لتحقيق مصالحها وتُقدر أن الدول الأخرى تسعى لذلك هى الأخرى، ولكن ليس على حساب المبادئ والقيم التى نؤمن بها.



الشارع القبطى يدعم البابا.. وعقلاء الكنيسة: لن ينالوا من وحدتنا

«سيمنار» المجمع المقدس.. أزمة «مفتعلة»

قبل شـهر من مستهل جلسات المجمع المقدس، لمناقشة الأوضاع التشريعية والكهنوتية واللاهوتية، صدر بيان مذيل بتوقيع 19 أسقفًا، تصدوا خلاله، لاحتواء برنامج لجان المجمع على سيمنار يحاور فيه أساتذة فى علم اللاهوت الأرثوذكسي، وهما الدكتور جوزيف موريس فلتس أستاذ اللاهوت، والدكتور سينوت دلوار شنودة.

تقرير: سـارة حامد



هذه المرة، لم تكن قرارات المجمع المقدس، المكون من 12 لجنة، هى التى تستحدث أزمة فى قواعد الكنيسة، بل ما تضمنه برنامج جلسات المجمع المقدس المزمعة مساء الاثنين 18 نوفمبر 2024 وتستمر حتى 20 من الشهر ذاته، فى دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون، ويترأسه البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية.

تبعات الأمر تلاشت مع قرار البابا تواضروس الثاني، الذى دعا اللجنة الدائمة للمجمع المقدس للاجتماع قريبًا لبحث ومراجعة بعض الأمور التدبيرية والرعوية للكنيسة، وجاء ذلك بعد ورود عدة ملاحظات من بعض أعضاء المجمع المقدس؛ لذا قررت الكنيسة تأجيل السيمنار العاشر الـذى كان يجرى الترتيب لعقده الشهر المقبل، إلى وقت آخر، لمزيد من الدراسة والإعداد، مع الاعتذار لكافة المحاضرين.

من جانبه، وصـف الأنبا رافائيل، أسقف عـام كنائس وسط القاهرة، هذا البيان، فى ثلاثة أجزاء، أولها أنه لا يوجد تكتل ضد قداسة البابا، فالكنيسة واحدة لا تنقسم، وقال إن «الجزء الثاني، هو أن الاعتراض أو التحفظ على بعض المتكلمين، كان يسير فى قنواته الشرعية وهى التخاطب المباشر مع قداسة البابا أو سكرتير المجمع المقدس، أما الجزء الأخير، أن الآباء الأساقفة لم يستخدموا الميديا لمناقشة أمور خدمتهم أو آرائهم، لذا أرجو عدم تفسير البيان بغير ما فيه من معنى واضح».

بـدوره، علق الباحث القبطى كمال زاخر، على أزمة «السيمنار الكنسي» كما أطلق عليها، قـائـلًا: ما تشهده صفحات العالم الافتراضى خير شاهد على تأييد الشارع القبطى الجارف لقداسة البابا، وكذلك الأقلام الصحفية لكتاب مصريين، بادرت برفض هذه المحاولة للنيل منه، وبدون تمهيد وفى هجوم تكتيكى مباغت خرجت علينا بعض القيادات الكنسية القبطية الأرثوذكسية ببيان يرفضون فيه بعض أسماء لمحاضرين فى لقاء نقاشي دوري، يعقد فى مناسبة الاحتفاء بذكرى جلوس البابا البطريرك الأنبا تواضروس، ويزعمون أن هدفهم حماية الإيمان، فيما هم يسعون لنشر التكدير فى الشارع القبطي، لينالوا من بقاء قداسة البابا فى موقعه، وهم مجموعة تضم من لم يحالفهم الحظ فى الوصول للكرسى البابوي، مع من يؤمنون بأن البابا شنودة آخر البطاركة الكبار، وكان على من يخلفه أن يكون صورة مستنسخة منه، وكلاهما يضمر رفضا للأنبا تواضروس ولكلٍ دوافعه، بحسب كمال زاخر.

وأوضح «زاخر» أن السبب من ذلك، لأنه جلس حيث كانوا يمنون أنفسهم به ويتهيأون له، ولأنه قفز على ما استقر فى عهد سابق، وبحكم خلفياته العلمية والجيلية، انتهج نهج مأسسة الكنيسة وسعى للانتقال من الفرد للمؤسسة، ورد الاعتبار لمبدأ مجمعية الكنيسة، ولم تعد القرارات تصدر بالتمرير كما كان من قبل، بيد أن سكرتير مجمع الفترة السابقة هو رجل البابا الحديدي، فقد استنسخ البابا تواضروس، سُنّة جديدة فى مناسبة الاحتفال بذكرى تجليسه، وهـى عقد سيمنار (مؤتمر بحثى نقاشي) لآبـاء المجمع، يحاضر فيها متخصصون من الأكاديميين اللاهوتيين والتاريخيين، وتأتى الاعتراضات، بحسب ما نشره بعض هؤلاء المعترضين، مبنية على زعم أن بعض المتحدثين فى سيمنار هذا العام، يطرحون تعاليم مخالفة لما تقول به الكنيسة، بدرجة تصل إلى الهرطقة.

وتابع: هذا، ما تنفيه تسجيلات لحلقتين تليفزيونيتين، وكان المستضاف فيهما جوزيف موريس فلتس أستاذ اللاهوت، الاسم الأول المعترض عليه، فيما كان محل تقدير عند مقدمى البرنامج لكونه لاهوتيا أرثوذكسيا له إسهاماته فى إثراء المكتبة القبطية، وفى ترجمة كتب آباء القرن الرابع، عن اليونانية، وفى مقدمتها كتاب تجسد الكلمة للبابا اثناسيوس الرسولي، العمدة فى كتب اللاهوت الكريستولوجى، ولم ينتبه المعارضون أن المتكلم الثانى الذى يرفضونه، الدكتور سينوت دلوار شنودة، يخصص إنتاجه الفكرى على البعد التاريخي، فأين الهرطقة فى تحليل الأحداث التاريخية؟، تلك القيادات المعارضة تعتبر نفسها صاحبة الحق حصريًا فى التعليم، وأنهم يتعلمون من الروح القدس مباشرة، ولا يسمحون للعلمانيين أن يجلسوا فى موقع المعلم لهم!!، وإن ما يحدث اختبار للكنيسة، إما أن تكمل مسيرتها، أو تنكفئ على ذاتها فى كهف تغلق منافذه بفعل أصولييها بحسب رؤيتهم المكذوبة لأنفسهم.

وفى سياق متصل، استنكر أقباط الخارج أيضًا، بيان الأساقفة المشترك، من بينهم مايكل عزيز البشموري، رئيس الهيئة القبطية السويدية، الذى قال إن «هذا البيان أظهر حجم الخلافات العميقة بين رجال الحرس القديم تجاه البابا تواضروس ومدرسته الإصلاحية، فالهدف المُعلن من البيان - كما جاء الاعتراض، على أستاذين متحدثين، كانا سيُحاضران أمام أساقفة المجمع فى السيمنار، الذى سيُعقد خلال شهر نوفمبر المقبل، لكن الهدف الحقيقى غير المُعلن، هو إحراج البابا تواضروس أمام شعبه وتقويض عمله كبطريرك، وبعد تأكد الرفض الشعبى للبيان المزعوم، أنكر الأساقفة صلتهم بالبيان رغم التأكيد على وجود تحفظات حول أسماء المحاضرين أمام السيمنار المزمع انعقاده».

واستكمل «البشموري»: بعيدًا عن أزمة البيان، فقد طفت على سطح مياهنا الراكدة، تحديات تواجه الكنيسة المصرية، التحدى الأول: ضعف التعليم اللاهوتي.. وهذا يتراءى لنا من خلال موقف الأساقفة المعارضين ومدى عجزهم من مواجهة أساتذة لاهوت – علمانيين- فى جلسة سيمنار عادية، وهو ما يظهر حجم الضعف اللاهوتى والتعليمي، الذى وصلت إليه تلك القيادات، أن الكنيسة والأجيال القبطية بحاجة ماسة إلى تخريج علماء وباحثين لاهوتيين، وهذا الأمر يقع على عاتق قداسة البابا تواضروس الثاني، ومطلوب من قداسته الحفاظ على ما تبقى من علماء لاهوت وحمايتهم من بطش رجال الدين.

أمـا التحدى الثاني، فهو استعادة دور العلمانيين، بحسب «البشموري» الذى أضاف: حيث أظهرت أزمة البيان، حجم التهميش المتعمد لدور العلمانيين ومدى الإقصاء الذى يتعرضون له من قبل الأكليروس وأتباعهم المتشددين داخل الكنيسة، لقد لعب العلمانيون دورًا بارزا فى وأد الأزمة الحالية، ولذلك مطلوب من البابا تواضروس الثاني، السماح بعودة دور العلمانيين داخل إطار المؤسسات القبطية والمعاهد الدينية.

فيما أصدر أبناء الجالية القبطية المقيمة فى دولةٍ السويد، استهجانا ورفضا للبيان الصادر عن تسعة عشر أسقفًا ومطرانًا داخل الكنيسة الأرثوذكسية، وما جاء فيه من انشقاق على أب الآباء وراعى الرعاة ورئيس مجمع الكنيسة البابا المعظم الأنبا تواضروس الثانى بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، مطالبين خلاله الأساقفة بالعدول عن بيانهم، وما صدر منهم من تجاوزات، عبر دعم صفحات ممولة تسيء إلى شخص قداسة البابا بشكل ممنهج، لم نره يحدث من قبل فى تاريخ كنيستنا المجيدة.

وأضاف أبناء الجالية القبطية فى الدول الإسكندنافية الواقعة فى أوروبـا الشمالية: أن إصدار بيان رسمى اعتراضى وإرفـاق اسم سكرتير المجمع المقدس ليعلو اسم قداسة البابا هو عمل انشقاقي، والإعلان فى البيان عن حرمان أستاذين قبطيين، كانا يعملان سابقًا فى الكليات الإكليريكية، دون محاكمة كنسية، وبدون الإفصاح عن تعاليمهم الخاطئة، هو ردة حضارية وإرهاب فكرى يُعيدنا إلى زمن العصور الوسطى، ويشوه سمعة الكنيسة القبطية.

كما أن توجه بعض الأساقفة إلى منصات السوشيال ميديا وتسريبهم برنامج سيمنار المجمع المقدس، عمل لا يليق برجال الدين ويعكس حجم التدنى الروحى الذى وصل إليه البعض، وأيضًا محاولات جذب أصـوات البسطاء وزيـادة حجم الاستقطاب لكسب تأييد شعبى وهمى هو أمر مرفوض وخطير، لاسيما وإن كان هذا الاستقطاب لتقويض مساعى قداسة البابا تواضروس الإصلاحية، ومحاولة تشويه صورة قداسته وإحراجه أمام شعبه بشكل غير لائق.

واختتم الأقباط فى المملكة السويدية: بناء على كل ما ورد، نطلب من أبناء شعبنا القبطى العظيم، الحيطة والحذر من تلك الممارسات غير اللائقة الصادرة من بعض رجال الدين، وإظهار كل الدعم الكامل إلى أبينا قداسة البابا تواضروس الثانى البطريرك الشرعي، ونصلى كى يمنح الرب، كل الأطراف، الحكمة والرشد من أجل سلام وبنيان الكنيسة المقدسة ووحدة الأقباط، وأن يمنح البابا تواضروس الحكمة الرشيدة فى تخطى هذه الأزمة المفتعلة بسلام.



ايتيدا: تدريب ١٧٠٠ طالب وطالبة بكليات الهندسة والحاسبات بمختلف المحافظات

أعلنت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) عن تدريب أكثر من ١٧٠٠ طالب وطالبة من كليات الهندسة والحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال برنامج التدريب الصيفي ٢٠٢٤ والذي قدمته الهيئة بالتعاون مع المعهد القومي للاتصالات (NTI).

ويوفر برنامج التدريب الصيفي للطلاب تدريبًا عمليًا مجانيًا حول أحدث اتجاهات التكنولوجيا لطلاب علوم الحاسوب والهندسة، حيث يُعد أحد برامج تنمية القدرات البشرية التي أطلقتها الهيئة عام ٢٠١٤.

هذا وقد تلقي المتدربين، من طلاب الفرق الأولي والثانية والثالثة من كليات الهندسة الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، تدريبًا في مجالات تقنيات الجيل الخامس (٢٢ متدرب)، الذكاء الاصطناعي (٢٨٢ متدرب)، خدمات أمازون السحابية (٩١ متدرب)، تحليل البيانات الضخمة (٥٩ متدرب)، شبكات سيسكو CCNA (٣٢٤ متدرب)، الأمن السيبراني (٢٣٢ متدرب)، وتحليل البيانات للمهنين المستقلين (١٠٠ متدرب)، التصميم الرقمي باستخدام FPGA (١٠٣ متدرب)، تصميم الجرافيك (٥٥ متدرب)، تطبيقات إنترنت الأشياء (٩٥ متدرب)، تطوير مواقع الويب باستخدام MEAN-Stack(٦٣ متدرب)، إدارة نظم Red Hat (٩٨ متدرب)، تصميم مواقع الويب (١٩٠ متدرب).

وبحسب الهيئة، استفاد من دورة البرنامج هذا العام والتي تم تنفيذها بمقرات المعهد وبمراكز إبداع مصر الرقمية المنتشرة في مختلف المحافظات نحو ١٧١٥ طالب وطالبة، حيث بلغ عدد المتدربين بمحافظات الوجه البحري والدلتا (٦١٥) وبالقاهرة الكبرى (٥٢٨) وبمحافظات صعيد مصر (٤٨٤) وبمحافظات القناة (٨٧).

وأكد المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، على أهمية إعداد الكوادر وتطوير المهارات الرقمية وبناء قدرات طلاب الجامعات، مشيرا إلى أن الهيئة تُتيح التدريب التقني على أحدث اتجاهات التكنولوجيا لطلبة كليات الهندسة والحاسبات وتكنولوجيا المعلومات من خلال برنامج التدريب الصيفى والذي تقدمه الهيئة بالمجان بهدف تأهيل الشباب المصري لسوق العمل وزيادة معدلات توظيفهم بشركات تكنولوجيا المعلومات سواء المحلية أو العالمية أو العمل كمهنيين مستقلين (فريلانسرز) خلال فترة الدراسة أو بعد التخرج.

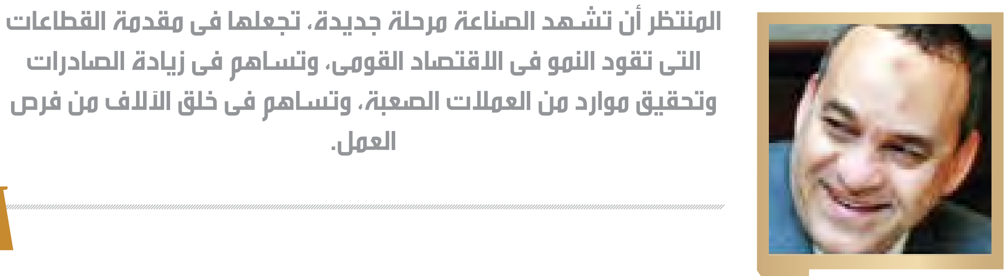
وأوضح الظاهر أن الهيئة تتعاون بشكل وثيق مع المعهد القومي للاتصالات في هذا الصدد، حيث أثنى على خبرة المعهد الواسعة في تنفيذ وإدارة البرامج التدريبية التي تستهدف ثقل ورفع قدرات المهارات في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقال الأستاذ الدكتور أحمد خطاب، مدير المعهد القومي للاتصالات، إن تدريب طلاب الجامعات المصرية على أحدث التقنيات التكنولوجية قبل التخرج من أولويات المعهد القومي الاتصالات لإتاحة الفرصة لهم للتعامل عن قرب واكتساب المهارات العملية والتي تتماشي مع متطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، بما يفتح المجال امام الكوادر المصرية لكسب أسواق جديدة. حيث حصل متدربي برنامج التدريب الصيفي علي تدريب علمي مزود بتطبيق عملي مجاني على أكاديميات كبري الشركات الدوليات مثل أكاديمية «سيسكو “Cisco” وأكاديمية «أمازون Amazon» وأكاديمية هواوي وأكاديمية «ريدهات Redhat» وغيرها من الأكاديميات التابعة للمعهد.

وأضاف خطاب: «تلقى الطلاب هذا الصيف تدريبا على مهارات العمل الحر والمهارات الشخصية بالإضافة إلى المسارات التقنية، مما يؤهلهم للحصول على فرص عمل قبل التخرج ويلبي احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي».

وفقًا لكل السياسات والإجراءات المشجعة التى تتبعها الدولة، من المنتظر أن تشهد الصناعة مرحلة جديدة، تجعلها فى مقدمة القطاعات التى تقود النمو فى الاقتصاد القومى، وتساهم فى زيادة الصادرات وتحقيق موارد من العملات الصعبة، وتساهم فى خلق الآلاف من فرص العمل.

وبينما تتحرك الحكومة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولى لدفع الاستثمار فى الصناعة، والعمل على إعادة تشغيل المصانع المتعثرة، أصبح من المحتم أن نناقش فى أى الصناعات نركز، ولا سيما أن مكونات سلة الطاقة فى مصر بشكلها الحالى؛ ولذلك يفضل جذب الاستثمار فى الصناعات منخفضة الاستهلاك فى الطاقة.



بقلم: غالى محمد

وفرة الطاقة تحدد الاستثمار فى الصناعة

التصنيع الأخضر هو الحل

وفى هذا الشأن، ليس معيبًا أن نستورد الطاقة، ممثلة فى الغاز الطبيعى أو الزيت الخام أو الفحم لكى يكون هناك تدفق ضخم فى الاستثمار الصناعى، ولا سيما أن هناك دولا صناعية كبرى تعتمد فى الأساس على استيراد الطاقة.

وهذه الدول ركزت على الاستثمار فى الصناعات التكنولوجية وغيرها من الصناعات التى تحقق طفرات ضخمة فى الصادرات، ولدينا تجارب عديدة، مثل اليابان والهند والصين وغيرها.

وهذا يحتم أن نطرح هذه القضية من جديد وبشكل عملى أمام الفريق كامل الوزير نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنقل، والذى أعلن أنه يعرف بالتفصيل موقف الإنتاج البترولى من الغاز الطبيعى والزيت الطبيعى، من خلال حضوره اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول.

ويعرف جيدا، ما إذا كان الإنتاج الحالى من الغاز الطبيعى، أو حتى على المدى المتوسط، يمكن أن يساعد على جذب استثمارات فى صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة أم لا؟.

والآن من المؤكد، أننا إزاء هذا، لا بديل عن تحديد الصناعات التى ينبغى التركيز على الاستثمار فيها، وفقا للإمكانات المتاحة من الطاقة.

وإن كنت أستبعد أن يتم التركيز على جذب الاستثمارات فى صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، فهذا ليس اختيارًا ولكنه جبر لعدة أسباب:

أولها: أنه لا توجد حاليا وفى المدى القصير أو المتوسط أى مؤشرات لتحقيق زيادات كبيرة فى إنتاج الغاز الطبيعى، ولا سيما إزاء الأرقام التى لا يعرفها حتى كبار المسئولين فى قطاع البترول عن رقم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعى حتى الآن.

ثانيها: أنه حتى فى حالة التوسع فى استيراد الغاز الطبيعى المسال، فإن أى صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لن تتحمل اقتصاديا أن تحصل عليه بعد الاستيراد الذى يصل إلى نحو 14 دولارا للمليون وحدة حرارية، فى حين السعر السائد للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة تحصل عليه الآن بعد أن يتجاوز قليلا 6 دولارات للمليون وحدة حرارية، ومن ثم ليس من مصلحة الحكومة أن يتم استيراد الغاز المسال بنحو 14 دولارا للمليون وحدة حرارية، وتعيد بيعه للمصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة بنحو 6 دولارات للمليون وحدة حرارية.

وإن كان هناك مَن يرى أنه يمكن تجاوز ذلك، إذا كان هناك ضرورة لجذب صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، أن يتم توجيه هذا الغاز المرتفع السعر إلى صناعات تصديرية بالأساس، ويتم ربط سعر الغاز بمعادلة سعرية، وفقا لأسعار المنتجات التى يتم تصديرها، كما ينبغى أن يكون ذلك فى صناعات الأسمدة التى تعتمد على الغاز الطبيعى كمادة خام، وتقوم بتصدير نحو 50 فى المائة من إنتاجها بالأسعار العالمية المرتفعة.

أو تقوم هذه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، والتى تأتى إلى مصر للاستثمار بها؛ استفادة من الموقع الجغرافى والعمالة الرخيصة، والسوق الاستهلاكى الضخم فى مصر، أن تقوم هى باستيراد الغاز المسال لحسابها، أيًا كانت أسعاره.

أو تتجه بعض هذه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، للاعتماد على الطاقة الشمسية بشكل أساسى فى إنتاج الهيدروجين الأخضر، الذى يمكن الاعتماد عليه بدلا من الغاز الطبيعى.

وهناك تجربة مهمة فى الطريق سوف تقوم بها شركة أبو قير للأسمدة فى الاعتماد على الطاقة الشمسية لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتحويله إلى أمونيا.

وهذه التجربة، نضعها أمام المهندس محمد شيمى وزير قطاع الأعمال فى تطوير وتحديث شركة الدلتا للأسمدة التى تقع فى مدينة طلخا، ولا سيما أن الوزير وهو ابن قطاع البترول، يعرف أنه لن تكون هناك وفرة فى إنتاج الغاز الطبيعى لتشغيل مصانع الدلتا للأسمدة.

وإذا كان الموقع الذى تقع به مصانع الدلتا للأسمدة، لا يسمح بإنتاج الهيدروجين الأخضر وتحويله إلى أمونيا، فلم لا يتم الاعتماد على نقل الأمونيا من مصانع أسمدة أخرى، سوف تكون قريبة من مواقع إنتاج الهيدروجين الأخضر وتحويله إلى أمونيا والذى سوف يعتمد إنتاجه بشكل أساسى على الطاقة الشمسية.

وهذا يجعلنا الآن نطرح أبعادًا جديدة فى نوعية جذب الاستثمارات التى تعتمد بشكل أساسى على الطاقات الجديدة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية.

ويأتى فى مقدمة هذه الصناعات تصنيع الخامات التعدينية فى مواقعها بالصحراء، التى يمكن أن تعتمد على الطاقة الشمسية دون الحاجة إلى مصادر الغاز الطبيعي.

وفى هذه الحالة يمكن إقامة مجتمعات صناعية متكاملة لتصنيع الثروات التعدينية اعتمادا على الطاقة الشمسية.

وأعتقد أن الفريق كامل الوزير يستطيع أن يفعل ذلك، وبما يؤدى إلى إقامة صناعات تصديرية تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد القومى.

ولكن التحدى أن تقدم هيئة الثروة المعدنية الدراسات الاقتصادية لهذه المشروعات، خاصة أنه أصبح لديها كفاءات قادرةٍ على ذلك.

إذا لا بديل عن أن يتم جذب استثمارات لصناعات تعتمد على الطاقات الجديدة والمتجددة والهيدروجين الأخضر، حتى لو حدثت زيادة فى إنتاج الغاز الطبيعى خلال عامين، وبعد تكثيف الشركاء الأجانب لعمليات البحث والاستكشاف وتنمية الاكتشافات الجديدة.

وما يجعلنى أطرح أمام الفريق كامل الوزير أهمية الاعتماد على الطاقات الجديدة فى تحديد الصناعات التى ينبغى التركيز عليها، وذلك حتى لا نعود إلى الوراء، ونسمع مَن يطالب بالتركيز فقط على الصناعات كثيفة العمالة وغير المستهلكة للطاقة.

نختلف مع هؤلاء لأن هذا سوف يحرم مصر من فرص استثمارية واعدة فى الصناعة، وإن كان هذا لا يمنع أن نركز على الصناعات التكنولوجية كما هى الحال فى الهند، وصناعة السيارات كما هى الحال فى المغرب، وتلك صناعات تصديرية عالية وغير مستهلكة للطاقة؛ مثل صناعات الحديد والألومنيوم والسيراميك والزجاج وغيرها.

كما ينبغى أن نستغل التطوير الضخم لصناعة الغزل والنسيج، الذى بدأ من مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، للتوسع فى صناعة الملابس الجاهزة كصناعة تصديرية غير مستهلكة للطاقة.

وأعتقد أن المهندس محمد شيمى وزير قطاع الأعمال لديه من الرؤية، ليقدم تصورًا عن انطلاق صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات، كصناعات تصديرية.

وإذا كان الفريق كامل الوزير نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنقل قد بدأ سياسة جديدة لتعظيم الإنتاج المحلى بدلا من التوسع فى الاستيراد، الذى فاق كل الحدود، فالاهتمام بنشر الصناعات الصغيرة كصناعات غير مستهلكة للطاقة أيضًا من الممكن أن يكون لها دور كبير فى إنتاج الآلاف من السلع بدلا من استيرادها، وتخلق الآلاف من فرص العمل.

ولسنا فى حاجة إلى أن نذكّر بأهمية الصناعات الصغيرة من واقع دول عديدة فى تحقيق قيمة مضافة قوية للاقتصاد القومى، دون الحاجة إلى الضغط على منظومة الطاقة فى مصر، والتوسع فى استيراد الغاز الطبيعى المسال.

وفى جميع الأحوال مع تركيز الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء على إضافة طاقات كهربائية جديدة من الطاقة الجديدة والمتجددة والعمل على تشجيع المصانع القائمة للاتجاه إلى استخدام الطاقة الشمسية فى العديد من مراحل التصنيع، فهذا سوف يساعد على انطلاق كبير للصناعة المصرية دون عراقيل بسبب عدم الوفرة الكافية من الغاز الطبيعى أو الضغط للتوسع فى استيراد الغاز المسال وبيعه بسعر لا يصل إلى 50 فى المائة من تكلفة استيراده، فى الوقت الذى تعمل فيه الحكومة على إصلاح الخلل فى أسعار الطاقة، أيا كان نوعها.

إذًا، فإن المتغيرات التى تشهدها مصر الآن فى مكونات الطاقة، يحتم الابتعاد حاليا عن جذب الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، والتوسع فى جذب كافة الصناعات غير المستهلكة للطاقة، ومنها الصناعات التكنولوجية وصناعة الملابس الجاهزة والصناعات الصغيرة وكذلك التصنيع الزراعي، وتصنيع الخامات التعدينية.

وعلمت أن الشركة القابضة للغازات الطبيعية لا تعطى أى موافقات منذ فترة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وكل تلك الصناعات يمكن لها أن تعتمد على الطاقات الجديدة والمتجددة والهيدروجين الأخضر، حتى لو استطاع الشركاء الأجانب خلال الفترة القادمة تحقيق زيادات فى إنتاج الغاز الطبيعى، فليتم التركيز على تصنيعه بدلا من الاستمرار فى حرقه بمحطات الكهرباء.

الخلاصة أن المرحلة القادمة لانطلاق الاستثمار الصناعى تحتم التركيز على «التصنيع الأخضر» الذى يعتمد على الطاقات الجديدة والمتجددة، والهيدروجين الأخضر.



الدكتور مصطفى مدبولى والفريق كامل الوزير.. التصنيع الأخضر هو الحل

> لا بديل عن أن يتم جذب استثمارات لصناعات تعتمد على الطاقات الجديدة والمتجددة والهيدروجين الأخضر، حتى لو حدثت زيادة فى إنتاج الغاز الطبيعى خلال عامين، وبعد تكثيف الشركاء الأجانب لعمليات البحث والاستكشاف وتنمية الاكتشافات الجديدة





المهندس محمد شيمى.. الطاقة الجديدة ضرورة قومية

> أين مشروعات تصنيع الثروات التعدينية التى تعتمد على الطاقة الشمسية فى مواقعها بالصحراء ولماذا الإهمال من جانب المسئولين عنها؟

متى تستقر أسعار الدواجن فى مصر؟



بقلـم: محمد الحنفى

يبدو أن التوصل إلى إجابة عن سؤالى الذي عنونت به مقالى «متى تستقر أسعار الدواجن والبيض فى مصر ؟» سيظل الأصعب ، وربما لا يتحقق في المنظورين القريب أو البعيد، طالما استمرت حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي تشهدها أسواق الدواجن والبيض ، والتي لا أجد لها أنا أو غيري من ملايين المصريين مبرراً مقنعاً أو مقبولاً ، حال استمر «الجشع» شعاراً لأطراف الإنتاج من مربين وسماسرة وتجار جملة وقطاعي ، فجميعهم لا يقبلون التنازل عن جزء ولو قليلاً من هامش ربحهم. الفاحش!

الواقع الحالى يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه مهما بذلت الحكومة من جهود لدعم ومساندة ومساعدة منتجى الدواجن والبيض سواء بتدبير ملايين الدولارات من أجل الإفراج عن كميات كبيرة من الأعلاف المستوردة باعتبارها تمثل 70 فى المائة من مستلزمات الصناعة، وإبطال حُجتهم فى رفع الأسعار بشكل يومي، أو بدعم صغار المربين من خلال قروض بفوائد ميسرة لا تزيد على 5 فى المائة، أو بالاستمرار فى سياسة وقف استيراد الدواجن والبيض، حفاظا على صناعة محلية نجحت فى تحقيق اكتفاء ذاتى على مدى سنوات شهدت استقراراً فى الأسعار .. مهما حاولت الحكومة ستظل «مافيا» الدواجن والبيض والأعلاف والأدوية البيطرية مسيطرة على أسواقها.. متحكمة فى أسعارها بشكل كبير!

ستظل مافيا صناعة الدواجن والبيض فى مصر متخذة من ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه ذريعة لرفع أسعارها، (رغم نجاح الدولة فى تثبيته خلال الأشهر الماضية)، متمسكة بكذبة نقص الأعلاف، رغم قيام الحكومة بالإفراج عن الكميات الضخمة المخزنة بالجمارك، وقيام تلك المافيا بالاستيلاء عليها و(تسقيعها) بإخفائها فى المخازن وتعطيش السوق، ثم طرحها بأسعار باهظة (العلف الذى كان سعره 6200 جنيه، أصبح الآن بـ 22 ألف جنيه)، مما دفع أعداداً كبيرة من صغار المربين إلى الخروج من هذه الصناعة، ناهيك عن تشدق المافيا بالحديث عن تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية باعتبارهما الدولتين الأكبر إنتاجاً لمكونات الأعلاف فى العالم، وتأثيرها البالغ، رغم توجه الحكومة إلى استيراد آلاف الأطنان من فول الصويا مؤخراً من رومانيا.

متحججة أيضاً بتغيرات الطقس طوال العام، مُدّعية أنها أدت إلى نفوق أكثر من 3 ملايين دجاجة وكسر دورات الإنتاج، إما بسبب ارتفاع حرارة الجو فى الصيف أو انخفاضها فى الشتاء، ناهيك عن شكاواهم الدائمة من ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء والمحروقات !

مرجحين أن تلك الأسباب أدت إلى تراجع فى الإنتاجية، حيث انخفضت أعداد جدود الدواجن من 360 ألفاً لأقل من 220 ألفاً، والأمهات من 14 مليوناً إلى 8 ملايين دجاجة، مع الوضع فى الاعتبار أن عودة عملية الإنتاج فى قطاع الدواجن تتطلب وقتًا طويلًا نظراً لدورة الإنتاج المعقدة، فدورة إنتاج كتكوت الجدود تستغرق 7 أشهر، يليها 7 أشهر لإنتاج كتكوت الأم، أى أن الأمر يتطلب مزيداً من الصبر حتى تعود عجلة الإنتاج إلى الدوران بشكل منتظم ، فى الوقت الذى انخفض فيه عدد المربين بنسبة 40 فى المائة تقريباً، كما أن دورة إنتاج الدواجن التى وصلت فى فترة ازدهار الصناعة إلى مليار ونصف المليار دجاجة فى العام، قد انخفضت إلى 850 مليون دجاجة فقط، ما أدى إلى مضاعفة أسعارها.

وفى المقابل صاحب ذلك التراجع فى إنتاج الدواجن، تراجع أكبر فى إنتاج البيض، إذ انخفض من 14 مليار بيضة سنويا إلى 8 مليارات بيضة فقط !

إذن نحن أمام مشكلة ضخمة تستوجب تدخلاً سريعاً من قبل الحكومة، لكبح جماح الأسعار من ناحية والحفاظ على صناعة ضخمة يعمل بها أكثر من 3 ملايين شخص يعولون حوالى 30 فى المائة من سكان مصر وهو عدد هائل، وبحسب الإحصائيات الأخيرة نجد فى مصر 38 ألف منشأة تضم مزارع ومجازر ومصانع أعلاف ومنافذ بيع أدوية بيطرية ولقاحات.

هذه الصناعة الضخمة تتوزع ما بين 30 فى المائة للشركات الكبيرة و20 فى المائة للمتوسطة و50 فى المائة يستحوذ عليها صغار المربين بجملة استثمارات تجاوزت الـ 100 مليار جنيه!

نحن بالفعل أمام مشكلة ضخمة تستوجب تدخلاً سريعاً من قبل الحكومة للسيطرة على صناعة تعد من أكبر الصناعات التشغيلية فى مصر وعدم تركها بقبضة المافيا المحتكرة لها والمسيطرة عليها والمتحكمة فى أسعارها.

يكفى أن هذه المافيا التى كانت تقوم بإعدام الكتاكيت بشكل شهرى، هى التى رفعت سعر الكتكوت الواحد من 10 جنيهات إلى 30 جنيهاً ثم إلى 56 جنيهاً دفعة واحدة خلال الأسابيع الماضية دون سبب واضح، وحين لوحت الدولة بسلاح فتح باب استيراد الكتاكيت والبيض المخصب، عاود سعر الكتكوت الهبوط إلى 30 جنيهاً مرة أخرى، مبرهناً على تلاعبهم الواضح فى الأسعار !

وفى الوقت الذى أطالب فيه الدولة بالتصدى لمافيا صناعة الدواجن والقضاء عليها، أطالبها أيضاً بدعم صغار المربين الذين يمثلون عمودها الفقرى الحقيقي، حتى يستطيعوا الوقوف على أقدامهم مرة أخرى، بمنحهم قروضاً ميسرة لشراء مستلزمات الإنتاج من مولدات وأعلاف وأدوية بيطرية، تلك التى تضاعفت أسعارها 4 مرات خلال الفترة الأخيرة، فضلاً عن إعفاءات ضريبية ملموسة، فهم أول من سيعمل بشكل أساسى على انفراج الأزمة واستقرار الأسعار، لأن هذه الصناعة مصدر رزقهم الأساسى!

وفى هذا السياق دعونى أثمن قيام جهاز مشروعات التنمية الشاملة بوزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى مؤخرا بتوزيع عدد من مشروعات تربية الدجاج فى بعض المحافظات بهدف توفير الدواجن والبيض، ومن بينها مجمع للدواجن ينتج حوالى 750 ألف بيضة سنويا، وعنبران لدجاج التسمين لإنتاج حوالى خمسين طن لحم دواجن سنويا.

دعونى أثمن أيضاً التحركات المكثفة من قبل وزيرى الزراعة والتموين والتجارة الداخلية مع بعض منتجى بيض المائدة لاحتواء أزمة الارتفاع المستمر فى أسعار البيض، وضرورة توفيره فى الأسواق بأسعار مخفضة، وتأكيد الوزيرين حرص الدولة على استقرار هذه الصناعة والنهوض بها باعتبارها أحد أهم محاور الأمن الغذائي، ومن ثم ضرورة وضع قاعدة ثابتة وآلية محددة لتسعير الدواجن والبيض فى ضوء الجهود التى تبذلها لتوفير العملة الصعبة والإفراج عن مستلزمات الإنتاج، وضرورة وضع تراجع أسعار الأعلاف فى الحسبان، ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك على أسعار الدواجن والبيض بانخفاضها وليس ارتفاعها.

أطالب الدولة ممثلة فى وزارة الزراعة بضرورة إحكام قبضتها ورقابتها على أسعار مدخلات صناعة الدواجن ومنتجاتها المطروحة بالأسواق ولا مانع من فتح باب استيراد الدواجن والكتاكيت والبيض الذى ظل مغلقاً على مدى 50 عاماً، إذا كان ذلك السلاح سيقض مضاجع المحتكرين ويحد من أطماعهم، ويدفع أسعار الدجاج والبيض إلى الانخفاض، وإسدال الستار على فترة فشل المنجمون وضاربو الودع فى التنبؤ بها.

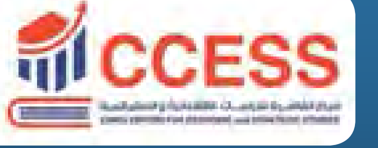



الحروب و«الاغتيالات» ترفع أسعار «الذهب»

مصر تقود اقتصاد «القارة السمراء»



منظومة الحكومة وخطة حصار «الزيادات»





إشراف: بسمة أبوالعزم

«التنمية المحلية» تضبط «تعريفة الركوب»

تقرير: نور عبدالقادر

أكد الدكتور خالد قاسم، مساعد وزير التنمية المحلية، المتحدث الرسمى باسم الوزارة، أن «الوزارة تتابع يوميًا تنفيذ تعريفة الركوب الجديدة بالتنسيق مع المحافظات، حيث تم الإعلان عنها رسميًا منذ ارتفاع أسعار الوقود».

وشدد المتحدث الرسمي، على أهمية التفاعل مع المواطنين عبر الخطوط الساخنة لتلقى الشكاوى حول التجاوزات، مشيرًا إلى أن مبادرة «صوتك مسموع» استقبلت أكثر من 100 شكوى منذ يوم الجمعة، وتم التعامل مع تلك الشكاوى بسرعة بالتعاون مع المحافظات المعنية، هذا فضلا عن استمرار الجولات الميدانية لضمان التزام السائقين بالتعريفة المعلنة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

فى حين أكد الدكتور صبرى الجندي، مستشار وزير التنمية المحلية السابق، أن «أى ارتفاع فى أسعار الوقود يعقبه بشكل طبيعى زيادة فى أسعار السلع والخدمات، حيث ينعكس تأثير زيادة الوقود على مختلف الأنشطة الاقتصادية، فالتجار غالبًا ما يرفعون أسعار السلع لتغطية تكاليف النقل، وبالتالى يتطلب الوضع تعاونًا مستمرًا بين مختلف الوزارات والجهات الرقابية».

«صبرى» لفت إلى أنه «من الضرورى أن يكون هناك تنسيق دائم بين وزارة الداخلية ووزارة التنمية المحلية لضمان مراقبة السائقين، والتأكد من التزامهم بالتعريفة المقررة من خلال لجان المرور الثابتة والمتحركة، وهذا التعاون من شأنه أن يعزز الرقابة المستمرة ويحد من استغلال المواطنين.

بدوره، أكد الدكتور سيد الخولى، خبير التنمية المحلية، ضرورة تعزيز الرقابة على الأسعار لضمان عدم استغلال المواطنين، مع وضع حلول عملية لتخفيف الأعباء عن المواطنين واقتباس الأفكار المفيدة من المجتمعات الأخرى، ومنها فكرة مشاركة السيارات أو ما يُعرف بـ«HOV»، حيث يمكن لجيران أو زملاء فى منطقة واحدة تنظيم أنفسهم لاستخدام سيارة واحدة بالتناوب للوصول إلى أماكن عملهم، وقد تسهم فى تخفيف الزحام وتقليل استهلاك الوقود بشكل ملحوظ، إلى جانب تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأفراد.

«الخولى»، أكد أن «الدولة يمكنها ببساطة دعم هذه الفكرة من خلال تخصيص مسارات خاصة للسيارات المشاركة فيها، على غرار مسارات الإسعاف أو الحالات الطارئة، وإن كانت هذه الخطوة لن تتطلب استثمارات كبيرة، لكنها ستوفر للمواطنين الكثير من استهلاك الوقود وتحد من انبعاثات العوادم، مما سيسهم فى تحسين جودة الهواء وتقليل التلوث».

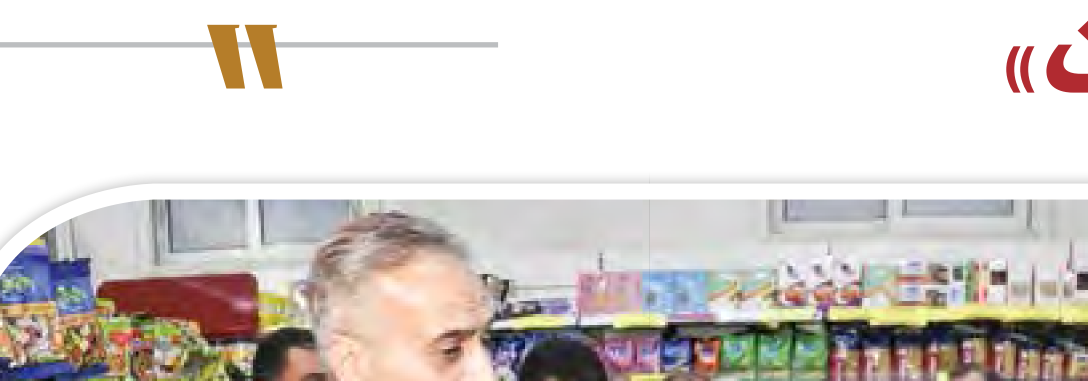


منظومة رقابية خاصة لمتابعة أسعار السلع الاستراتيجية

الحكومة وخطة حصار «الزيادات»

«حالة الأسواق مستقرة» العنوان الرئيسى لتقارير الجهات الرقابية المسئولة عن متابعة السلع على مستوى الجمهورية بعد رفع أسعار المنتجات البترولية، فوفقا للحملات الرقابية التى تمت مضاعفتها لم يستغل التجار زيادة النقل لرفع السلع الغذائية بصورة غير مبررة حتى الآن، ورغم توقع التجار بحدوث زيادة طفيفة فى أسعار منتجات السوبر ماركت مطلع الشهر المقبل بما لا يزيد على 3 فى المائة من قيمة السلع، أما الخضر والفاكهة فستكون بين 25 قرشًا حتى نصف جنيه للكيلو، إلا أن هناك جهودًا حكومية لمنع تجاوز الزيادات تلك النسب، وذلك عبر تكثيف عدد الحملات، والتأكد من الفواتير الضريبية، مع وضع خطة خاصة بالسلع الاستراتيجية السبع لضمان استقرار الأسعار.

تقرير: بسمة أبو العزم



وعن تأثير زيادة المحروقات على تكلفة نقل البضائع وأسعار السلع فى الأسواق، قال أحمد الزينى، رئيس مجلس إدارة جمعية نقل البضائع بدمياط، إن «معظم سيارات نقل السلع تعمل بالسولار وليس البنزين، والزيادة فى قيمة النقل حاليا لا تقل عن 20 فى المائة، ولكن عند تقسيمها على وزن البضائع نجد أن الزيادة طفيفة لا تتجاوز 5 قروش على الكيلو من أى سلعة، فمثلا سيارات نقل الجمعية لدينا تقوم بنقل القمح والبضائع التموينية، وعند نقل القمح من الميناء إلى محافظة الدقهلية، بعد زيادة المحروقات سنطالب وزارة التموين بتكلفة إضافية 28 جنيها للطن، وبالتالى الزيادة على الكيلو 3,5 قرش».

«الزينى»، أوضح أن «الزيادة تتحكم فيها أيضا المسافة، فكلما زادت المسافة زاد السعر، وحاليا قيمة الزيادة على نقل البضائع ستتراوح بين 20 إلى 50 جنيهًا للطن كحد أقصى، وبالفعل أغلب الشركات الخاصة رفعت قيمة نولون النقل لديها بمعدلات عادلة»، مؤكدًا أن «زيادة تكاليف نقل البضائع لن تكون سببا فى غلاء الأسعار بالأسواق، شرط تفعيل الرقابة على الأسواق، والتأكد من عدم استغلال ضعاف النفوس للبنزين كشماعة لتعظيم هوامش أرباحهم».

بدوره، قال حازم المنوفى، عضو شعبة المواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية: تأثر أسعار المنتجات الغذائية المطروحة بمحال البقالة والسلاسل التجارية بزيادة تكاليف النقل تحدده الشركات المنتجة، وحتى الآن لم ترد إلينا كتجار أى تعليمات جديدة بشأن الأسعار، وإذا كانت هناك زيادة متوقعة فلن تتجاوز 3 فى المائة من قيمة السلعة وستبلغنا بذلك الشركات أول الشهر المقبل، فالزيادات لا تطبقها الشركات فى منتصف الشهر، لكن الغريب هو إعلان بعض شركات الزيوت منذ بضعة أيام زيادة سعرها على غير العادة، وبالطبع تلك الزيادة سبقت زيادة البنزين محليا ولا علاقة لها بذلك.

«المنوفى»، لفت إلى أنه «ليس من مصلحة التاجر زيادة الأسعار فهو يرغب فى سرعة دوران رأسماله، وعلى الجانب الآخر الحملات الرقابية متزايدة الفترة الحالية لمتابعة الفواتير والالتزام بالأسعار المعلن عنها، وما زال الوضع مستقرًا».

وفيما يتعلق بأسعار الخضراوات والفاكهة، قال حاتم نجيب، نائب رئيس شعبة الخضراوات والفاكهة بالاتحاد العام للغرف التجارية: «إننا فى بداية موسم حصاد المحاصيل الشتوية، وبالتالى لن تؤثر زيادة السولار على تكلفة الإنتاج الحالى وستقتصر الزيادة على تكلفة النقل، وقمنا بتقديرها فى قطاع الخضراوات مع مراعاة شركات النقل والشحن والعمالة لديهم، وبالتالى الزيادة العادلة 25 قرشا على الكيلو فى أى مكان بالقاهرة و50 قرشا للنقل للمحافظات الأخرى، والمفاجأة أن تلك الزيادات لن يشعر بها المواطن نظرا للزيادة اليومية فى ضخّ الخضراوات بالسوق

> أحمد الزينى:
> زيادة تكاليف نقل البضائع لن تكون سببًا فى غلاء الأسعار بالأسواق، شرط تفعيل الرقابة والتأكد من عدم استغلال ضعاف النفوس للبنزين كشماعة لتعظيم هوامش أرباحهم

> حازم المنوفى:
> الشركات المنتجة تحدد «الزيادات» وحتى الآن لم ترد إلينا كتجار أى تعليمات جديدة بشأن الأسعار وإذا كانت هناك زيادة متوقعة فلن تتجاوز 3 فى المائة من قيمة السلعة

مع تزايد حصاد الموسم الشتوى، فكيلو الطماطم بعد أن كان سعره 40 جنيهًا انخفض حاليا إلى 18 جنيهًا، ومن المنتظر أن تشهد الخضراوات انخفاضًا خلال الأسابيع القادمة بفضل زيادة المعروض، وبالتالى سيتم امتصاص أى زيادات للنقل».

على الجانب الآخر، قال سيد حرز اللّه، وكيل وزارة التموين بمحافظة الإسكندرية: بمجرد الإعلان عن الأسعار الجديدة للمواد البترولية وردت إلينا تعليمات فورية من وزير التموين بنزول المفتشين إلى محطات الوقود لرصد الكميات بها وجردها لعدم استغلال فارق السعر، وفى نفس الوقت المرور على المخابز المدعمة لضمان ثبات أسعارها، حيث أعلنت الحكومة عن تحملها فارق زيادة السولار، أما المخابز الحرة فأغلبها تعمل بالغاز، وبالتالى لا يوجد مبرر لزيادتها حاليا.

وأضاف: أما السوق الحر للسلع فيتم المرور على المحال للتأكد من التزامها بالفواتير والأسعار المسجلة بها، ولم نرصد تغير أسعار أى سلعة حتى الآن استغلالا لرفع المحروقات، والحملات مستمرة فلن نسمح بزيادات غير مبررة فى الأسعار، خاصة أنه بجانب الدور الرقابى للوزارة سيتم العمل على توفير كميات أكبر من السلع بالمعارض والشوادر والسيارات المتحركة.

فى السياق، أوضح ناصر ثابت، وكيل وزارة التموين بمحافظة القاهرة، أن الرقابة مشددة على كافة السلع بالأسواق، لكن هناك اهتماما خاصا بالسلع الاستراتيجية السبع (زيت الخليط، الأرز، السكر، الفول، اللبن، المكرونة، الجبن الأبيض) التى صدر بشأنها القرار «171»؛ حيث يتضمن القرار تجريم تخزين هذه السلع بهدف رفع أسعارها أو المضاربة عليها، وأهم بند يتمثل فى إلزام الشركات المنتجة والمستوردة والمعبئة والموردة بإخطار مديريات التموين يوم الأحد الأول من كل شهر بكميات السلع الموجودة لديها وتاريخ إنتاجها والكميات المتاحة بالمخازن وأماكن التخزين والكميات المبيعة وبيانات المتعاملين مع الشركات، أيضا تتقدم الماركات الكبرى والهايبرات بتقرير أسبوعى بكميات السلع الاستراتيجية وأسعارها، ويتم طرح التقارير لكافة المحافظات على وزير التموين أسبوعيا، وبهذه الوسيلة نضمن وفرة واستقرار السلع الاستراتيجية.

ولفت «ثابت»، إلى أنه «بناء على متابعة الحملات الرقابية على الأسواق لم يحدث استغلال للموقف لرفع أسعار السلع، ولم ترد إلى غرفة عمليات محافظة القاهرة شكوى واحدة لرصد أى زيادات سعرية حتى الآن، فهناك آليات متعددة لاستقبال شكاوى المواطنين، سواء بالخطوط الساخنة، أو صفحات التواصل الاجتماعى لمديريات التموين، أو جهاز حماية المستهلك، وكذلك مجلس الوزراء».

من جانبه، أوضح ممدوح وليم، رئيس الإدارة المركزية لشئون الرقابة بوزارة التموين والتجارة الداخلية، أن «أسعار السلع تنقسم إلى سلع تموينية مسعّرة من قِبل الدولة، ونراقب عليها داخل المنافذ التموينية المختلفة للتأكد من استقرار أسعارها، وهناك سلع حرة يتم تحديد أسعارها من قِبل المنتجين، فنحن دولة تسير وفقا لاقتصادات السوق الحر، ويحكمنا فى الرقابة عليها القرار 330 بأن يكون السعر محددًا من قِبل المنتج داخل فاتورة البيع الضريبية والمحدد فيها سعر البيع للمستهلك، وبالتالى نقوم بحملات رقابية لمتابعة مدى الالتزام بتلك الفواتير وعدم بيعها فى أكثر من مكان بأسعار مختلفة، فتقوم الحملات الرقابية بالتأكد من الإعلان عن أسعار السلع بشكل واضح فى المحال، مع تطابق تلك الأسعار مع الفواتير الضريبية ويتم ذلك من خلال محاولة شراء، إذا كانت هناك شكوى مسبقة من محل محدد يقوم بالبيع بأعلى من الأسعار المعلنة، أو قيام الحملة الرقابية بالحصول على فاتورة شراء عشوائية من أحد الزبائن ومقارنتها بفواتير المحل والأسعار المعلنة، وفى حال رصد تغير فى السعر يتم تحرير محضر بيع بأعلى من السعر، وإذا لم يتقدم المحل بالفاتورة يتم تحرير محضر بيع سلع مجهولة المصدر ويتم التحفظ على السلع، وفقا للقانون.

«وليم»، أكد أن «قرار زيادة أسعار المحروقات تبعه تعليمات لوزير التموين الدكتور شريف فاروق بمضاعفة الحملات الرقابية على الأسواق؛ منعًا لاستغلال البعض لارتفاع الأسعار كحجة لزيادة قيمة السلع، فللأسف قد يستغل البعض الموقف ويقوم ببيع السلع القديمة لديه بأسعار أعلى بحجة البنزين ولهذا نهتم بقوة بمراجعة الفواتير لدى التجار، فلا ننكر أن تكاليف النقل ارتفعت بما يحقق زيادة على السلع، لكنها فى الواقع زيادة طفيفة تكاد لا تُذكر، فالتكلفة بعد تقسيمها على الأطنان من السلع التى يتم نقلها طفيفة».

رئيس الإدارة المركزية للرقابة، كشف أن «هناك غرف عمليات بكافة المحافظات مرتبطة بغرفة عمليات مركزية بوزارة التموين لمتابعة الأسواق وعمل تقارير يومية، وبالفعل تأكدنا من استقرار أسعار كافة السلع وعدم تحريك أسعارها بعد زيادة البنزين حتى الآن، ولم ترد لنا شكوى بخصوص أسعار السلع، لكن حملاتنا مستمرة تحسبًا لأى زيادات مبالغ فيها الفترة القادمة، فنحن نعلم أن السولار يدخل فى زراعة المنتجات الزراعية خلال الرى بخلاف تكلفة نقلها، وبالتالى ستتأثر أسعارها، لكننا نسعى بحملاتنا الرقابية لمنع المغالاة فى زيادة الأسعار، فلدينا حالة استنفار، والحملات مستمرة أيام الجمعة، ولا توجد إجازات لمفتشى الرقابة فى كافة المحافظات، وكافة تقارير المحافظات عنوانها الأساسى (حالة الأسواق مستقرة)، وكان التعقيب الوحيد أن هناك مشادات بسيطة من قِبل بعض ركاب المواصلات العامة مع سائقى الميكروباصات خلال أول يومين، ثم انضبطت المنظومة، أما على مستوى السلع فهناك استقرار للأسعار وتواصل لحظى بين وزارة التموين والـ27 محافظة للتأكد من توافر السلع وعدم تحريك أسعارها.

بقلم: د. نجلاء فراج
خبير أسواق المال

الأخبار لها تأثير على أداء البورصة بشكل عام، لكن فى بعض الأحيان تخص الأخبار والقرارات قطاعات محددة، وهذه القطاعات هى التى تتأثر بها دون غيرها، وهذا ما حدث مع قطاع الأدوية الذى تأثرت أسهمه بعدة أخبار وقرارات تم الإعلان عنها مؤخرا.

أسهم شركات الأدوية «فى الطالع»

فبداية من وعد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، وتأكيده أن مشكلة نقص الدواء فى سبيلها للانتهاء خلال الفترة القليلة القادمة، وأن جميع الكميات المطلوبة من كافة أصناف الأدوية ستكون متوافرة، وعليه فقد أبدت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع الصناعات الدوائية، وحرصت على اتخاذ ما يلزم للنهوض به وتوفير البنية الأساسية والتشريعية، حيث أصبحت مصر وجهة لاستثمارات تصنيع الدواء وذلك ضمن خطة استراتيجية طموحة، مما أدى إلى زيادة خطوط الإنتاج.

وحتى يمكن تنفيذ ذلك، فقد تبعه إصدار قرار مراجعة تسعير الأدوية كل 6 أشهر على غرار لجنة تسعير المواد البترولية، وتحريك أسعار بعض الأصناف الدوائية، على غرار قرار البنك المركزى بتحرير سعر صرف الجنيه المصرى، أى مقارنة أسعار الأدوية فى مصر بأسعارها فى دول أخرى مشابهة؛ لضمان أن تتناسب الأسعار المحلية مع السعر العادل.

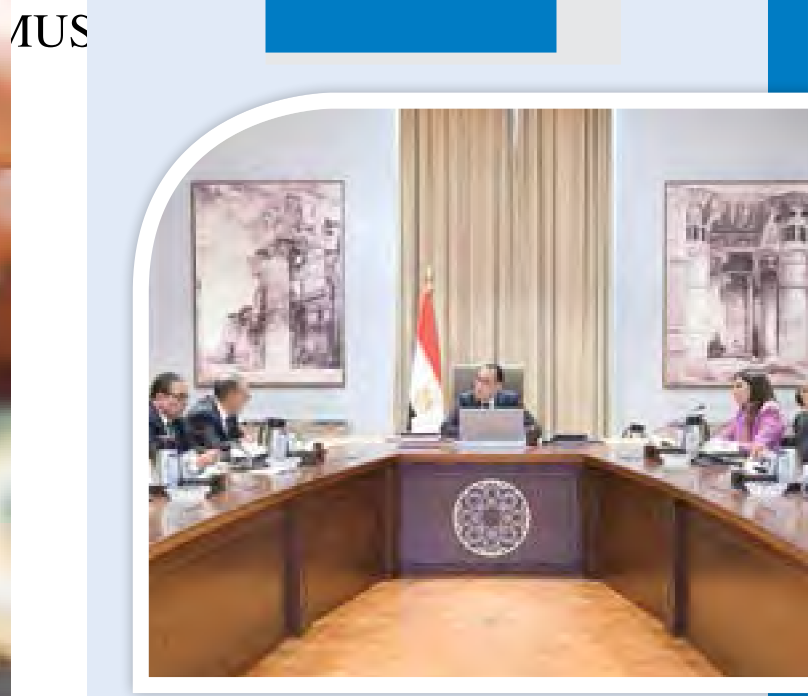
وعلى الرغم من أن هذا القرار يساهم فى رفع أسعار الأدوية وزيادة الأعباء على مستخدميها، فإنها ساهمت إلى حد ما فى حل مشكلة نقص الأدوية، التى كانت تعد المشكلة الأكبر لطالبى الأصناف الدوائية.

وبالنسبة لأداء أسهم قطاع الأدوية، فكان لهذه القرارات أثر إيجابى على التداول بهذا القطاع، وظهر ذلك جليا فى تفاعل أسعار الأسهم وارتفاع قيمة تداولات أسهم القطاع.

ويندرج قطاع الأدوية بالبورصة المصرية تحت مسمى «رعاية صحية وأدوية»، ويضم القطاع ما يقرب من 19 شركة بالبورصة المصرية ومن أكثرها تداولا، وارتفع مؤشر قطاع «رعاية صحية وأدوية» من 814 نقطة بقيمة تداول 43 مليون جنيه فى أبريل الماضى إلى 1150 نقطة بقيمة تداول 230 مليون جنيه، خلال شهر أكتوبر الحالى.

وقد ساعد أيضا فى ذلك إعلان هيئة الدواء المصرية بأن مصر حققت الاكتفاء الذاتى من الأدوية بنسبة 94 فى المائة، ويتم استيراد 6 فى المائة فقط من الدواء، وأن الاكتفاء يعزز الأمن الدوائى المصرى، مما يساهم فى فتح أسواق التصدير للدواء، علما بأن الدواء المصرى يحظى بسمعة جيدة لفاعليته وفقا للمعايير الطبية العالمية فى التصنيع، ثم التصدير إلى ما يقرب من 150 دولة حول العالم، وأن مصر حصلت مؤخرا على الاعتماد من منظمة الصحة العالمية لتصبح أول دولة إفريقية تحصل على هذا الاعتماد.

ونصيحتنا للمستثمرين هى ألا تخلو محفظتهم من سهم على الأقل من أسهم الرعاية الصحية والأدوية وتركيز النظر على الأسهم، التى لم تنطلق بشكل كبير لمواجهة رحلة الصعود معها.



تأسيس «صندوق استثمار دول حوض النيل»

مصر تقود اقتصاد «القارة السمراء»

تقرير: منار عصام

«تعزيز الاستثمار فى المشروعات التنموية ومشروعات البنية الأساسية»، هدف تسعى مصر لتحقيقه بإعلانها فى بيان لوزارة الخارجية، عن البدء باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء صندوق للاستثمار فى دول حوض النيل، والذى من شأنه أن يعمل على زيادة التجارة البينية، وسيخلق المزيد من الشراكات بين القطاعين الخاص المصرى والإفريقى، وسيعتمد تمويل الصندوق على ميزانية الدولة المصرية والشراكة مع القطاع الخاص المصرى والأشقاء فى دول حوض النيل، إضافة إلى شركاء القارة الإفريقية من الـدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفى هذا السياق، قالت الدكتورة سمر الباجورى، أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة: الهدف من إنشاء صندوق للاستثمار فى دول حوض النيل هو حل مشكلة الدول الإفريقية الأساسية فى جذب الاستثمار، لأن الدول الإفريقية حالها كحال جميع الدول النامية لديها دائما ما يسمى بفجوة التمويل، حيث إن احتياجات هذه الدول من استثمارات ونفقات عامة لا يوجد ما يقابلها من مصادر تمويل محلى كافية والتى تعتمد على الادخار المحلي، فنتيجة انخفاض هذا الادخار فى دول حوض النيل نظرا لارتفاع معدلات الفقر فيها فكل هذا يخلق لها حاجة ماسة فى الاستثمار، لذلك فكرة أن يكون هناك استثمار أجنبى من خلال إنشاء هذا الصندوق المشترك، ذلك يعزز أكثر فكرة إيجابية هذا الاستثمار، ويقلل من المشكلات المترتبة على الاستثمار المحلى والذى يترتب عليه مصالح الدول وسيادتها، وأيضا عندما يأتى الاستثمار من دول متعاونة يكون ذا أغراض نافعة للدول، وليس مجرد استثمار يستنفد خيرات الدول الإفريقية.

«الباجورى»، أكدت أن «الصندوق سيعزز علاقات مصر بدول حوض النيل فى الوقت الذى تعمل فيه مصر على إعادة توطيد علاقتها بدول حوض النيل، فى ظل العلاقات التاريخية التى كانت تحكمها وهذه الدول، هذا فضلا عن أن ذلك كله يعمل على تعزيز الدور المصرى فى هذه المنطقة، ويحافظ على المصالح الاستراتيجية لمصر فى منطقة حوض النيل».

وتابعت «د. سمر»، أن «العائد الاقتصادى لمصر يتلخص فى أنه يحقق عائدا اقتصاديا مستداما، بمعنى أن وجود علاقات اقتصادية أو استثمار مصرى فى مثل هذه الدول، يضمن إلى حد كبير تحقيق عائد مستمر ويحقق اقتصادا مصريا قويا لا يتأثر باهتزازات الاقتصاد العالمى».

من «روسيا وأوكرانيا» إلى أزمات الشرق الأوسط

الحروب و«الاغتيالات» ترفع أسعار «الذهب»

تقرير: أميرة صلاح

يشهد السوق المحلى المصرى ارتفاءًا فى أسعار الذهب، متأثرًا بارتفاع سعر أونصة الذهب العالمى ليسجل أعلى مستوى تاريخى عند 2736 دولارًا للأونصة، كما صعدت أسعار العقود الآجلة للذهب تسليم شهر ديسمبر بنسبة 0,6 فى المائة فأسعار الذهب العالمى مستمرة فى الارتفاع لخمس جلسات متتالية حيث سجل ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضى بنسبة 2.4 فى المائة ليتخطى مستوى 2700 دولار للأونصة للمرة الأولى فى تاريخه، وهو ما بـرره هانى ميلاد رئيس شعبة الذهب باتحاد الغرف التجارية، بقوله إن «الذهب يتأثر كثيرًا بالمخاطر الجيوسياسية والحرب الروسية - الأوكرانية، واتساع نطاق الصراع فى الشرق الأوسط، خاصة أن المعدن الأصفر يعد الملاذ الآمن فى ظل هذه التوترات».

«ميلاد»، أضاف أنه «لا يمكن الوقوف على مستوى أسعار الذهب خلال الأيام القادمة، سواء كان بالاستقرار، الهبوط أو الصعود، لأنه وصل لصعود تاريخى ولا يمكن توقع مستوى الصعود أو حتى الهبوط فى حالة استقرار الأوضاع»، مرجحًا أنه «فى حالة استمرار مثل هذه الاضطرابات السياسية قد يستمر الذهب فى الصعود باستمرار أجواء الحرب، وبالعكس إذا استقرت الأوضاع السياسية فى المنطقة العربية ودول العالم قد نشهد موجة هبوط مرة أخرى».

بدوره، أكد المهندس لطفى المنيب، نائب رئيس الشعبة العامة للذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن «السبب فى ارتفاع أسعار الذهب، هو تحرك سعر أوقية الذهب بالبورصات العالمية لتصل إلى 2736 وهو ارتفاع غير مسبوق، والعامل الثانى هو تأثره بالتغييرات الجيوسياسية فى العالم».

«المنيب»، أضاف: نحن نعيش فى حالة ترقب وتوتر نتيجة الأحداث السياسية، خاص فى ظل حالة التذبذب والتوتر التى تعيشها المنطقة العربية والعالم أجمع بسبب حوادث الاغتيالات الأخيرة وحالة الترقب من رد فعل حماس وإيران على مستوى الشرق الأوسط، أو احتدام الصراع بين روسيا وأمريكا ووصوله لصراع مباشر.

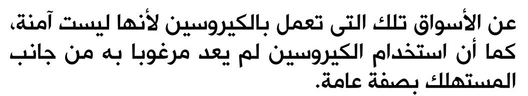
رغم ارتفاع أسعار الذهب، فإن هناك إقبالًا على الشراء، حسبما أوضح «المنيب»، قبل أن يضيف أن أغلب المستثمرين فى هذه الأجواء السياسية المتوترة يتجهون نحو شراء الذهب لأنه أفضل وعاء ادخار، مقارنة بمعدلات التضخم الموجودة فى الأسواق وأسعار الفائدة فى البنوك، وأيضا سرعة التسييل التى تجدها فى الذهب مقارنة بالعقارات أو أى استثمارات أخرى، مما يزيد الطلب مع قلة المعروض فيرتفع السعر».

وتابع: هناك تخوف فى إقامة مشروعات أو فتح استثمارات جديدة فى ظل التوترات الجيوسياسية القائمة، ولذلك قد نشهد موجة صعود أخرى خلال الأيام القادمة، وإذا كان المستثمر يبحث عن المصوغات قليلة المصنعية، فيمكن أن يلجأ لشراء السبائك والجنيهات الذهبية، فهى مدموغة وقليلة المصنعية، وإذا كان يريد التزين فيمكن شراء مشغولات.

بالرغم من عدمٍ قدرة تجار الذهب علي توقع مستقبل أسعار الذهب، إلا أن عدداً من المؤسسات الاقتصادية العالمية تشير أغلب توقعاتها إلى استمرار الذهب فى الصعود متجاوزا حاجز 2900 دولار للأونصة، فقد رفع بنك جولدمان ساكس الشهير بالولايات المتحدة توقعاته لسعر الذهب إلى 2900 دولار للأونصة فى أوائل 2005، كما توقع أيضاً مسح سوق السبائك فى لندن ارتفاع الذهب إلى 2917.40 دولار للأونصة بنهاية أكتوبر 2025 ، أى أعلى بنحو 1.0 فى المائة من المستويات الحالية ويستند إلى متوسط توقعات التجار والمصافى والمناجم، الذين استطلعت الرابطة آراءهم.

خوفًا من «زيادات الشتاء» المتوقعة

انتعاش مبيعات «السخانات» و«الدفايات»



تقرير: رحاب فوزى

مبكرًا.. شهدت أسواق «الدفايات» و«السخانات» زيادة ملحوظة فى معدلات الإقبال على الشراء، فى ظلٍ حالة «ثبات الأسعار» التى لا تزال تسيطر على السوق، وخوفا من الزيادة المتوقعة خلال الفترة المقبلة مع بدء فصل الشتاء وارتفاع معدلات الإقبال عليها، والأجهزة الجديدة لم تكن الوحيدة التى حظيت بـ«معدلات إقبال مرتفعة»، فـ«المستعملة» هى الأخرى كان لها نصيب من الإقبال وذلك نظرًا لانخفاض أسعارها مقابل أسعار الجديدة.

«شهدت صناعة السخانات والدفايات الكهربائية تطورا كبيرا فى التصميم والتكنولوجيا من السخانات التقليدية إلى النماذج الحديثة مثل السخانات الذكية التى يمكن التحكم بها عن بعد، فأصبحت هذه الأجهزة أكثر كفاءة فى استهلاك الطاقة وأكثر أمانا»، بحسب المهندس محمد عرفة المسئول عن الصيانة فى إحدى شركات الأجهزة الكهربائية الشهيرة، الذى أوضح أن «الدفايات هذا العام تميزت الأنواع الجديدة منها بتقنيات مثل الدفع الحرارى أو استخدام المراوح لضمان توزيع الحرارة بشكل متساو داخل المكان، لكن هذه التقنيات الحديثة مكلفة للمواطنً العادى، ولهذا نجد أن نسبة المبيعات تزيد فى الأجهزة التقليدية، فى حين تنافس الأجهزة الذكية نفسها حسب المنتج وبلد المنشأ».

بدوره، قال لطيف سيد فاقوس، تاجر أجهزة كهربائية: تتفاوت أسعار السخانات الكهربائية الجديدة بحسب نوعها وقدرتها، حيث تبدأ من 1500 جنيه فى الأسـواق فمثلا السخانات الصغيرة التى تناسب غرف نوم صغيرة أو مكاتب أسعارها تبدأ من 1300 جنيه، فى حين الأجهزة المتوسطة التى تناسب الغرف الكبيرة أو المطابخ والحمامات الأكبر تبدأ من 2400 حسب الماركة والقدرة على العمل لساعات طويلة وحسب استهلاك الغاز أو الكهرباء، حيث يوجد أجهزة موفرة بحسب تعليمات الشركات المنتجة وإشارتها لهذا الأمر فى كتالوج التشغيل».

«لطيف»، أوضح أن «السخانات الحديثة والذكية التى تعمل بتقنيات متطورة مثل التحكم عن بعد تبدأ أسعارها من 4000 جنيه وقد تصل إلى 10000 جنيه أو أكثر، اعتمادًا على الميزات والتقنيات المدمجة، أما الدفايات فتبدأ من 2000 جنيه حسب القدرة واستهلاك الكهرباء والغاز، والدفايات الأكثر مبيعا هى التى تعمل بالكهرباء وغابت عن الأسواق تلك التى تعمل بالكيروسين لأنها ليست آمنة، كما أن استخدام الكيروسين لم يعد مرغوبا به من جانب المستهلك بصفة عامة.

من ناحية أخرى، يلجأ العديد من الأشخاص إلى شراء أجهزة كهربائية مستعملة نظرا لأسعارها المنخفضة، ففى سوق الأجهزة المستعملة يمكن العثور على سخانات ودفايات بأسعار تتراوح بين 400 و700 جنيه، حسبما أشار منصور أبو غالى، تاجر أجهزة مستعملة.

«أبو غالى»، أضاف أن «السخانات المستعملة الصغيرة غالبا ما يلجأ لها الشخص العازب الذى يقيم وحيدا فى بيته وهى لا تناسب استهلاك أسرة كاملة، وكذلك الدفايات المستعملة القديمة أو الاستخدام الخفيف وأسعارها تبدأ من 350 جنيها وتصل إلى 1200 جنيه حسب حالة الجهاز، لكن من المهم أن يتحقق المشترى من حالة الجهاز قبل شرائه، ويجب أن يكون حذرا فى التعامل مع أجهزة مستعملة قد تكون عرضة للتلف أو غير مطابقة للمعايير الأمنية، ويجب أن يبتاع من التاجر المعروف ولا يلجأ للشراء عبر صفحات على الإنترنت التى يملكها أفراد وليس شركات، فرغم السعر المغرى للأجهزة المستعملة، فإن هناك عدة تحديات مرتبطة بها مثل عدم وجود ضمان مما يعنى أنه فى حال حدوث عطل، قد يضطر المستهلك لدفع تكاليف إصلاح باهظة، كما أن الأجهزة المستعملة أقل كفاءة فى استهلاك الطاقة مما قد يؤدى إلى زيادة استهلاك الكهرباء، ويمكن أن يكون الجهاز المستعمل قد تعرض للتلف أو قد لا يستوفى معايير الأمان».

بدوره، قدم كمال عبدالصمد مهندس وتاجر جملة، مجموعة نصائح من الواجب اتباعها عند شراء سخان أو دفاية، فى مقدمتها «التأكد من الكفاءة والطاقة»، فلا بد من اختيار جهاز يوفر استهلاكا منخفضا للطاقة لضمان التوفير فى فاتورة الكهرباء بعد ارتفاع أسعارها، ثم «اختيار الحجم المناسب»، حيث إنه من الواجب التأكد أن السخان أو الدفاية يتناسب مع حجم المكان الذى سيستخدم فيه، ثم التحقق من الأمان والتأكد من أن الجهاز يحتوى على ميزات أمان مثل الإيقاف التلقائى عند السخونة الزائدة.

«عبدالصمد»، لفت أيضا إلى أهمية «مقارنة الأسعار» بين الأجهزة الجديدة والمستعملة، وفى حال اتخاذ قرار بشراء «المستعمل»، من الواجب التأكد من حالة الجهاز قبل إتمام عملية الشراء.



صندوق النقد يتوقع تجاوز الدين العالمى 100 تريليون دولار

العالم «مديون»



تقرير: سلمى أمجد

توقع صندوق النقد الدولى (IMF) تجاوز الدين العالمى 100 تريليون دولار، وهو ما يعادل نحو 93 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى العالمى بحلول نهاية هذا العام، مع إمكانية وصوله إلى 100 فى المائة بحلول عام 2030، بزيادة 10 نقاط مئوية مقارنة بعام 2019، وحذر الصندوق من نمو الدين العالمى بوتيرة أسرع من التوقعات مع التوجه السياسى نحو زيادة الإنفاق لتحفيز النمو الاقتصادى.

وقالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولى، كريستالينا جورجيفا لشبكة «سى إن بى سى»: إنه «فى حين تم إحراز تقدم ملحوظ فى التعافى الاقتصادى العالمي، فإن الحكومات أصبحت معتادة للغاية على الاقتراض، مع النمو الهزيل الذى يضيف إلى تحديات خدمة هذا الدين.

«جورجيفا» أشارت أيضًا إلى السخط الجماعى من ارتفاع أسعار المستهلك والتوترات الجيوسياسية الأوسع، باعتبارها من المخاطر الرئيسيةٍ التى تهدد الاستقرار المالى العالمي.

ووفقاً للخبراء، يمثل الارتفاع المستمر فى التضخم، وعدم استقرار أسعار السلع فى ظل الظروف الحالية حافزا مهما لعملية الاقتراض، وبالتالى زيادة الديون بشكل عام.

وفى انتقاد مبطن للقوى الاقتصادية الكبرى، وفى طليعتها الصين، والولايات المتحدة الأمريكية -التى من المرجح أن يتجاوز عجز ميزانيتها 6 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام، على الرغم من النمو الاقتصادى القوى المستمر- قال الصندوق: إن «تراكم الديون فى الدول الرئيسية فى النظام الاقتصادى قد يمتد بسهولة، ويؤثر على الدول التى تعمل على تقليص أكوام ديونها. وأشار إلى أن مثل هذه العوامل العالمية أصبحت بارزة بشكل متزايد فى تحديد أسعار الفائدة فى السوق فى جميع أنحاء العالم، كما يبدو أن الإنفاق الحكومى لتمويل التحول إلى طاقة خضراء جنبًا إلى جنب مع الشيخوخة السكانية، والرعاية الصحية، والمخاوف الأمنية، والتكيف مع التغيرات المناخية الذى من شأنه أن يضمن بقاء السياسة المالية تحت الضغط فى المستقبل المنظور».

ويتعين على البلدان مواجهة مخاطر الديون الآن من خلال سياسات مالية مصممة بعناية تحمى النمو والأسر الضعيفة، مع الاستفادة من دورة تخفيف السياسة النقدية، خاصةً مع تراجع الضغوط التضخمية، وخفض بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكي، وبنك إنجلترا، والبنك المركزى الأوربى لتكاليف الاقتراض.

ويقدر صندوق النقد الدولى أن البلدان على مستوى العالم تحتاج إلى تشديد السياسة المالية أو بعبارة أخرى –زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق- بنسبة تتراوح بين 3 فى المائة و4.5 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لخفض الديون فى جميع أنحاء العالم.

ويأتى تقرير صندوق النقد الدولى فى الوقت الذى تحاول فيه الصين تجديد اقتصادها بحافز مالى ضخم، قبل أسابيع فقط من الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ومن المتوقع أن تؤدى الخطط الاقتصادية لكل من دونالد ترامب وكامالا هاريس إلى تضخم الدين الفيدرالى الأمريكى بتريليونات الدولارات، وفقًا لتقرير حديث صادر عن لجنة الميزانية الفيدرالية المسئولة، وقد ساهمت هذه المخاوف فى ارتفاع مستويات الاقتراض عبر موجة بيع واسعة فى أسواق السندات الحكومية فى الأسابيع الأخيرة، بما فى ذلك المملكة المتحدة وفرنسا.



حوافز حكومية لاستقطاب العلامات التجارية الشهيرة وشركات محلية تبدأ تصنيع الـ«راوتر»

الهواتف المحمولة.. «صناعة مصرية واعدة»

آمال كبيرة قوية تلامس الواقع، حملتها خطة الحكومة حول استراتيجية الدولة المصرية لتوطين صناعة الهواتف المحمولة، واستقطاب اللاعبين الرئيسيين في هذه الصناعة للسوق المصرية، عبر 4 مصانع لشركات عالمية لإنتاج الهاتف المحمول تابعة لشركات سامسونج وأوبو وشاومي، بالإضافة لمصنع فيفو الذي سينتج 6 ملايين جهاز سنويًا، وتوجه الحكومة جهودها لجذب مصنع لشركة آبل لإنتاج الآيفون في مصر، في ظل مؤشرات تشير إلى أن هناك مفاوضات متقدمة فى هذا الإطار.

تقرير: محمد رجب

الحكومة على مدار الفترة الماضية نجحت فى إقناع كبرى شركات تصنيع الهواتف المحمولة، بإنشاء مصانع بالمناطق الصناعية فى مصر لتصنيع «الموبايلات» بمكون محلى يفوق 50 فى المائة، بهدف تغطية الطلب المحلى لتخفيض فاتورة الاستيراد، وتصدير الفائض للخارج مستفيدة من اتفاقيات التجارة الحرة لمصر مع دول القارة السمراء وأوربا، وضمت قائمة الشركات الكبرى المصنعة فى مصر سامسونج وأوبو وشاومى وفيفو ونوكيا.

وقدمت الحكومة، حوافز عديدة لإقناع الشركات على التصنيع المحلى، أهمها إعفاء أجزاء ومكونات الهاتف المحمول اللازمة للتصنيع من رسم وزارة المالية للتنمية، وكذلك الهاتف المحمول المصنع محليًا من ذات الرسم، شريطة أن تكون نسبة القيمة المضافة المحلية ونسبة التصدير 40 فى المائة.

ويتوزع إنتاج الهواتف المحمولة فى عدد من المناطق الصناعية، ففى مدينة بنى سويف، تنتج شركة سامسونج هواتف محمولة من مصنعها على مساحة 6 آلاف متر مربع، الذى يوفر 1400 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة للعمالة المصرية، ونفس الأمر لشركة أوبو التى اقتربت من إنشاء مصنع لها للهاتف المحمول فى مصر بطاقة إنتاجية 4.5 مليون وحدة سنويًا، وباستثمارات نحو 20 مليون دولار.

وتعمل شركة شاومى على إنشاء مصنع باستثمارات 20 مليون دولار لإنتاج مليون جهاز سنويًا، كما سينتج المصنع أجهزة إلكترونية أخرى، ونفس الأمر تعمل شركة نوكيا على التصنيع لدى الغير بمصانع محلية بنسبة مكون محلى مرتفعة وبأسعار تنافسية حسب بيانات رسمية.

كما تستثمر إحدى الشركات الهندية بمصر فى مجال تصنيع الهواتف المحمولة والساعات الذكية، فيما تتعاون شركة هندية أخرى مع الشركة المصرية للاتصالات فى مجال اختبار معدات البنية التحتية للاتصالات، وفق تصريحات سابقة لوزير الاتصالات.

فيما تبدأ 3 شركات مصرية، تنفيذ مشروع تصميم وتطوير أجهزة الاتصالات الطرفية (راوتر) الداعمة للإنترنت الأرضى فائق السرعة بهدف تعميق التصنيع المحلى، وخفض الواردات من المنتجات الإلكترونية.

وفى عام 2023، أنشأت شركة نوكيا خط إنتاج بالتعاون مع شركة «سيكو» بمحافظة أسيوط، بطاقة إنتاجية 2.5 مليون وحدة، وباستثمارات 20 مليون دولار، وتتيح 400 فرصة عمل.

ويصل إجمالى الطاقة الإنتاجية الحالية لتلك الشركات إلى 11.5 مليون وحدة، ويبلغ إجمالى الاستثمارات الحالية 87.5 مليون دولار، فى حين يمثل إجمالى فرص العمل الراهنة 2050 فرصة عمل، وتزداد تلك الأرقام حاليًا فى ظل التوسعات الجديدة، حسب وزير الاتصالات.



من جانبه أكد الدكتور محمد خليف، استشارى الابتكار والتحول الرقمى، أن «توطين هذه الصناعة فى مصر والمنطقة العربية يسهم فى تطوير القيمة المضافة، وتعميق الإنتاج المحلى فى الصناعات الإلكترونية المحلية، ويمكّن مصر من تقليل اعتمادها على الواردات من المنتجات الإلكترونية الأجنبية، وتتوافق هذه المبادرة مع الأهداف الاقتصادية الأوسع المتمثلة فى الاكتفاء الذاتى والتصنيع، والمساهمة فى النمو الاقتصادى الوطنى وخلق فرص العمل»، منوها بأن «جذب العلامات التجارية الكبرى للهواتف الذكية من الصين وكوريا الجنوبية لإنشاء مرافق إنتاج فى مصر يعد أمرا بالغ الأهمية، حيث تعتبر هذه الدول رائدة فى مجال تكنولوجيا وإنتاج الهواتف الذكية، ومن شأن مشاركتها أن تجلب تقنيات التصنيع المتقدمة، ومعايير الجودة العالية والابتكار إلى السوق المحلية، ومن الممكن أن تعمل الشراكات مع الشركات الصينية والكورية على تسهيل نقل التكنولوجيا، وتعزيز المهارات الفنية بين القوى العاملة المحلية، وتشجيع تبادل المعرفة، مما يؤدى فى نهاية المطاف إلى تعزيز القدرات التكنولوجية فى مصر».

> «غنيم»:
> موقع مصر الجغرافى يعد أبرز المحفزات فى هذه الصناعة، خاصة أن مصنعى الهواتف الذكية يبحثون عن المسارات البحرية التى تخدم عملية الاستيراد والتصدير

وقال المهندس محمد الحارثى خبير الاتصالات، إن «الشركات العالمية المتخصصة فى صناعة الهواتف المحمولة تقدر قيمة السوق المصرية، وقررت الدخول فيها بقوة لما لهذه السوق من مزايا تنافسية كبيرة»، موضحًا أن «أعداد المستهلكين للهواتف المحمولة فى مصر كبيرة للغاية، وتضعها فى مرتبة أكبر الأسواق استهلاكا فى المنطقة، كون هذه السوق أغلبها من الشباب».

وأضاف «الحارثي»، أن هناك جهودًا كبيرة من قِبل الحكومة لجذب هذه الشركات، وذلك بعد التوجيهات الرئاسية بإطلاق مبادرة «مصر تصنع الإلكترونيات»، موضحًا أن شركة فيفو العالمية قررت افتتاح مصنعها فى مصر بمدينة العاشر من رمضان، تبعتها شركة نوكيا العالمية التى قررت هى الأخرى تصنيع هواتفها فى مصر.

وتابع: السوق المصرية تعتبر بوابة التصدير للقارة الإفريقية، لذلك تنظر الشركات لهذه السوق نظرة مختلفة، حيث قررت شركة «إتش إم دى»، المالكة للعلامة التجارية Nokia تصنيع مليون جهاز محمول مختلفة الأنواع ما بين هواتف تقليدية وذكية، وذلك خلال العام الجارى مع مضاعفة الإنتاج خلال الفترة المقبلة.

كما أشار إلى أن «دخول هذه الشركات السوق المصرية يؤكد نجاح الحكومة فى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للتصنيع داخل مصانع مصرية لنقل المعرفة والخبرات وتوطين صناعة الإلكترونيات، وهذا التحفيز شجع شركة فيفو على افتتاح مصنعها فى العاشر من رمضان، والذى تم إنشاؤه على مساحة 11 ألف متر مربع، باستثمارات تُقدر بنحو 20 مليون دولار، وتوفير 1500 فرصة عمل خلال عام».

فيما أعرب الدكتور حمدى الليثي، نائب رئيس غرفة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السابق، عن تأييده ومساندته لتوجه الحكومة لتوطين صناعة الإلكترونيات عمومًا فى مصر ومنها صناعة الهواتف المحمولة كونها جزءًا من مستقبل الاقتصاد لأى دولة، مضيفًا أننا «فى حاجة لدخول هذا المجال بسرعة وبقوة، ومصر بدأت فى تصنيع أجهزة المحمول منذ فترة طويلة، وتعميق التصنيع فى مصر أمر جيد، فهناك دول ارتفعت بمستوى الدخل القومى وضاعفته عدة مرات بفضل التصنيع الإلكترونى الذى يلجأ له العالم أجمع الآن».

> «خليف»:
> جذب العلامات التجارية الكبرى للهواتف الذكية من الصين وكوريا الجنوبية لإنشاء مرافق إنتاج فى مصر يعد أمرا بالغ الأهمية

رئيس الوزراء د. مدبولى ووزير الاتصالات د. عمرو طلعت فى جولة بمجمع مصانع سامسونج ببنى سويف

«الليثى» شدد على ضرورة توفير الكوادر المؤهلة للتصنيع الإلكترونى، إضافة إلى الاستناد إلى عدد من الشركات العالمية فى هذا الصدد والدخول فى شراكات معها بحيث نبدأ فى نقل التكنولوجيا ومن ثم توطينها.

وأضاف أنه «على المستوى الداخلى لدينا الإمكانات البشرية المؤهلة والتى يمكن أن تساهم فى توطين الصناعات الإلكترونية بشدة ومن ثم تطويرها والمنافسة فى هذا القطاع لكن تنقصنا الاستراتيجية التى يجب التوافق عليها، والإرادة السياسية القوية والتى بدأت تظهر جليًا مؤخرًا للدخول فى هذا المجال».

بدوره، أكد المهندس ياسر عبدالبارى، رئيس برنامج صناعة الإلكترونيات بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «ايتيدا»، أن تصنيع الهواتف الذكية يقع ضمن خطة الدولة لتوطين صناعة الاتصالات فى مصر بشكل عام، وفى إطار مبادرة «مصر تصنع الإلكترونيات» التى تشرف على تنفيذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهى صناعة هامة جدًا لأنها صناعة إلكترونية تكنولوجية بها تطور دائم ويمكنها أن تضيف قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد المصرى كونها جزءا من تطور وتعميق صناعة الإلكترونيات فى مصر.

> 11.5
> مليون وحدة إجمالى الطاقة الإنتاجية لشركات المحمول

وأوضح «عبدالبارى»، أن خطة توطين صناعة المحمول فى مصر تعتمد على عدة خطوات، أولها إنتاج أجهزة المحمول نفسها عن طريق جذب المستثمرين والشركات العالمية أصحاب العلامات العالمية فى أجهزة المحمول لتبدأ تصنيع أجهزة الموبايل بالكامل فى مصر، أو جذب شركات محلية لتبدأ تصنيع الأجهزة فى مصر بقيمة مضافة محلية مقبولة للصناعة، وهو ما عملت عليه الحكومة مؤخرًا سواء بتكوين مصنعين محليين وإمكانات محلية بالإضافة إلى جذب علامات تجارية كبرى فى صناعة المحمول لتبدأ التصنيع فى مصر.

وأعطى رئيس برنامج صناعة الإلكترونيات، مثالا بما قامت به الشركة المصرية لصناعات السيلكون، والتى بدأت تصنيع أول موبايل مصرى فى 2017، وكان مؤشرا على أن مصر تستطيع تصنيع أجهزة محمولة وهواتف ذكية، وكان بحوافز وتشجيع من الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و«ايتيدا» فى ذلك الوقت.

وأضاف أن ذلك تبعه تعديل بعض القوانين وتسهيلات لتلك الصناعة مما أدى إلى جذب شركات عالمية لتبدأ تصنيع منتجاتها فى مصر، لافتا إلى أنه يوجد الآن 4 علامات تجارية من أكبر خمس شركات فى صناعة المحمول على مستوى العالم، منها من بدأ التصنيع بالفعل فى مصر مثل فيفو وسامسونج وشاومي، وآخر قادم فى الطريق مثل أوبو بالإضافة إلى نوكيا التى بدأت التصنيع فى مصر منذ عامين تقريبًا، وبدأت التصدير للخارج، موضحا أن المرحلة الثانية فى توطين وتعميق صناعة المحمول فى مصر تتمثل فى جذب وتحفيز استثمارات سواء محلية أو أجنبية لتعميق الصناعات المغذية لصناعة الموبايل، وتكوين سلاسل إمداد لصناعة الموبايل مثل صناعات إكسسوارات المحمول كالبطاريات والكابلات والسماعات (الإير فونز) والإطار الخارجى للهاتف والدوائر المطبوعة، وجميعها صناعات مغذية ضرورية لصناعة الموبايل أو التابلت.

> «الحارثى»:
> الشركات العالمية المتخصصة فى صناعة الهواتف المحمولة تقدر قيمة السوق المصرية، وقررت الدخول فيها بقوة لما لهذه السوق من مزايا تنافسية كبرى

كما أشار إلى أن تلك الخطوات تساعد على تعميق التصنيع المحلى فى صناعات الموبايل والتابلت، لافتا إلى أن كل مرحلة من السابق ذكرها تحتاج إلى دعم من الدولة لوضع حوافز مختلفة وتسهيلات تتبلور فى توجيه الاستثمارات لتلك الصناعات وإعطاء أولوية لتوفير مناطق صناعية وأراض وتسهيلات فى التعاملات الجمركية للخامات التى تدخل فى تلك الصناعات.

وعن إمكانية التصدير، قال «عبدالبارى»: خطوة التصدير ستأتى بعد تغطية احتياجات السوق المحلية، وتتوقف على خطة كل شركة لكن تلك الخطوة تتطلب من الدولة دفعة لتنمية صادرات الشركات وحوافز تصديرية، وميزة الشركات العالمية أن لديها أسواقا خارجية سواء أوربية أو إفريقية أو عربية، لافتًا إلى أن شركة فيفو بدأت بالفعل فى التصدير من مصر فقامت بتصدير اللوحة الأم (البوردة) نفسها لمصنعها فى تركيا ولديها خطة لتصدير المنتج كله بالأسواق الخارجية وخاصة بقارة إفريقيا.

وتابع: كما أن خطوة التصدير قد تسير بالتوازى مع سد احتياجات السوق المحلية وهو ما قد يستغرق عاما أو عامين حسب خطة الشركة وآليات السوق والتكلفة التنافسية داخل مصر، كما أن الأسواق التى يمكن استهدافها للتصدير فى البداية هى دول شمال ووسط إفريقيا والدول العربية، فعلى الشركات أن تستفيد من اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر وهذه الدول، وفق عبدالبارى.

كريم غنيم، الرئيس التنفيذى لشركة كيه إم جى مصر، قال إن «مصر تعد موقعا مميزا لتصنيع الإلكترونيات ومنها صناعة الهواتف الذكية، للعديد من الاعتبارات منها سوق العمالة الرخيصة والكبيرة فى نفس الوقت، والسوق الاستهلاكية الضخمة، إلى جانب الموقع الجغرافى المميز الذى يؤهلها لأن تكون مركزا للتصدير»، منوها بأن مبادرة «مصر تصنع الإلكترونيات» توفر حوافز لمصنعى الإلكترونيات، تشمل الحوافز الضريبية للمناطق الصناعية والمناطق الحرة، فضلا عن الإعفاءات الجمركية للأدوات والمعدات.

وأشار إلى أن تصنيع الأجهزة المحمولة فى السوق المحلية يتزايد بشكل كبير، حيث كانت شركة سيكو مصر الوحيدة التى تجمع الهواتف المحمولة محليا، إلا أن الوضع تغير تماما فى الوقت الحالى مع تواجد شركات أوبو وفيفو وشاومى الصينية، وكذلك شركة إتش إم دى المالكة للعلامة التجارية نوكيا تصنع هواتفها محليا، وتعمل الحكومة منذ سنوات عديدة على جذب لاعبين جدد للقطاع، من خلال مبادرة جديدة أطلقتها بهدف تقليص واردات البلاد من المنتجات الإلكترونية وزيادة الصادرات.

وأكد «غنيم» على ضرورة دعم الصناعة المحلية فى مجال الهواتف الذكية بمختلف أنواعها لتمكين المنتجين من تقديم منتجاتهم بأسعار تنافسية تفرق بشكل قياسى عن المنتجات المستوردة لضمان تحقيق مبيعات تعزز من مستويات نمو وربحية هذه الشركات، خاصة أن الشركات العالمية فى هذا المجال تعتمد على مشروع الإنتاج الكمى للمنتج الواحد الذى يسهم فى تخفيض التكلفة وإمكانية طرحه بأسعار مناسبة، مشددا على ضرورة تقييم خطواتنا باستمرار فى هذا المجال عبر الاعتماد على دراسات وأبحاث ترصد مستوى تطور صناعة الهواتف الذكية وتحركاتها، خاصة فى ظل التقارير التى تشير إلى اعتماد الصناعة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى سواء فى التصنيع أو على مستوى توقعات التصاميم المقبلة فى هذا المجال، مؤكدا على ضرورة إجراء حوارات مفتوحة مع الشركات العالمية المصنعة لمواكبة الحداثة فى هذا الإطار لضمان استمرار الصناعة وتحقيق مستويات قياسية من النمو.

وأوضح أن «موقع مصر الجغرافى يعد أبرز المحفزات فى هذه الصناعة، خاصة أن مصنعى الهواتف الذكية يبحثون عن المسارات البحرية التى تخدم عملية الاستيراد والتصدير خاصة أن مجال الإلكترونيات بشكل عام يعتمد على الشحن البحرى فى عمليات استيراد الهواتف أو المواد الخام».

الإبداع والابتكار طرق تفكير غير تقليدية «خارج الصندوق»، تعتمد عليهما الدراسة فى مدارس المتفوقين «ستيم – stem»، فهى لا تؤمن بفكرة الحفظ والتلقين، بل قائمة على مبدأ البحث العلمى لإيجاد حلول للمشكلات التى تواجه المجتمع، فطلاب «ستيم» لا يستقبلون علمًا فقط، بل يصدّرونه أيضًا للخارج، وتدعمه فى ذلك الشأن أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

هذا ما قدمه لنا محمد هانى كمال، الطالب بمدرسة المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا بالدقهلية، عقب فوزه بالمركز الثانى على مستوى الوطن العربى، فى مسابقة «تحدى إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعى» بإمارة دبى، فى الدورة السادسة.

شارك الطالب «محمد»، ضمن فريق Online Wiz U بنهائيات المسابقة على مستوى المدارس الثانوية، بمشروع «سترة نجاة ذكية متقدمة»، مصممة لتعزيز فرص البقاء للأفراد، الذين فُقدوا فى البحار، حيث يعالج هذا الإبداع المبتكر، مشكلة عالمية أودت بحياة 320,000 شخص سنويًا..

حوار: نهال بلال



فاز بالمركز الثانى عربيا فى «تحدى إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعى»

الطالب المبتكر محمد هانى:

كارثة «السلام 98» ألهمتنى فكرة مشروع «سترة الحماية»

هل وجودك فى مدرسة «ستيم» شجّعك للتقدم لهذه المسابقة؟

طبعًا، التحاقى بمدرسة «ستيم» كان السبب المباشر فى تشجيعي، وتنوير عقليتى، واطلاعى على المعلومات المطلوبة لبدء المشروع، وعندما بدأت بالفعل بالمشروع، وثقت قيادات المدرسة، من معلمين وإداريين، فى فكرتى وكيفية تطوير ذاتى.

فى أى كلية تدرس الآن؟ وهل كان ذلك مشروع تخرجك بمدرسة المتفوقين؟

أدرس فى سنة أولى كلية طب جامعة حلوان، ولكن المشروع بـدأت العمل عليه من السنة الثانية بعد التحاقى بمدارس المتفوقين «ستيم».

ما السر وراء اختيارك هذه الفكرة تحديدًا؟

جاءتنى فكرة سترة نجاة ذاتية متقدمة، بعد علمى بحادثة «عبّارة السلام»، التى تُوفى فيها ما يزيد على ألف وخمسين شخصًا، حينها تعمقت فى البحث أكثر عن مشكلات الغرق والضياع فى البحر، ووجدت أن كل عام يتوفى حوالى 320000 شخص حول العالم، لذلك قمت بالتفكير فى حل هذه المشكلة، ومن هنا تم العمل على مشروعى «SMART LIFE JACKET».

كم احتجت للانتهاء من المشروع ماديًا ومعنويًا؟

ساعدنى والدى بكل الأمور المادية، حتى أنشأت النموذج الأولى للفكرة، وبعد ذلك شاركت فى أكثر من مسابقة وبرامج علمية، ومن هنا تم تمويل فكرتى من جانب «مؤسسة التعليم أولًا»، وصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ.

منذ متى بدأت العمل فى المشروع وكم تتطلب من وقت حتى تنتهى منه؟

بدأت العمل على المشروع منذ يوم 2022/9/21، وبعد عام تقريبًا، تم الانتهاء منه كمنتج أولي، ولكن إلى الآن أعمل على تطويره أكثر فأكثر، كى يعالج مزيدا من المشكلات التى يمكن أن يواجهها الإنسان فى المسطحات المائية، ليكون أفضل جاهزية عند نزوله فى الأسواق كمنتج نهائى قابل للشراء.

هل معك طلاب آخرون يشاركون معك أم أنه مجهود فردى منك؟

منذ البداية، كانت الفكرة لدىّ فردية، ولكن بعد ذلك تغير الأمر، حيث ساعدنى أصدقائى فى عرض المشروع، خلال العديد من المسابقات العلمية.

هل لديك سجل مشاركات فى مسابقات أخرى؟

نعم، شاركت فى العديد من المسابقات المحلية، وأكثر من معرض دولى فى دول مختلفة، مثل تركيا، فضلًا عن مشاركتى في معرض «Regeneron» بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ضمن 15 فريقًا فقط على مستوى مصر، ولعل آخر المشاركات الدولية كانت فى إمارة دبي، وحصلت على المركز الثانى على مستوى الوطن العربي، حيث تواجدت 13 دولة عربية بأكثر من 26 مشروعًا.

ما شعورك عقب تتويجك الفوز؟

شعرت بالفخر، كونى كنت ممثلًا عن مصر، وسط مشاركة 13 دولة عربية أخرى، وأكثر من 26 فريقا منافسا، وما زاد من شعورى بالسعادة، أنى شرفت بلادي، وصعد اسمى مرفقًا بكنيتى مصريًا، وحـازت مصر على المركز الثانى على مستوى الشرق الأوسط.

ما العراقيل والعقبات التى واجهتك لإتمامك مشروعك المستقبلي؟

الصعوبة الوحيدة التى واجهتنى هى إيجاد التوازن بين دراستى فى الثانوية العامة، خاصة مع تطلعى للالتحاق بكلية الطب، والعمل على تطوير المشروع، ودخولى فى عدة مسابقات، بجانب سفرى إلى أمريكا لعرض مشروعى هناك، فى مؤتمر «Regeneron» الدولي، وذلك قبل إجراء الامتحانات مباشرة، ولكنى بفضل الله، نجحت فى اجتياز هذه العقبة.

ما طبيعة عمل جهاز «السترة الواقية»؟

هى سترة نجاة تعمل على تحديد موقع الشخص وتحديد حالته الصحية، ومزودة بنظام للتدفئة وآخر للإنارة، من أجل لفت انتباه سفن الإنقاذ ليلًا.

كم سيتكلف سعر القطعة الواحدة والمدة التى يعمل بها الجهاز تحت الماء؟

سعر القطعة الواحدة ستبلغ نحو 7500 جنيه، والجهاز قادر على أن يعمل لمدة 72 ساعة متواصلة، بالإضافة إلى ألواح شمسية لإعادة شحن البطاريات مرة ثانية من أشعة الشمس.

ما وظيفتك المفضلة التى تتمنى أن تحظى بها؟

أتمنى أن سوف أقدم تطورًا فى المجال الطبى عند تخرجي، ولكن طبعًا هذا بجانب تدشين شركتى الخاصة بالمشروع المنوه به سابقًا، وأود افتتاح أول شركه ناشئة خاصة بي، تعمل على توفير الجاكيت فى جميع الدول حول العالم، والآن فى انتظار المستثمر المناسب لبدء هذه الرحلة العملية.

> مشروعى سيحمى 320 ألف شخص من الوفاة غرقًا والقطعة الواحدة تعمل تحت الماء لمدة 72 ساعة وتتكلف 7500 جنيه

تحدثنا فى المقال السابق عن المشاكل التى تواجه العملية التعليمية فى مصر والاقتراح بوضع خطة لسد عجز أعداد المعلمين التى بلغت 450 ألف معلم بإعادة مدارس المعلمين كخطة طويلة الأمد ومستدامة تستطيع الوزارة من خلالها سد العجز خلال سنوات محددة بجانب الإجراءات التى تم اتخاذها، النقطة التى أريد أن أركز عليها هنا أنه مهما كان الرقم الذى أعلن عنه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بشأن ما ينفقه المصريون على التعليم سنوياً سواء كان الرقم 482 مليار جنيه أو 136 مليار جنيه على الدروس الخصوصية فهو دليل على رغبة الشعب المصرى فى التعليم رغم كل المعوقات المالية وكثير من الأسر تعتبر التعليم استثماراً فى الأبناء.

بقلم: أحمد النبوى

إدارة المدارس القومية نموذج يجب تعميمه

أسعار المدارس قضية أخرى أكثر خطورة من بند الدروس الخصوصية فكل أب وأم يريد أن يحظى الأبناء بمدرسة خاصة أو انترناشونال طبقاً لحالته الاجتماعية ولكن الشعب المصرى بأكمله يريد الدخول فى شريحة الطبقة الأعلى مهما كانت الضغوط المادية وهو ما أعطى الفرصة للمدارس الخاصة لرفع أسعار المصروفات والتى أصبحت تتراوح بين 30 إلى 50 ألف جنيه سنويا من غير الباص، أما عن مدارس الدبلومة الأمريكية أو البريطانية فحدث ولا حرج تبدأ من 75 ألف جنيه، وتصل إلى أسعار خرافية تتعدى 250 ألف جنيه وأغلبها تتعامل بالدولار أو اليورو.

المشكلة الحقيقية أن أغلب المدارس الخاصة أصبحت مثلها مثل المدارس الحكومية تعانى من عدم تقديم جودة تعليمية متميزة نظراً لنقص أعداد المعلمين نعم كما قرأت ولكنها تقبل على حلول رخيصة وأهمها تعيين أولياء الأمور النساء كمدرسات بالمدرسة بعد إعطائهن دورة تدريبية ولكنه ليس حلاً دائماً نظراً لأن المقابل المادى يتراوح بين ألفين إلى ثلاثة آلاف جنيه فى الشهر وهذه هى الحقيقة، وأنا شخصياً أعرف مهندسة تعمل مدرسة رياضيات بمدرسة ابتدائى خاصة نظراً لوجود أولادها بذات المدرسة وغيرها من الحالات التى تسعى لتأمين الأبناء فى المدرسة، والمفاجأة هى أن أغلب المدارس الخاصة لا تمنح المعلمين مرتبات حتى بالحد الأدنى للأجور 6 آلاف جنيه بل أقل لذا يعتمد المعلم على الدروس الخصوصية، فالمدارس الخاصة أصبحت استثماراً لأصحابها دون الاهتمام بتقديم خدمة تعليمية ذات جودة وهنا يجب على وزارة التربية والتعليم أن تراجع أوضاع مثل تلك المدارس والتى أصبح عددها فى تزايد .

المعادلة هنا أن المواطن المصرى أصبح يعتمد على الدروس الخصوصية فى التعليم، والمدرسة أصبحت مجرد دور مساعد وهنا القضية الخطيرة حيث انقلبت المعادلة فى الأدوار، وأصبحت الدروس الخصوصية بكثافة فصول المدرسة بل أكثر بكثير، ورغم ذلك يلجأ لها أولياء الأمور والطلاب نظراً لعدم وجود سياسة تعليمية ثابتة منذ سنوات فالطلاب حقل تجارب مستمر.

الأفكار كثيرة لمن يريد أن يخطط للمستقبل بشكل سليم والاستفادة من القدرات والإمكانات المتاحة حاليا، فنحن نملك مثلاً المدارس التجريبية والتى كانت فى بدايتها متميزة ولكنها فى تراجع مستمر بسبب الإهمال وأسباب أخرى فلماذا لا يقوم وزير التربية والتعليم بوضع خطة قريبة الأجل لاستعادة المدارس التجريبية رونقها ومستواها التعليمى الذى بدأت به وهي تدرس نفس مناهج المدارس العادية، ولكن مع منهج إضافي للغة الإنجليزية، وتدريس مناهج العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية، والمشكلة فى المدارس التجريبية كانت فى الإدارة والبيروقراطية وهنا يظهر الفارق بين تجربة وأخرى فمثلا المدارس القومية واحدة من أعرق مدارس مصر التي تخرج فيها الملوك والأمراء والمشاهير والنجوم في السياسة والفن وكل العلوم وكانت مدارس الجاليات الأجنبية في مصر قبل ثورة 23 يوليو 1952 وأممها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وتركها لأبناء الطبقة المتوسطة التي ترغب في توفير تعليم متميز ودولي لأبنائها بمصروفات بسيطة وأطلق عليها المدارس القومية ورغم أن عددها قليل إلا أنها مازالت متماسكة وهي أقرب للمدارس الرسمية الحكومية للغات أو التجريبية مع فارق أنها تولي اهتماماً أكبر للطلاب من حيث الكثافة والملاعب والأنشطة ومستوى الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب بمصروفات معقولة وأقل من مصروفات المدارس الخاصة التي في مستواها كما بها مدارس دولية «شهادة بريطانية ودبلومة أمريكية» بمصروفات تقل أضعافاً عن مصروفات المدارس الدولية الخاصة

والتساؤل هنا: لماذا المدارس القومية مازالت قادرة على تقديم خدمة تعليمية متميزة؟

الإجابة بكل بساطة هى الإدارة السليمة التى تسعى وتعمل للحفاظ على النجاح والسمعة فيمثل كل مدرسة قومية جمعية تعاونية يتم تشكيلها من أولياء أمور بالمدرسة من خلال الانضمام للجمعية العمومية للمدرسة بنظام الأسهم وتقوم هذه الجمعية بانتخاب مجلس إدارة من 6 أعضاء منتخبين ومدير المدرسة و2 عضو بالتعيين يمثلها قانوناً أمام الجهات الرسمية ويتولى إدارة الأمور المالية والإدارية بالمدرسة في إطار قانون ينظم عمل الجمعيات التعاونية التعليمية هو القانون رقم «1» لسنة 1990 ولائحته التنفيذية.

من منا لا يسمع عن مدرسة بورسعيد لغات بالزمالك أو النصرالـ «English School» بمصر الجديدة أو كلية النصر بالمعادي أو مدارس ليسيه الحرية بفروعها وغيرها من المدارس القومية؟

لماذا هذه المدارس ناجحة؟ والإجابة كما قلت هى الإدارة ووجود جمعية عمومية من أولياء الأمور يقومون بانتخاب إدارة المدرسة، ولى تجربة خاصة مع المدارس القومية وخاصة مدرسة «English School» بمصر الجديدة فى البداية لم أصدق المدح الذى قاله لى أحد الأصدقاء ولكن عندما ذهبت للمدرسة صدقت كلام صديقى وتحدثت مع السيدة الفاضلة جميلة أبوالفتوح مديرة المدارس هناك وتعجبت من أن الكل يناديها (ماما جميلة) وزال التعجب عندما تعرفت عليها شخصياً فهى أيقونة عطاء وإنسانة بكل ما تحمله الكلمة من معنى بجانب شخصيتها الحازمة لذا تحرص الجمعية العمومية للمدرسة على إعادة انتخابها لأنها معلمة تنتمى للجيل الذهبى، ومن خلال أصدقائى فهمت أن كل مديرى المدارس القومية على نفس المستوى وهنا جاءت الفكرة لماذا لا نزيد من عدد المدارس القومية فى مصر وخاصة فى المحافظات من خلال وضع خطة لضم عدد من المدارس التجريبية التى تخطت ثلاثة آلاف مدرسة إلى المدارس القومية ولتبدأ الخطة بعدد عشر مدارس فقط فى كل محافظة كنموذج أولى للتجربة لمعرفة المعوقات وكيفية التغلب عليها وإجراء انتخابات ونشر الفكرة إعلامياً قبل أن يتم تعميمها بشكل أكبر.



بقلم: **إيمان رسلان**

هذا الأسبوع تمر الذكرى الـ51 لوفاة عملاق الفكر العربى د. طه حسين، والذى تزامنت وفاته بعد أيام من اندلاع ونصر حرب أكتوبر وكأنه كان بانتظار النصر لتكون ردًا على عدم فوزه بنوبل التى وصل لنهائيات الترشح لها عدة مرات، فقررت الاحتفاء به، فى قراءة سنوية لكتابه الفذ «مستقبل الثقافة فى مصر» حتى أحافظ على الثبات العقلى مما يحدث فى تعليمنا وسنينه، ولجأت إلى نسخة إلكترونية، فظهر لى ولأول مرة أتعرف على وجود كتاب لسيد قطب فى الرد على المفكر الكبير د. طه حسين وكتابه مستقبل الثقافة فى مصر. فضغطت على زر القراءة.

مستقبل الثقافة بين طه حسين وسيد قطب!

عام 1938 نشر د. طه حسين كتابه المهم مستقبل الثقافة، وهو عنوان ربما يكون خادعًا للبعض ولكنه ربط عبقرى بين الثقافة والتعليم، ولذلك احتل الأخير ما يقرب من 70 فى المائة منه، فالكتاب عن التعليم المصرى وليس مشاكله فقط بل كيفية الإصلاح عبر خطط واضحة تنفيذية، وليس مجرد كلام عام من مثقف وأستاذ جامعة وعميد لكلية الآداب، وهذه ميزة مفكرنا طه حسين أنه يضع الدواء وليس فقط تشخيص الداء.

ومن يقرأ كتابه مستقبل الثقافة الآن سيجد أنه وضع حلولاً لمشاكلنا التعليمية الحالية أيضًا؛ لأن المشاكل هى نفسها منذ ما يقرب من قرن كامل من أزمة عجز المدرسين إلى مستواهم وإعدادهم المهنى، وأزمة مبانٍ تعليمية، وتعدد نظم التعليم ما بين أجنبى ووطنى وأزهرى، وفى كل تفصيلة يضع د. طه حسين الحل وعلى رأسه إنشاء المجلس القومى للتعليم للتخطيط لأحواله، ولا يكون الوزير أو وزراء التعليم أعضاء به بل يكونون منفذين لسياسات مجلس المفكرين والعلماء والمختصين، لأن الوزير يأتى ويذهب سريعًا والتعليم موجود ومستمر أبد الدهر، لذلك فوجود الرؤى والتخطيط أهم من الشخصيات والمناصب، ولأننا نسير بأستيكة على كل ما قاله د. طه حسين فما زالت الأزمات كما هى تعصف بتعليمنا ونفس المشاكل تتكرر ومنذ قرن مضى؟!.

حتى إننى اقترحت سابقًا أنه قبل أن يتولى أى وزير للتعليم منصبه فعليه ويجب أن يقرأ كتاب طه حسين مستقبل الثقافة ويكون هو القسم الدستورى له مع القسم الرسمى. وأتذكر أن أحد وزراء التعليم سألنى مرة من أين يمكن أن يشترى الكتاب؟!

كتاب مستقبل الثقافة ليس تحليقًا فى فضاء الأفكار، وإنما خطة نموذجية للتطبيق والإصلاح من أجل المستقبل والنهوض المصرى ولما لا ود. طه حسين كان خبيرًا بوزارة المعارف العمومية ومستشارًا لها، وليس فقط حينما تولى منصب وزير التعليم فى حكومة الوفد الأخيرة قبل ثورة يوليو وأصدر قرارًا بمجانية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، بل هو أيضًا وضع تقارير كثيرة للإصلاح ومنها هذا الكتاب الذى كان تقريرًا عن مشاركته فى مؤتمر لليونسكو حول التعليم، وهو كان المشارك والدافع لقرار مجانية التعليم الابتدائى مع نجيب الهلالى باشا وزير التعليم فى الأربعينيات وقبلها، إذن فحديثه هو حديث المتخصص المشارك والفاهم لقضايا التعليم التفصيلية وليس وزيرًا أو حتى خبيرًا أو أكاديميًا جاء بالبراشوت على وزارة التعليم.

ومن هنا كانت دهشتى لأن يكتب سيد قطب الإخوانى المعروف والمفكر المؤسس لتيارات العنف للمتأسلمين كتابًا صغيرًا أو كتيبًا بعنوان «نقد كتاب مستقبل الثقافة فى مصر للدكتور طه حسين» ونشره فى العام التالى لصدور الكتاب أى عام 1939 كدراسة فى مجلة دار العلوم وهى الكلية التى تخرج فيها عام 1933 والكتاب كما يقول «قطب» بنفسه فى المقدمة إنه فضل مجلة دار العلوم لأنها مجلة أساتذة يشتغلون بالثقافة والتربية وبالمدارس، وبالتالى الكتاب يهمهم فى المقام الأول، وقد قسم مقاله على قسمين أسوة بتقسيم د. طه حسين لكتابه أى جزء للثقافة وجزء للتعليم، كانت المفاجأة الكبرى أن سيد قطب أثنى على كل كلمة بالجزء الخاص بالتعليم وأنه يوافق عليه ونصًا قال معظمه صحيح، وهذه نقطة يجب التوقف أمامها لأنه لماذا يمدحه قطب، وما يقدمه طه حسين فى كتابه هو التعليم للجميع وللمواطنة وليس لأصحاب دين محددٍ فقط وهو فى حالة قطب الدين الإسلامى فقط، وقد يرد أحد قائلاً إن هذا حدث قبل التحولات الشديدة التى شهدتها حياة قطب، ربما تكون الإجابة بها بعض الصحة، ولكن أرى أن قطب منذ البداية لديه ميول استقطابية لهوية واحدة فقط، يزيد عليها إحساس وربما قناعة أن كتابه كان لتقديم نفسه وأن يغازل د. طه حسين ومنصبه وعلاقاته النافذة بوزارة المعارف التى يعمل بها سيد قطب، وأراه منذ البداية كان صاحب تطلعات شديدة للمناصب وأن تربيته ربما ساهمت فى ذلك، أى أن كتابه لم يكن لوجه الثقافة وإنما من باب البحث عن الأضواء، لذلك تضمن فى الجزء الثانى الذى قال إنه يختلف فيه مع د. طه حسين نقدًا ناعمًا وضعيفا وعلى استحياء، وهو يتحفظ فقط على رأى طه حسين الخاص بأن ثقافتنا فى المستقبل هى ثقافة أوروبية، ومنذ عهد الفراعنة وليست شرقية، ويقول إنه يتفق مع د. طه حسين فى الحقائق التى أوردها عن ثقافتنا ومعظمها صحيح، ولكنه يعترض على النتائج التى أوردها والطرق العقلية التى أدت إلى هذه النتائج وأنه لذلك يعلق مقدما أنه معه فى الغاية الأخيرة التى رمى لها الكتاب، وأن له فقط بعض الأفكار الجزئية وهى إدخال عامل ثالث بعيدا عن الغرب أو الشرق (المقصود الصين واليابان) والعنصر الثالث هو المشرق الإسلامى العربى.

الغريب أن آماله لم تتحقق مع طه حسين الذى يبدو أنه اكتشف نواياه وربما التملق بإصداره الكتاب عنه فلم يقرّبه، وكان وقتها قد بدأ يبحث عن مكانة، ويقترب من «العقاد» حتى أصبح قطب تلميذه المفضل (وكلاهما لديه الأنا والاستعلاء متضخمة للغاية).

عند العقاد وفى صالونه تقابلت الشخصيتان وفتحت لسيد قطب أبواب مجلة الرسالة وكتب بها، وبعد ذلك اقترب من إسماعيل قبانى وقت عمله مستشارا لوزارة المعارف ثم وكيلا لها، ويبدو أن سيد قطب كان له أهداف من ذلك ربما لم يدركها القبانى هذه العلاقة وتوطيد موقعه فى الوزارة حتى ابتعث فى منحة خارجية للولايات المتحدة نهاية الأربعينات. اللافت أن د. إسماعيل القبانى هو المناقض التربوى والتعليمى لطه حسين خاصة فى مبدأ الإتاحة والمجانية فكلاهما على طرف النقيض تقريبا، كانت أفكار قطب المتشددة تخرج أحيانا من بين السطور فهو كان يشتغل بكتابة المقالات والنقد الأدبى، ولكنه أصدر كتابا عن العدالة الاجتماعية فى الإسلام، لكنه سرعان ما حذف منه ما يلائم الوضع العام، ومنه مهاجمة الأزهر، وتدريس الفلسفة خاصة الإسلامية، حتى إنه رفض تعبير ومصطلح الفلسفة الإسلامية وقال إنها فلسفة إغريقية فى أرض إسلامية أو بواسطة إسلاميين، ولذلك كان خلافه أو تحفظه على رأى د. طه حسين أن ثقافتنا غربية وأصولها إغريقية منذ أيام الفراعنة، بل كتب سيد قطب رسالة إلى توفيق الحكيم فى نهاية الأربعينيات تتضمن اعتراضًا على مقولة الثقافة المصرية والغربية أو للفلسفة الإسلامية. بل إنه يلوم توفيق الحكيم على رؤيته الفكرية وبالثقافة الغربية، ومعها مر على نقد د. طه حسين ومقولته إن مصر إغريقية التفكير وهاجم معها الفلسفة قائلاً إن ضمائر الشعوب لا علاقة لها بالفلسفة التى تنبع من الأذهان الجرداء.. ومعها أشار إلى كتابه فى ذلك العدالة الاجتماعية فى الإسلام بنية الترويج؟!، اللافت أننا لم نناقش بجدية وعمق والتصدى لمقولات رفض وتحفظ سيد قطب لرفض تدريس ومصطلح الفلسفة الإسلامية وبالتأكيد الإغريقيّة معها وهذه النقطة تحديدًا سنجد آثارها بعد ذلك بسنوات قليلة بعد ثورة يوليو من إلغاء كمال الدين حسين ذى الميول الإخوانية وكان وقتها عينه جمال عبدالناصر وزيرًا للتعليم، وأصدر قرارًا بعدم تدريس الفلسفة وقامت وقتها حملة والكتابة بالصحف ضد قراره. واستجاب الرئيس عبدالناصر وقرر إلغاء قراره، خاصة أن مصر كانت من أوائل الدول فى العالم التى أدخلت تدريس الفلسفة فى التعليم الثانوى فى نهاية عشرينيات القرن الماضى، وهى التوصية التى طالبت اليونسكو بتعميمها فى بلاد العالم بعد ذلك ومستمرة حتى الآن، بينما نحن نلغى تدريس الفلسفة حاليا للقسم الأدبى، اللافت أيضا أن عدم حب الفلسفة كان اتجاهًا وحتى على استحياء فى دار العلوم، وسنجد أن حسن البنا مؤسس الإخوان خريج تجهيزية دار العلوم أيضًا، ولكنه يسبق سيد قطب بسنوات رغم أن كليهما ولد فى نفس العام، ويبدو أن توغل كراهية اسم الفلسفة له أرضية وتواجد فى هذه الكليات والتخصصات وأننا لم نبذل الجهد الثقافى الكاف للرد على ذلك، خاصة أن منابع الحكمة والفكر والرياضيات كانت موجودة لدى مصر الفرعونية، وقال بذلك حتى أرسطو، ولكننا تركنا الأمر لنقول إن الفلسفة كلها مستوردة وغربية؟! والحمد للّه أن الأزهر أيضًا فى جامعته لم يلتفت كثيرًا لدعاوى إلغاء الفلسفة التى يبدو أنها ما زالت تجد مريدين لها حتى الآن فيتم إقصاؤها من التدريس بالثانوية الأدبى حتى لو كانت فلسلفة إسلامية.

بقلم: **سحر رشيد**

حب وهاوية؟!.. دموع وآلام وصرخات وكبت وحتف دون نجاة؟!.. جروح دون ثناء؟!.. فراق رغم اللقاء؟!.. مجهول الحب وتقاذف الأقدار.. زهور ورياحين ومخلص وجاحد.. تعسا وسحقا وأمانا وحياة.. معضلة الحب غير المفهومة.. لا قوة للزمن ولا البشر بها مهما كان.. مرآة الحب العمياء.. حب بأبواب الهجر ملاصق.. أنت كما أنت وهو كما هو.. جرم معهود فى الثأر والكرامة.. نحمل مرارة طعمه.. نتلهفه كرضيع لثدى أمه أو تائه لاهث لسلامة العنوان.. لحظة انتصار تبعثره.. تعيد توازن منْ أخلص ممن خان.. هجر بهجر وتوقف لركض وقتل لكل ذكرى لمبتور ألم.. لينتهى الحب والطريق بتعادل طرد يكافئ طردا؟!.

بلهفة المنتقم!

ناديت واستجديت منْ تركنى وحيدا.. سرق أحلامى وأوهاما ظننتها الحقيقة.. حب فقدناه ووقعنا فى شرك الكره واللاحب.. ندور حوله ولا نرجع لأنفسنا.. يزداد الدوار ونزداد تمسكا بقلوب جاحدة تختار طريقها رغم ارتجاف القلوب.. خوفا دون حب وبراءة لمن ضحى بكل شىء فى سبيله.. وتحول للعنة وجمرة تحرقنا وتحرق من خذلونا.. نقطة لا نعرف محورا إلا إياها.. ندور حولها مئات المرات ثم نعود يحملنا العجز!!.. وقد نسمع من أنفسنا نداء يقول لنا لمَ تخطئ مرتين؟!.. حب وعدوان؟!.. نجيبها إنه طريق الحب الذى علينا أن نسير فيه للنهاية!!.. لا رجوع حتى ولو كان السقوط.. وكم نتمنى السقوط لنا ولما تحمله أنفسنا لننفض من أحمال أنفسنا!!.. فرغبة الانتقام تجعلك تحيا فى حد فاصل بين الحياة والموت.. إما تنالها وإما تتعذب حاملا دوام الألم؟!.

نحيا برغبة الانعتاق من معاناة وعذابات لا زالت مفتوحة على مصراعيها.. من صد وكره لنهاية تحمل المجهول.. فصارت سالبا لحياة صاحبها.. بذاكرة رفضت تخطيها.. فقد يأخذ الحب كل شىء معه حين يذهب ولا يتبقى لديك سوى الانتقام ورد الاعتبار.. وقد تغلق القلوب عند هذا الحد ولا تسمح بأى حب جديد ويصبح ما يمر عليها مجرد أمر لا يملأ فراغا.. فقد قضى على كل شىء!!.

وهنا يصير الحب فكرة محض خيال لا يتحقق لنفوس ملأها الخوف والوحدة حتى وهم الرفقة ما عاد يتوقعه ولا يتمناه؟!. ألم وحزن ومرارة وحسرة لن يعوضها سوى قصاص لقلب تلهف لإعادة توازنه.. قد يمنحه الطمأنينة وقد يعجز عن الاستقرار.. يترنح بين التوحش والاستسلام غير قادر على الإمساك بأى منها.. لم يعد لديه أى قوة يقاوم بها إلا من شحذ نفس وروح بعودة لقلب مات ما عاد يبعث بجرح جديد!!.

ننجرف بأعين رد الاعتبار لأنفسنا رافضين طوال الوقت سماع صوت العقل والتعقل.. مندفعين بكل قوتنا نحو هدف واحد ربما كان به الجنون؟!.. وربما لن تهدأ قلوبنا وعقولنا سوى به؟!.. ولا نفكر بالعواقب أبدا فكل ما يدور بخلدنا أن نفعل فقط حتى ولو كنا من الهالكين معه.. هدف قضى علينا مضجعنا!!.. نتغافل عن كل شىء إلا هو.. نحيا بوقوده رافضين الاعتياد على غيابه.. تتآكل معه أيام العمر وتتساقط أوراقه دون أن ندرى.. حتى ولو استيقظت عقولنا ترانا نتجاهل ونمضى.. وقد نتوقف نتساءل أين نحن منه؟!.. قد نجده بعيد المنال ونصبر أنفسنا أننا اقتربنا وقد نجده يسير ببطء ولكنه يسير؟!.. ونقاوم ونمضى إلى سبيل آخر.. وفى كل الحالات ندور وندور ونهلك وقد نوصى من بعدنا بالثأر أو حتى نتمنى مناله فى الآخرة !!.

عقيدة الثأر تملأ نفوسنا جميعا.. نتحايل عليها بالتسامح والمسامحة دون النسيان رغم عجزنا.. فيكون علينا الاستسلام للواقع.. لكننا لا نكف عن الحلم بساعة النصر ولو كانت الخاتمة لحياتنا ممن فر وغدر خلسة؟!.

حياة صعبة تملؤنا خيبات أمل تحتاج مزيدا من الصبر بنواقص لا تكتمل الحياة بدونها.. نسرد الحكايات والقصص لمتشابهات.. نسكنها سرا من أيام مرت بنا وتركتنا فى وحدة يعذبنا الزمان!!. بسطوة إنتقام تتنامى وتملأ كل وجدانك بمرور الأيام كأى كائن حى.. وما تلبث أن تجعلك خادما تنكفئ على نفسك لتحققها.. مقيدا بسلاسلها ترفض التصالح مع الواقع.. تئن ولا تسمع غير صوتها بسؤال حائر متى وكيف؟!.. رافضا أن تحيا بانكسار.. تريد أن ترد الصفعة.. قد تتخلى عن أشياء كثيرة غير مبال.. ترى الراحة فى حدوثها.. كل شىء يتجسد فيها.. ترفض أن تتخلى عنها مهما أصابك من وجع فى سبيلها.. فهى ذاتك التى ترفض التنازل عنها فتقرر أن تحيا من أجلها.

بلا قوة أمام الثأر لنفسك يصير الموضوع أكبر منك.. وأنت من كنت تظن أن بامكانك تغيير هذه الرغبة فى أى وقت لكن ما تلبث أن تتملكك وتصير معها جامدا غير قابل للتغيير.

قد يتبادر للذهن أن إحساس الظلم يجعلها رغبة عادية لا علاقة لها بطبيعة الشخصية.. وقد يجتمع الاثنان فى وقت يريد كل منا أن يقتص ممن ظلمه حتى ولو أتى طالبا العفو فيعفو عند المقدرة ردا لاعتباره.

وقد تتغير فينا أشياء عديدة بفعل الأيام.. كالمرض والفقد ومعها تتغير أولوياتنا.. فنرضخ ونعفو فى سبيل رغبات أخرى.. والقليل منا من يعفو فى سبيل اللّه.. لذلك الجزاء الأوفى من المولى عز وجل.

ويلعب التشاغل والمكسب فى الحياة التأثير الكبير على سلوكنا وفيما نفكر به الآن ومستقبلا وطريقة تعاطينا مع الأشخاص والأشياء التى تتحكم فيها خبراتنا وسط محاولات تدفعنا للتأقلم دون العزلة.. لكنها أمور تبدو بسيطة وسهلة للبعض معقدة للكثيرين.. فهى تطلب منا أن نواجه ذلك المخترق لنا ومعه نحاول إعادة تشكيل عقولنا بما يتناسب مع ما نواجه ونصطدم ونخسر.. فكثير منا يؤدى أمورا تلقائية حتى تأتى إليه الصدفة لتحرك الوعى أو تخلق وعيا جديدا.. فى معتقدات وأفكار وأفعال وقيم فى أسلوب حياة يعتمد على التجربة والخطأ، مما يخلق معه صعوبة وتحديا للواقع.. فتخلق أشياء جديدة تتطلب منا معاناة جديدة أو التنازل حتى عن أخطائنا ونستمر فى التحدى ويستمر منْ حولنا فى إخضاعنا بسخف التجارب المرة بإلقائنا دائما فى هوة سحيقة.. البعض يتركنا والآخر يسعد بمشاهد إذلالنا وعبثنا أننا وحدنا.. رغم أننا دائما وحدنا.. ويشتد غضبنا من أنفسنا ومن كل شىء حولنا؟!.

يتخطى فينا الزمان أعمارنا ونحن فى عصف رغبة جامحة بعد تجاوز العتاب، فيصير العلة العالقة مع الدهر وعبث معارك الانهزام.. نقترب ونسقط ونعاود الإقدام بغباء.. لا نلتفت لرنين تحذير أن نار الانتقام تحرقنا قبل غيرنا.. فتلتاع أنفسنا بمزاج السواد.. نختصر التفاصيل بغبن ولا ننسى ولا نفكر فى النسيان.. بلا مرتجى للسلامة من طريق عزمنا ألا نعود منه.. أو نتخذ الهزيمة عذرا بعيون أعماها حقد الانتصار على منْ كان حبيب الأمس!!.

نحيا جراحا وانتقاما بلا كلل أو ملل.. يعبر الحقد كل المسافات ليزرع فى قلوبنا وعقيدتنا الثأر فنقع فريسة مجبرين أن نحيا بين جدرانه.. لا نبرح أماكننا إلا بالفوز بعدما تركنا وحيدين فى طرقات الانكسار بفراغ هدم أجمل ما فينا!!. وقد تتحول الرغبة فى الانتقام من فرط الألم لكبت يظهر آثاره على السلوك برغبات مشوهة.. بيأس يصير صاحبها عقيما عاطفيا أو يتجه لمظاهر أكثر حدة من التحقير وسوء الظن للمشاعر والأحاسيس.. يفر ويهرب عندما يأتيه الحب وقد يصير ضده.. فقد أصيب بفوبيا وعجزت نفسه عن فك طلاسم الحب السوىّ بعدما امتلأت نفسه بضبابية لا يعلم ماذا يريد؟!.

نحمل صراعات داخلية بين الرغبة والعجز عن التحقيق.. أيا كانت الرغبات نكبتها فتتراكم داخلنا.. لذا فالجهاد أعظم أعمالنا وهو ما كرمنا به اللّه على الملائكة (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها).. فقد نعصى أنفسنا وقد نحاول تحقيق السلام الداخلى محاولين الابتسام والتجاهل.. مع كل فريسة سهلة للمعاناة ما يدفعنا لقرار يحكم مشاعرنا.. نحمل من الهشاشة والضعف ما نترك زمام الأمور تنفلت من بين أيدينا.. ونسلم أنفسنا لغيرنا ليفعلوا بنا ما يريدون فى إحساس بالنشوة واللذة ثم نفيق بصدمة تجعلنا نحاول التقاط أنفسنا بعد فوات الأوان بتصرفات قاسية.. ومعها نوجه اللوم لأنفسنا التى نلتمس لها الأعذار فى نفس الوقت!!.. فنحن منْ تعمى عيوننا عن عيوب المحبوب بحب غير مشروط.. نفقد ذواتنا التى نحاول أن نستعيدها بالانتقام لنقول هكذا صرنا أقوياء!!.

لهفة المنتقم حديث مكبوت لبقايا ألم وجرح وانكسار اختمر فى الصدور.. وصار وسيلة لكى نسامح بعدما يقتص كل منا حقه من الآخر.. لحظة نتمنى أن نبصره ضعيفا.. منكرا ضائعا مجردا من كل شىء إلا من لقاء نقابله بهجر .

حينما نُطعن طعنات الخيانة نصير جبارين فى تجاوز آلامنا.. قساة لا نسقط أوراق حقنا إلا بالندم على كل لحظة عطاء وحب رغم معاناة الذكرى.. فنحن منْ نقتل الذكرى حين يرتد إلينا اعتبارنا.. نعد.. نعبر هموما.. نقف ونسير ونبعد ونقاوم دون أية التفاتة لأية عودة لمن تركنا مهلهلا ممزقا.

يأتى الزمان ويعود.. نحيا معلقين لحين لحظة فاصلة.. لا نعلم أننتقم أم نعفو؟!.. نرحل أم نتركه يرحل.. أكانت الرغبة منفذا عمدا تركناه ليخترقنا ونحن فى استسلام لسطو ما تبقى من وهن مقاوم لمرض مزمن.. فكل شىء يعصاك حتى نفسك تقف فى المنتصف؟!.

بلسان حال رغم كل ما فعلته لم أتعلم شيئا؟!.. ليتنى تعلمت أن أكون مثلك.. فلتذهب من عقلى ملطخا ببقايا حبى فمهما كان لن أكون مثلك.. أنا كما أنا كل شىء يغتالنى حتى حبى لك.. غلب انتقامى ونحر روحى وخذل ثأرى.. غبى.. محب.. وفىّ.. ما قلته وما فعلته كان مجرد فائض كبرياء قد جرح.. وحب صار سرابا.

اغتالت رصاصات حبك قلبى دون القضاء عليه.. صرت نصفا أو ربما كان نصفا خدعته مظاهر الاكتمال.. صار يقدس غادره.. بهاوية ألم ولعنة من أخلص.. أقلعت عن حبى وانتقامى.. خطوات وتهيؤ ونهاية.. كتبت النهاية كما أرادت وكيف شاءت.. فنحن منْ شهدنا وغفلنا وأغمضنا أعينا تسير خلف غيرها.. كنا القرابين تحت الأقدام.. حملنا الأمانى وأهملنا التفكير وراء الزيف.. بكلام معسول خدعت واقترفت تطاولا.. مضينا مودعين غير مواعدين.. انهار كل شىء وارتحلت عنا عزيمة الثأر.. وأى منافس لجحود وغدر.. وفوضى وزحام لسهام نكران.. وأى قصد وحمق وبلاهة من بركان حقد.. بلسان حال ابتلعت إصرارى ورجوت حياة جديدة بغير طريقك.. صفحت وعفوت بعدما اهدرت عمرى.. انتهت قصة اللهفة!!.

يمثّل ابن رشد علامة جدّ فارِقة فى تاريخ الفلسفة على العموم؛ فهو من أكبر فلاسفة العصور الوسطى فى الشرق والغرب، وأشهر فيلسوف عرفه القرن السادس الهجرى؛ إذْ امتدَّ تأثيره فى العقل الأوربى، حتى إن شهرته لتُضارِع شهرةَ أرسطو، بل إن أرسطو نفسَه لم يشغل العقل الأوربى كما شغله ابن رشد، وما ذلك إلا لأن منهج ابن رشد جاء معبِّرًا عن النزوع العقلى فى كل ما عرَض له من مسائل الفلسفة وقضاياها، فالعقل قادر على استنباط الأحكام، واستخدام البراهين للوصول إلى الحقيقة؛ فالسِّمة الرئيسة التى اتّسم بها مذهب ابن رشد كانت هى العقل، والاعتماد على المنطق الأرسطى؛ إذ كان مغرَمًا به حتى إنه ليرى أن لا سعادةَ للإنسان دون الإلمام بالمنطق، لأنه هو الوسيلة الفكرية التى بمقتضاها ترتقى معارف الإنسان من الجزئى المحسوس إلى الحقيقة العقلية المجرَّدة؛

بقلم: د. أحمد رمضان الديباوى

العقل مركز الثِّقل لدى ابن رشد والنَّص أساس العلم عند ابن تيمية (2 - 4)

الحقيقة بين ابن رُشد وابن تيمية

وهذا أمر لا يدركه سوى الخواص، أما العوام فهم يتعلّقون بالحِسّ فقط، وهو ما قاد ابن رشد إلى الاهتمام بالنزعة الإنسانيةhumanism فى فلسفته؛ لأنه انطلق من العقل الحُرّ من خلال شروحه على أعمال أرسطو، الذى أفاد منه فى معرفة «العقل الإنسانى» ومكانته، فكان هذا العقل هو المنطلَق الذى عزّز قيمة النزعة الإنسانية فى الفكر الرشدى، حيث حرية العقيدة، وحق الاختلاف، والخطأ، واحترام الآخَر، وسائر الجوانب المتعدّدة لها. وبخلاف شروح ابن رشد وتلخيصاته وجوامعه على أرسطو والتى جاءت شرودًا لا مثيل لها فى تاريخ الفلسفة، فاستحقّ بجدارة لقب «الشارح» Commentator، أو «الشارح الأكبر»، فإن قِسطًا عظيمًا من فلسفة ابن رشد يدور مداره على قضية التوفيق بين الدين (الشريعة) والفلسفة، ولا سيما أن تلك القضية كانت، منذ عهد الكندى، إحدى المسائل الكبرى التى أثارت حفيظة المتكلمين -والفقهاء وأهل الحديث كذلك- ضد الفلاسفة، وألْقت ظلًّا قاتمًا على نزعة التفلسُف فى البلاد الإسلامية، وقد عالَج ابنُ رشد تلك القضية -إلى حدٍّ كبير- بشكل فاقَ مَن قبله مِن أسلافه، إنْ فى المشرق وإنْ فى المغرب، حتى إنّه أفرَد لها كتابًا خاصًّا سمّاه «فصل المقال فيما بين الحكمة والشّريعة من الاتّصال»؛ وما ذلك إلا لأنه كان عِقلانيا صِرفا، يُغلّب العقلَ على النص عند نشوب أى خلاف ظاهرى، على الرغم من أن بعض الباحثين يروْن أنه أقام توازُنا بين الدين والفلسفة، أو بين العقل والنقل، وذلك بأن سلَك طريقا وسطا لبِيان أنَّ كلًّا منهما مكمّل للآخر ولا يستغنى عنه؛ فالفلسفة لا تخلو من الإيمان، والإيمان لا يخلو من الفلسفة.

ومن مظاهر عقلانية ابن رشد دفاعه عن حق الفلسفة فى الوجود إلى جانب الشريعة، من خلال إثبات وَحدة الحق؛ «الحق(الفلسفة) لا يضادّ الحق (الدين)، بل يوافقه ويشهد له»، وقد بنى هذه الوَحدة بين الحق الدينى والحق الفلسفى انطلاقا من إرادة إثبات الاتصال بينهما وليس من باب رغبة التوفيق أو الخلط بينهما؛ لذلك ينطلق ابن رشد من فكرة الاتصال بين الفلسفة (الحكمة) والشريعة على مبدأ وَحدة الحقيقة، كما تجلّت عقلانيته من خلال شروحه وتعليقاته وتلخيصاته وجوامعه على كتب أرسطو، وآرائه فى نظام الطبيعة، وعلاقة الإنسان بها. وقد طرح عبد الرحمن بدوى سؤالا مفاده: هل كان ابن رشد فيلسوفا عقليا صِرفًا؟ وانتهى إلى رفضه كل الآراء التى زعمت لا عقلانية ابن رشد، وتأكيد أنه كان حُرّ الفكر، لكنه لم يسْعَ إلى الاصطدام بالشريعة.

أما ابنُ تيمية وإن كان أحد أكبر المتعاطين لكتب الفلسفة فى زمنه، فضلا عن عنايته بالعقليات، بيْد أنه لم يكن فيلسوفا، ولم يكن مُقدّرا للعقل كتقدير الفلاسفة المسلمين، لكنه تعاطى كتب الفلاسفة تعاطيا يدل على قراءة دقيقة، وتتبُّع صارم لآرائهم وتفريعاتها، وأمانة كبيرة فى تحرير تلك الآراء والتفريعات، ما يجعل ابن تيمية أكثر دقَّة من أبى حامد الغزالى، وجاء المنطلَق المنهجى الذى انطلق منه ابن تيمية متمثلا فى النص، وأولوية الوحى revelation الإلهى، وليس النص عنده مقتصرًا على القرآن الكريم فقط، بل إنه يشمل كذلك السنة الصحيحة، وأقوال الصحابة والتابعين، فالسنة نفسها قد شهدَت لهم بذلك، فأقوالهم لا يرتقى إليها الشك، ومقرراتهم كما ورَدت فيما أجمعوا عليه معصومة كليا من الخطأ، فهو ينشد الحقيقة اعتمادًا على ذلك، أى أنَّ النصّ عند ابن تيمية هو الأساس الضرورى، أما منهجه النقدى فهو يقوم على قاعدة (لا تعارُض بين النص الصحيح، وبين العقل الصريح)، ما يعنى أن الرجل كان يعرض النص لمحاولات عقلية شتّى فى إطار المجريات والبديهيات معا، لكن مِن دون أن يكون للعقل مجال أو دور فى تأويل المعانى؛ لذلك رفَضَ المجاز، لأنه -من وجهة نظره- لا يحمل مدلولًا حقيقيًّا، فيؤدِّى إلى خداع الناس؛ لذلك فهو فى التحليل الأخير، يُقدِّم الشرع على العقل، وهذا هو محور فكر ابن تيمية كله، وجوهر الحقيقة لديه، وبناءً على ذلك، فإن النصَّ، لا العقل، عند ابن تيمية هو البداية وهو النهاية، ويُنهى ابن تيمية الأمر برمّته كله، فيؤكد أنه سلفى نصّى ينتمى إلى أهل الأثر traditionalists مهما درس وهِضم أقوال الفلاسفة، واستنطَق كتبَهم، وعرضها من مصادرها الأصلية، فيؤكّد أن أقوال الفلاسفة -ومنهم بالطبع ابن رشد- الذين يرومون الجمع بين الشريعة والفلسفة، ليست مطابقة لما أخبر به الرسل، ولا لما دلّ عليه العقل الصريح، فلا هى موافِقة للمنقول الصحيح، ولا للمعقول الصريح، ولكنهم يسفسطون فى العقليات ويقرمطون فى السمعيات، وهو لا يعتدُّ بمعظم آراء الفلاسفة بمَن فيهم ابن رشد نفسه، بل ينعت معظم آرائهم بأنها «كلام المجانين»!

بعد توقف امتد إلى عامين، عاد مؤتمر أدباء مصر ليجمع كافة الأدباء على مستوى جمهورية مصر العربية تحت رايته فى دورته السادسة والثلاثين تحت عنوان «أدب الانتصار والأمن الثقافى.. خمسونٍ عامًا من العبور»، وذلك تزامنًا مع الاحتفال باليوبيل الذهبى لنصر أكتوبر العظيم، بعدما استقرت الهيئة العامة لقصور الثقافة، على موعد إقامته والمحافظة التى تستضيفه.

تقرير: أميرة صلاح



بعد توقف المؤتمر عامين..

«انتصارات أكتوبر» تعيد الروح لـ «أدباء مصر»



الشاعر ياسر خليل، الأمين عام لمؤتمر أدباء مصر، أكد أن «المؤتمر أهدافه معلومة منذ إنشائه 1984 فى محافظة المنيا، ويتلخص فى التقاء جميع الأدباء من كل المحافظات، لتبادل الخبرات الإبداعية وتزداد معارفهم، خاصة أن فى هذا التوقيت لم تكن هناك سوشيال ميديا، بل كان التواصل يتم من خلال التليفون الأرضي، بالإضافة إلى أنها فرصة عظيمة لصغار الأدباء والمبتدئين اكتساب الخبرات من كبار المثقفين والأدباء المدعوين فى المؤتمر من خلال اللقاءات المباشرة التى تتم ضمن برامج المؤتمر».

«خليل»، تحدث عن توقف المؤتمر لعامين متتاليين، وقال: هذا لم يكن التوقف الأول للمؤتمر فقد توقف أول مرة فى عام 2020 - 2021 بسبب جائحة كورونا، وعقد المؤتمر فى 2022 بمحافظة الوادى الجديد، ثم بدأنا فى الاستعداد للدورة الثانية فى مايو 2023، وكان من المفترض أن يُقام المؤتمر فى شهر فبراير بعد الانتخابات الرئاسية، ولكننا فوُجئنا بقرار ترشيد فى 2023/11/27، وفى ظل هذه القرار تم تأجيل عقد المؤتمر، حتى 30 /6 /2024 لنهاية السنة المالية، ثم بدأنا نتواصل مع هيئة قصور الثقافة لتحديد موعد مع محافظ الإسماعيلية، وتم تجهيز الاستعدادات بالكامل سواء من حيث الأبحاث وتجميعها.

وتابع: سيُقام المؤتمر فى دورته السادسة والثلاثين خلال الفترة من 31 أكتوبر الحالى وحتى 3 نوفمبر المقبل، وتم الاستقرار على استضافة الإسماعيلية الدورة بعد الحصول على موافقة اللواء أكرم محمد جلال محافظ الإسماعيلية، كون الدورة تحتفى باليوبيل الذهبى لنصر أكتوبر المجيد، والمدينة إحدى مدن النصر.

وحول محاور النقاش المنتظر أن تشهدها جلسات المؤتمر، قال الأمين العام: كل دورة يقدم المؤتمر مشكلة أو محورا يتم النقاش حوله، وهذه الدورة يقدم كتابا بعنوان «أدب الانتصار والأمن الثقافى.. 50 عامًا من العبور» متوسط عدد صفحاته 600 صفحة، يضم باحثين جددًا لأول مرةٍ يشاركون فى المؤتمر العام لأدباء مصر، كما أن هناك أبحاثًا حصرية تحمل وثائق حصرية لم تصدر من قبل، وكذلك كافة الجلسات والفعاليات التى تُقام على هامش المؤتمر، وتدور عن أدب الحرب، بمناسبة الاحتفال بمرور 51 عامًا على نصر أكتوبر المجيد، حيث تُقام الدورة السادسة والثلاثون تحت شعار «أدب الانتصار».

«خليل»، أشار إلى أن الكتاب يضم 18 بحثًا خلال الدورة المقبلة، يتضمن المحور الأول «الأمن الثقافى ومكتسبات أكتوبر»؛ تقدم كل من الدكتورة دعاء شديد ببحث «الأمن الثقافى بين الوطنية والوطنية الافتراضية»، بحث الدكتورة أسماء عبدالهادى «الفكاهة الشعبية السياسية خلال فترة حرب أكتوبر وعلاقتها بالأمن الثقافي»، بحث الدكتورة فاطمة الزهرانى «أثر الثقافة فى هوية الحدود وأمنها- قراءة فى ضوء السيميائيات الثقافية»، بحث للكاتب والباحث محمد سيد ريان «الأمن الثقافى ومكتسبات حرب أكتوبر 1973».

وأكمل: أما أبحاث المحور الثانى «أكتوبر فى الأدب العربى المعاصر (السرد - الشعر بنوعيه - المسرح)»، فتقدم فيه كل من الدكتور شريف صالح ببحث «سردية الحرب: البنية والدلالة»، بحث الدكتور محمد حسن نصار «الحرب طريق السلام»، بحث الباحث رأفت السنوسى «صوت المعركة فى القصيدة الحديثة»، بحث الباحث محمد عطية محمود «رواية الحرب بين الإرث المقدس والظلال القاتمة.. سرابيوم نموذجًا».

«خليل»، أوضح أن المحور الثالث «أكتوبر فى الفنون المرئية والمسموعة»، بحث للباحثة أمل فكرى عليوة «دور الإعلام المصرى المسموع فى الأخبار عن حرب أكتوبر 1973»، بحث للكاتبة والباحثة عزة سلطان «أكتوبر أسطورة الواقع وهامش السينما.. دراسة عن حرب أكتوبر وتقديمها فى السينما الروائية المصرية»، بحث الدكتور نادر رفاعى «أبطال أكتوبر على شاشة السينما - الرئيس محمد أنور السادات نموذجًا»، أما دراسات المحور الرابع «أكتوبر فى الثقافة الشعبية»، بحث الدكتورة رشا محمد محمود الفوال «دلالات المقاومة اللاعنفية فى الأمثال الشعبية.. مقاربة نقدية من منظور سيكوسوسيولوجي»، بحث أسماء خليل محمد «العزاء الأخير.. أكتوبر والموروث الشعبي» بحث الباحث فيصل الموصلى «أكتوبر فى الفنون القولية.. فن النميم نموذجًا».

ولفت إلى أن أبحاث المحور الخامس الذى يحمل عنوان «كتابات من واقع الحرب.. المذكرات والشهادات واليوميات والسيرة الذاتية والرسائل»، تقدم كل من الدكتور السيد نجم ببحث «أطياف من الكتابة الأخرى حول أكتوبر 73»، الدكتور أحمد إبراهيم الشريف ببحث «البحث عن القيم فى خطاب المعركة»، بحث الكاتب شعبان يوسف «أدب الانتصار.. خمسون عامًا من الانتصار المجيد»، بحث الكاتب أحمد محمد عبده «والمرأة أيضًا فى قلب الحرب - جنودٌ بلا أفرول ولا خوذة».

وفيما يتعلق بعدد الأدباء المتوقع حضوره فى المؤتمر، قال الأمين العام: أعضاء أندية الأدب عددهم نحو 160 – 165 عضوًا، فضلا عن الشخصيات العامة عن كل محافظة وهو ما يعنى 27 شخصية عامة، وبالإضافة إلى عدد من المكرمين عن الجنوب والشمال والأدباء الراحلين، وقد يصل عدد الحاضرين لـ450 وربما أكثر.



«مصر آمنة من انتشار الأوبئة»، الجملة السابقة لم تعد مجرد شعار يردده البعض، أو حلم تسعى لتحقيقه مصر، لكنها تحولت إلى حقيقة على أرض الواقع، فبعد أن تم إعلان مصر خالية من فيروس «سى» فى أكتوبر 2023، وبعد عام واحد، جاء أكتوبر 2024 محملًا بحدث طبى جديد بحصول مصر على إشهاد منظمة الصحة العالمية على خلوها من الملاريا، لتضاف إلى قائمة الأمراض التى تم إعلان مصر خالية منها، فمن قبل أعلنت مصر خالية من الحصبة والحصبة الألمانية ومن قبلها شلل الأطفال، وخطة إعلان مصر خالية من الأمراض مستمرة، فتعمل وزارة الصحة حاليا على ملفات عدة أمراض، فى مقدمتها البلهارسيا، والالتهاب الكبدى «بى»، والجذام.

تقرير تكتبه: **إيمان النجار**

«الملاريا» تنضم إلى قائمة «أوبئة الماضى» بشهادة عالمية.. و«الجذام» و«البلهارسيا» فى الطريق

مصر «آمنة صحيًا»

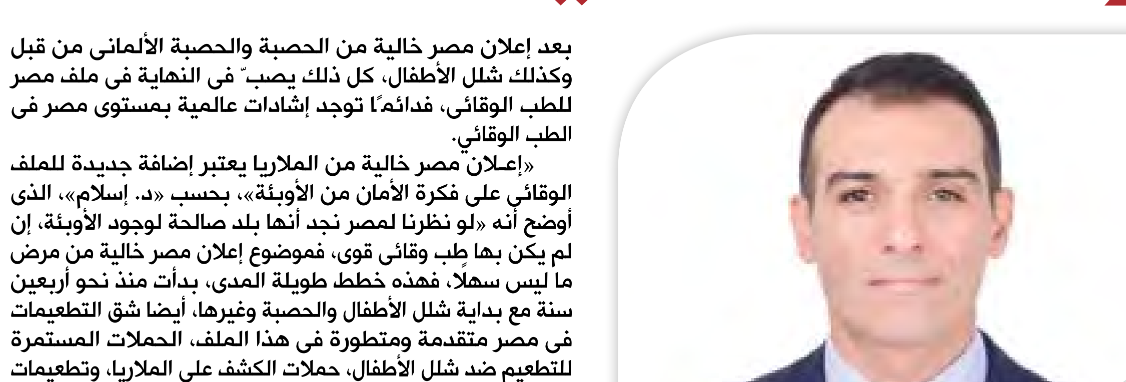
تسلم الدكتور خالد عبدالغفار، نائب رئيس الوزراء، وزير الصحة والسكان، بداية الأسبوع الجارى، شهادة الإشهاد بالقضاء على مرض الملاريا من منظمة الصحة العالمية، خلال حفل افتتاح المؤتمر العالمى الثانى للصحة والسكان والتنمية البشرية، تحت عنوان «التنمية البشرية من أجل مستقبل مستدام» برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى، الشهادة قامت بتسليمها الدكتورة حنان البلخى، المدير الإقليمى لمنظمة الصحة العالمى بالشرق الأوسط.

من جانبه، قال الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة ونائب رئيس الوزراء: «إن حصول مصر على شهادة القضاء على الملاريا ليس نهاية الرحلة بل بداية مرحلة جديدة، يجب علينا أن نعمل بلا كلل ويقظة للحفاظ على إنجازنا من خلال الحفاظ على أعلى معايير الترصد والتشخيص والعلاج، والإدارة المتكاملة للنواقل واستدامة استجابتنا الفعالة والسريعة للحالات الوافدة.

ومن جانبه، قال الدكتور تيدروس أدهانوم، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية: «الملاريا» قديمة قدم الحضارة المصرية نفسها، ولكن هذا المرض الذى ابتُلى به الفراعنة بات الآن من ماضى مصر لا مستقبلها، والإشهاد على خلو مصر من الملاريا نجاح تاريخى حقا، وشهادة على التزام شعب وحكومة مصر بالتخلص من هذه الآفة القديمة، أهنئ مصر على هذا الإنجاز، الذى يعد مصدر إلهام للبلدان الأخرى فى الإقليم، ويظهر ما يمكن تحقيقه بتسخير الموارد المناسبة والأدوات المناسبة.

إعلان مصر خالية من الملاريا جاء ليُضاف لسلسلة من الإعلانات السابقة، ففى أكتوبر 2023 تسلم الرئيس عبدالفتاح السيسى شهادة خلو مصر من فيروس «سي»، حيث حصلت مصر على الإشهاد الذهبى من منظمة الصحة العالمية بأن مصر خالية من فيروس «سى» لتصبح أول دولة فى العالم تحقق المستوى الذهبى لاستكمال طريق القضاء على فيروس «سى».

وفى نوفمبر 2022 أعلنت منظمة الصحة العالمية، خلو مصر من الحصبة والحصبة الألمانية، ضمن 4 دول فى إقليم شرق المتوسط، وجاء هذا الإعلان ليؤكد نجاح البرنامج الموسع للتطعيمات، الذى يهدف إلى الحفاظ على مصر خالية من الأمراض المستهدفة بالتطعيم، وتقليل معدلات الوفيات بسبب هذه الأمراض.





د. إسلام عنان

وكانت الوزارة قدمت ملف مصر، للجنة الإقليمية للقضاء على الحصبة والحصبة الألمانية، للتحقق من القضاء على المرضين، وتضمن الملف تحليلا مفصلا للوضع الوبائي، ومعدلات حدوث المرض ومؤشرات الترصد لحالات الحمى والطفح الجلدي، ونسب التغطية بالطعم المحتوى على الحصبة والحصبة الألمانية فى جرعتيه، وكذلك أعلنت مصر خالية من شلل الأطفال، حيث تم تسجيل آخر حالة شلل أطفال فى مصر عام 2004، وأعلنت منظمة الصحة العالمية مصر خالية من مرض شلل الأطفال فى عام 2006.

وتواصل وزارة الصحة العمل على الوصول لمصر خالية من عدة أمراض خلال السنوات المقبلة، فى مقدمتها خلو مصر من مرض الجذام بحلول 2030، وخلو مصر من الالتهاب الكبدى «بى» فى عام 2027، والقضاء على البلهارسيا وإعلان مصر خالية من البلهارسيا بحلول عام 2025، والحفاظ على خلو مصر من الأمراض المعدية، ومنع إعادة ظهورها.

وفى هذا السياق، قال الدكتور إسلام عنان، أستاذ السياسة الصحية واقتصاديات الصحة بكلية الصيدلة بجامعة عين شمس: إن إعلان مصر خالية من الملاريا جاء بعد مرور عام على إعلان مصر خلوها من فيروس «سى»، وهذا الإعلان له دلالات مهمة، خاصة بعد إعلان مصر خالية من الحصبة والحصبة الألمانى من قبل وكذلك شلل الأطفال، كل ذلك يصب فى النهاية فى ملف مصر للطب الوقائى، فدائمًا توجد إشادات عالمية بمستوى مصر فى الطب الوقائي.

«إعلان مصر خالية من الملاريا يعتبر إضافة جديدة للملف الوقائي على فكرة الأمان من الأوبئة»، بحسب «د. إسلام»، الذى أوضح أنه «لو نظرنا لمصر نجد أنها بلد صالحة لوجود الأوبئة، إن لم يكن بها طب وقائى قوى، فموضوع إعلان مصر خالية من مرض ما ليس سهلًا، فهذه خطط طويلة المدى، بدأت منذ نحو أربعين سنة مع بداية شلل الأطفال والحصبة وغيرها، أيضا شق التطعيمات فى مصر متقدمة ومتطورة فى هذا الملف، الحملات المستمرة للتطعيم ضد شلل الأطفال، حملات الكشف على الملاريا، وتطعيمات الحصبة وغيرها، كل هذه الأمور مع خلو مصر من فيروس «سى» يضع مصر فى خانة «بلد آمـن» من حيث انتشار الأوبئة، أيضا التركيز على الأمراض غير السارية مهم جدا، لكن بعد التأكد من مواجهة الأمراض السارية وهى الأمراض الوبائية».

كما لفت إلى أنه «إذا نظرنا للبعد الاقتصادى، نجد أن الملاريا تصيب الاقتصاد فى مقتل؛ لأن الملاريا تصيب فئة الأطفال أكثر، فنتحدث عن 200 ألف وفاة فى إفريقيا من الأطفال بسبب الملاريا، وأى مرض يصيب الأطفال هو أكثر مرض له مردود اقتصادى سلبى؛ لأنه يؤثر على الجيل القادم، وهذا مهم إذا تحدثنا عن المردود الاستثمارى، فكل جنيه يُنفق على الطب الوقائى يصل مردوده إلى 4 جنيهات وفى بعض الوبائيات يصل لأكثر من 15 جنيها، وبالتالى الإنفاق على الوبائيات مهم، وهذا ما له أولوية حاليا، ففى خطة مصر 2030 أن يكون لدينا طب وقائى عال، بمعنى أن يكون لدينا إنسان يتمتع بصحة جيدة قبل أن يصيبهً مرض، فوزارة الصحة وخطة مصر 2030 تعمل ليس على علاج الأمراض على قدر العمل على ألا يُصاب الشخص بأمراض، سواء الأمراض السارية من خلال القدرة على التخلص من الأوبئة والوصول لمصر خالية منها مثل ما حدث فى هذا الملف خلال السنوات الماضية، أو الأمراض غير السارية من خلال تحسين الصحة العامة، إن المواطنين يكونون أقل عرضة للإصابة بهذه الأمراض مثل الضغط، السكر والقلب وغيرها».



«نواقص الأدوية».. المشكلة تتراجع

«نواقص الأدوية».. عنوان عريض لأزمة يمكن القول إنه لم يكن هناك بيت فى مصر لم يشعر بها، غير أن الأزمة التى عانى منها كثير من المرضى خلال الأشهر القليلة الماضية فى طريقها للحل، بعد أن وضعتها الدولة إحدى أهم أولويات العمل خلال الفترة الماضية بمتابعة مستمرة من قِبل مجلس الوزراء.

أزمة «النواقص»، التى طالت نحو ألف صنف بحسب الخبراء تشهد انفراجة ملموسة، لكن لا يزال الوصول للدواء يحتاج إلى مزيد من البحث والتنقل بين الصيدليات، كما جاءت توقعات الخبراء بأن الأزمة ستنتهى تماما خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

المتخصصون قدموا فى هذا الملف شرحًا وافيًا لأسباب الأزمة، كما قدم بعضهم سيناريوهات لعدم تكرار الأزمة، هذا بجانب التركيز على أهمية استراتيجية الدولة لتوطين صناعة الدواء بدعم من القيادة السياسية، والوقوف على ما تم خلال السنوات الماضية، وكذلك التطرق لبشائر هذه الاستراتيجية فى أصناف حيوية.



أعدت الملف: **إيمان النجار**

أكد الدكتور على عوف، رئيس شـعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية خلال حديثه لـ«المصور» اسـتقرار سوق الدواء فى الوقت الحالى، متوقعا خلال الأسـبوع الجارى أن تصل نسبة توفير نواقص الأدوية إلى 95 فى المائة.
«د. علي»، قدم شـرحًا تفصيليًا لأزمة نواقص الأدوية خلال الأشـهر الماضية، موضحا أسـبابها والمتمثلة فى عدم توفر الدولار بالكمية الكافية لمتطلبات الصناعة، وارتفاع سـعر الدولار فى مقابل التسـعير الجبرى للأدوية، وثقافة المواطن المصرى وعادات الأطباء فيما يتعلق بكتابة الدواء بالاسـم التجـاري، كما تحدث عن الإجراءات التى اتخذتها الدولة لحل الأزمة.
رئيس شـعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية ركز فى حديثه على خطة واسـتراتيجية الدولة لتوطين صناعة الدواء، مدللا بأكثر من نموذج لكون خطة التوطين بدأت تؤتى ثمارها، منها ألبان الأطفال وصناعة مشـتقات الدم وأدوية الأورام.

د. على عوف.. رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية:

استراتيجية «توطين صناعة الدواء» تسير بخطى جيدة

«د. على» بدأ حديثه متفائلا على خلاف مـرات سابقة، وقال: يشهد سوق الدواء فى الوقت الحالى حالة من الاستقرار، وتم توفير نحو 90 فى المائة من نواقص الأدوية، منها أدوية ضغط وسكر والأمـراض المزمنة وتم ضخها بكميات كبيرة خلال الفترة الأخيرة، فكنا نتحدث عن نحو 1000 صنف ناقص، وتقريبا تم توفير 900 صنف، وكان رئيس الـوزراء فى يوليو الماضى صرح بأن الأزمة ستنتهى خلال ثلاثة أشهر، وبالفعل مع قرب انتهاء المهلة حدثت انفراجة فى الأزمة، ومن المتوقع خلال الأسبوع الجارى أن تصل نسبة توفير نواقص الأدوية إلى 95 فى المائة، وهذه نسبة كبيرة جدا.

كما لفت أيضا إلى أنه «يجب أن نتفق على أنه لا توجد دولة فى العالم لا توجد لديها أزمة نواقص أدوية، فالنواقص شيء حتمى، فنتحدث عن صناعة ديناميكية، ماكينات تعمل وتتوقف لسبب ما، أيضا صناعة لها مواصفات محددة ومعايير معينة، لكل خطوات التصنيع بداية من استيراد المواد الخام، والتحاليل خلال مراحل الإنتاج حتى تصل للسوق، فصناعة الأدوية صناعة معقدة، أيضا فى حال الاعتماد على مورد معين للمادة الخام وتوقف التوريد، فاللجوء لمورد جديد له نظام ويستغرق وقتًا منها إجراء دراسات الثبات التى تستغرق ستة أشهر، ثم الذهاب للمعامل والتحاليل وتستغرق من 3 إلى 9 أشهر، لذا فأسباب النقص بعضها قد تكون بعيدة عن الأزمة والظروف الاقتصادية، لذا نقص الأدوية وارد وفى كل الدول، ولن نصل لمرحلة الكمال».

وأضـاف: لكن الأفضل والمهم أن نصل لمرحلة أن تقل شكوى المرضى والمواطنين من هذا النقص، ورئيس الوزراء بدأ يتحدث منذ ثلاثة أسابيع تقريبا عن خطوة مهمة وهى وصف الدواء بالاسم العلمي، فإذا كنا نحدد أسباب أزمة نواقص الأدوية فى ثلاثة أسباب هى أولا: عدم توفر الدولار بالكمية الكافية لمتطلبات الصناعة، وثانيا: ارتفاع سعر الـدولار فى مقابل التسعير الجبرى للأدوية، وثالثا: ثقافة المواطن المصرى وعادات الأطباء فيما يتعلق بكتابة الدواء بالاسم التجاري، إلى أن جاء تأكيد رئيس الوزراء أنه لا بد من كتابة الدواء بالاسم العلمي، لأن ذلك من شأنه حل جزء كبير من مشكلات نواقص الأدوية الموجودة فى السوق بنسبة تصل لنحو 70 فى المائة، فلو نظرنا لصنف معين نجد 40 أو 30 شركة تنتج أصنافا بديلة أو مثائل، أيضا إذا نظرنا لسعر المستورد مقارنة بالمحلى فنجد على سبيل المثال دواء لعلاج السكر يوجد منه المستورد ارتفع إلى 300 جنيه، فى حين أن المصرى منه سعره 100 جنيه نفس الكفاءة ونفس الجودة، وهنا من المهم مراعاة البعد الاقتصادي، ولو اقتنع المواطنون بأن الدواء المصرى نفس كفاءة المستورد فهذه خطوة مهمة، بدلا من الاستيراد بالدولار، وهذا يتفق مع اتجاه الدولة وتوجيه الرئيس السيسى بتوطين صناعة الدواء.

«د. علي»، عـاد بعد ذلـك للحديث عن لحظة «بداية الأزمة»، وقال: البداية تعود إلى أنه حتى الخامس من مارس الماضى كان سعر الـدولار 31 جنيهًا، ورئيس الـوزراء قال -وقتها- الـدواء سلعة أساسية، وطالب بتوفير الـدولار لها، وكانت الشركات تتجه للبنوك ولا تجد دولارا، فى 6 مارس بدأ يتوفر الدولار ولكن بسعر 51 جنيها، وعلى الشركات أن توفر فرق المبالغ المالية أو تلغى المعاملة، وما أحدث الأزمة هو توفير هذا الفرق، فالخامات فى الجمارك، والبنوك لا تعطى الاعتماد إلا بدفع الفرق فى المبالغ المالية، وهنا لعدم توفر سيولة فى بعض الشركات كانت توفر المتاح من السيولة وتحصل على جزء من المواد الخام وليس كل الكمية وهذا يترتب عليه نقص فى الإنتاج، أيضا لتوفير السيولة تلجأ بعض الشركات للحصول على قروض والقرض بفوائد 30 فى المائة، فهل الصناعة تحقق مكاسب بهذه النسبة؟!، وهـذا أساس المشكلة أنه عندما ارتفع سعر الـدولار حدثت فجوة تمويلية لدى الشركات لتوفير سيولة مالية لتقديمها للبنوك للإفراج عن المواد الخام، السبب الثانى والمهم أيضا أن الدواء تسعيره جبرى، ففى الوقت الذى زاد الدولار 65 فى المائة لا يمكن زيادة سعر الدواء بهذه النسبة، فهذا دور هيئة الدواء.

وأكمل: منذ شهر مارس حتى يونيو، فتحت هيئة الدواء المصرية للشركات التى لديها مشكلة فى التسعير أن تتقدم للهيئة، وظلت تدرس الوضع ثلاثة أشهر، وفى النهاية انتهت بقرار تحريك السعر لعدد من الأصناف، الزيادة على حسب كل شركة، ومتوسط زيادة أسعار الأدوية نحو 30 فى المائة، وبدأ التحريك منذ يونيو الماضى لنحو 200 صنف، وتلاها أعداد أخرى، حتى أعلن رئيس الوزراء فى يوليو أن الأزمة ستُحل خلال ثلاثة أشهر، بحيث تكون الزيادة تحققت خلال هذه الفترة، أيضا منذ مارس والدولار متوفر، لكن المشكلة كانت فى الفجوة التمويلية والتسعيرة الجبرية، وهنا الشركات العالمية الكبرى بدأت تعيد النظر فى السوق المصرى لأنه رغم كونه سوقا كبيرا، فإن التسعير جبرى وأقل من سعر التكلفة.

كل هـذه الأسـبـاب وراء حـدوث أزمـة نواقص الأدويـة، والنقص استغرق فترة حتى يتوفر، لأن تحريك السعر تم على مراحل واستغرق وقتا، وانتهت هذه المراحل، فى حدود 3 آلاف صنف ستتم زيادتها، وحتى الآن رصدنا زيادة أسعار نحو ألف صنف، وهذه هى الأدوية الأكثر مبيعا والأكثر تأثيرا.

استمرار نقص بعض الأدوية لا يزال يعانى منه البعض، وهنا قال «د. عوف»: على سبيل المثال شكوى نقص الأنسولين بإحدى عيادات التأمين الصحي، فقد تكون بسبب أن الجهة لم تطلب أو طلبت متأخرة، لأن الأنسولين المصرى المستخدم فى وزارة الصحة والتأمين الصحى متوفر، وتم ضخ أكثر من 2,5 مليون عبوة خلال هذه الأزمة، حتى فى القطاع الخاص، ومصر لديها مصنع المهن الطبية للأنسولين شيء مشرف، أيضا الحديث عن بعض أدوية منع الحمل المستوردة فتوجد بدائل مصرية بنفس الكفاءة، والشركات الأجنبية لن تورد إلا بعد زيادة السعر، وبعد الزيادة تحتاج إلى ثلاثة أشهر لطباعة السعر الجديد وتوفيره فى السوق وهذا يسبب النقص، وفى المقابل توجد بدائل، لكن تبقى ثقافة ووعى المواطن فى تقبل هذا الفكر وهذا ما يجب أن نعمل عليه، بالنسبة لأصناف محددة يتم توفيرها فى صيدلية الإسعاف، ولها 16 فرعًا على مستوى الجمهورية.

انتقل رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية للحديث عن خطة الدولة فى توطين صناعة الدواء، وقال إن مصر تسير بخطى جيدة فى استراتيجية توطين الدواء، وبحسب مؤسسات عالمية مصر خلال العشر سنوات المقبلة ستقود المنطقة فى قطاع الدواء، وخطة التوطين تعود إلى عام 2014 عندما اجتمع الرئيس عبدالفتاح السيسى مع كبار صناع الدواء وشركة الألبان الوحيدة فى مصر، وتم وضع استراتيجية لتوطين بعض أصناف الأدوية وكذلك توطين صناعة ألبان الأطفال فى مصر، كان من بينها أدوية الأورام ومنها أدوية أورام يتراوح سعرها من 30 إلى 50 ألفا للحقنة لتصل تكلفة علاج المريض لنصف مليون أو أكثر، وهذه تكلفة مرتفعة جدا على المريض وعلى ميزانية الدولة، لذا كانت خطة التوطين، وبدأت الخطة بالفعل.

مدينة الدواء وقّعت شراكة مع واحدة من كبرى شركات أدوية الأورام فى العالم لتصنيع أدوية أورام، وخلال الشهر المقبل سنسمع عن أول إنتاج لأدوية أورام مصرية الصنع بالشراكة العالمية



لدينا نحو 180 مصنعا مرخصاً إلى جانب 80 مصنعا تحت الإنشاء ونحو 2000 شركة مصنّعة لدى الغير وحوالى 1530 مخزنا مرخصا (شركات توزيع) وحجم مبيعات سوق الدواء المصرى سيصل لنحو 200 مليار جنيه بنهاية هذا العام

وكشف «د. علي»، أن «مدينة الـدواء وقّعت شراكة مع واحدة من أكبر شركات أدوية الأورام فى العالم لتصنيع أدوية أورام، وخلال الشهر المقبل سنسمع عن أول إنتاج لأدوية أورام مصرية الصنع بالشراكة العالمية، وهذه فكرة مدينة الدواء، بنية تحتية قوية وحديثة وشركة أوربية تحضر الـ(نو هاو) وتوطن الصناعة بتكلفة أقل، أيضا توجد شركات مصرية كبرى تسلك هذا الاتجاه، وكذلك الأدوية البيولوجية وهى المستقبل بدأت بعض الشركات فى توطينها، أيضا لبن الأطفال نتحدث حاليا عن مصنع ألبان يغطى القطاع الحكومى بواقع 25 مليون عبوة فى السنة، ومنذ 2014 حتى الآن لو تم الاعتماد على استيراد ألبان الأطفال لتوفيرها فى مراكز الأمومة والطفولة والقطاع الحكومي، لكانت التكلفة كبيرة.

كما أشـار إلى أنه «لم تتكرر أزمـة نواقص ألبان، نظرا لاتباع الدولة استراتيجية توطين صناعته وتحمل الدولة لغير القادرين، أيضا تركت القطاع الخاص بتسعير حر مرن، لذا نجده متوفرا، وفى نفس الوقت الرئيس فى الخطة منذ ثلاث سنوات وجه بالنزول بالألبان للقطاع الخاص فى الصيدليات لتقليل سعره، فعبوة اللبن سعرها من 350 إلى 400 جنيه وهذا رقم كبير لأى أسرة، وهنا تأتى أهمية آليات الدولة للتخفيف عن الأسر، من خلال الإنتاج والنزول بسعر اقتصادي، وهذه مفاجأة ستعلن قريبا جدا، وهى نزول للسوق الخاص لبن أطفال مصرى بكفاءة عالية بنصف سعر اللبن المستورد، وهذا سيحقق فارقا كبيرًا للأسر المصرية».

رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، تحدث كذلك عن توطين صناعة مشتقات الدم «مشروع البلازما»، موضحًا أنه «يعد واحدًا من أنجح المشروعات فى تاريخ مصر فى قطاع الدواء، ويسير هذا المشروع بخطى جيدة، وأنتجوا فعلا، وخلال أزمة الدولار كانوا هم مَن يغطون البلد، فمصر واحدة من بين 3 أو 4 دول على مستوى العالم التى تنتج مشتقات الدم، ومطلوب طلبيات للتصدير، لكن لا يتم التصدير إلا بعد توفير مخزون استراتيجى يكفى ستة أشهر، ومن أهم المشتقات، الألبومين وفاكتور 8 لمرضى الهيموفيليا وحقن أنتى آر إتش للسيدات الحوامل».

فى الوقت الذى يتم تصنيع النسبة الأكبر من الأدوية فى مصر، إلا أن الاعتماد فى الأساس على استيراد المادة الخام من الخارج، وهنا قال «د. علي»: المادة الخام نوعان، منها المادة الخام الفعالة، ومنها المواد الخام المساعدة، بالنسبة للمواد الفعالة ففى العالم كله بما فيه أوربا وأمريكا يحصل على المادة الخام من الهند والصين، فالهند والصين تعتبران مصانع العالم فى المادة الخام، ومصر تستورد من نفس المكان، مصر لديها كفاءات علمية على أعلى مستوى، لكن تصنيع المادة الخام مكلف جدا ويحتاج لإمكانات عالية، أيضا يتطلب دراسة جدوى، بمعنى أن مصر بها 180 مصنعا مرخصاً، وهذا رقم بسيط، وبالتالى من الصعب إنتاج مواد خام لهذا العدد فقط، حتى إذا اتجهنا للتصدير، فتكلفة صناعة المواد الخام ستكون عالية لأن الكميات المنتجة ستكون قليلة بتكلفة عالية، لذا توجهت الدولة لمنظور آخر من خلال اتجاه بعض المستثمرين ومنهم نحو 3 أو 4 مصانع لتوقيع شراكة مع شركات هندية، بحيث يتم إجراء جزء من خطوات تصنيع المادة الخام فى الهند وباقى الخطوات فى مصر، بحيث تتم تغطية السوق المصرى والتصدير لإفريقيا.

وأكمل: أما بالنسبة للمواد الخام المساعدة، فمنذ نحو شهر ونصف الشهر تم الإعـلان عن أن مصر ستبدأ توطين صناعاتها، وتم التعاقد مع شركات كبرى لهذا الغرض.

خريطة «صناعة الـدواء» رسمها «د. علي»، موضحا أننا «لدينا نحو 180 مصنعا مرخصاً، 80 مصنعا تحت الإنشاء، ونحو 2000 شركة مصنّعة لدى الغير، 1530 مخزنا مرخصا (شركات توزيع)، وحجم مبيعات سوق الدواء المصرى سيصل لنحو 200 مليار جنيه خلال 2024، فى حين بلغت 154 مليار جنيه العام الماضى، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة فى الأسعار، بزيادة 25 فى المائة عن العام الماضى فى حجم مبيعات الأدوية وهذا أعلى معدل نمو على مستوى العالم، ويبلغ حجم مبيعات الأدوية بالوحدات نحو 4 مليارات وحدة (عبوة) خلال عام 2024».

سيناريوهات عدم تكرار الأزمة تحدث عنها رئيس شعبة الأدويـة باتحاد الغرف التجارية، قائلا: «من الآن التوجيهات بتوفير مخزون استراتيجى لا يقل عن ستة أشهر، وإجـراءات الاستيراد تتم بسرعة وكذلك تدبير العملة ، رئيس الوزراء منذ شهر أبريل وجه بإنشاء لجنة مشتركة لمراجعة أسعار الدواء طبقا للتحرك الـدولارى كل ستة أشهر برئاسة وزير الصحة، بحيث عندما يحدث تغير لسعر الدولار يتم تحديد السعر العادل للدواء حتى لا يصل لمرحلة النقص».



عجلة الإنتاج دارت والأدوية تتوفر تدريجيًا وتوقعات بانتهاء الأزمة خلال أسابيع



علاج «النواقص»

«هــذا دواء غير موجود وناقص من فترة»، جملة باتت تتكــرر كثيرًا خلال الفترة الماضية داخل الصيدليات، وامتد الأمر إلى بعض عيادات المستشــفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحى، ورغم أن «نواقص الأدويــة» يمكن القول إنها «أزمة مزمنة»، إلا أنها هــذه المرة زادت حدتها وطالت مدتها، فقد بدأت فى بداية مارس الماضى بعد تغير ســعر صرف الدولار، وزادت حدتها فى منتصف العام، ليخرج الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، ويعلن الأزمة علــى رأس أولويات العمل، والتأكيد على توفير 7 مليارات جنيه لسرعة توفير الأدوية والمستلزمات الطبية، معلنا منذ يوليو الماضى مهلة ثلاثة أشــهر لحل الأزمة.

مع قرب انتهاء مدة الثلاثة أشهر خلال الأيام المقبلــة، المتابعون للأزمة أكدوا بدء انفراجها، وتوفر كثير من الأدوية التى ظلت لعدة أشــهر فى «قوائم النقــص»، لكنهم فى نفس الوقت أكدوا أن الوضع لــم يصل بعد لما كان عليه قبل الأزمة، متوقعين حل الأزمة بشــكل نهائى فى غضون شــهر أو شــهرين على الأكثــر، إذا لم يحدث تراجع فى الإجراءات المتبعة.







متابعة مستمرة من قِبل الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الــوزراء، لموقف توفير الأدويــة والمستلزمات الطبية، وخلال اجتماعه الأسبوع الماضي، أكد «مدبولي» أهمية المتابعةِ الحثيثة لجهود توفير الــدواء فى السوق المصرية، أخــذًا فى الاعتبار ما تحقق من نجاح فى هذا الخصوص، لافتًا إلى أن الإجراءات التى اتخذتها الدولة خلال الفترة الماضية أسهمت فى إنهاء مشكلة نقص الدواء بصورة كبيرة، والعودة إلى مرحلة ما قبل نقص الدواء.

وأشار رئيس الحكومة إلى أهمية تبنى استخدام الاسم العلمى بدلًا من الاسم التجاري، بما يُساعد على توفير الدواء البديل للمواطنين وتلبية احتياجاتهم، قبل أن يؤكد حرص الدولة على توفير الموارد اللازمة لهيئة الشراء الموحد من أجل تلبية احتياجات القطاع الطبى بشكل عام، وذلك فى إطار الأولوية التى تمنحها الدولة لقطاع الصحة، كإحدى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

من جانبه، أوضح الدكتور خالد عبدالغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الصحة، أن «وزارة الصحة والسكان تتابع جهود توفير الــدواء بالتعاون مع هيئة الــدواء المصرية»، مشيرًا إلى إمكانية توفير الدواء المصرى عبر تبنى استخدام الدواء البديل؛ اعتمادًا على استخدام الاسم العلمى بدلًا من استخدام الاسم التجارى للدواء، ومؤكدا أن «الــوزارة بدأت بالفعل فى تطبيق استخدام الاسم العلمى للدواء بدلًا من استخدام الاسم التجارى، وهو ما يساعد على توفير الدواء البديل للمواطنين».

بــدوره، الدكتور على الـغـمـراوى، رئيس هيئة الــدواء المصرية، أكد -خـلال الاجتماع- على جهود هيئة الــدواء المصرية فى متابعة وضمان استدامة توافر الدواء فى السوق المصرية، كاشفًا أن «هذه الجهود تكللت بنجاح الهيئة فى توفير نحو 95 فى المائة من الدواء المصرى فى السوق، وهو ما مكّن من العودة إلى مرحلة ما قبل نقص الدواء».

على الجانب الآخر، تحدث محمود فؤاد، المدير التنفيذى لجمعية الحق فى الــدواء، وقال: إن لدينا مشكلة كبيرة فى الــدواء منذ سنة تقريبًا بسبب تذبذب أسعار الصرف؛ لأننا نعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، وهذا أحدث مشكلة كبيرة فى سوق الدواء، ونتج عنها نقص فى الأدوية وصـل عـدد النواقص إلــى ألـف نـوع، مع الأخـذ فى الاعتبار أن مصانع الأدويــة فى مصر توفر نحو 85 فى المائة من استهلاكنا السنوى، و15 فى المائة المتبقية يتم استيرادها، وتتمثل فى أدوية أورام وأمراض مزمنة ومناعية وهرمونية، وهذه خارجة عن إرادتنا نسبيا.

«فـؤاد»، أوضح أنه «مع مفاوضات الحكومة مع شركات الأدوية والاتفاق على تحريك الأسعار بنسب من 30 إلى 60 فى المائة بالتعاون مع البنك المركزي، بدأت الشركات تستورد المادة الفعالة وتصنّع، ولكن تصنيع الدواء يستغرق وقتا، فلو بدأنا من شهرين نحتاج إلى شهرين إضافيين لنصل لمرحلة حل أزمة نواقص الأدوية، فعملية التصنيع مرهقة وتستغرق وقتا».

كما أشار إلى أنه «على مدار الأيام الماضية وصلنا لأكثر من 450 صنفا كانت غير متوفرة، فى شهر يوليو الماضى أصبحت متوفرة حاليا، خاصة من الأصناف الحيوية مثل الأنسولين فأصبح متوفرا، ليس فقط فى صيدلية الإسعاف، بل أصبح موجودًا فى الصيدليات الخاصة تأخذ 20 أو 30 علبة، وهذا كان غير متاح على مدار الأشهر الماضية، أيضا تم توفير أدوية أخرى مثل أدوية الغدة، الهرمونات وأدوية للجهاز الهضمي والتنفسي، الفوار بمختلف أنواعه والقطرات وأدوية الكحة وأدوية البرد والإنفلونزا توفرت، خاصة مع موسم البرد واستهلاكنا من الأدوية يرتفع».

د. أشرف حاتم



محمود فؤاد

وتابع: لا نزال ننتظر انتهاء الأزمـة، ونتوقع أن هذا لن يحدث قبل نهاية نوفمبر، لكننا نسير فى الطريق الصحيح ونأمل ألا يحدث تراجع مرة أخرى، وهيئة الدواء تبذل مجهودًا كبيرًا ووضعت أسسًا وقواعد واضحة، بحيث تراقب المادة الفعالة من وقت دخولها لمصر وطوال خطوات التصنيع حتى وصولها للصيدليات، وبذلك بدأ الكل ينضبط مع تشديد الرقابة على دخول المادة الفعالة وتصنيعها والاطمئنان على توزيعها على الصيدليات، هذا ساعد فى انفراج الأزمة، أيضا وجود تعليمات من الهيئة بتذليل كافة المشكلات الموجودة التى تواجه التصنيع، وهذه خطوات جيدة، ونتمنى استقرار أسعار العملات حتى نتمكن من توفير كل النواقص».

من جهته، قال الدكتور أشرف حاتم، رئيس لجنة الصحة بمجلس النواب، وزير الصحة الأسبق: إن مصر ننتج نحو 91 فى المائة من الأدوية المستخدمة فى السوق المصري، سواء شركات عالمية أو شركات مصرية خاصة أو شركات قطاع الأعمال، المفترض أن نسبة 91 فى المائة تغطى السوق المحلى فيما عدا بعض الأدوية مثل أدوية الأورام والأدوية البيولوجية والأهم من ذلك المواد الخام، فلكى يتم تصنيع الـ91 فى المائة لا بدّ من توفير المادة الخام، بعض الدول واجهت هذه القصة من قبل مثل الهند وماليزيا والبرازيل وكوريا وركزت على إنشاء مصانع للمواد الخام، وذلك لمواجهة التعرض لأزمات فى سلاسل الإمداد نتيجة ظروف معينة، لذا ركزت هذه الدول خلال السنوات الماضية على تصنيع المواد الخام، ومصانع للمستحضرات الاستراتيجية مثل الأمصال واللقاحات وأدوية الأورام والعلاج الموجه والأدوية الموجهة، وهذه كانت الفكرة الرئيسية للمبادرة الرئاسية لإنشاء مدينة الــدواء، فوفق المخطط أن مدينة الــدواء تنتج المواد الخام والمستحضرات والأدوية الاستراتيجية لمصر ولإفريقيا، باعتبار مصر البوابة لإفريقيا والشرق الأوسط وممكن أن تنتج للعالم، ومدينة الدواء الدولة هى المسئولة عنها، لكن من الممكن أن تدخل بها شركات عالمية مثل مصنع البلازما الذى بدأ يظهر إنتاجه فى السوق من الألبومين البشرى وبعض مشتقات الدم المهمة لمرضى الهيموفيليا.

«د. أشرف»، أوضح أن «ما حدث خلال السنوات الماضية بعد أزمة «كوفيد – 19»، ثم الحرب الروسية - الأوكرانية، ثم الأزمة الاقتصادية العالمية وكذلك المحلية، نتج عنها نقص فى الدولار، ونتج عن ذلك نقص المواد الخام، وبدأت بعض المصانع لا تنتج حتى من الـ91 فى المائة المنتجة فى مصر، ودائما يكون متوفرا لدينا مخزون استراتيجى ما بين 4 إلى 6 أشهر فى الأدوية الأساسية، لكن أزمة نقص الدولار طالت فترة، والاحتياج للدولار عال، وكان البنك المركزى عن طريق مجلس الوزراء ووزير الصحّة يوفر جزءًا من احتياجات الدولار للأدوية الأساسية.

كما لفت إلى أن «المشكلة الأخـرى التى تصاحب أزمة نقص الــدواء، هى أن سعر الأدوية فى مصر يعد من أرخص أسعار الأدويــة فى العالم، لأنها مسعّرة جبريا، التسعيرة الجبرية عن طريق هيئة الدواء، التسعير الجبرى تم، وكانت الشركات تستورد المواد الخام والمواد المساعدة والورق والكبسولات وغيرها بسعر دولار، الذى كان وقتها بـ16 جنيها قبل تحرير سعر الصرف، ثم ارتفع لـ31 جنيها وحاليا ما بين 48 و50 جنيهًا، هذا الفرق فى سعر الدولار أدى إلى أن تكلفة التصنيع زادت على بعض الشركات وأصبح الــدواء المسعر جبريا تكلفته أعلى من التسعيرة، لذا بعض المصانع الخاصة والشركات الأجنبية وقّفت إنتاج بعض الأدوية المسعّرة جبريا التى ارتفعت تكلفتها عن التسعيرة، لذا حدثت فجوة ونقص فى الأدوية.

رئيس «صحة النواب»، أشار إلى أن «أزمة النقص استمرت فترة حتى استقر الوضع بالنسبة للدولار، ووفره البنك المركزى ولكن بالسعر الذى استقر عليه بـ48 جنيها صعودا وهبوطا حسب السوق، أيضا التحرك فى نفس الوقت يتطلب من هيئة الدواء مع مجلس الوزراء ووزارة الصحة والمالية والبنك المركزى إعادة تسعير الــدواء وهذا الأمر استغرق وقتا، بدأ رفع سعر الدواء تدريجيا، وكان إعلان رئيس الوزراء أن الأزمة ستنفرج خلال ثلاثة أشهر، وبدأت المواد الخام تتوفر، وبدأت المصانع تنتج، وتمت زيادة تسعيرة الدواء بنحو 50 فى المائة فى بعض الأدوية، 60 فى البعض الآخر، ومتوقع زيادة أخرى فى الفترة المقبلة بحيث سعر التكلفة يكون مناسبا بدأت المواد الخام تتوفر ولكن الإنتاج يستغرق وقتا، وبدأت الأدوية تتوفر تدريجيا، الإنتاج لم يصل بعد لما كان قبل الأزمة، فمثلا الأنسولين لم يكن متوفرا وحاليا بدأ يتوفر وسيزيد خلال الفترة المقبلة، كل هذه تحركات قصيرة المدى».

وتابع: المشكلة أن سعر الــدولار قد يرتفع مرة أخرى، لذا من بين طلباتنا من الحكومة وهيئة الــدواء مع وزارة الصحة و«المالية» أن توضع سياسة طويلة المدى، فلا بد من سياسة بين هذه الهيئات والجهات حتى لا تتكرر الأزمة، وذلــك من خلال إعطاء الأدويــة الأساسية والاستراتيجية أولوية، بمعنى أن يكون لهذه الأدويــة مصانع، وتشجيع للمصانع ومنح تسهيلات لها، وتشجيعها على الاستثمار فى تصنيع الأدوية الاستراتيجية والأساسية، ووضع حوافز لها، أيضا وضع سياسة واضحة للتسعير، ومراجعة التسعير كل فترة ما بين 3 إلى 6 أشهر بشكل واضح للمصنّعين والمستهلكين، ومع الوقت لن يشعر المواطنون بالسعر مع تطبيق التأمين الصحى الشامل، فسيكون الأمـر بين الشركات وهيئة الشراء الموحد، ووقتها القطاع الخاص سيمثل فقط 10 أو 15 فى المائة، وبالتالى من المهم وضع سياسة واستراتيجية واضحة وحوافز للمستثمرين الذين سينتجون الأدوية الأساسية والاستراتيجية، وبالذات المواد الخام وأدويــة الأمــراض المزمنة من سكر وضغط وقلب وأدويــة الأورام والأدويــة البيولوجية، أيضا لا بد وضع آلية واضحة ومحددة للتسعير ومتفق عليها من الجهات المعنية والشركات وممثلى المجتمع المدني.

وكشف أنه «حدثت انفراجة بسيطة فى الأدوية وأصبحت متوفرة، لكن ليس بنفس الكميات التى كانت موجودة قبل الأزمة، بمعنى أنه لا بد أن يبذل الشخص مجهودا للوصول لها، فالعجلة بدأت تدور، والإنتاج بدأ يتحسن، لأن الدولار توفر والتسعيرة تحسنت، لكن لم نصل بعد لمرحلة وجود مخزون استراتيجى نقول معه إن الأزمة انتهت، فأمامنا نحو شهرين لنقول إن الأزمة انتهت تماما ويعود الوضع لما قبل الأزمة».

الخطوة المهمة، بحسب رئيس لجنة الصحة، هى عدم تكرارها فى حال تغير سعر الدولار أو وجود نقص فى سلاسل الإمداد لسبب ما، وهنا تتضح أهمية وجود استراتيجية طويلة المدى لعدم حدوث أزمات أخرى فى الأدوية والمستلزمات الطبية، وفى لجنة الصحة بمجلس النواب خلال الأيام المقبلة مقرر عقد جلسة استماع ومواجهة لدراسة استراتيجية الحكومة وهيئة الدواء وهيئة الشراء الموحد وهيئة سلامة الغذاء مع وزارة الصحة، بحيث نطلع على استراتيجيتهم وما سيقدمونه للجنة ولمجلس الــوزراء، بحيث عدم تكرار أزمة نقص الأدوية والمستلزمات خلال الفترات المقبلة.

> **د. خالد عبدالغفار وزير الصحة:**
> **بدأنا بالفعل فى تطبيق استخدام الاسم العلمى للدواء بدلًا من استخدام الاسم التجارى، وهو ما يساعد على توفير الدواء البديل للمواطنين**

د. عبدالناصر سنجاب:

«الاسم العلمى» ضرورة لكن بشروط



«الأسـعـار.. الــدولار.. الاستيراد»، ثلاثة عناوين اختارها الدكتور عبدالناصر سنجاب، أستاذ العقاقير بكلية الصيدلة بجامعة عين شمس، رئيس مجلس إدارة مركز أبحاث اكتشاف الدواء، لتلخيص أزمة «نقص الدواء» التى أكد أنها ليست وليدة الأيام الحالية، لكنها موجودة منذ سنوات، وإن كانت زادت حدتها خلال الفترة الماضية بسبب زيادة سعر صرف الدولار.

«د. عبد الناصر»، أوضح أن «معطيات الدواء كلها مستوردة، مثل أى سلعة سعرها يزيد، لكن المشكلة فى الدواء أن يكون ناقصًا أيضًا، فاستيراد الــدواء واستيراد المادة الخام، توجد مشكلات فى الاستيراد وكذلك مشكلات فى الأسعار، والشركات غير قادرة على تحمل هذا، مع الزيادة الكبيرة فى سعر الدولار، فالشركات تكون غير قـادرة على استيراد المادة الخام، ودفع مقابل العمالة وتكلفة خطوات كثيرة فى مراحل الإنتاج» .

«الاسم العلمى»، واحد من البدائل أو الحلول التى يجرى طرحها تزامنًا مع تفاقم أزمة الأدويــة، ويعتبر أصحاب هذا الحل أنه سيقضى تمامًا على الأزمـة المتجددة، غير أن «د. عبدالناصر»، أكد أن «اتجاهِ الدولة لاستخدام الاسم العلمى كبديل التجارى ليس حلًا كاملًا، فالدواء غير موجود بالأساس، فإذا كانت تتوفر أدوية متراكمة بإنتاج مصرى فستتحقق الفائدة من استخدام الاسم العلمي، أيضا إذا كان الدواء موجودا بأصناف وبنفس المسميات ممكن أيضا الاسم العلمى يساعد فى حل الأزمة، لكن هناك أدوية كل أصنافها وأنواعها ومسمياتها غير متوافرة وهذه هى المشكلة، فالطبيب من الطبيعى إذا لم يجد المريض الدواء الذى وصفه له سيكتب البديل أو المثيل».

وتابع: الاسم العلمى هو شراكة بين الطبيب والصيدلي، وكان مقترحى أن الطبيب يكتب الاسم العلمى فى الأدوية ذات النوع الواحد فى المادة الكيميائية، لكن الاسم العلمى لدواء مركب هذا أمر صعب خاصة فى الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والضغط والسكر، فهذه الأمراض تحتاج إلى أن الطبيب يكتب اسم الدواء المطلوب، وعليه أن يضع فى نفس الروشتة اسم نوعين بدائل من الدواء لحل المشكلة فى حال عدم توفره، ففى هذه الأزمة الاسم العلمى ليس حلا فى أدوية ناقصة، لكنه اسم علمى لأدوية موجودة ومتوافر لها أكثر من بديل، فى حالة الدواء المفرد المكون من عنصر واحد عادى جدا أن يكتب الاسم العلمي، لكن لو دواء مكونا من أكثر من عنصر يكون الأمر به صعوبة، لأنه فى بعض الأمراض الطبيب يكون أكثر دراية بتأثير الدواء على المريض ومن الممكن أن يتشاور مع الصيدلى فى هذا الأمر، وفى أى حالة الاسم العلمى هذا شيء مفروغ منه، لكن فى الأدوية المركبة على الطبيب أن يضع الاسم التجارى والبدائل له لأنها مسئولية الطبيب».

رئيس مجلس إدارة مركز أبحاث اكتشاف الدواء، لم يتوقف عند تحديد «أسباب الأزمـة»، لكنه انتقل بعد ذلك لما يمكن وصفه بـ«تحديد سيناريوهات الحل النهائي»، وقال إن للخروج من الأزمة، لا بد من وجود من تخطيط استراتيجى للأزمة نفسها لكيفية الخروج منها وكيفية التعامل مع الأزمة وتخفيف الآثار الناتجة عنها، وهذا سيستغرق وقتا ولن تنتهى الأزمة الحالية فى الوقت الحالى، فالأزمة مرتبطة باقتصاد دولة.

أزمة «الأسرى» تعود للواجهة من جديد بعد اغتيال «السنوار»

وساطة «هدنة غزة» تواجه ألاعيب نتنياهو «المتهور»

لأشهر طويلة واجهت الهدنة فى قطاع غزة ألاعيب بنيامين نتنياهو المتهور والعنيد المُصر على استمرار الحرب والقتل، وجر المنطقة إلى مزيد من التصعيد. ومع ترجيحات عودة جهود الوساطة من جديد لوقف إطلاق النار، لا يتفاءل الخبراء كثيرًا بصدق نوايا أمريكا وإسرائيل بالوصول إلى «هدنة» ثانية فى القطاع الذى يشهد ترويعًا وقتلًا وجوعًا منذ أكثر من عام.

وأخيرًا، عاد من جديد الحديث عن وساطة «هدنة غزة» من أطراف أمريكية وغربية، فى أعقاب مقتل يحيى السنوار، رئيس المكتب السياسى لحركة «حماس»، الذى كانت تدعى دولة الاحتلال أنه العقبة أمام اتفاق تبادل الأسرى، يظل فى الأفق مخاوف من عدم الوصول لأى اتفاق بسبب رئيس الوزراء الإسرائيلى.

تقرير يكتبه: وليد عبدالرحمن

الرئيس عبدالفتاح السيسى أشار خلال لقاء وفد من مجلس النواب الأمريكى من الحزبين الجمهورى والديمقراطى، برئاسة النائب توم كول، رئيس لجنة المخصصات، إلى الجهود المصرية القطرية الأميركية المشتركة على مدار الفترة الماضية، موضحًا أن الأمر يتطلب إرادة سياسية من جميع الأطراف، وضغوطًا مكثفة من المجتمع الدولى، لتحقيق تقدم ملموس يُتيح استعادة الأمن وفتح الطريق للسلام.

أكد الرئيس السيسى خلال لقاء خوسيه مانويل ألباريس، وزير الخارجية والاتحاد الأوربى والتعاون الإسبانى، على أهمية «فتح الطريق نحو مسار تحقيق السلام على أساس (حل الدولتين)».

من جانبه أشار الوزير الإسبانى إلى تأييد ودعم إسبانيا الكامل للجهود المصرية الدءوبة لوقف إطلاق النار فى قطاع غزة وإنفاذ المساعدات الإنسانية، مؤكدًا «محورية الدور الذى تقوم به مصر إقليميًا لوقف توسع دائرة الصراع، ودفع جهود إرساء السلام وتحقيق الاستقرار».

الدكتور بدر عبدالعاطى، وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين فى الخارج، كشف قبل أيام، عن الجهود المصرية الدءوبة بالتعاون مع قطر وأمريكا من أجل الوساطة، وقال «كنا أقرب ما يكون للتوصل إلى اتفاق يضمن إطلاق سراح جميع الرهائن، ويؤسس لوقف إطلاق النار، ونفاذ كامل وغير مشروط للمساعدات الإنسانية والطبية إلى قطاع غزة، لكن للأسف الشديد هناك غياب للإرادة السياسية لدى أحد الأطراف، وهو الجانب الإسرائيلى بطبيعة الحال».

ورغم تعند نتنياهو، تواصل مصر مشاوراتها بهدف احتواء التصعيد الراهن فى المنطقة. وحذرت مرارًا من أن استمرار الحرب فى غزة ينذر باتساعها إلى ساحات إقليمية أخرى، وبتهديد السلم والأمن الدوليين فى كامل منطقة الشرق الأوسط.

وبحسب السفير جمال بيومى، مساعد وزير الخارجية الأسبق، فإن السياسة المصرية الخارجية مثار إعجاب من الجميع، خصوصًا فى ملف «هدنة غزة».

ورغم عدم وجود أى مؤشرات رسمية على الأرض لعودة جهود الوساطة من جديد؛ ألا أننا وجدنا سيلًا من التصريحات الأمريكية والغربية عقب مقتل «السنوار» تُلمح إلى إمكانية فتح ملف الأسرى من جديد، بيومى فمثلًا قالت كامالا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكى جو بايدن، والمرشحة الديمقراطية بالانتخابات الرئاسية، إن قتل السنوار يخلق فرصة لوضع حدّ أخير للحرب فى غزة.

ورأى جيك ساليفان، مستشار الأمن القومى الأمريكى، أن مقتل السنوار «فرصة من أجل إعادة تحريك مفاوضات وقف إطلاق النار المتوقفة منذ أسابيع». واعتبر لويد أوستن، وزير الدفاع الأمريكى، مقتل السنوار «فرصة كبيرة للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار».

هذا الحديث لم يكن أمريكيًا فقط، بل شمل دولًا غربية عدت مقتل «السنوار» علاجًا للأزمة الحالية -على حد زعمهم-، وبينما اعتبر الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون، مقتل «السنوار»، فرصة يجب اغتنامها من أجل وقف الحرب. رأته أنالينا بيربوك، وزيرة خارجية ألمانيا، «نقطة تحول للتوصل لوقف إطلاق النار وتحرير الرهائن»، ووصفته بينى وونج، وزيرة الخارجية الأسترالية، بـ«الفرصة لإنهاء الحرب فى غزة».

لكن مع كل هذه الآمال والتصريحات الأمريكية والغربية، خرج «المتهور» نتنياهو كعادته، ليؤكد أن مقتل «السنوار» لا يعنى نهاية الحرب فى غزة، بل بداية النهاية. ليزيد حديثه تعقيد المشهد مجددًا، لتخرج «حماس» وترد على لسان خليل الحية، نائب رئيس الحركة، أن المحتجزين لن يعودوا إلى إسرائيل؛ إلا بوقف الحرب والانسحاب الكامل من قطاع غزة.

«السنوار» لم يكن الأول الذى تحدثت عنه إسرائيل أنه عقبة أمام اتفاق «الهدنة»، فقد سبقه حسن نصرالله، أمين عام حزب الله، الذى اغتالته إسرائيل فى بيروت نهاية الشهر الماضى، وقال «بايدن» بعد مقتله، إنه حان الوقت للتوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار وإزالة التهديدات التى تواجهها إسرائيل وتحقيق الاستقرار، ولفت حينها إلى أن واشنطن تسعى للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فى غزة والإفراج عن الأسرى. لكن لم يحدث أى اتفاق وقتها، وكان مُجرد حديث أمريكى.

وكان شهر مايو الماضى الأقرب لإبرام اتفاق، مع طرح الوسيط المصرى مقترحًا يفضى لوقف دائم لإطلاق النار، غير أن نتنياهو هدد باجتياح رفح الفلسطينية، ومع إعلان حركة «حماس» قبول المقترح المصرى، نفذ نتنياهو تهديده، واتهمته قطر حينها بـ«إدخال المفاوضات فى طريق مسدود». لكن عاد مسار المفاوضات سريعًا فى نهاية مايو بإعلان «بايدن» عن خريطة طريق لوقف كامل وتام لإطلاق النار، لاقت ترحيبًا من «حماس»، وتمسكًا من نتنياهو باستمرار الحرب.

السفير رخا أحمد حسن، عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، يرى أن الولايات المتحدة استغلت فرصة مقتل «السنوار» لترويج فكرة عودة الوساطة من جديد، ظنًا بأن مقتل «السنوار» سوف يُحدث ارتباكًا داخل حركة «حماس» مثل «حزب الله» بمقتل «نصرالله»، لكن هذا الارتباك انتهى سريعًا، بإعلان الحركة تمسكها بمطالبها السابقة وقت حياة «السنوار». وأضاف أن أمريكا تصورت أن «حماس» انتهت وفى مرحلة ضعف، وأن الحركة سوف تُسلم وتنفذ ما يطلب منها بشأن «الأسرى» و«الحرب فى قطاع غزة» وهذا غير حقيقى، بدليل أن خليل الحية أعلن عقب مقتل «السنوار» ضرورة وقف الحرب والانسحاب الكامل من قطاع غزة.

ووفق رأى السفير «حسن» فإن الهدف الأمريكى من حديث استئناف مفاوضات «هدنة غزة» هو إلهاء الرأى العام سواء فى المنطقة أو الولايات المتحدة، والإشارة إلى أن هناك جهودًا تُبذل، وأن أمريكا سوف تُقدم «خطة اليوم التالى» فى القطاع، وهذا الأمر بالطبع سوف يأخذ وقتًا طويلًا قد يمتد لما بعد الانتخابات الأمريكية، وأن ظهور حديث الوساطة من جديد على السطح، هو من أجل دعم «هاريس» فى الانتخابات، وإرضاء المعارضة فى الولايات المتحدة التى طالبت بوقف إطلاق النار فى غزة، فالأمر كله دعاية انتخابية لتحويل الإعلام والرأى العام عن استمرار عمليات القتل والتدمير فى القطاع.

«بيومى» أوضح أن نتنياهو سيظل يراوغ ويراوغ بأحاديث عن «الأسرى» واستئناف المفاوضات؛ لكن بلا أى نتيجة، لافتًا إلى أنه لا أحد يثق فى مصداقية «حكومة التطرف والجهل» التى يقودها نتنياهو، بدليل أن تصريحات وزراء هذه الحكومة ليست لها أى علاقة بالسياسة أو الدبلوماسية، وأرجع أحاديث أمريكا والغرب عن عودة الوساطة لإقرار «هدنة غزة» إلى أنها محاولة لتهدئة أسر «الأسرى» فقط، وليس الوصول إلى اتفاق يقضى بوقف القتل والترويع الإسرائيلى فى قطاع غزة.

لكن رغم حديث الخبراء «غير المتفائل»، يُراهن بعض المراقبين على جولة أنتونى بلينكن، وزير خارجية أمريكا إلى المنطقة، التى بدأت أمس الثلاثاء، بإمكانية أن تكون هناك بارقة أمل وجدية، لبحث أزمة «الأسرى»، وتسريع وتيرة إيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين المحاصرين فى غزة، وعودة الوسطاء لمائدة التفاوض من جديد، من أجل وقف إطلاق النار.

إلا أن السفير رخاء أحمد حسن يرى أن زيارة بلينكن تهدف إلى الدعاية الانتخابية، وتهدئة إسرائيل لعدم شن هجوم على إيران، لأن أمريكا غير مستعدة الآن لمساعدة إسرائيل حال قيامها بضرب طهران.

هل ينجح بلينكن بجولته الجديدة فى كسر جمود الهدنة التى يعرقلها نتنياهو؟

ضج العالم بخبر استشهاد يحيى السنوار، رئيس المكتب السياسى لحركة المقاومة الفلسطينية حماس، فيما تضاربت الآراء التحليلية حول المشهد ما بعد رحيله فى غزة، وما إذا كان رحيله سيمهد الطريق لإنهاء الحرب ويصبح خطوة لحل الدولتين، فيما تنبأت بعض الآراء بأن وفاة السنوار، ربما تزيد من تعقيد الوضع أمام واشنطن التى لا يمكنها كبح جماح رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، الرافض لإقامة دولة فلسطينية، أو إنهاء الحرب دون مكاسب حقيقية تتمثل بعودة الأسرى.

تقرير: دعاء رفعت



اليوم التالى لغزة «كذبة» إسرائيلية

فى أول تعليق لها، صرحت كامالا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكى التى ستخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية الشهر المقبل، بأن رحيل السنوار يجب أن يصبح نقطة تحول وعلى الجميع اغتنام موته لإنهاء الحرب، وهو ما ورد فى مقال الكاتب توماس فريدمان، بصحيفة «نيويورك تايمز»، إذ وصف وفاة السنوار بأنه «خطوة كبيرة» نحو حل الدولتين، لكنه ليس بالسبب الكافى لإنهاء الحرب، مشيرًا إلى أن وضع الإسرائيليين والفلسطينيين على طريق «اليوم التالى» لغزة، يحتاج إلى قائد وائتلاف فى إسرائيل يمكنهما اغتنام الفرص، متسائلًا ما إذا كان نتنياهو، يستطيع قبول ما رفضه بالأمس وتحقيق المخطط العربي - الأمريكي، الذى وصفه فريدمان، بأنه يتلخص فى موافقة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على تعيين الاقتصادى ورئيس الوزراء الفلسطينى السابق سلام فياض لقيادة حكومة تكنوقراط جديدة وإصلاح السلطة الفلسطينية، ومن ثم تقديم طلب رسمى فلسطينى لمشاركة قوة دولية لحفظ السلام تضم قوات عربية وأوربية، لتحل محل الجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة، ومع ذلك، يدرك نتنياهو أن العرب لن يشاركوا فى قوة حفظ سلام عربية أو دولية «لتنظيف الفوضى» فى غزة، إلا إذا كان ذلك جزءا من عملية تؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية، وهو ما رفضه رئيس الوزراء الإسرائيلى مرارًا.

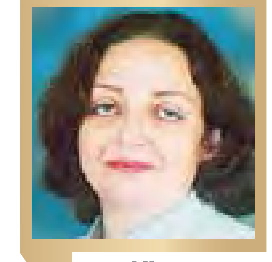
وعلى الصعيد الآخر، أوضح دانييل بايمان، الأستاذ بجامعة جورج تاون، فى تحليل للموقف، أن وفاة السنوار «ليست نقطة تحول»، وأنه على الرغم من الانتصار السياسى الذى حققه نتنياهو، فإنه لا يملك خطة واقعية لحكم غزة، و«اليوم التالى» هنا يمثل التحدى الأكبر. وتساءل الزميل البارز فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بمقاله فى صحيفة «فورين بوليسى»، عن هذا الجيل الذى سيخلف السنوار، الذى استطاع توجيه ضربة قاصمة لإسرائيل وكافة أجهزتها على رأسها الاستخباراتية، وكيف أنه من البديهى الآن أن تضاعف «حماس» من جهود المقاومة فى المستقبل بعد تعلمها الدرس جيدًا. فيما ذكر «بايمان»، أن المستقبل بين يدى «حماس» التى ستعيد تجميع صفوفها، ولن تتراجع عن مكاسبها ضد إسرائيل التى لن تجنح للسلم بدورها، ما يعنى استمرار القتال بين الطرفين، وفى مثل ذلك المناخ فإن حماس -حتى لو كانت ضعيفة وغير منظمة- سوف تكون قادرة على الصمود وربما حتى الازدهار، على حد تعبيره.

وفى تصريحات خاصة لـ«المصور»، أكد ياسر أبو سيدو، القيادى فى حركة فتح الفلسطينية، أن استشهاد السنوار، لن يغيّر من استراتيجية حماس تجاه المعركة أو التفاوض، ولن يضعف المقاومة، قائلًا: «الشعب الفلسطينى قدم آلاف الشهداء عبر مسيرته ولن يوقف نضالنا من أجل تحرير فلسطين شهيد مهما كان وضعه، فلطالما قدمنا قادة ورجالًا شبابًا وشابات وقدمنا رجالا ونساء وحتى أطفالا وهذا ليس جديدا، وطابور الشهداء لن يتوقف حتى تحرير فلسطين، ويحيى السنوار لن يكون الأخير، فالمسيح ويوحنا المعمدان فلسطينيان قتلهما وقاتلهما اليهود ولن ينتهى الصراع»، مشيرًا إلى أن مصير نتنياهو، سيكون نفس مصير أدولف هتلر، زعيم الحركة النازية الذى تحدث عن الحل الأخير وخاض حربًا خسرها وانتحر لأنه كان تحت قيادة أوهام الغرور والقوة.

واتفق الدكتور ماهر صافى، الكاتب والمحلل السياسى الفلسطيني، على أن رحيل السنوار، لن يغيّر مسار الحرب، والدليل على ذلك استمرار عمليات الإبادة فى غزة من قِبل المحتل الإسرائيلى الذى يرغب فى تحقيق أهدافه فى تهجير سكان شمال غزة، مؤكدًا أن اليوم التالى لغزة «كذبة» إسرائيلية - أمريكية لتنفيذ خطة مدروسة من قبل تدمير قطاع غزة، وهو ما يحدث على مرأى ومسمع من العالم.

وفيما يتعلق بالمشهد الدولى واليوم التالى فى غزة، أوضح الدكتور محمد اليمن، خبير العلاقات الدولية، أن استشهاد السنوار سيغيّر مشهد الحرب، خاصة على قطاع غزة خاصة من قِبل الاحتلال، الذى يصور الأمر بأنه إنجاز كبير، إلا أن إسرائيل تعلم جيدًا أنه حينما يُقتل يحيى السنوار سيخرج من غزة «ألف يحيى»، قائلًا: «لطالما روّج الاحتلال أن العقبة الرئيسية أمام مسار المفاوضات تكمن فى يحيى السنوار، وبمجرد رحيله سوف نقدم على صفقة لتبادل الأسرى وإنهاء الحرب، وهى أمور عارية عن الصحة، ولا يوجد الآن سوى استكمال الإبادة واستمرار المجازر التى يتعرض لها قطاع غزة، إلا أن استشهاد السنوار، أحد أهم أهداف الاحتلال وقام بتحقيقه. وأنا أعتقد أن هذا الاستشهاد سوف يزيد المقاومة قوة وثباتا، والغضب الشديد تجاه المجازر الإسرائيلية سيزيد من عزم المقاومة ضد الاحتلال الذى يؤكد استمرار عدوانه». أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية التى لطالما روّجت أيضًا أن السنوار كان «عقبة التفاوض»، فإن «اليمن» أكد أن العقبة الحقيقية أمام واشنطن هى نتنياهو، رأس الأفعى النرجسى الذى يراوغ ضد أى صفقة لإنهاء الحرب، ويلعب على الردع النفسى باستخدام وسائل الإعلام فى هذه الحرب.

وحول مَن سيخلف السنوار، كشف «اليمن»، أن الخيارات عديدة، وهناك أسماء يتم تداولها، من أبرزها خالد مشعل، وخليل الحية، إلا أن الحرب أكبر من قائد الحركة، وما يتم التخطيط له من قِبل الإسرائيلى والأمريكى وحلف الناتو، تجاه الشرق الأوسط أكبر مما يحدث فى غزة والضفة وجنوب لبنان، قائلًا: «هناك مخططات كبرى لكل الأطراف، والتى تشمل إيران ومحور المقاومة فى سوريا ولبنان والعراق لإعادة إسرائيل الكبرى والشرق الأوسط الجديد. أما مَن سيخلف السنوار، فالأقرب من القيادة هو خالد مشعل، إلا أن علاقاته محدودة ولا يفضل أن تصبح حماس قوة مسلحة تحت قيادة إيران، كما حزب الله اللبنانى وغيره، على عكس خليل الحية يمتلك قنوات اتصال أكبر بإيران».



فجر يوم الأحد الماضى قامت قوات العدو الإسرائيلى بشن غارات بالطائرات والصواريخ والمسيرات والمدافع على «مشروع بيت لاهيا» لتقتل حوالى 90 فلسطينيا بينهم أطفال ونساء وشيوخ، جُلهم من المدنيين بخلاف من لم يتم الوصول إليهم تحت الأنقاض، بخلاف جرحى بالعشرات وربما بالمئات، حيث كان أهالى مخيم جباليا وبيت حانون قد نزحوا إليها فرارًا من القصف الإسرائيلى المتواصل على منطقة ومخيم جباليا شمال غزة، واحتموا بمدرسة خليفة التابعة لمنظمة «الأونروا».

بقلم: نجوان عبداللطيف

وسط صمت العالم

إسرائيل تنفذ «خطة الجنرالات» وسياسة «الأرض المحروقة» على شمال غزة

منذ حوالى أسبوعين بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلى العملية العسكرية الثالثة فى شمال غزة بعد عمليتى نوفمبر 2023 ومايو 2024، وفق سياسة الأرض المحروقة فى محاولة لإنهاء كل مظاهر الحياة فى شمال غزة من بشر وحجر.

تطوق القوات الإسرائيلية محافظة شمال غزة وتفصلها تمامًا عن مدينة غزة ووسط القطاع، تفرض عليها حصارًا شاملًا تمنع وصول المساعدات الغذائية، تستهدف فى غاراتها المخابز ومحطات المياه والوقود والكهرباء، وكل مكان يمد الفلسطينيين بالطعام أو الشراب، تسوى المبانى بالأرض بمن فيها من سكان، تدمر الطرق، والبنية التحتية بما يجعل تحرك الفلسطينيين أمرا بالغ الصعوبة، طال التدمير كل المؤسسات والمدارس والمساجد والكنائس، وطالبت إسرائيل بإخلاء آخر ثلاثة مستشفيات فى الشمال «المستشفى الإندونيسى ومستشفى العودة ومستشفى كمال عدوان» من كل من فيها من المرضى و الأطقم الطبية، بما يتسبب فى انهيار كامل للنظام الصحى فى الشمال.

قال فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، إن «ما لا يقل عن 400 ألف شخص محاصرون» فى شمال قطاع غزة، معتبرا أن «أوامر الإخلاء الإسرائيلية تجبر الناس على الفرار مرارا وتكرارا، خصوصا من مخيم جباليا، وأشار لازارينى فى تدوينة له على منصة إكس «أن عددًا كبيرًا من الفلسطينيين يرفضون الإخلاء لأنهم يعرفون جيدًا أن لا مكان أمن فى قطاع غزة».

يبدو أن إسرائيل قررت المضى وفق ما عُرف «بخطة الجنرالات» التى وضعتها مجموعة من الجنرالات السابقين فى الجيش الإسرائيلى بقيادة الجنرال المتقاعد جيورا أيلاند الرئيس السابق لمجلس الأمن القومى، والتى قدمها لرئيس الـوزراء بنيامين نتنياهو، وتهدف القضاء على حركة حماس بإفراغ شمال غزة من ساكنيها ومن الوجود الفلسطينى على أى نحو كان، ومن ثم يصبح المقاتلون من حماس محاصرين فإما الموت جوعًا أو الاستسلام، ثم تحويل الشمال إلى منطقة عسكرية مغلقة، وكانت إذاعة غزة قد أعلنت أن نتنياهو ويوآف جالانت وزير الدفاع، قد اعتمدا العمليات العسكرية التى ستسير وفق هذه الخطة، وفى السادس من أكتوبر بدأت العمليات العسكرية بطيئة ثم اشتدت فى 12 أكتوبر، على مخيم ومنطقة جباليا، بغارات جوية ومسيرات ومدافع ودبابات، وإجبار السكان على النزوح، حيث خاطب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى «أدرعى» أهالى الشمال المتواجدين وطالبهم بالنزوح إلى الجنوب، ولكن غالبيتهم (حوالى 400 ألف)لم يستجيبوا وظلوا فى الشمال برغم العمليات العسكرية فى المرحلتين السابقتين، هم متمسكون بأرضهم وبمنازلهم حتى لو كانت ركامًا، يؤمنون بأنهم إذا خرجوا لن يعودوا، وعندما نزح البعض هربًا من نيران الغارات الإسرائيلية ذهبوا إلى بيت لاهيا فى الشمال، واحتموا بمدرسة خليفة التابعة للأونروا، حيث اكتظت بالنازحين أطفالا ونساء وشيوخا ورجالا، هاجمتهم القوات الإسرائيلية،وقتلت منهم 90 وجرحت العشرات.

بعض الفلسطينيين من أهالى بلدة ومخيم جباليا فكروا فى النزوح ولكن طائرات العدو لم ترحمهم وأطلقت عليهم النيران والصواريخ، وفرضت القوات الإسرائيلية سيطرتها على كل المحاور، ومنعت دخول المعونات الغذائية، وفد أعلنت منظمة الغذاء التابعة للأمم المتحدة، أنه منذ الأول من أكتوبر الماضى لم تصل أى معونة غذائية لشمال غزة، أحد أطباء مستشفى كمال عدوان، صرح بأن هناك من ماتوا جوعًا.

وأكـد الدفاع المدنى فى غـزة فى بيان صحفى أن الاحتلال الإسرائيلى يفرض حصارا مطبقا على شمال القطاع ويعزله عن مدينة غزة بالكامل، و أن القصف المستمر والعنيف يحول دون انتشال عشرات الجثث من الطرقات شمال قطاع غزة، وأضاف أن الاحتلال دمر البنية التحتية بمحافظة شمال غزة وجعل التنقل أمرا شبه مستحيل، وأن رجال وسيارات الإسعاف والدفاع المدنى يتعرضون للقصف المباشر من القوات الإسرائيلية، لمنعهم من أداء عملهم...

وقالت اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق فى الأراضى الفلسطينية المشكلة من قبل الأمم المتحدة إن «إسرائيل دمرت نظام الرعاية الصحية فى غزة».

وكان مدير مستشفى كمال عدوان قد صرح بأنه بعد الحصار على المستشفى من قبل القوات الإسرائيلية ومنع الوقود والماء والغذاء والدواء، ومطالبتهم بإخلائها من المرضى والطاقم الطبى والعاملين، وأثناء نقل المرضى والسير بضع مترات انهالت عليهم طلقات النيران فعادوا مسرعين للاحتماء بالمستشفى.

وفى بيان لها، دعت منظمة «أطباء بلا حدود» القوات الإسرائيلية إلى إنهاء أوامر الإخلاء التى تؤدى إلى التهجير القسرى للسكان، وضمان حماية المدنيين، والسماح للإمدادات الإنسانية التى تشتد الحاجة إليها بالدخول إلى الشمال بشكل عاجل.

وأشارت المنظمة إلى أن استدعاء سكان بيت حانون وجباليا وبيت لاهيا للذهاب إلى ما يسمى بالمنطقة الإنسانية المكتظة، الواقعة بين المواصى ودير البلح حيث يعيش مليون شخص فى ظروف غير إنسانية هو «جزء من عملية التهجير الجماعى القسرى»، مضيفة أن ذلك «يحول شمال غزة إلى صحراء غير قابلة للعيش».

«خطة الجنرالات» التى تتبعها إسرائيل دون إعلان رسمى، هى تنفيذ لسياسة الأرض المحروقة التى ظهرت بوضوح أيام الحرب الصينية اليابانية عام 1937وهى استراتيجية عسكرية تتمثل فى حرق أو تدمير المحاصيل أو الموارد الأخرى التى قد تكون مفيدة لقوات العدو الغازية.

ويعتبر إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناجازاكى فى الحرب العالمية الثانية، فى إطار سياسة الأرض المحروقة.

وفى تقرير لصحيفة لوموند الفرنسية الشهيرة، أشارت إلى أن صور الأقمار الصناعية لقطاع غزة خاصة شماله توضح تدمير مناطق بالكامل فى الشريط الحدودى، وإفراغها من السكان وحرق الأراضى الزراعية مما يعنى القضاء على الحل السياسى وفق حل الدولتين.

وكانت مصر قد حذرت من قبل من مخاطر سياسة الأرض المحروقة، والتى تستهدف تقويض كل مقومات الدولة الفلسطينية المستقبلية والقضاء على ما تبقى من أمل للشعب الفلسطينى لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وطالبت مصر، الأطراف المؤثرة فى المجتمع الدولى، ومجلس الأمن، بموقف حازم يوقف تلك الممارسات غير الشرعية، ويوفر الحماية للشعب الفلسطينى.

إسرائيل تتبع خطة الجنرالات أو سياسة الأرض المحروقة ليس مهما التسميات، الواقع الفعلى أن إسرائيل تعمل على إفراغ شمال غزة من كل ما هو فلسطينى سواء آثار أو مساجد أو كنائس ومنازل وبنية تحتية، وقبل كل ذلك إخلاؤه من البشر، بالتقتيل والترهيب والتجويع، وفرض حصار شامل، وقطع كل الاتصالات والإنترنت أثناء قيامها بالغارات الوحشية على سكان شمال القطاع، والعالم تجرد من إنسانيته وسمح لشريعة الغابة أن تسود، والأمم المتحدة عاجزة عن إلزام إسرائيل بالقوانين والاتفاقات الدولية، أو بقرارات مجلس الأمن، أو توقيع عقوبات عليها طالما الراعى الرسمى الأمريكى يشهر سيف الفيتو لحمايتها، ولكن كلما شاهدت الأطفال وهم يخرجون من تحت ركام بيوتهم التى دمرها العدو الإسرائيلى، هؤلاء هم الأمل هم رجال المقاومة لغد وبعد غد.. فلسطين لن تموت، ستظل كما قال شاعرها الكبير محمود درويش «على هذه الأرض ما يستحق الحياة» .



امتد عدوان الكيان المحتل على لبنان.. ليطال قوات (اليونيفيل).. التابعة للأمم المتحدة.. تلك القوات التى تمتلك حماية دولية.. ويعتبر العدوان عليها عدوانًا على المنظمة الدولية ذاتها.. بكل ما تمثله من دول وهيئات ومؤسسات تابعة لها.. ولكن هذا العدو اعتاد أن يضرب بالقانون الدولى عرض الحائط.. بل وصلت به البجاحة إلى حد سب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش ونعته بأنه (شخص غير مرغوب فيه).. وكأنه يعمل عند هذا الكيان.. وليس قائدًا لأهم منظمة دولية فى العالم.

بقلم: محمد الشافعي

نتنياهو.. ينزع الشرعية عن الكيان المحتل

أمام هذا العدوان البغيض والمتبجح اضطر الرئيس الفرنسى ماكرون إلى التصريح بكلمات قليلة ولكنها مهمة عندما قال (يجب ألا تنس إسرائيل أنها قد نشأت بقرار من الأمم المتحدة).. وعلى الفور رد عليه رئيس الوزراء الصهيونى قائلاً (لم ننشأ بقرار من الأمم المتحدة.. ولكن نشأنا بالحرب).. ومثل هذا التصريح تزوير للتاريخ.. وترسيخ لشريعة الغابة والتوحش.. وأمام هذا التزوير الفج على دول العالم المبادرة بتقديم طلب إلى الأمم المتحدة لكى تسحب اعترافها بهذا الكيان المحتل.. الذى يرفض الشرعية الوحيدة.. التى تستر عوراته وما أكثرها.. تلك الشرعية التى نشأت عن قرار التقسيم.. القرار رقم -181 الصادر عن الأمم المتحدة فى 29 نوفمبر 1947.. وكان عدد أعضاء المنظمة الدولية فى ذلك الوقت 57 دولة فقط.. حيث لم يكن قد تم تفعيل عضوية دول المحور التى هزمت فى الحرب العالمية الثانية (ألمانيا – اليابان – إيطاليا).. وكان من المفترض التصويت على هذا القرار يوم 26 نوفمبر.. ولكن الأمريكان تدخلوا بقوة.. لتأجيل التصويت إلى يوم التاسع والعشرين بحجة أن عيد الشكر لديهم يوم 27 نوفمبر.. وذلك بعد أن تأكدوا بأن القرار لن يحظى بتأييد ثلثى الدول الأعضاء لتصبح نافذا.. وخلال هذه الأيام الثلاثة تم الضغط بالتهديد والرشاوى على عدد من الدول.. من خلال الدبلوماسيين ورجال الأعمال أصحاب النفوذ فى تلك الدول.. ومن الدول التى تم إجبارها على تأييد القرار ليبيريا – الفلبين- هاييتى... وقد كتب جيمس فورستال وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت فى مذكراته عن هذه الضغوط قائلاً (إن الطرق المستخدمة للضغط والإكراه للأمم الأخرى فى نطاق الأمم المتحدة كانت فضيحة).. وعند التصويت غابت دولة واحدة هى سيام (تايلاند الآن).. وتمت الموافقة على قرار اغتصاب فلسطين.. بأغلبية 33 صوتًا – ضد 13 صوتًا رفضوا القرار – مع وجود عشر دول امتنعت عن التصويت.. وكانت الدول الكبرى فى مقدمة المؤيدين (أمريكا – الاتحاد السوفيتى – فرنسا).. بينما امتنعت إنجلترا عن التصويت بحجة أنها دولة الانتداب على الفلسطينيين.. وخرج هذا القرار المعيب بثلاثة بنود هي:

- إقامة دولة عربية على مساحة 11 ألف كيلومتر من فلسطين التاريخية (42.3فى المائة)
- إنشاء دولة يهودية على مساحة 15 ألف كيلومتر من مساحة فلسطين (57.7فى المائة)
- مدينتا القدس وبيت لحم والأراضـى المجاورة لهما تحت الوصاية الدولية، وذلك لما تمثله المدينتان من رموز دينية.

وبعد هذا القرار الخطيئة سمح المحتل الإنجليزى فى فلسطين.. لكل العصابات الصهيونية بأن تمارس أقصى وأقسى درجات الإرهاب ضد الفلسطينيين.. فانطلق أعضاء (الهاجاناة – الأراجون – شتيرن.. إلـخ).. يقتلون ويدمرون ويطردون أصحاب الأرض من بيوتهم.. وانتهت هذه الموجة الإرهابية بإعلان قيام الكيان المحتل فى الخامس عشر من مايو 1948.. واجتمعت كل العصابات فى جيش واحد.. ولم يلتزموا بالقرار الأممى الذى يمثل الشرعية الوحيدة التى يملكونها.. ولكنهم تغولوا حتى سيطروا على مساحة 78فى المائة من فلسطين التاريخية.. وتحركت الجيوش العربية فى أكتوبر 1948 لإنقاذ فلسطين.. ورغم وجود كثير من البطولات خاصة فى صفوف الجيش المصرى.. إلى أن التهاون والتواطؤ كان موجودًا لدى بعض الأطـراف.. وانتهى الأمر بهدنة فرضها الغرب.. لكى يسمح لتلك العصابات الصهيونية بتأكيد وتأمين مراكزها فى كل الأراضى التى سيطروا عليها..

وبعد كل هذا يأتى رئيس وزراء الكيان المحتل.. يرد على الرئيس الفرنسي بكل بجاحة وصلف.. مدعيًا أن كيانه البغيض لم ينشأ بقرار من الأمم المتحدة.. ولكنه نشأ بالحرب وقوة السلام وقهر وطرد أصحاب الأرض الأصليين.

وأمام هذا التزوير الفاضح للتاريخ يجب أن تبادر العديد من الدول فى الوطن العربى وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وحتى فى أوربا.. إلى تقديم طلب عاجل إلى الأمم المتحدة.. لعقد اجتماع غير عادل لمناقشة سحب الاعتراف بهذا الكيان المحتل.. ويجب أن يتم تأييد القرار بأغلبية كبيرة.. فرئيس وزراء العدو قد أهان المنظمة الدولية.. واستهان بها وحقر من شأنها.. عندما تبجح قائلاً إن كيانه لم ينشأ بقرار من الأمم المتحدة.. وهذه فرصة أمام كل الدول والمؤسسات والهيئات.. التى تسعى بصدق إلى ترسيخ قيم الحق والجمال فى هذا العالم.. الذى تحول إلى غابة متوحشة بسبب وجود هذا الكيان الغاصب البغيض.. وإذا كان رئيس وزراء هذا الكيان يرد على الأمم المتحدة قرارها.. وينزع الشرعية عن كيانه الغاصب.. فعلى دول العالم.. وخاصة دول الوطن العربى والعالم الإسلامى.. أن تستثمر هذه الفرصة.. لتدفع الأمم المتحدة لكى تسحب قرارها 181 الصادر فى 29 نوفمبر 1949.. والذى نص فى أحد بنود الثلاثة على إنشاء دولة يهودية وسحب هذا القرار، يعنى إعادة هذا الكيان إلى مكوناته الأساسية.. مجرد عصابات صهيونية إرهابية.. تمارس كل أشكال وألوان العنف والإبادة الجماعية.. ضد الآمنيين فى فلسطين ولبنان.. وإن كان العدوان الغاشم المستمر على غزة ولبنان منذ أكثر من عام يؤكد أن هذا الكتان لا يمكن أبدًا أن يكون (دولة).. فالدول – صغرت أم كبرت – لديها حد أدنى من العنف والصلف والعدوان – بينما العصابات المسلحة الإرهابية ليس لديها أى رادع.. وتجعل السلاح هو الوطن.. وليس وسيلة للدفاع عن النفس والوطن، ونعتقد أن تصريح بنيامين نتنياهو قد ألقى إلى العالم (طوق النجاة).. فهذا الإرهابى ينزع عن نفسه الشرعية.. التى تم منحها لأسلافه بالضغط والترهيب والرشاوى، ويؤكد التاريخ أن اليهود قد طردوا وطوردوا فى أكثر من ستين دولة.. ولم يجدوا أى ملاذ آمن إلا بين العرب والمسلمين.. ورغم هذا مارسوا كل ما لديهم من إرهاب وتقتيل وعدوان ضد العرب والمسلمين.. وبعد ستة وسبعين عامًا من الإرهاب المتواصل.. ليس أمامنا إلا نزع هذا الخنجر المسموم الذى تم غرسه فى خاصرة الوطن العربى.. وقد جاءتنا الفرصة من خلال تصريحات رئيس وزراء الكيان المحتل.. الذى مزق ورقة التوت التى تستر عورة كيانه.. وهى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة فى نوفمبر 1947.

وأعتقد أننا لن نعدم وجود دولة مثل جنوب إفريقيا.. التى تقدمت إلى محكمة العدل الدولية.. بملف ضخم وشامل وملىء بالحقائق والوثائق والمستندات.. لمحاكمة هذا الكيان المحتل بتهمة الإبادة الجماعية.. ومن المنتظر أن يصدر قرار الإدانة فى المستقبل الغريب.. ليكون خطوة جديدة نحو القضاء على هذا الكيان اللقيط.. الذى يعيش فى الوقت الراهن فوبيا عقدة (العقد الثامن).. حيث لم تستمر أى دولة يهودية فى كل مراحل التاريخ أكثر من 80 عامًا فقط. وقد علمتنا دروس التاريخ أن العنف إذا وصل إلى ذروته.. فحتما سينطفئ ويتلاشى.. ولنا فى ما فعله هتلر عبرة ومثل وقد وصف رئيس نيكارجوا منذ أيام قليلة رئيس وزراء الاحتلال بأنه (هتلر الجديد).. الذى وصل إلى أحقر درجات العنف والإبادة الجماعية.. وحتمًا سينتهى هذا العنف وستتوقف تلك الإبادة.. وحتما سينتصر الحق.. (لن يضيع حق وراءه مطالب).. فما بالنا والحق وراءه مقاتل وشهيد ومطالب.. لن يتوقفوا جميعًا إلا بإزاحة هذا الكيان الغاصب عن المشهد تمامًا.



في السنوات الأخيرة، شهدنا تحول بعض الولايات في أمريكا إلى ساحات تنافس جديدة نتيجة السباق الانتخابي المتقلب، في حين حافظت ولايات أخرى على موقعها كساحات معركة لعقود طويلة. وكما هو الحال في كل انتخابات، تظل حفنة من الولايات هي الأكثر تنافسية هذا العام، وتستحوذ على غالبية اهتمام الحملات الانتخابية خلال الأسابيع الأخيرة. ومع اقتراب يوم التصويت، يتصاعد التنافس بين دونالد ترامب وكامالا هاريس، حيث يسعيان للفوز بأصوات الناخبين في هذه الولايات المتأرجحة. لهذا السبب، يصبح القرار الانتخابي في هذه الولايات ذا أهمية قصوى ليس فقط لأمريكا، بل للعالم بأسره.

تقرير: أماني عاطف



الولايات المتأرجحة

هل ستحسم الانتخابات الأمريكية؟

يبرز مصطلح «الولايات المتأرجحة» أو ما يُعرف بـ«swing states» لأنها ولايات غير محددة الطابع أو الميول، والتي تعتبر في غاية الأهمية ومسرح تنافس حقيقيا بين المرشحين في سباق الرئاسة الأمريكية. تتكون الولايات المتأرجحة من كل من أريزونا التي تملك 11 صوتا انتخابيا وفلوريدا التي تملك 29 صوتا انتخابيا ونيفادا بأصواتها الانتخابية الستة وولاية نبراسكا ذات الصوت الواحد ونيوهامشر بأربعة أصوات بالإضافة إلى كارولاينا الشمالية التي تمتلك 15 صوتا انتخابيا. وتعد ولاية بنسلفانيا مهمة للغاية لأن لديها 19 صوتًا انتخابيًا، أكثر من أي ساحة معركة أخرى وهي حاسمة لفرص هاريس أو ترامب في الفوز بالبيت الأبيض، لذلك أمضى المرشحان وقتًا أطول هناك مقارنة بأي ولاية أخرى، وأنفقت الحملتان وحلفاؤهما حوالي 279.3 مليون دولار في الإعلانات المذاعة حتى 7 أكتوبر، أي أكثر من 75 مليون دولار عن ولاية ميشيجان التي احتلت المركز الثاني. إذا خسرت هاريس ولاية بنسلفانيا، فستحتاج إلى الفوز إما بولاية كارولينا الشمالية أو جورجيا - وهما ولايتان صوتتا للديمقراطيين ثلاث مرات في العقود الأربعة الماضية - ليكون لديها أي فرصة للفوز.

وعلى العكس من ذلك، إذا خسر ترامب ولاية بنسلفانيا، فسوف يحتاج إلى الفوز إما بولاية ويسكونسن أو ميشيجان، اللتين صوتتا للجمهوريين مرة واحدة فقط منذ الثمانينيات - لصالح ترامب قبل ثماني سنوات.

في هذا السياق حلل سفير لبنان الأسبق مسعود معلوف من واشنطن لـ «المصور» أهمية الولايات المتأرجحة في الانتخابات، فهنالك عدد من الولايات أمرها محسوم للحزب الجمهوري أي لدونالد ترامب، وولايات أخرى أمرها محسوم للحزب الديمقراطي أي لهاريس في الانتخابات التي ستجرى بعد أقل من ثلاثة أسابيع، وتبقى حوالي 7 أو 8 ولايات تسمى ولايات متأرجحة إذ أحيانا تصوت مع هذا الحزب وأحيانا مع الحزب الآخر. هذه الولايات المتأرجحة وخاصة ولاية مثل ميشيجان التي بها وجود عربي وإسلامي لا بأس به. في عام 2020 هذه الولاية انطلاقا من عدم رغبتها بالتصويت للرئيس ترامب الذي لديه مواقف غير مؤيدة للدول الإسلامية والدول العربية إجمالا صوتوا للرئيس جو بايدن وفاز في الانتخابات بفضل هذه الولاية المتأرجحة. هذه المرة موقف الإدارة الأمريكية وموقف بايدن عندما كان مرشحا للرئاسة والآن نائبته هاريس يتخذان مواقف قوية جدا ومؤيدة لإسرائيل، ومن هنا ابتعدت الجاليات العربية والإسلامية عن تأييدها للحزب الديمقراطي. وتابع «معلوف»، أن هاريس تحاول بشتى الطرق الآن استرجاع بعض من هؤلاء الأصوات الذين ابتعدوا عنها لهذا السبب، ولكن حتى الآن لم تفلح لأنها في كل تصريح يتعلق بقضية الشرق الأوسط تؤكد تأييدها لإسرائيل بصورة قوية واستمرار الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بالسلاح والمال وبجميع الطرق في حال فوزها في الانتخابات.

الآن الجالية العربية في وضع حرج فهي لا تؤيد ترامب لمواقفه السابقة المؤيدة بصورة عمياء لإسرائيل وكذلك لا تؤيد بادين وبالتالي كامالا هاريس للأسباب نفسها، وفي حال عدم التصويت لهاريس فإن ذلك سيعني استفادة ترامب. الآن، الجاليات العربية والإسلامية تود أن توجه رسالة إلى الإدارة الأمريكية عبر تقاربها مع المرشحة المستقلة عن حزب الخضر جيل شتاين، هذه المرشحة تتخذ مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وتنتقد إسرائيل بصورة واضحة. وأكد «معلوف» أننا سنرى في الأسبوعين والنصف المتبقيين قبل الانتخابات إذا كانت هاريس ستستعيد قسما لا بأس به من الأصوات العربية التي ابتعدت عن الإدارة الأمريكية، وفي حال تمكنت من ذلك تزيد من حظوظها في الفوز مثلما فاز بايدن. لكن في الوقت الحاضر لا يمكن الجزم بمن سيفوز في هذه الولايات المتأرجحة التي ستحدد نتيجة الانتخابات ومن سيكون الرئيس المقبل للولايات المتحدة الأمريكية.

وبسؤال السفير مسعود عن كيف تؤثر القضايا الرئيسية مثل الهجرة والاقتصاد على الانتخابات، أوضح أن الموضوع الاقتصادي هو الذي يركز عليه الناخبون إجمالا في الولايات المتحدة لا السياسة الخارجية الأمريكية ولا أمور أخرى. الاقتصاد هو العنصر الأساسي: التضخم المالي وأسعار السلع والطاقة، وهناك تحسن في وضع الاقتصاد مؤخرا في الولايات المتحدة وانخفاض في نسبة البطالة مما يعطي «هاريس» بعض الحظوظ الإضافية. يبقى موضوع الهجرة وهو موضوع عام جدا في الولايات المتحدة ويركز عليه ترامب ويعطيه أهمية كبرى ويستمر في انتقاد إدارة بايدن لعدم إدارتها لهذا الموضوع، وهذا ما يعطيه بعض الأصوات خاصة عما يقوله عن الجرائم وأمور سلبية أخرى يحضرها معهم المهاجرون غير الشرعيين. وتابع «معلوف» أن الكونجرس الأمريكي منذ بضعة أشهر -عندما كان بايدن ما زال مرشحا للانتخابات- تمكن بحزبيه من الوصول إلى توافق على مشروع قانون يراقب ويضع حدا لهذه الهجرة غير الشرعية عبر زيادة آلاف الموظفين وعشرات الآلاف من الآلات الإلكترونية على الحدود من أجل القيام بالمراقبة. ولكن قبل أن يصل مشروع القانون هذا إلى التصويت، شعر ترامب أن نجاح مثل هذا المشروع سيفيد بايدن انتخابيا، فطلب من حلفائه في الحزب الجمهوري في الكونجرس رفض هذا المشروع وذلك ما حدث، ومنذ ذلك الوقت يركز ترامب على المشكلة التي لم يتمكن بادين ونائبته من حلها. هذه مشكلة كبرى في الولايات المتحدة وكانت قريبة إلى الحل لكن ترامب لأسباب شخصية سياسية فضل عدم حلها واتهام بايدن.

وأضاف «معلوف» أن هاريس تركز على موضوع الإجهاض الذي كان مسموحا به منذ عام 1973 وهذا يعطيها المزيد من التأييد عند النساء، لأن ترامب عندما كان رئيسا أدخل ثلاثة أعضاء جدد في المحكمة المؤلفة من تسعة أعضاء كان فيها ثلاثة أعضاء يمينيين متطرفين إلى حد ما فأصبحت الأكثرية منهم تؤيد سياسته بإلغاء موضوع الإجهاض.

دعم «جماعات الضغط» حاضر بقوة و«نتنياهو» يضعف قوة «اللوبي الصهيوني»

«ترامب VS هاريس»

«المال» يحدد المسار



تُعتبر الانتخابات الأمريكية، واحدة من أكثر الأحداث السياسية تعقيدًا في العالم، حيث تتداخل فيها العديد من العوامل المؤثرة. ولكن يظل المال هو العامل الأبرز والأكثر تأثيرًا على سير العملية الانتخابية. بفضل التمويلات الهائلة، تستطيع جماعات الضغط أو اللوبيات، ولجان العمل السياسي المعروفة باسم «الباكس»، توجيه اختيارات الناخبين وتوجيه السباق الرئاسي لصالح مرشحين بعينهم.

تقرير: يمنى الحديدي

تشهد الانتخابات الأمريكية تحرك كميات ضخمة من الأموال لصالح كلا الحزبين تصل إلى مليارات الدولارات، وتتوقع التقديرات المبدئية أن تشهد انتخابات 2024 إنفاقًا يتخطى 20 مليار دولار، ورغم أن عمليات تمويل الحملات والتبرع لها ضوابط معقدة، فإنها لا تخلو من الفساد. وبعيدا حتى عن الفساد، فإن عملية التمويل نفسها تؤثر في حملات المرشحين، فلن يتبع أحد سوى للمرشح الذي يخدم مصالحه وأفكاره السياسية، لذا فكل مرشح يحاول تبني أفكار معينة تتماشى مع جماعات معينة للحصول على دعمها وتمويلها. وتشرف على هذه العملية لجنة الانتخابات الفيدرالية التي تلزم كل مرشح بالإعلان عن هوية المتبرعين ومقدار تبرع كل منهم، وتتميز عملية التمويل بأنه لا توجد حدود للإنفاق السياسي، وأن أغلب التمويل يأتي من مصادر خاصة بجانب بعض التمويل العام المحدود للمرشحين، كما أن نفقات الجماعات المستقلة -جماعات الضغط- التي لا تربط نفسها بمرشح أو حزب سياسي، تزداد بسرعة كبيرة مما يجعلها متحكمة أكثر في المشهد الانتخابي.

ويعتمد التمويل الانتخابي على مصادر تمويل منها 3 مصادر أساسية وواحد غير أساسي، ويأتي في مقدمة المصادر الأساسية، الأحزاب السياسية نفسها التي توفر المال للمرشحين ويمكنها تمويل الإعلانات وتعبئة الناخبين، بعدها تأتي لجان العمل السياسي أو ما يسمى «الباكس» وهي تجمعات ترعاها شركات أو نقابات أو جماعات ودورها هو جمع الأموال وإعطاؤها لحملات المرشحين، وينضم لهم كذلك المتبرعون الأفراد المباشرون، حيث يمكنهم إعطاء مبالغ غير محدودة للعديد من المرشحين والأحزاب كما يريدون.

ومن المصادر غير الأساسية أو غير المباشرة هي الجماعات المستقلة التي يطلق عليها «سوبر باك» والتي لا تساهم بصورة مباشرة في تمويل الانتخابات، لكنها تنفق ما تريد من الأموال بشكل مباشر لمساعدة المرشح، حيث تعرض الإعلانات وتضع اللافتات وتوزع المواد الترويجية دون التحدث إلى المرشح أو الحزب لأنها مستقلة، وإذا تم الاتصال بالمرشح أو الحزب فإنها تعتبر مساهمة، وحينئذ ستصبح هناك حدود للتمويل.

كما تلعب جماعات الضغط المعروفة بـ«اللوبيات» دورا مهمًا سواء في الانتخابات أو رسم السياسات العامة الداخلية والخارجية لأمريكا، وهي عبارة عن مؤسسات من قطاعات مختلفة مثل الشركات الكبرى والجمعيات المهنية والمنظمات غير الربحية، وأشهرها اللوبي الصهيوني «آيباك» وتسعى هذه الجماعات للتأثير على صناعة القرار بالدرجة الأولى من خلال المال أو من خلال التأثير على الرأي العام. وأهم تلك الجماعات هو اللوبي الصهيوني والمتمثل في لجنة الشئون العامة الأمريكية - الإسرائيلية «آيباك» والتي تدافع في المقام الأول عن المصالح الإسرائيلية وتفضل المرشحين الداعمين لإسرائيل عن غيرهم من المعتدلين.

ويعد لوبي السلاح أيضا من أهم جماعات الضغط المؤثرة في الانتخابات، فهو يستثمر ملايين الدولارات منذ عقود لحماية حق التسلح، وتعد الجمعية الوطنية للبنادق «إن آر إي» من أكثر جماعات الضغط نفوذا في البلاد وتميل لدعم المرشحين الجمهوريين. وهناك أيضًا لوبي الأدوية وهو واحد من أهم جماعات الضغط الأمريكية، وتميل شركات الأدوية لمساندة المرشحين الجمهوريين الذين يزيدون من أرباحها، أو الذين يتبنون سياسات صديقة لهم، حيث تنفق جمعية البحوث الصيدلانية ومصنعي أمريكا «فارما» حوالي 28 مليون دولار سنويا لحماية مصالح شركات الأدوية.

أما شركات التكنولوجيا، فأصبحت رغم أنف الجميع تتمتع بنفوذ قوي في السياسة الأمريكية، حيث لا تعتمد هذه الشركات فقط على سياسة الإنفاق للتأثير في السياسة الأمريكية، بل أيضا تعتمد على منصاتها للتأثير على الرأي العام. وهناك أيضا الجمعيات المهنية التي تؤيد هي الأخرى مَن يدافع عن مصلحة كل جمعية على حدة، هذا إلى جانب غرفة التجارة الأمريكية التي دعمت «ترامب» في انتخابات 2020، وذلك لجهوده في تقليص الضرائب على الشركات وتعزيز التجارة الحرة، كما تنفق الغرفة ميزانية ضخمة سنويا للدفاع عن مصالح الشركات وتدعم قطاع الأعمال.

وفي هذا السياق، أوضح الدكتور أشرف سنجر أستاذ العلاقات الدولية الأمريكية، الفرق بين لجان العمل السياسي واللوبيات والدور الذي تلعبه كل منها في التأثير على الانتخابات الأمريكية. فبحسب «سنجر»، فإن «اللوبي هم مجموعة من الأفراد المتطوعين دون مقابل أو بمقابل، هدفهم الوصول إلى أعضاء في الكونجرس أو في مجلس الشيوخ لتغيير سياسية معينة مثل اللوبي الإسرائيلي في واشنطن أو اللوبي التركي وغيرها، ويكون هدفها الرئيسي العمل على المشرع، وهو قريب إلى حد ما من فكرة لجان العمل السياسي، لكن لجان العمل السياسي مظلة ودائرة أكبر؛ لأنها دائرة مؤسسات بها أفراد يجمعون أموالا لخدمة جهات مختلفة في المجتمع مثل نقابة الأطباء أو المهندسين أو صناع القرار، فتجمع كمية كبيرة من الأموال، وهدفها ليس الوصول إلى شخص واحد أو حتى مجموعة من المشرعين، بل تهدف إلى تغيير تشريع ضخم كبير يتعلق بقضية ضخمة تحتاج إلى تمويل أو تجميع أموال وبالطبع هي تأثيرها أكبر، غير أنها منتشرة وتصل أعدادها لآلاف، والدستور لا يحرمها هذا العمل بل يعتبره دليلا على حيوية المجتمع الأمريكي».

«سنجر»، أضاف أن «من الاختلافات البارزة أيضا أن اللوبي قد يعمل لصالح دولة أخرى، فرغم أن أعضاءه أمريكيون إلا أنه يعمل لدولة أخرى، ومعروف لدى السلطات أنه يعمل لصالح دولة معينة وليست عليه مخاطرة سياسية أو جنائية، وهو ما تفهّمته إسرائيل باكرا، في حين تفهّمه العرب مؤخرا»، مؤكدًا أن «المال السياسي موجود بقوة في الولايات المتحدة سواء في الانتخابات أو في اللوبيات وحتى في «الباكس»، ففي النهاية الانتخابات الأمريكية عملية معقدة تحتاج إلى المال وليس فقط الشعارات، والأمريكيون متفهمون هذه النقطة، لكن في المقابل يطلبون دائما إخبارهم بطريقة الحصول على الأموال، وفيما تم صرفها، وهنا يتم وضع القيود».

وفي النهاية كما قال «سنجر»، فإن اللوبيات لا تتحكم في السياسة الأمريكية، فهي مؤثرة لكنها ليست المحرض الأساسي لها، وهذه المرة لن يكون اللوبي الإسرائيلي بالقوة التي كان عليها في السابق، حيث باتت أمريكا تدرك الضرر الذي يسببه «نتنياهو» في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

تلعب جماعات الضغط المعروفة بـ«اللوبيات» دورا مهمًا سواء في الانتخابات أو رسم السياسات العامة الداخلية والخارجية لأمريكا، وهي عبارة عن مؤسسات من قطاعات مختلفة مثل الشركات الكبرى والجمعيات المهنية والمنظمات غير الربحية، وأشهرها اللوبي الصهيوني «آيباك»

هل يتخلى الغرب عن «خطة نصر» زيلينسكى؟



مع اشتعال الصراع فى الشرق الأوسط، أصبح هناك شعور طاغٍ بأن الإرادة السياسية لمساعدة أوكرانيا على التغلب على العملية العسكرية الروسية آخذة فى الانحسار خاصةً بعد مرور أكثر من عامين على دعم كييف دون تسوية للنزاع. ولأن أزمة الشرق الأوسط الحالية تجتذب اهتمامًا أكثر من قبل الأوساط الإعلامية العالمية، حرص الرئيس الأوكرانى فولوديمير زيلينسكى على أن تحظى أوكرانيا بنصيبها من الاهتمام، وكان آخر ما عرضه «خطة النصر» أمام البرلمان الأوكرانى.

تقرير: سلمى أمجد

ووفقًا لصحيفة «الجارديان»، فإن الأمر قد يتطلب «صدمة ثانية» بحجم الغزو الروسى الكامل لأوكرانيا فى فبراير 2022 لإخراج الدول الغربية من حالة الركود، وتحفيز الأوروبيين على اتخاذ خطوات أكثر جذرية لتعزيز ودمج دفاعاتهم الخاصة. وقد تنطوى هذه الصدمة على انهيار مفاجئ للدفاعات الأوكرانية فى الخطوط الأمامية، أو سيطرة جديدة للجيش الروسى على غرار ما حدث فى «بوتشا»، أو ربما فوز الرئيس السابق دونالد ترامب فى الانتخابات الأمريكية المقبلة. فى 5 نوفمبر، أى من هذه الأمور سيكون كارثة بالنسبة لكييف.

قدم الرئيس الأوكرانى «خطة النصر» لأول مرة للرئيس الأمريكى جو بايدن خلال زيارته للبيت الأبيض فى سبتمبر الماضى. وأمرت إدارة بايدن بزيادة المساعدات الإضافية لأوكرانيا خلال تلك الزيارة، وكشفت عن حزمة مساعدات بقيمة 375 مليون دولار، لكنها امتنعت عن تلبية مطالب كييف بالسماح لها بالهجوم بشكل أعمق فى روسيا. حيث لا يزال بايدن قلقا من أن نظيره الروسى فلاديمير بوتين قد ينتقم من الغرب بطرق قد توسع الصراع. كما أن الولايات المتحدة منشغلة فى الوقت الحالى بانتخاباتها الرئاسية والحرب المتصاعدة فى الشرق الأوسط. وعلى الصعيد الأوروبى، تعانى فرنسا من أزمة سياسية ومالية، وهناك تراجع لقوة إيمانويل ماكرون فى الداخل ونفوذه فى أوروبا بسرعة. فى حين تكافح حكومة العمال الجديدة فى المملكة المتحدة مع مشاكل إصلاح الخدمات الصحية والعامة.

لذلك توجه زيلينسكى إلى البرلمان الأوكرانى يوم الأربعاء الماضى، بعد فشله فى حشد الدعم الإضافى الملموس خلال اجتماعه مع الحلفاء الأوروبيين. وقال زيلينسكى للمشرعين فى كييف إن الخطة، التى تتألف من خمس نقاط وثلاث نقاط «سرية» إضافية يتم مشاركتها فقط مع شركاء معينين، ستكون بمثابة جسر نحو محادثات سلام مستقبلية مع روسيا، حيث يهدف إلى تعزيز موقف أوكرانيا بما يكفى. وتتمثل خطة زيلينسكى للسلام فى دعوة أوكرانيا لتصبح عضوًا فى حلف شمال الأطلسى وفى نهاية المطاف الاتحاد الأوروبى - وهما التحالفان اللذان كانت كييف تدفع منذ فترة طويلة للانضمام إليهما. كما شملت خطته مقترحات لتعزيز دفاع أوكرانيا، وتنفيذ حزمة ردع استراتيجية غير نووية، وتنمية اقتصاد البلاد.

وأوضح الدكتور عماد أبو الرب، رئيس المركز الأوكرانى للتواصل والحوار، لـ «المصور»، أن تصريحات الرئيس زيلينسكى، جاءت فى وقت حساس خاصةً أنه يخاطب البرلمان لأول مرة، توضح أن أوكرانيا لن تقبل الإملاءات الروسية، وتصر على أن يقف معها المجتمع الدولى لأنها تريد من هذا المجتمع أن يدعم القرارات الدولية التى تمنع الاعتداء على وحدة وسيادة أراضى الدول الأعضاء أو الاستيلاء عليها بشكل غير قانونى. كما يحمل الخطاب رسالة إلى الغرب أن أوكرانيا باتت بوابة الدفاع عن الاتحاد الأوروبى، والناتو، وأن وضع منصات صواريخ داخل الأراضى الأوكرانية ستكون فيها حماية مباشرة لهم. بمعنى وجود صواريخ بعيدة المدى، والسماح باستخدامها فى ضرب الأراضى الروسية حاليًا أو أن تكون رادعا أو صدًا دفاعيًا فى حالة انتهاء هذه الحرب أو اندلاع حرب أخرى قد تكون بين روسيا والغرب. وبالتالى هى تقدم نفسها كخط دفاع أول عن الاتحاد الأوروبى.

وهذا يتوجب على الاتحاد الأوروبى أن ينظر نظرة جادة، ولا يتقاعس أو يقلص من مساعداته سواء كانت عسكرية أو استخباراتية أو اقتصادية أو إنسانية أو حماية البنية التحتية للطاقة. وأكد «أبو الرب» أن هذه المؤشرات، وكل هذه الرسائل التى أراد أن يرسلها الرئيس الأوكرانى وجدت قبولًا لدى الدول الداعمة الأبرز لأوكرانيا، خاصة أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا. وهذا لا ينفى وجود دول تحتاج إلى مزيد من الحوار معها لإقناعها ألا تتوقف عن الدعم الأوكرانى. كما يبدو أن الاتحاد الأوروبى يحاول أن يوازن بين أمرين؛ دعم مسار التفاوض، وأن هذه الحرب لابد أن تتوقف لأنها باتت تقلق الجميع، وتضرهم من ارتفاع التضخم الاقتصادي، والبطالة وارتفاع الأسعار، والقلق من شبح فقدان استيراد، وتدفق مخزون الطاقة - وبالأخص الغاز ومشتقات النفط، بجانب الحبوب، والمواد الغذائية.

ويرى «أبو الرب» أنه من السابق لأوانه أن نقول إن الغرب قرر أو أرسل رسالة إلى أوكرانيا أنه فى المستقبل القريب قد يتوقف أو يقلص من سبل دعمها، ولكن أيضًا الغرب يريد أن يطمئن أن أوكرانيا عندما يتاح لها مبادرات جادة عادلة معقولة لن تقف موقف الرافض من هذه المبادرات.

وبالنسبة للحكومات الأوروبية، وبصرف النظر عن معضلاتها الداخلية، فإن الاختيار لابد وأن يكون واضحًا. إما أن تدعم أوكرانيا بشكل أكثر حزمًا الآن، بما فى ذلك من خلال الضربات العميقة، أو تواجه موقفا استراتيجيًا أسوأ كثيرًا فى العام المقبل، خاصةً أن أوكرانيا تواجه فى الوقت الحالى انتكاسات على خط المواجهة الشرقي، حيث تزعم روسيا تحقيق تقدم تدريجى فى منطقة دونيتسك مع استمرارها فى مهاجمة المدن الأوكرانية الأخرى بضربات بطائرات بدون طيار وصواريخ. كما تركز على الاستعداد لفصل الشتاء القاسى، حيث ستواجه هجمات روسية متجددة على بنيتها التحتية للطاقة، وفقًا لـ«سى إن إن».

مع بشائر وأجواء الاحتفاء بالعيد الوطنى الـ 54

«التراث والهوية والثقافة الوطنية» توجه استراتيجى لرؤية «عمان 2040»

تركز سلطنة عمان عبر مختلف القطاعات والمؤسسات، على إعداد جيل يتحلى بقيم المواطنة محافظًا على هويته العمانية وتراثه وتاريخه الخالد، وقادر على المحافظة على مكتسبات الوطن والمساهمة فى بنائه والارتقاء به، ومواكب للمستجدات والتطورات المختلفة دون الذوبان فى هوية الآخر، ويأتى هذا الاهتمام فى إطار توجه استراتيجى تعمل عليه رؤية «عمان 2040» بالتعاون مع مختلف القطاعات وتنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة وتسخير كافة الإمكانيات للوصول إلى أهداف أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية فى رؤية «عمان2040»، وذلك تزامنًا مع الاستعدادات للاحتفال بالعيد الوطنى الرابع والخمسين والذى يوافق الثامن عشر من نوفمبر من كل عام.

وأكدت رؤية «عمان2040»، أن «الالتزام بالمواطنة والمحافظة على التراث والهوية والثقافة الوطنية أحد عوامل نجاح المجتمعات وتطورها وقدرتها على تحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع والمساهمة الإيجابية فى بناء الدولة والمشاركة فى تطورها وتعزيز مواردها المختلفة».

وأوضح تقرير وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان2040 فى أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، أن «العالم يشهد فى الوقت الراهن العديد من المتغيرات التى تؤثر فى نظرة الشباب إلى مجتمعاتهم وانتمائهم وهويتهم الثقافية، وتعد العولمة والثورات الصناعية أحد أبرز التحديات أمام المجتمعات المعاصرة للمحافظة على هويتها وقيمها وتراثها الحضارى والإنسانى».

وفى هذا الإطار تنظر رؤية «عمان2040» إلى تعزيز المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، على أنها أحد الأركان الأساسية للرؤية، ويؤكد التوجه الاستراتيجى لأولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية على أهمية الوصول بالمجتمع العمانى لمرحلة يوصف فيها بأنه مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته، وذلك من أجل المساهمة فى تحقيق تطلعات رؤية «عمان2040» فى ربط الأجيال المعاصرة بهويتها الثقافية فى الوقت الذى تعتبر فيه الاندماج فى عصر العلم والتقنية المتقدمة أحد أبرز أهدافها.

وفى مجال تعزيز الثقافة الوطنية، أشار تقرير وحدة متابعة وتنفيذ الرؤية، إلى جهود الجهات فى مواكبة التوجهات الاستراتيجية لرؤية «عمان2040» ضمن أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية من خلال العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات التى تُسهم فى بناء مجتمع قادر على المساهمة بفاعلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بثوابت وطنية وثقافية راسخة، حيث حرصت وزارة الثقافة والرياضة والشباب على إبراز الهوية العمانية خلال مشاركاتها فى المحافل المحلية والخليجية والعربية والدولية، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الفعاليات والبرامج الثقافية المتنوعة التى تسهم فى تعزيز الهوية الثقافية لدى المجتمع.

وأوضح التقرير أن «العام الماضى شهد تنفيذ العديد من الفعاليات الرامية لترسيخ الثقافة الوطنية، فقد استضافت سلطنة عمان عددًا من الأحداث الثقافية التى تعمل على التعريف بتراث سلطنة عمان وثقافتها وإتاحة الفرصة لتبادل الرؤى مع المشاركين من مختلف دول العالم، والفعاليات الثقافية بمختلف المحافظات لربط الشباب بثقافتهم وهويتهم وتعزيز انتمائهم الوطنى».

ثوابت تأسس عليها المجتمع العُمانى

ويأتى الاهتمام بتعزيز المواطنة والهوية انطلاقًا من الثوابت التى تأسس عليها المجتمع العُمانى منذ آلاف السنين، حيث قامت وزارة التربية والتعليم خلال عام 2023 - انطلاقًا من دورها فى تمكين الجيل الجديد من التغلب على التحديات التى تواجه المنظومة الأخلاقية والثقافية والتصدى للأفكار الهدامة التى تستهدف ثقافتنا وتراثنا الوطنى - بتنفيذ عدد من البرامج والمبادرات وحلقات العمل التدريبية الموجهة لطلبة المدارس لغرس قيم المواطنة والهوية الوطنية لديهم، وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة التربية والتعليم زيادة نسبة تفعيل وسائل التواصل الاجتماعى لتعزيز قيم المواطنة، ورفع عدد الدراسات المتعلقة بالتربية على المواطنة، وتنفيذ برامج ومبادرات فى هذا الإطار، بالإضافة إلى نشرة التربية عن المواطنة وتأليف مناهج عن المواطنة وتدريسها فى المدارس.

وفى قطاع التعليم العالى قامت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى والابتكار بتدشين البرنامج التثقيفى «نحن عُمان» الذى يستهدف طلبة مؤسسات التعليم العالى، ويتضمن العديد من الفعاليات والأنشطة التى تُركز على تعزيز الانتماء الوطنى لدى الطلاب والطالبات والاعتزاز بمنجزات الوطن قديمًا وحديثًا وتعزيز الوعى لديهم بمكونات الدولة وأهداف الحكومة ورؤية «عمان2040».

واهتمت رؤية «عمان2040» بقطاع الاستثمار فى التراث الذى تكمن أهميته فى تعزيز الهوية والثقافة الوطنية والاستفادة من الفرص الإيجابية المتاحة به؛ لتسليط الضوء على الحضارة العمانية خلال الحقب التاريخية السابقة، كما أن الاستثمار فى التراث يُتيح المجال لاستدامته والمحافظة على الموروث الوطنى وصيانته وتعزيز مساهمة قطاع التراث فى النشاط الاقتصادى، وزيادة فرص العمل فى القطاع، وإتاحة المجال لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالقطاع

ويُتيح الاستثمار فى التراث أيضًا تحويل المنتج الثقافى إلى منتج قابل للاستثمار، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومى والخاص، وتعظيم الفرص الاستثمارية فى القيمة المحلية المضافة، وتبنى سياسة الابتكار وتشجيع العمل الحر فى مجال إدارة التراث الثقافى بالشراكة مع القطاع الخاص، وتنويع مصادر الجذب السياحى وتوفير مجموعة خيارات حصرية من التجارب لجذب السياح الدوليين والإقليميين ودمجهم مع ثقافة المجتمعات المحلية.

وتنفذ وزارة التراث والسياحة ضمن الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025) العديد من المشروعات الاستثمارية للتراث بهدف الاستفادة من القطاع فى النمو الاقتصادى وتعزيز الهوية الوطنية، ويُعد برنامج تحديث وتطوير منظومة المتاحف أحد أبرز المشروعات التى يتم تنفيذها حاليًا، ويستهدف البرنامج إقامة متاحف جديدة وتطوير المتاحف القائمة ومنح تراخيص إقامة المتاحف الخاصة لاستثمار الشراكات المجتمعية واستدامة التراث والموروث الوطنى، وإنشاء متحف التاريخ البحرى، وتطوير متحف أرض اللبان، وتطوير متحف قلعة صحار وتأهيل وصيانة المتحف العُمانى الفرنسي، كما تنفذ الوزارة برنامجًا للحفاظ على المعالم الأثرية وصيانتها وتأهيلها بهدف استدامتها والاستفادة منها فى التنويع الاقتصادى.

الإعلام العُمانى معزز لاستدامة النهضة المتجددة

ساهمت وسائل الإعلام العُمانية فى تعزيز قيم المواطنة وغرسها وتأصيلها فى المجتمع العُمانى من خلال مجموعة من المواد الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية مثل المقال والتحقيق الصحفى والبرامج الإذاعية والبرامج التلفزيونية ونشرات الأخبار، امتدادًا إلى الأعمال الفنية والمحتوى المقدم فى المواقع الرقمية.

وتضمنت خطة وزارة الإعلام خلال 2023 و2024 تنفيذ العديد من الأعمال التلفزيونية والإذاعية والأنشطة الإعلامية فى مختلف وسائل الإعلام، وعلى سبيل المثال فى قطاع الصحافة تحرص جريدة «عمان» على نشر العديد من المواد التى تهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة والهوية وتعزيزها للقارئ فى الداخل والتعريف بها لجمهور القراء فى الخارج سواء من خلال الأخبار والتقارير الصحفية أو من خلال المقالات والأعمدة التى يكتبها الكتاب العمانيون، كما أن الصحيفة تصدر ملاحق مطبوعة مثل الملحق الثقافى وملحق المحافظات اللذين يعكسان جانبًا من هذه القيم عبر صفحاتهما.

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة الإعلام ضمن جهودها - لتعزيز المواطنة والهوية والثقافة الوطنية - إطلاق عمل بعنوان «نحو إطار وطنى للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعى»، كما وضعت الوزارة عدة مشاريع فى خطتها السنوية لعام 2024 تتضمن إنتاج وبث ما يقارب 5000 منتج إعلامى يستهدف الثقة المجتمعية فى الأداء الحكومى، وتنفيذ مبادرة استضافة مفكرين ومتحدثين من الخارج لإلقاء محاضرات حول الموضوعات المهمة لسلطنة عُمان، كما تعمل الوزارة على إطلاق حملة إعلانية وإعلامية عبر إحدى الشبكات العالمية للتعريف بسلطنة عمان ومختلف مقوماتها والترويج للجوانب السياحية والاستثمارية.

وأكد تقرير رؤية «عمان2040»، أن «قيم التفاهم والتعايش والسلام قيم أصيلة فى المجتمع العمانى وأحد أسباب تعزيز الوحدة الوطنية وركن أساسى لتحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة بيئة مجتمعية تسودها الثقة المتبادلة والاحترام دون أى تطرف أو تعصب وتسهم فى تشجيع التطور والتنمية واستقطاب الاستثمارات والسياح وإتاحة المجال لجذب الخبرات وتبادل المعلومات والأفكار، ويوفر الترويج لهذه القيم عالميًا فرصة لسلطنة عُمان لتعزيز علاقاتها الدولية ونشر رسالتها السامية حول العالم لينعكس أثره إيجابًا على مكانة سلطنة عمان فى التقارير والمؤشرات الدولية منها مؤشر السلام العالمى ومؤشر الإرهاب وتقرير الحريات الدينية فى العالم التابع لوزارة الخارجية الأمريكية».

وقامت وزارة الأوقاف والشئون الدينية خلال عام 2023 بالعديد من الجهود لتعزيز قيم التفاهم والتعايش والسلام والترويج لها، إذ أقامت محطتين دوليتين لمعرض رسالة السلام من سلطنة عمان، الأولى فى مقر منظمة الأمم المتحدة فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بالتزامن مع مشاركة سلطنة عمان فى أسبوع الأمم المتحدة الثالث لمكافحة الإرهاب، والمحطة الدولية الثانية فى مقر منظمة اليونسكو فى باريس. وتتضمن الخطط المستقبلية إقامة معارض دولية سنويًا لمعرض رسالة السلام من سلطنة عمان، ومشاركة الأمم المتحدة الاحتفال باليوم العالمى للتسامح الذى يوافق 16 نوفمبر من كل عام.

فى أول مسرح عرائس لأبناء حى الخليفة..

د. إسماعيل الموجى:

أطفال «الإمامين والتونسى» يعالجون ظاهرة العنف

«حلم يوسف».. نواة فكر وإبداع لنشأة مسرح لفن العرائس من أطفال حى الخليفة.. مناجاة من أجل خلاصهم من مساوئ سلوكيات وأفكار ماضيهم.. هكذا عبر الفنان الكبير أحد رواد فن العرائس الدكتور إسماعيل الموجى عن تأسيسه لأول مسرح داخل مصر لفن العرائس أبطاله من أطفال العشوائيات لإعادة صياغة سلوكياتهم بشكل مقبول اجتماعيًا بنوع من الإصلاح والتهذيب لمعاملاتهم مع الآخرين..!

ركز إسماعيل الموجى فى عرضه «حلم يوسف» على مناقشة ظاهرة العنف الموجودة داخل هذه المناطق من خلال احتكاكه بأطفالهم، فى حين أنه يجزم بأن هذا المسرح هو مسرح موازٍ لمسرح القاهرة للعرائس الذى كان يتولى إدارته لعدة سنوات سابقة، وهذا لا يعنى أنه يجرى مقارنة بينهما لأنهما فى نهاية الأمر مكملان لبعضهما البعض بأعمالهما ذات الرسائل القيمة التى تستهدف الارتقاء بالمجتمع.. يأمل «الموجى» أن يجوب كل نجوع المحروسة بمسرحه لنشر الوعى بين أطفال مصر.

حوار يكتبه:
محمد رمضان

كيف جاءتك فكرة إنشاء مسرح للعرائس من أطفال العشوائيات؟ وما الدافع وراء ذلك؟

بدأت فكرة هذا المسرح منذ عام ونصف، حيث شرعنا فى تنفيذها قبل حلول شهر رمضان بنحو عشرين يوما فى عام 2023، حيث اتصلت بى إيمان رشوان عضو مجلس أمناء مؤسسة «مودة لتعمير وتنمية مساجد آل البيت رضى الله عنهم» والتى يرأس مجلسها فضيلة الدكتور على جمعة.. حيث أعربت لى «إيمان رشوان» عن رغبتها لعمل عرض مسرحى للعرائس للأطفال أثناء حفل الأفطار الجماعى خلال شهر رمضان الكريم لأطفال العشوائيات فى منطقة الخليفة، والتى تضم عدة مناطق هى «السيدة عائشة والإمام الشافعى والإمام التونسى» وكل هذه المناطق تقع بالقرب من المقابر ولها طبيعتها الخاصة، وبدأنا العمل بتقديم عرض الليلة الكبيرة للأطفال أثناء حفل الإفطار فى شهر رمضان قبل الماضى داخل مركز شباب الإمامين والتونسى ثم طلب منى المسئولون بمؤسسة «مودة» عمل ورشة لتعليم هؤلاء الأطفال فن العرائس وتصنيعهم لها، فاقترحت عليهم فكرة إقامة مسرح للعرائس يشارك فيه هؤلاء الأطفال ويكون موازيًا لمسرح القاهرة للعرائس الذى كنت أتولى إدارته لفترة وكنت أمثل مصر من خلاله فى المحافل الدولية، ومن ثم بدأت فى تنفيذ هذا الحلم وواجهتنى صعوبة تتلخص فى المقولة المأثورة بأن «التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر» لأننى سأربى هذا النشء منذ صغره على قيم ومبادئ وعندما اقترحت عليهم فكرة تأسيس هذا المسرح لم يكن فى نيتى أن يكون مسرحًا للعرائس فقط ولكننى كنت أسعى لتعريف هؤلاء الأطفال بماهية المسرح وقيمته فى حياتنا بصفة عامة وتعليمهم أسسه ومبادئه وأخلاقياته وليس الاقتصار على مفهومه الفنى فقط.

وفوجئت بأنه تقدم إلينا سبعون طفلًا لكى نعلمهم مهارات هذا المسرح وتمت تصفيتهم إلى عشرين طفلا موهوبا لكى يكونوا نواة لتأسيس هذا المسرح، وبعد مرور شهرين ونصف قدمنا عرضا روحانيا فى مدح الرسول عليه الصلاة والسلام لمدة سبع دقائق لأننى وجدت أن مستوى هؤلاء الأطفال فى تحريك العرائس الماريونيت يليق بأن أقدم بهم عرضا مسرحيا والذى لاقى قبولًا واستحسانا من الجمهور أهالى منطقة الخليفة، فكان حافزًا لهم لكى يلحقوا أبناءهم فى شعبة مسرح عرائس الأطفال بمؤسسة «مودة » وتم قبول هؤلاء الأطفال الجدد وقسمتهم إلى ثلاث مجموعات وتم تصفيتهم مرة أخرى إلى ثلاثة عشر طفلا الذين قدمت بهم عرض «حلم يوسف» وكان هدفنا الارتقاء بسلوك الأسر قبل أطفالهم لأننى دعوت أولياء أمورهم لكى يحضروا معهم محاضراتى لهم عن أدبيات وأخلاقيات المسرح فعدلت بأسلوب غير مباشر من سلوكياتهم وأساليب تعاملهم مع الآخرين.

ما الصعوبات التى واجهتك فى اختيارك لهؤلاء الأطفال؟

واجهتنى فى بادئ الأمر مشكلة تعديل سلوكيات هؤلاء الأطفال لأنهم تربوا داخل بيئة لم يكن لهم ذنب فى اختيارها بل إننى أراهم معذورين لتواجدهم داخلها وكذلك الحال بالنسبة لأولياء أمورهم الذين نشأوا مثلهم فى هذه البيئة منذ سنوات طوال، ولذلك واجهت عبء ترويض هؤلاء الأطفال أثناء رحلة ارتقائنا بسلوكياتهم وتعديل مفاهيمهم لبعض الأمور التى نشأوا عليها وما دفعنى فى نجاح تجربتى معهم هو أننى اعتبرت أن دورى فى تعديل سلوكياتهم بمثابة «تجارة مع الله عز وجل» ما جعلنى أتغلب على كل الصعاب التى واجهتنى أثناء فترة إعدادى لهم ويوجد لدى حاليًا داخل هذا المشروع الثقافى خمسة وأربعين طفلا منهم ثلاثة عشر طفلا الذين اشتركوا فى مسرحية «حلم يوسف» لأن مستواهم فى التعامل مع فن العرائس بلغ مراحل متقدمة من الاحتراف، واثنين وثلاثين طفلا فى المجموعة الثالثة التى كونتها من الأطفال المنضمين إلينا.

على أى أساس تم اختيارك لهم؟ وكيف تم الإعداد لمسرحية «حلم يوسف»؟ وكم استغرق الإعداد لها من وقت؟

هناك مقومات لا بد من توافرها لدى فنانى العرائس ومنها أن يتمتعوا بالأذن الموسيقية ويجب أن يتحلوا بسرعة البديهة والذكاء إلى جانب أننى وجدت لديهم الاستعداد النفسى والاستجابة السريعة لتعلم فن العرائس ورغبتهم فى أن يتعلموا شيئا هادفا يرتقى بهم ولديهم طموح فى تعلمهم هذا الفن الراقى فتم انتقاء هؤلاء الأطفال بالنسبة لأول مجموعة كان عددهم يبلغ سبعين طفلا تمت تصفيتهم إلى ثلاثة عشر طفلا والمجموعة الثانية كان عددهم مائة طفل تم تصفيتهم إلى اثنين وثلاثين طفلا ويتم انتقاء كل هؤلاء الأطفال وفقًا لمدى استعدادهم لتعلم فن العرائس.

فى حين أنه تم الإعداد لتقديم مسرحية «حلم يوسف» بعد لقائى بالكاتبة الكبيرة زينب مبارك التى كانت تكتب حلقات برنامج الأطفال «عالم سمسم» وهى مترجمة أيضًا «لوالت ديزنى» وعندما التقيت بها وجدت أن لدينا رغبة عارمة فى أن نقدم عملا فنيا يمس بيئة العشوائيات فسألتها هل ذهبتى للعشوائيات قبل ذلك؟ فأجابتنى لا إطلاقا..!

فجلسنا مع الأطفال وكانت تحمل داخل حقيبتها عروستين قفاز لزرافة وشخصية أخرى، وبدأنا نتفاعل مع الأطفال من خلال العروستين لكى نطلع على أفكارهم تجاه بعض المواقف ومن ثم لمسنا ما يدور داخل نفوسهم وعقوله من ردود أفعال تجاه بعض هذه المواقف وفوجئنا أن كل مشاكل هؤلاء الأطفال تتلخص بالإجماع فى ظاهرتى «العنف والتنمر» المتواجدتان داخل البيئات المحيطة بهم فى «البيت والمدرسة والشارع» ومن ثم ركز عرضنا عليهما ولكن كانت مساحة تناولنا لظاهرة العنف أكبر لأنها التيمة الرئيسية لهذا العرض، كما أننا اكتشفنا أنه يوجد من بينهم ولد وبنت أخوين اسمهما «يوسف ورحمة» طالبين فى الصف الأول والثانى الإعدادى ولديهما ملكة الكتابة للقصص والشعر ومن ثم انطلقت الكاتبة الكبيرة زينب مبارك فى كتابة نص المسرحية علمًا بأن هذه المرة هى الأولى لها فى مجال الكتابة المسرحية فكتبت «حلم يوسف» فى صفحتين ونصف الصفحة على أساس كونه حلقة تقدم فى برنامج تليفزيونى للأطفال ولكننى تناقشت معها فى طرح بعض الآراء من خلال هذه المسرحية وجلسنا نتبادل الآراء لمدة شهر ونصف الشهر حتى انتهت من كتابة المسرحية التى تستغرق مدتها نصف ساعة.

هل يمكن توظيف فن العرائس لتوجيه وتعديل سلوك أطفال العشوائيات؟!

من المؤكد أنه يتم ذلك فعليًا بنسبة مائة فى المائة لأن لفن العرائس سحر حيث تستهوى العرائس الطفل بالاستماع إليها والاستمتاع بما تحمله إليه من رسائل تربوية هادفة ورسائلى التربوية أثناء فترة الإعداد لهؤلاء الأطفال جعلتنى أحرص على تواجد كل أم مع أبنائها أثناء إلقائى عليهم محاضراتى لتبصيرهم بأدب وأخلاق المسرح وكم كنت أتمنى أيضًا أن يكون الأب حاضرًا هو الآخر لهذه المحاضرات لكى أعيد صياغة المفاهيم التربوية للأسرة بأكملها إلا أننى قد أثرت فى الأب بشكل غير مباشر من خلال أطفاله وزوجته ودعوت الآباء لحضور المسرحية إلا أننى وجدت أحدهم يمتنع عن الحضور لأنه حرفى ويخشى أن يتعطل عن عمله يوم عرض المسرحية ويخسر قوت يومه إلا أننى نجحت فى إقناعه بأن حضوره سيرفع الروح المعنوية لدى ابنه ويغرس فى نفسه معان جميلة ستنعكس على تربيته لأبنائه فيما بعد فوافق الأب وحضر العرض.

وظهرت مع الوقت استجابة هؤلاء الأطفال لتعديل سلوكياتهم فى التعامل مع الآخرين من خلال تحدثهم مع الآخرين باستخدامهم كلمة «حضرتك» بعد أن كانت كلماتهم فجة.

فى ظل ظهور الألعاب الإلكترونية مثل «البابجى» وغيرها هل مازال فن العرائس مؤثرًا ؟ وهل من الممكن تعميم فكرة مسرحكم داخل القرى والنجوع ؟

مازال فن العرائس له سحره ورونقه داخل نفوس الأطفال لأنهم يتعلقون بحب العرائس أكثر حتى فى ظل انتشار الألعاب الإلكترونية والسر وراء انجذاب الطفل لحب العروسة لأنها تحمل إحساس ومشاعر الفنان البشرى الذى يحركها فيحولها من مجرد كونها دمية من الجماد إلى روح وهذا ما يجعلها تتفوق على الرسوم المتحركة وألعاب الجرافيك وبالتالى يصل تأثيرها داخل نفسية الطفل بشكل أقوى لأنه يقتنع بما ترسله إليه من رسائل وخبرات حياتية صحيحة.



د. إسماعيل الموجى مؤسس مسرح «مودة» لأطفال حى الخليفة

> لم نقدم «حلم يوسف» من أجل التسلية ولكنه يستهدف إعادة صياغة أخلاقيات الأسر داخل المناطق غير المخططة..!

من الممكن تعميم مسرح أطفال العشوائيات داخل القرى والنجوع وفقًا لما تنتهجه الدولة من سياسات النهوض بالبشر قبل الحجر لأنها تجارة مع الله عزوجل من أجل تحسين أوضاع الإنسان داخل المناطق العشوائية.

كيف استعنت بالمؤلفة لكتابة نص العرض؟! ولماذا طلبت منها كتابة الحوار بين أبطال العرض بأسلوب النثر المنظوم المنغم؟

تعرفت على الكاتبة زينب مبارك مؤلفة العرض من خلال مسئولة مجلس الأمناء بمؤسسة «مودة» إيمان رشوان.. بالمناسبة الكاتبة «زينب مبارك» هى حفيدة المفكر الكبير الراحل على مبارك وأثناء لقائى بها طلبت منها أن تكتب الحوار الموجود بالنص مابين بائع الفول وزبائنه بشكل منغم لكسر الملل فى الحوار مابين شخوص العرض ولكى يكون هذا الحوار مادة جذب للأطفال بشكل كوميدى.

ما السر وراء استخدامكم عنوان «حلم يوسف» بنوع من التورية ليعطى إيحاء للمتلقى بأنكم تطرحون قصة نبى الله سيدنا يوسف عليه السلام؟!

اختيارنا لعنوان المسرحية «حلم يوسف» كان مقصودًا حتى لو كان المتلقى سيظن أننا سنعرض له قصة سيدنا يوسف عليه السلام إلا أنه سيفاجأ بأنه يشاهد قصة مختلفة تدور أحداثها عن ولد اسمه يوسف يعانى من المعاملة السيئة من والده داخل البيت وفى الشارع.. قصته ليست ببعيدة عما يمر به بعض أطفال العشوائيات فى حياتهم اليومية من معاملات تمس كرامتهم وما يتعرضون له من أساليب تربية خاطئة لكى يكتشف المتلقى أن «حلم يوسف» يتلخص فى أنه يتمنى أن يصبح مثل لاعب كرة القدم العالمى محمد صلاح الذى يواظب على أداء الصلاة وبقية الفروض الدينية ما أهله للوصول إلى العالمية وهذا مبعثه أننا أردنا أن نقدم لجمهورنا من الأطفال شخصية محمد صلاح كقدوة لهم لكى نبعث بداخلهم أمل النجاح والبحث عن القيمة فى حياتهم من جديد من خلال ما يحمله العرض من رسالة تربوية سامية.

العرض المسرحى «حلم يوسف»

لماذا كانت مدة هذه المسرحية قصيرة جدًا فلم تتعد مدتها النصف ساعة ما جعلها تناقش عددا قليلا من مشاكل العشوائيات السلوكية؟!

تعمدت أن تكون مدة العرض قصيرة لأن أعمار الأطفال المشاركين فيه صغيرة فى حين أن وزن العرائس يكون ثقيلًا على أياديهم وبالتالى من الممكن أن يؤثر ذلك على أكتافهم ورقابهم ولذلك أردت أن أحافظ على لياقتهم الجسمانية دون عدم إلحاق أى أذى أوضرر عضوى بهم لأن عقيدتى الفنية تنطلق من المثل القائل «خير الكلام ما قل ودل» لكى يكون العرض بمثابة جرعة مكثفة ذات تأثير قوى لدى المتلقى وحتى لا يتم تشتيت جمهور الأطفال من المتفرجين بين قضايا وموضوعات كثيرة لأن الهدف هو التأثير من خلال إعطائهم جرعة مكثفة من السلوكيات الجيدة تكون بمثابة ومضة تشير إلى معاناتهم.

ما هو برنامج عروض مسرحكم خلال الفترة المقبلة؟ ولماذا أعلنت أن هذا المسرح موازي لمسرح القاهرة للعرائس الذى به فنانون محترفون ومن ثم فإن المقارنة بينهما ليست فى صالح مسرحكم؟!

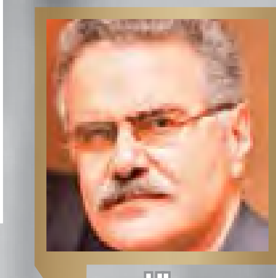
هناك بالفعل خطة مقترحة لعمل برنامج لعدة عروض أخرى ونبحث حاليًا عن مسرح أو إحدى المدارس بمنطقة الخليفة لكى نعرض فيها «حلم يوسف» علماً بأننى أستهدف فى الوقت نفسه أن نجوب به كل قرى ونجوع مصر لكى يشاهده أكبر عدد من الأطفال ويتحقق الهدف المنشود منه بالتأثير فيهم وتعديل مفاهيمهم الخاطئة.

كما أننى سأحاول الاشتراك بهذا العرض فى مهرجانات فن العرائس القائمة فى مختلف دول العالم استكمالًا لنجاح تجربتنا مع أطفال العشوائيات.

ومن المستهدف أننى سأقدم عرضًا قادمًا أتناول من خلاله شخصية «الحكواتى » لكى نحكى لهؤلاء الأطفال حكايات من واقع الأدب الشعبى ترسخ بداخلهم التمسك بالقيم والمبادئ.

كما أننى أعتبر مسرحنا موازيًا لمسرح القاهرة للعرائس لسبب بسيط جدًا لأننا نستهدف من خلاله تعليم الأطفال مجموعة من قيم وآداب المسرح ليكتسبوا أخلاقيات أفضل إيمانًا منا بالمثل القائل بأن «من شب على شيء شاب عليه».

بالإضافة إلى أن وصف مسرحنا بأنه مواز لمسرح القاهرة للعرائس لا يعنى أن هناك مقارنة بينه وبين مسرح القاهرة للعرائس ولكن المقصود من كلماتى هو أن الاثنين مكملان لبعضهما البعض لأن كليهما يقدم رسائل هادفة للأطفال.. وأتعهد أمام الجميع بأننى سوف أقدم كل مشاكل أطفال العشوائيات من خلال تجربتى المسرحية معهم.



بقلم: أشرف غريب

فى العشرين من أكتوبر 1966 وعن ثمانية وأربعين عاما رحل الموسيقار محمد فوزى عن دنيانا متأثرا بمرض سرطان العظام الذى كان حتى ذلك الوقت مرضا مجهولا حار الأطباء فى تشخيصه ومن ثم تحديد الدواء المناسب له، ورغم أن الموسيقار الراحل قدم على مدى مشواره الفنى ما يزيد على ثلاثين أغنية وطنية إلا أن غالبيتنا لا يعرف له سوى أغنيته الشهيرة «بلدى أحببتك يا بلدى» من شعر مرسى جميل عزيز، وهى الأغنية التى يتم استحضارها فى كل مناسبة وطنية، يكفى ونحن لا نزال فى رحاب الاحتفال بانتصارات أكتوبر المجيدة أن هذه الأغنية كانت الوحيدة الحاضرة فى انكسارنا فى يونيو 1967 وانتصارنا فى أكتوبر 1973 على السواء.

محمد فوزى فى قلب غزة



ففى وقت الهزيمة فى يونيو 1967 وجدت الإذاعة المصرية أن النبرة الزاعقة التى سيطرت على غناء ما قبل الخامس من يونيو بأصوات عبد الحليم حافظ وفايدة كامل ومحمد عبد الوهاب وغيرهم لم تعد مناسبة خاصة مع أجواء خطاب التنحى الشهير للرئيس عبد الناصر فى التاسع من يونيو والاعتراف بالهزيمة، فتذكر مسئولو الإذاعة ساعتها – بحسب رواية الإذاعى الراحل وجدى الحكيم - أغنية محمد فوزى «بلدى أحببتك يا بلدى» لتكون المعبر عما شعر به المواطن المصرى البسيط، وفى الأيام الأولى لانتصارات أكتوبر 1973 وقت أن كان غير مسموح لأحد بدخول مبنى الإذاعة والتليفزيون لأسباب تتعلق بدواعى الحرب كانت الأغنية ذاتها تملأ أثير الإذاعات المصرية؛ لتعبر عن روح الانتماء لهذا الوطن قبل أن توالى الإذاعة منذ العاشر من أكتوبر تقديم الأغنيات الجديدة التى خرجت من قلب الحدث العظيم مثل «على الربابة وبسم الله وعبرنا الهزيمة» وغيرها والتى وصلت إلى خمس وثلاثين أغنية جديدة حتى نهاية شهر الانتصارات.

واحدة من هذه الأغنيات الوطنية المجهولة للموسيقار محمد فوزى تحمل عنوان «أنشودة العودة» من نظم الشاعر الفلسطينى المعروف هارون هاشم رشيد ابن مدينة غزة والملقب بـ«شاعر العودة» والتى يقول مطلعها «أخى مهما ادلهمّ الليل سوف نطالع الفجر، ومهما هدنا الفقر، غدا سنحطم الفقر، أخى والخيمة السوداء قد أمست لنا قبرا، غدا سنحيلها روضا ونبنى فوقها قصرا»، وهى القصيدة المكونة من أحد عشر بيتا، وينهيها كاتبها بقوله «فلسطين التى ذهبت سترجع مرة أخرى»، القصيدة المجهولة كتبها رشيد عام 1948 وصدرت فى ديوانه الأول عام 1954 وقت أن كان مديرا لمكتب إذاعة صوت العرب فى غزة قبل أن ينتقل للعمل فى جامعة الدول العربية ثم فى منظمة التحرير الفلسطينية، وقام الفنان محمد فوزى بتلحينها وغنائها مع المجموعة وتسجيلها فى الرابع والعشرين من يناير 1956 فى العام ذاته الذى وضع فيه موسيقى النشيد الوطنى الجزائرى «قسما بالساحقات الماحقات».

وطوال العام الذى انقضى علي أحداث السابع من أكتوبر فى غزة لم تغب عن خاطرى هذه الأنشودة لا سيما وأن شاعرها كان وهو يستعيد ذكرياته عن القصيدة كان يسترجع معها فصلا مؤلما من فصول المأساة الفلسطينية الدائمة، وبحسب ما حكى هارون هاشم رشيد عن ملابسات كتابة هذه القصيدة فى حوار له مع إحدى القنوات المصرية عام 2020 قبل رحيله بخمس سنوات أنه كتبها فى أعقاب النكبة الكبرى، ومضى قائلا: «فى العام 1948 كان الانفجار الأكبر لشاعريتى حينما رأيت أن إخوتى وأهلى من أبناء المدن الفلسطينية المزدهرة والتى كان يأتى إليها الناس من كل أنحاء الدنيا يهجرون إلى غزة فى مواكب بسيطة نحملهم على أكتافنا ونأخذهم إلى المساجد والمدارس كمراكز إيواء مؤقتة قبل أن نقيم لهم أول مخيم، وتشاء الظروف أن أكون أنا أول من يضرب أول وتد فى أول مخيم للاجئين على شواطئ غزة، ولم أكن حتى ذلك الوقت قد نشرت أية قصيدة لي، ومن وحى ما رأيت أو من هوله كتبت قصيدتى الأولى «سترجع مرة أخرى» وقتها أخذت أفكر فى واقع الأهل الذين أتوا من مدن أعرفها جيدا كحيفا ويافا واللد والرملة وكيف كانوا يعيشون فى بيوت فارهة ويملكون البيارات والشركات والمصانع والمعاهد وكيف وصلت بهم الحال بعد النكبة مهجرين قسرا يلفهم اليأس، فشعرت حيالهم بخوف شديد، وقررت أن أبث فيهم بقصائدى الأمل بالعودة إلى الديار، وكتبت: «أخى مهما ادْلهمّ الليل سوف نطالع الفجر، إلى البيت الذى أقول فيه: فلسطين التى ذهبت سترجع مرة أخرى، وهى القصيدة التى تغنى بها لاحقا المطرب الكبير محمد فوزي.»

ورغم أن انتشار القصيدة فى حينه على نطاق ضيق ضمن الديوان الأول لهارون هاشم رشيد فقد انفجر نجاحها بصورة لافتة بعد قيام محمد فوزى بغنائها إذ ذاعت تلك القصيدة فى غزة بعد أن تغنى بها محمد فوزى من إذاعة صوت العرب سنة 1956، فكان مسحراتى رمضان فى كافة مناطق القطاع يوقظ الصائمين كل ليلة بنهاية القصيدة «فلسطين التى ذهبت سترجع مرة أخرى»، كما أن لافتة كبرى قد علقت بعرض مخيم البريج كتب عليها بيت الشعر ذاته ما كان يمثل ذلك سعادة وفخرا لصاحب القصيدة الذى نال ألقابا كثيرة من بينها شاعر النكبة وشاعر العودة وشاعر الثورة، وكذلك للموسيقار محمد فوزى الذى أخرج كلماتها من ديوان محدود الذيوع إلى أنشودة تغنى بها العرب فى حينه حتى بصورة أكبر مما تجاوب معها المصريون المنشغلون بوطنيات عبد الحليم وعبد الوهاب وأم كلثوم والتى تتحدث عن المد الثورى فى مرحلة الخمسينيات من القرن الماضى.

طوال العام الذى انقضى على أحداث السابع من أكتوبر فى غزة لم تغب عن خاطرى هذه الأنشودة لا سيما أن شاعرها كان وهو يستعيد ذكرياته عن القصيدة كان يسترجع معها فصلا مؤلما من فصول المأساة الفلسطينية الدائمة





الأهلى يخشى تكرار السيناريو الإفريقى.. والزمالك يسعى لتأكيد السيطرة المحلية

«السوبر المصرى» يبحث عن بطل !

مباراة قوية ونهائى متوقع يجمع بين قطبى الكرة المصرية الأهلى والزمالك، فى مواجهة السوبر المصرى والتى ستُقام فى الثامنة مساء الخميس المقبل، على استاد محمد بن زايد بالإمارات، ويبحث الأهلى عن الفوز بالسوبر المصرى للمرة الـ15 فى تاريخه، بينما يسعى الزمالك اللقب الخامس، ومن المنتظر أن تكون المواجهة نارية وقوية وحماسية للغاية من الجانبين، حيث يسعى المارد الأحمر لرد اعتباره بعد الخسارة الأخيرة من الزمالك فى نهائى السوبر الإفريقى، بينما يرغب الفارس الأبيض أيضا لتأكيد قوته وسيطرته على الكرة المصرية من خلال الفوز على غريمه التقليدى.

الأهلى حقق فوزًا صعبًا أمام نظيره سيراميكا كليوباترا فى نصف نهائى السوبر المصرى، وقدم مباراة متوسطة المستوى لم ترضِ طموح جماهيره بشكل كبير، لا سيما مع وضع مارسيل كولر المديَر الفنى للفريق تشكيلة غير معتادة من اللاعبين بها عناصر بديلة، ولم تشارك منذ فترة كبيرة بدلا من الدفع بالعناصر الأساسية لديه، وكان من الممكن أن يفشل الرهان وتكلفه خسارة اللقاء والخروج من مباراة نصف نهائى البطولة، إلا أن النتيجة انتهت لصالح الأهلى فى النهاية بهدفين مقابل هدف، ليتأهل لمواجهة الزمالك فى نهائى ينتظره ملايين المشجعين المصريين والعرب أيضا، ويبدو أن أزمات الأهلى فى تزايد خلال الفترة الأخيرة، لا سيما بعد قرار الإدارة بعودة محمود كهربا مهاجم الفريق إلى القاهرة، وفرض غرامة مالية ضخمة عليه وصلت إلى مليون جنيه، بسبب ما بدر منه تجاه مديره الفنى عقب لقاء سيراميكا الماضى؛ بسبب استبعاده من تشكيلة المباراة والدفع بزميله طاهر محمد طاهر كمهاجم صريح منذ بداية المباراة، ثم الدفع بهداف الفريق الأساسى وسام أبو على فى الشوط الثانى مع الإبقاء على كهربا على دكة البدلاء، وقد رفض اللاعب خوض تدريبات اللاعبين المستبعدين من اللقاء، بل وذهب إلى المدير الفنى وهاجمه وتلفظ عليه بشكل غير لائق، مما دفع كولر لمنعه من التدريب وتقديم شكوى إلى الكابتن محمد رمضان المدير الرياضى للنادى، والذى بدوره قام بتوقيع عقوبة كبيرة عليه وترحيله إلى مصر فى نفس الوقت، مما يعنى أن كهربا سيكون خارج لقاء الزمالك بشكل رسمى، كما تأكد أيضا غياب المدافع المغربى أشرف دارى الذى تجددت إصابته قبل مباراة سيراميكا، وسيغيب عن المباراة النهائية وسيلعب بدلا منه الثنائى الدفاعى ياسر إبراهيم ورامى ربيعة.

وكشف مصدر داخل النادى عن التشكيلة المتوقعة فى نهائى البطولة أمام الزمالك، مؤكدا أن الأهلى سيبدأ بشكل كبير بنفس تشكيلته التى ختم بها مباراة سيراميكا الماضية، مع بعض التعديلات القليلة ليصبح محمد الشناوى بدلاً من مصطفى شوبير، وأمامه الرباعى عمر كمال عبدالواحد وياسر إبراهيم ورامى ربيعة ويحيى عطيةالله، وفى الوسط مروان عطية وأكرم توفيق وإمام عاشور وبيرسى تاو وحسين الشحات، وفى الأمام وسام أبوعلى كمهاجم صريح.

على الجانب الآخر يسعى الزمالك لتأكيد السيطرة وخطف السوبر الثانى من الأهلى، حيث يبذل البرتغالى جوميز المدير الفنى للزمالك جهدًا كبيرًا لتجهيز جميع العناصر لديه فنيا وبدنيا وذهنيا لمواجهة النهائى، حيث حجز الزمالك مقعده فى النهائى بعد عبور عقبة بيراميدز بركلات الترجيح، بعد التعادل بهدف لكل فريق فى الوقت الأصلي، ويخضع لاعبو الزمالك حاليا لتدريبات بدنية وفنية مكثفة لرفع لياقتهم البدنية وتحسين مهاراتهم الفردية والجماعية.

تركز التدريبات على الجوانب التكتيكية التى يعتمد عليها المدرب فى المباراة، كما قام الجهاز الفنى للزمالك بدراسة أداء الأهلى فى مباراة سيراميكا، وتم تحديد نقاط قوته وضعفه، ليتم وضع خطة لعب خاصة لمواجهة نقاط قوة الأهلى واستغلال نقاط ضعفه، والعمل على الفوز عليه وخطف السوبر المحلى منه مثلما حسم السوبر الأفريقى.

يعمل الجهاز الطبى للزمالك جاهدًا على تجهيز اللاعبين المصابين للمباراة، حيث يواجه جوميز مشكلة كبيرة بخصوص عدم اكتمال شفاء نبيل عماد «دونجا» لاعب الوسط المدافع والذى غاب عن مباراة الزمالك وبيراميدز فى مباراة نصف النهائى من البطولة بسبب الإصابة، خاصة أن غياب اللاعب يمثل أزمة بالنسبة لجوميز قبل مباراة الأهلى والزمالك فى السوبر، بعدما أثبتت تجربة زياد كمال الذى لعب بديلًا له فى مباراة الزمالك وبيراميدز وجود ثغرة فى خط وسط الزمالك، لكن الخبر المطمئن لجماهير الزمالك هو تأكد عودة عمر جابر للمشاركة أمام الأهلى بعد تماثله للشفاء، وأنه فى حالة تأكد غياب دونجا قد يفكر جوميز فى إشراك محمد شحاتة فى وسط الملعب على حساب زياد كمال.

إشراف: محمد أبو العلا

اللواء ثروت سويلم:
استخدام «الذكاء الاصطناعى» فى الدورى خطوة نحو الاحتراف الحقيقى

تعتبر رابطة الأندية المحترفة كياناً حيوياً لتنظيم شئون كرة القدم المصرية، حيث تسهم فى إدارة المسابقات المحلية وتطويرها وفقا لأحدث المعايير الدولية، ومن بين الشخصيات البارزة التى كان لها دور كبير فى هذا المجال هو اللواء ثروت سويلم، عضو رابطة الأندية المحترفة، صاحب الخبرات الطويلة فى مجال الإدارة الرياضية، كونه المدير التنفيذى لاتحاد الكرة المصرى سابقًا، وفى هذا الحوار، نسلط الضوء على دور الرابطة فى تطوير كرة القدم المصرية، وكيفية إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعى فى تطوير الدورى المصرى، ونتحدث عن التحديات والفرص التى تواجه الأندية فى الفترة المقبلة، كما نتطرق إلى آليات تطوير المنظومة الرياضية فى مصر، وأهمية تطبيق الاحتراف الكامل، وغيرها من القضايا التى تشغل بال عشاق الساحرة المستديرة.

حوار : أحمد المندوه



كيف ترى إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعى فى تطوير الدورى المصري؟

الذكاء الاصطناعى أصبح أداة قوية فى الرياضة عالميا، وبالتأكيد نرى إمكانات كبيرة لتوظيفه فى الدورى المصري، ويمكن استخدامه فى تحليل أداء اللاعبين بشكل أكثر دقة، مما يساعد الأجهزة الفنية على اتخاذ قرارات أفضل، كما يمكن أن يسهم فى تحسين تنظيم المباريات وجدولة الدورى بطريقة تتناسب مع ضغط المسابقات، نحن ندرس هذه التقنيات بعناية ونأمل فى المستقبل القريب دمجها بشكل أوسع، سواء فى التحليل الفنى أو تحسين تجربة الجماهير داخل الملاعب.

ما الفوائد التى قد يجلبها شكل بطولة الدورى الموسم الجديد؟

نعم، فكرة تقسيم الدورى إلى مجموعتين كانت محل نقاش وجدل واسع فى الفترة الأخيرة، ومع التعاقد مع شركة ألمانية لإدارة هذا مع عامر حسين مدير لجنة المسابقات، والهدف من هذا النظام الجديد هو تخفيف ضغط المباريات على الأندية، خاصة مع المشاركات الإفريقية والدولية لبعض الفرق، مما يمنح الفرصة لتنظيم أفضل وجدولة أكثر ملاءمة، هذا النظام قد يساهم أيضا فى زيادة التنافسية بين الفرق وتوفير فرص أكبر للأندية الصغيرة للتألق.

هل حدثت تغييرات فى لائحة العقوبات بالدورى المصري؟

بالفعل، هناك تعديلات جديدة فى لائحة العقوبات تهدف إلى تعزيز الانضباط داخل الملاعب وضمان سير المنافسات بروح رياضية، اللائحة الجديدة تشمل تغليظ العقوبات، لعل أهمها تغريم النادى الذى ينسحب قبل المسابقة مبلغ 10 ملايين جنيه فى مقابل 20 مليون جنيه غرامة للفريق الذى ينسحب من المسابقة بعد هذه المدة، العقوبة الثانية الأكبر فى اللائحة هى الإيقاف سنة ميلادية، وغرامة 300 ألف جنيه الاعتداء على الحكم والتسبب فى إصابة بليغة منعته من استكمال المباراة أو التوقف فترة، وتضاعفت عقوبة البصق على الحكم أو أحد مساعديه إلى 15 مباراة وغرامة 200 ألف جنيه، والهدف الأساسى من كل هذا هو الحفاظ على سمعة الدورى المصرى، بما يعزز التنافسية والالتزام بالقوانين.

ما هى أبرز التحديات التى واجهتها الرابطة خلال السنوات الماضية؟

كانت هناك العديد من التحديات، أبرزها التوفيق بين مصالح الأندية الكبيرة والصغيرة، كل نادٍ لديه طموحاته واحتياجاته المختلفة، وعلينا فى الرابطة أن نضمن عدالة التوزيع وتحقيق التوازن بين الجميع، كما أن ضغط المباريات نتيجة المشاركات الإفريقية والدولية شكّل تحديًا فى تنظيم مواعيد المسابقات المحلية، ورغم هذه التحديات، فإننا فى الرابطة نسعى دائمًا لإيجاد حلول تلبى احتياجات الجميع دون الإضرار بالمنافسة.

ما هى الخطط التى تعمل عليها الرابطة لتحسين مستوى الدورى المصرى؟

لدينا العديد من الخطط التى نأمل أن تسهم فى رفع مستوى المنافسة فى الدورى المصري، من أهمها تحسين جودة البث التليفزيونى للمباريات من خلال التعاقد مع شركات إنتاج محترفة، وزيادة عدد الكاميرات فى الملاعب لتقديم تجربة مشاهدة أفضل للمشاهدين، بالإضافة إلى ذلك، نعمل على تحسين الملاعب وتطوير بنيتها التحتية لتكون أكثر ملاءمة للأندية والجماهير، ونعمل أيضا على جذب رعاة جدد لزيادة الموارد المالية للأندية وتطوير القطاع الرياضى بشكل عام.

هل ترى أن الكرة المصرية قريبة من تحقيق الاحتراف الكامل؟

الاحترافية فى الكرة المصرية تطورت كثيرًا فى السنوات الأخيرة، ولكننا ما زلنا نحتاج إلى مزيد من العمل لتحقيق الاحتراف الكامل، وهناك أندية بدأت فى تنفيذ استراتيجيات احترافية، سواء على مستوى الإدارة أو البنية التحتية، ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الأندية التى تحتاج إلى تحسين منظومتها الإدارية والمالية، ونأمل أن نصل قريبا إلى مستوى الاحتراف الكامل مثل الدوريات الأوربية الكبرى، وهذا يتطلب تعاونًا بين جميع الأطراف المعنية، سواء من الرابطة أو الأندية.

كيف تعمل الرابطة على تحسين تجربة حضور المباريات للجماهير؟

الجمهور هو عصب كرة القدم، ونحن ندرك تماما أهمية تحسين تجربتهم فى الملاعب، خلال السنوات الماضية، وعملنا على إعادة الجماهير إلى المدرجات بعد فترة طويلة من الغياب، وتم تحسين نظام التذاكر الإلكترونى لتسهيل عملية الحجز والدخول، بالإضافة إلى تحسين خدمات الملاعب مثل مواقف السيارات والمرافق العامة، ونطمح إلى تقديم تجربة حضور ممتعة وآمنة لجميع المشجعين.

ما هو الدور الذى تلعبه الرابطة فى تطوير كرة القدم على مستوى الناشئين والمراحل السنية؟

تطوير الناشئين هو إحدى الأولويات التى نعمل عليها فى الرابطة، لدينا خطط طويلة الأمد لتطوير الأكاديميات الكروية وتحسين مستوى التدريب للمدربين العاملين مع الناشئين، ونؤمن بأن الاهتمام بالفئات العمرية الصغيرة هو الطريق الأمثل لضمان مستقبل مشرق للكرة المصرية، كما أننا نتعاون مع الأندية والاتحاد المصرى لكرة القدم لتوفير بطولات ومنافسات قوية للناشئين تتيح لهم فرصة التطور والمشاركة فى المباريات القوية التى تصقل مواهبهم.

ما هى رؤيتك المستقبلية لمستقبل الكرة المصرية خلال السنوات القادمة؟

رؤيتى لمستقبل الكرة المصرية متفائلة جدا، نمتلك مواهب متميزة وقاعدة جماهيرية ضخمة، وما ينقصنا هو التنظيم الجيد والاحترافية فى العمل. إذا استمررنا فى هذا الطريق واستطعنا تطوير المنظومة بشكل مستدام، أعتقد أننا سنرى الدورى المصرى بين أقوى الدوريات فى المنطقة، وربما فى إفريقيا خلال السنوات القادمة، كما أننى أطمح إلى رؤية مزيد من اللاعبين المصريين يحترفون فى أوربا ويحققون إنجازات كبرى.

فى دورى كرة قدم النسائى
دينا الرفاعى:
اللاعبات المصريات سينافسن على المستوى الدولى مستقبلاً

فى السنوات الأخيرة، شهدت كرة القدم النسائية فى مصر تطوراً كبيراً وبدأت تحصل على مكانتها فى الساحة الرياضية بشكل ملحوظ، ومن الشخصيات التى لها دور محورى فى دعم هذا المجال الدكتورة دينا الرفاعى، عضو مجلس إدارة اتحاد الكرة والمسئولة عن ملف كرة القدم النسائية، وتسعى «الرفاعى» إلى إحداث نقلة نوعية فى هذا المجال، سواء من حيث التنظيم أو تطوير مستوى الفرق واللاعبات. وفى هذا الحوار، نناقش مع «دينا» أهم التحديات التى تواجه كرة القدم النسائية فى مصر، وكواليس إطلاق أول دورى كرة قدم نسائى، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية لتطوير هذه الرياضة فى البلاد.

كيف تقيّمين مستوى كرة القدم النسائية فى مصر حاليا؟

مستوى كرة القدم النسائية فى مصر يتحسن بشكل ملحوظ، ولكن هناك تحديات كبيرة، من أبرزها نقص الدعم المالى والبنية التحتية اللازمة لتطوير الرياضة، كما نحتاج إلى زيادة الوعى المجتمعى بأهمية كرة القدم النسائية وتشجيع الأندية على الاستثمار فيها، ونحن نعمل على تطوير الأكاديميات وتوفير برامج تدريبية متخصصة لرفع مستوى اللاعبات.

ماذا عن التحضير لإطلاق أول دورى كرة قدم نسائى فى مصر؟

التحضير لإطلاق أول دورى نسائى كان يتطلب الكثير من الجهد والتنسيق مع الأندية واتحاد الكرة، والهدف الأساسى من هذه البطولة هو توفير منصة تنافسية للفرق النسائية وتطوير المهارات الفنية للاعبات، ونأمل أن يكون الدورى خطوة كبيرة نحو نشر كرة القدم النسائية فى مصر وزيادة القاعدة الجماهيرية لهذه الرياضة.

ما الآلية التى ستتبعونها لضمان نجاح أول بطولة دورى نسائى؟

نعمل على توفير دعم كامل من اتحاد الكرة، سواء على مستوى التحكيم أو التجهيزات الفنية، كما تم تجهيز الملاعب وتوفير بنية تحتية ملائمة لضمان سير المباريات بشكل احترافى، بالإضافة إلى ذلك، نسعى إلى تحسين التغطية الإعلامية للدورى من خلال الشراكة مع وسائل الإعلام لتسليط الضوء على هذه البطولة وجذب جمهور أكبر.

وهل هناك دعم للأندية المشاركة فى أول دورى نسائي؟

تم توفير دعم مالى وفنى للأندية المشاركة لضمان تقديم أفضل مستوى ممكن، كما نقوم بتقديم برامج تدريبية للمدربين واللاعبات لتعزيز مستواهم الفنى، بالإضافة إلى ذلك، هناك دعم من الاتحاد لتسهيل مشاركات الأندية فى البطولات الدولية لرفع مستوى الاحتكاك والتنافسية.

ما تقييمك لدور الإعلام الرياضى فى تعزيز ودعم كرة القدم النسائية فى مصر؟

الإعلام يلعب دورا حيويا فى دعم الرياضة، ونحن نعمل على زيادة التعاون مع وسائل الإعلام لتسليط الضوء على البطولات النسائية وقصص النجاح، التغطية الإعلامية يمكن أن تساهم فى تغيير الصورة النمطية عن كرة القدم النسائية، وجذب المزيد من الفتيات والشابات للمشاركة فى هذه الرياضة.

وماذا عن الخطط المستقبلية لتطوير اللعبة فى مصر؟

بعد إطلاق الدورى، سنركز على توسيع نطاق المشاركات الدولية وزيادة فرص الاحتكاك مع الفرق النسائية من خارج مصر، كما نخطط لإطلاق برامج تطوير للناشئات وتوفير بيئة تنافسية قوية لهن، ونهدف إلى إنشاء دوريات للفئات العمرية الصغيرة لتعزيز قاعدة المواهب الناشئة وتقديم الدعم الكامل للمنتخب النسائى.

هل تم التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة لدعم اللعبة؟

هناك تعاون مستمر بين اتحاد الكرة ووزارة الشباب والرياضة، ونعمل معا لتوفير البنية التحتية والدعم المالى اللازم لتطوير كرة القدم النسائية، الوزارة كانت دائما داعمة لمشاريعنا، ونأمل أن يستمر هذا التعاون فى تطوير المزيد من المبادرات التى تدعم المرأة فى الرياضة.

ما حجم الإقبال على كرة القدم النسائية بين الفتيات فى مصر؟

هناك اهتمام متزايد بين الفتيات بكرة القدم، خاصة بعد النجاحات الأخيرة لبعض الفرق النسائية مثل الأهلى والزمالك وغيرهما، لكننا نحتاج إلى زيادة الوعى وتشجيع المزيد من الفتيات على الانضمام إلى الأكاديميات، ونعمل على تنظيم حملات توعوية وبرامج تدريبية فى المدارس والجامعات لتحفيز الفتيات على المشاركة فى هذه الرياضة.

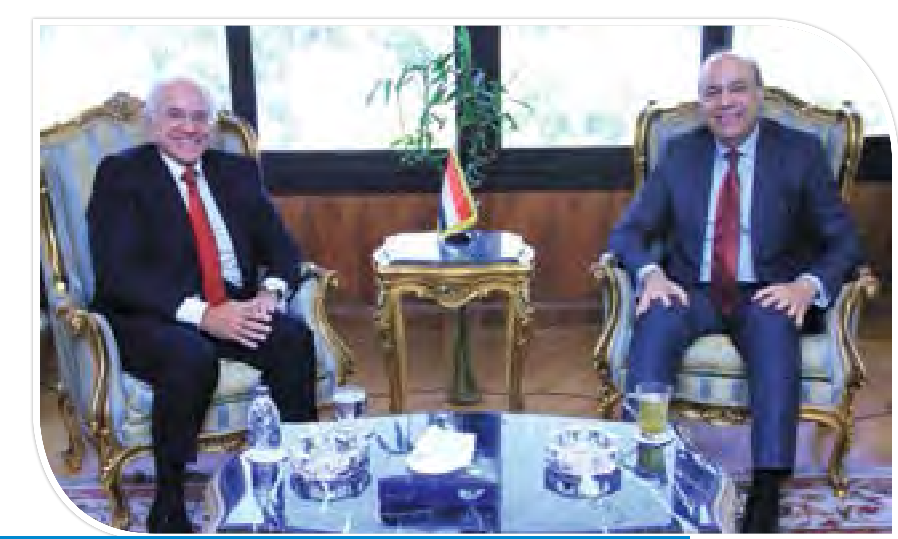
كيف يتم اختيار اللاعبات والفرق المشاركة فى أول دورى كرة قدم نسائى؟

تم اختيار الأندية المشاركة بناءً على جاهزيتها الفنية، والبنية التحتية المتوفرة لديها، نحن نشجع جميع الأندية على تطوير فرق نسائية قوية، وقد قمنا بتقديم دعم فنى ومالى لتأهيل هذه الفرق، أما بالنسبة للاعبات، فهناك نظام اكتشاف المواهب يعتمد على الأداء فى البطولات المحلية وبرامج التدريب المعتمدة.

حدثينا عن مستقبل كرة القدم النسائية فى مصر خلال السنوات المقبلة؟

مستقبل كرة القدم النسائية فى مصر واعد جدا، لدينا مواهب رائعة وفرص كبيرة للتطور، مع زيادة الدعم الإعلامى والرعاية، أتوقع أن نرى فرقا نسائية مصرية تنافس على المستويين القارى والدولى المرحلة المقبلة، ونعمل على تطوير هذا القطاع بشكل مستدام، وأتمنى أن تكون مصر فى مقدمة الدول التى تدعم وتطور كرة القدم النسائية فى المستقبل.

أحمد المندوه





تنفيذ مشروعات تنموية داخل «الطيران المدنى» بمشاركة القطاع الخاص

«الحفنى» يلتقى مسئولى البنك الأوربى لإعادة الإعمار والتنمية ووفد «كوبيلوزوس» اليونانية

تقرير يكتبه: وليد سمير

استقبل الدكتور سامح الحفنى، وزير الطيران المدنى، وفدًا رفيع المستوى من البنك الأوربى لإعادة الإعمار والتنمية، برئاسة سو باريت، مدير إدارة البنية التحتية لإعادة الإعمار، وعددًا من مسئولى البنك بحضور المحاسب أمانى متولى الوكيل الدائم لوزارة الطيران المدنى.

وشهد اللقاء، بحث سُبل التعاون المشترك مع البنك الأوربى فى مجال الاستثمارات داخل قطاع الطيران المدنى، ومناقشة رؤية البنك فى دفع جهود التنمية وتمويل المشروعات وإشراك القطاع الخاص خلال الفترة المُقبلة؛ واستعراض العلاقات المشتركة مع البنك الأوربى لإعادة الإعمار والتنمية، والدور الذى يقوم به باعتباره أحد شركاء التنمية الرئيسيين فى مصر، بالإضافة إلى مناقشة فرص التعاون المشترك فى مجال دعم المشروعات الخضراء، وكذلك الاستثمار فى مجال تطوير البنية التحتية المستدامة والابتكارات الحديثة للوقود الصديق للبيئة.

أبدى البنك اهتمامًا خاصًا بمشروعات الوقود المستدامة والتى تُعتبر أحد أهم المحاور المستقبلية لتحقيق تطلعات قطاع الطيران نحو تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز الكفاءة البيئية.

ومن جانبه، رحب الحفنى بوفد البنك الأوربى، معربًا عن تقديره لهذا اللقاء المثمر الذى جاء فى ضوء توجهات الدولة المصرية نحو اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحفيز مشاركات القطاع الخاص على كافة الأصعدة فى مجال الاستثمار، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادى والتشغيل، مؤكدًا حرص وزارة الطيران المدنى على توسيع آفاق التعاون والتنسيق الفعال مع كافة الجهات والمؤسسات التى تدعم تنفيذ المشروعات التنموية بمنظومة الطيران المدنى، حيث يأتى فى أولوياتها التعاون فى مجال تطوير البنية التحتية بالمطارات المصرية، وكذلك الاهتمام برفع كفاءتها وزيادة طاقاتها الاستيعابية، فضلًا عن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

هذا وقد تم استعراض الرؤى والمقترحات المقدمة من جانب البنك الأوربى وإمكانية التعاون فى المشروعات الجارى تنفيذها بقطاع الطيران المدنى.

بدورها، أعربت، مدير إدارة البنية التحتية لإعادة الإعمار، عن سعادتها بهذا اللقاء والتعاون مع قطاع الطيران المدنى المصرى، خاصة فى ظل هذه المرحلة الحاسمة التى تشهدها الدولة المصرية نحو التطوير وتحقيق طفرة تنموية متكاملة فى العديد من القطاعات الحيوية، مشيرةً إلى أن البنك يتطلع لتعزيز التعاون فى مجالات الطاقة النظيفة، كونه من أهم القطاعات المحورية فى دفع معدلات النمو الاقتصادى، كما استعرضت رؤية البنك لدعم التمويلات المُيسرة المتوقع إتاحتها للقطاع الخاص، مضيفةً بأننا نرحب بتقديم كافة أوجه الدعم والتعاون المشترك وزيادة الاستثمارات بفاعلية أكبر فى المشروعات الجارى تنفيذها بمنظومة المطارات المصرية.

وفى سياق متصل، استقبل الدكتور سامح الحفنى، وزير الطيران المدنى، وفدًا من مجموعة كوبيلوزوس اليونانية برئاسة ديميترى كوبيلوزوس رئيس المجموعة والمتخصصة فى مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية وإدارة المطارات وغيرها.

وتناول اللقاء، استعراض إمكانية أوجه التعاون فى عدد من المشروعات المستقبلية المتعلقة بمجال تطوير وتشغيل وإدارة المطارات المصرية، كما تم بحث إمكانية العمل المشترك فى ضوء استعراض رؤية وزارة الطيران المدنى وبرنامج عملها والخطط المستقبلية التوسعية التى ترمى إليها فى الفترة القادمة من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التنموية داخل قطاع الطيران المدنى.

وقد أعرب وزير الطيران المدنى، عن تقديره بقوة العلاقات الراسخة بين مصر واليونان، مشيرًا إلى أهمية التعاون الثنائى بين البلدين فى مختلف المجالات لا سيما فى مجال الطيران المدنى، ومؤكدًا على ضرورة تعظيم مساهمة دور القطاع الخاص نحو تحقيق الأهداف التنموية فى منظومة المطارات المصرية؛ خاصة فى ضوء التطورات المتسارعة التى تشهدها صناعة النقل الجوى العالمى.

كما أشاد الوزير بأهمية العمل الفعال مع جميع المؤسسات والكيانات الدولية بما يتوافق مع برنامج الحكومة المصرية لتحفيز الاستثمارات المباشرة، وكيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يُساهم فى ترسيخ وضعية مصر كمحور ومركز إقليمى فى مجال الطيران المدنى بكافة قطاعاته.

ومن جانبه، أعرب، رئيس مجموعة «كوبيلوزوس» عن اهتمام المجموعة بتعزيز مزيد من آفاق التعاون وتوسيع مجالات استثماراتها فى مصر، مشيدًا بما حققته الدولة المصرية خلال السنوات الماضية بقيادتها الحكيمة من إنجازات فى البنية الأساسية فى عدة مجالات؛ وبخاصة الاهتمام بمجال الطاقة المتجددة والتحول الأخضر.

رئيس «القابضة للمطارات والملاحة الجوية»:

توسعات مطار برج العرب تواكب التوجهات العالمية

أجرى المهندس أيمن عرب رئيس الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية، جولة تفقدية بمطار برج العرب الدولى، لمتابعة أعمال التطوير الجارية والتأكد من انتظام معدلات التشغيل، وجودة الخدمات المقدمة للركاب، رافقه خلالها الطيار أحمد منصور رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمطارات.

وتأتى جولة «عرب» فى إطار توجيهات الدكتور سامح الحفنى وزير الطيران المدنى بالعمل على تنفيذ رؤية الدولة للارتقاء بمنظومة المطارات المصرية، ورفع طاقتها الاستيعابية، تماشيًا مع مخططات التنمية واستهداف مضاعفة أعداد السائحين.

وفى مستهل الجولة قام المهندس أحمدالسيد، رئيس قطاع الهندسة المدنية والمعمارية بالشركة المصرية للمطارات بعرض أعمال التطوير التى يخضع لها مطار برج العرب، وأشار إلى أن المطار يتضمن مبانى الركاب «رقم1» و«رقم2» (الجديد)، موضحًا أن مبنى الركاب «رقم 1»، تم افتتاحه عام 2010، على مساحة 24000 متر مربع، وتصل طاقته الاستيعابية إلى مليون و200 ألف راكب سنويًا. ويشمل المبنى صالة السفر الدولى، وممر الترانزيت، وصالة الوصول، ومنطقة سيور الحقائب، إلى جانب الأماكن المؤقتة المخصصة لاستقبال وتوديع المسافرين، لحين الانتهاء من أعمال التطوير بالمطار ومشروعات التطوير بمبنى الركاب رقم 1 التى ستبدأ بعد تشغيل مبنى الركاب رقم 2 الجديد.

وخلال الجولة بمبنى الركاب رقم 2 الجديد - قام الملاح أحمد شرف مدير المطار بعرض الإمكانات والطاقة الاستيعابية وحركة التشغيل المتوقعة للمطار خلال الفترة القادمة بعد تشغيل مبنى الركاب الجديد، والذى من المقرر أن تصل طاقته الاستيعابية إلى 4 ملايين و800 ألف راكب سنويًا، موضحًا أنه «بذلك ستصل الطاقة الاستيعابية الكلية لمطار برج العرب الدولى إلى 6 ملايين راكب سنويًا».

وتعقيبًا على جولته بمطار برج العرب الدولى- أكد المهندس أيمن عرب، أن التوسعات ومشروعات التطوير بالمطار تواكب التوجهات العالمية من حيث مراعاة الأبعاد البيئية للحركة الجوية، حيث سيكون مطار برج العرب أول مطار مصرى صديق للبيئة عقب التجديدات وافتتاح مبنى الركاب الجديد. وتوليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية واستخدام نظام التكييف VRV لتوفير الطاقة. ويضم المطار أنظمة فنية وتكنولوجية لأحدث التقنيات المتاحة فى مجال المطارات عالميًا.

كما عقد مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية برئاسة المهندس أيمن عرب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية وبحضور مجدى إسحاق رئيس شركة ميناء القاهرة الجوى والمستشار القانونى لهيئة الاستثمار اجتماعاً لبحث أوجه الأستتفادة القصوى من استثمار الأراضى المحيطة بمطار القاهرة الدولى لتعزيز القدرات المالية للشركة وتنفيذًا لروية الدولة فى تفعيل كافة أوجه الاستثمار.

Issue NUM: 5220
23 أكتوبر 2024



خلال 30 يومًا

ضبط 274 مليون جنيه فى جرائم «غسيل أموال»

تقرير يكتبه: وائل الجبالى

فى ظل تزايد الجريمة المنظمة وانتشار الأنشطة غير المشروعة، تواجه الدولة تحديات كبيرة فى حماية اقتصادها واستقرارها الاجتماعى وتأتى جريمة غسيل الأموال فى مقدمة هذه التحديات، حيث تُسهم فى تهديد الأمن الاقتصادى وتقويض الثقة فى النظام المالى، فضلاً عن اقترانها بأنشطة إجرامية.

وفى هذا السياق، تُكثف وزارة الداخلية جهودها فى مكافحة جرائم غسيل الأموال وتتبع ثروات الأفراد ذوى الأنشطة الإجرامية لخطورة هذه الجريمة وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

وتبرز جهود «الداخلية» فى التصدى للأنشطة غير المشروعة من خلال التنسيق مع الأجهزة الأمنية والإدارات المعنية لملاحقة المتورطين فى غسيل الأموال من تجارة وترويج المواد المخدرة وتجارة الأسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص، وتداول العملات الرقمية المشفرة، والاتجار بالنقد الأجنبى بالرغم من محاولة إخفاء مصدر الأموال من خلال تأسيس الأنشطة التجارية وشراء العقارات والسيارات، مما يضفى عليها صبغة شرعية زائفة.

عمليات الضبط المتعددة التى نفذتها «الداخلية»، تعكس التزامها بمحاربة الجريمة المنظمة وحماية المجتمع مما يسهم فى تعزيز الثقة بالنظام المالى والاقتصادى والمؤكد أن جريمة غسل الأموال يمتد تأثيرها ليشمل المجتمع بأسره، مما يفرض تحديات كبيرة على الأجهزة الأمنية والنظام الاقتصادى.

نجح قطاع مكافحة جرائم الأموال العامة وقطاع مكافحة المخدرات خلال شهر، فى ضبط عدد من القضايا على مستوى أنحاء الجمهورية وضبط 12 متهمًا بغسل نحو 274 مليون جنيه متحصلة من أنشطة إجرامية.

اتخاذ الإجراءات القانونية حيال 7 أشخاص لقيامهم بغسل 60 مليون جنيه متحصله من نشاطهم الإجرامى فى مجال الاتجار بالمواد المخدرة، واتخذت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بقطاع مكافحة المخدرات والأسلحة والذخائر غير المرخصة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية الإجراءات القانونية حيال 7 أشخاص لـ«5 منهم مسجلين لدى الأجهزة الأمنية»، لقيامهم بغسل الأموال المتحصلة من ممارسة نشاط إجرامى تخصص فى الاتجار وترويج المواد المخدرة، ومحاولتهم إخفاء مصدرها وصبغها بالصبغة الشرعية وإظهارها وكأنها ناتجة عن كيانات مشروعة عن طريق تأسيس الأنشطة التجارية - شراء العقارات والأراضى.

واتخذت الأجهزة المعنية الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص لقيامه بغسل 23 مليون جنيه متحصلة من نشاطه الإجرامى فى مجال الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص.

واطلعت الإدارة العامة لمكافحة الأسلحة والذخائر غير المرخصة بقطاع مكافحة المخدرات والأسلحة والذخائر غير المرخصة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية باتخاذ الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص لقيامه بغسل الأموال المتحصلة من ممارسة نشاط إجرامى ومحاولته إخفاء مصدرها وصبغها بالصبغة الشرعية وإظهارها وكأنها ناتجة عن كيانات مشروعة عن طريق شراء العقارات وتأسيس الأنشطة التجارية وشراء السيارات، وقد قدرت تلك الممتلكات بـ23 مليون جنيه.

وفى الإسكندرية، تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص لقيامه بغسل 10 ملايين جنيه متحصلة من نشاطه الإجرامى فى تداول العملات الرقمية المشفرة بالمخالفة للقانون، حيث قامت الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بقطاع مكافحة جرائم الأموال العامة والجريمة المنظمة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية باتخاذ الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص مقيم بدائرة قسم شرطة أول المنتزه بمحافظة الإسكندرية لقيامه بغسل أموال متحصلة من نشاطه الإجرامى فى مجال تعدين وتداول العملات الرقمية المشفرة وترويجها، ومحاولته إخفاء مصدرها وصبغها بالصبغة الشرعية وإظهارها وكأنها ناتجة عن كيانات مشروعة عن طريق تأسيس شركات شراء السيارات.

وجرى اتخاذ الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص لقيامه بغسل 40 مليون جنيه من نشاطه الإجرامى فى الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبى، حيث تمكنت الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بقطاع مكافحة جرائم الأموال العامة والجريمة المنظمة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية، من اتخاذ الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص مقيم بمحافظة الإسكندرية لقيامه بغسل أموال متحصلة من نشاطه الإجرامى فى مجال الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبى خارج نطاق السوق المصرفية ومحاولته إخفاء مصدرها وصبغها بالصبغة الشرعية وإظهارها وكأنها ناتجة عن كيانات مشروعة عن طريق شراء الوحدات السكنية وتأسيس الشركات وشراء السيارات والدراجات النارية.

وفى القاهرة اتخذت الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص لقيامه بغسل 100 مليون جنيه متحصلة من نشاطه الإجرامى فى مجال الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبي، وذلك بعدما ضبطت الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بتقنين الإجراءات القانونية لأحد الأشخاص «له معلومات جنائية» مقيم بمحافظة القاهرة لقيامه بغسل أموال متحصله من نشاطه الإجرامى فى مجال الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبى خارج نطاق السوق المصرفية.

ومن العاصمة إلى جنوب مصر، وتحديدًا محافظة قنا، تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال أحد الأشخاص لقيامه بغسل حوالى 41 مليون جنيه متحصلة من نشاطه الإجرامى فى الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر غير المرخصة، حيث اتخذت الإدارة العامة لمكافحة الأسلحة والذخائر غير المرخصة الإجراءات القانونية حيال أحد المسجلين جنائياً ومقيم بدائرة قسم شرطة قنا لقيامه بغسل الأموال المتحصل من نشاطه الإجرامى فى مجال الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر غير المرخصة بقصد إخفاء مصدرها وصبغها بالصبغة الشرعية وإظهارها وكأنها ناتجة عن كيانات مشروعة عن طريق تأسيس الأنشطة التجارية وشراء العقارات والسيارات والأراضى الزراعية.

ويأتى ذلك استمرارًا لجهود أجهزة وزارة الداخلية الرامية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتتبع ثروات ذوى الأنشطة الإجرامية وحصر ورصد ممتلكاتهم واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.



فى مقدمتها كليات الطب والهندسة والآداب والزراعة

«نقلة نوعية» فى الاعتماد الأكاديمى بـ«جامعة القاهرة»

تقرير: محمد السويدى

مثلما حققت جامعة القاهرة تميزًا نوعيًّا فى النشر الدولى ووجود 76 من علمائها ، على رأسهم علماء كلية العلوم ضمن قائمة جامعة ستانفورد الأمريكية لأفضل 2 فى المائة من علماء العالم، ومثلما حققت جامعة القاهرة تفوقًا ملحوظًا على مستوى الجامعات المصرية فى التصنيف الدولى لجامعات العالم، وفق ما أعلنت عنه تصنيفات «شنغهاى» الصينى و«ليدن» الهولندى، و«سيماجو» الإسبانى و«كيو إس» الإنجليزي، حققت أيضًا جامعة القاهرة برئاسة الدكتور محمد سامى عبدالصادق نقلة نوعية فى مجال الاعتماد الدولى خلال السنوات الماضية، سواء على المستوى الأكاديمى أو الإدارى، فى إطار سعيها للتحول إلى جامعة عالمية ذكية، ويبرز تطور شراكات الجامعة وكلياتها مع المجتمع المحلى والدولي.

ونجحت العديد من كليات وأقسام الجامعة فى الحفاظ على جودتها الأكاديمية والمؤسسية وحصلت على الاعتماد المؤسسى والدولى، حيث تم اعتماد 17 كلية على مستوى الجامعة، وحصلت كلية التمريض على الاعتماد الدولى من هيئة الاعتماد الألمانية AHPGS، كما حصلت كلية العلاج الطبيعى على تجديد الاعتماد الدولى كأول كلية على مستوى الجامعات المصرية تُعتمد دوليًا لمرتين متتاليتين، وتجدد 3 شهادات «أيزو» فى نظم إدارة الجودة والسلامة والصحة المهنية واستمرارية الأعمال، كما حصلت كلية طب قصر العينى على شهادتى الأيزو فى النظم الإدارية والمؤسسات التعليمية للعام الثالث على التوالى؛ لتصبح أول كلية طب مصرية تحصل على هاتين الشهادتين، كما حصلت كلية الطب البيطرى على اعتماد المنظمة العالمية للصحة الحيوانية "WOAH»، وحصلت كلية الإعلام على الاعتماد الدولى لجميع برامجها الدراسية من مؤسسة AQAS الألمانية، كما حصلت كلية الدراسات الإفريقية العليا على شهادتى الأيزو للجودة ISO، فى المؤسسات التعليمية، واستمرارية الأعمال.

وحصلت العديد من البرامج الأكاديمية على الاعتماد البرامجى، وهى الهندسة المدنية وتشمل تخصصات هندسة المياه والبيئة، وهندسة وإدارة التشييد، وهندسة الإنشاءات، وبرامج الهندسة المعمارية، وهندسة وتكنولوجيا العمارة، وهندسة القوى والآلات الكهربية، وهندسة الطاقة الكهربية، بالإضافة إلى برنامج العلوم الاكتوارية بكلية التجارة، وبرامج الآثار الإسلامية، والآثار المصرية القديمة، والآثار اليونانية الرومانية بكلية الآثار، وبرنامجى الترميم العضوى وغير العضوى بكلية الآثار، كما يجرى حاليا الانتهاء من إجراءات الاعتماد البرامجى لعدد من الكليات الأخرى.

كما حصلت 4 برامج دراسية بكلية الآداب على الاعتماد البرامجى من الهيئة المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وهى برامج: اللغة العربية وآدابها، واللغة الإنجليزية وآدابها، واللغة الفرنسية وآدابها، واللغة الصينية وآدابها، بالإضافة إلى اعتماد قسم جراحة المخ والأعصاب بطب قصر العينى مركز تدريب كاملًا للبرنامج المرجعى للاتحاد العالمى لجمعيات جراحة الأعصاب، والاعتماد الدولى لقسم العمارة، إلى جانب الاعتماد الدولى والمحلى لعدد 19 برنامجًا دراسيًّا بعدد من الكليات، والحصول على 48 من شهادات نظم الإدارة الدولية (الأيزو).

وحصلت العديد من المراكز والمعامل بالجامعة على الاعتماد من جهات مختلفة محلية ودولية، ومنها حصول 5 مراكز بكلية الدراسات العليا للتربية على اعتماد الأكاديمية المهنية للمعلمين، وحصول مجمع المعامل البحثية بكلية الزراعة على اعتماد «إيجاك» طبقًا للمواصفات الدولية، كما تم اعتماد 20 معملًا على مستوى الجامعة.

كما تم اعتماد مستشفى المعهد القومى للأورام الجديد 500 500 كمستشفى خضراء بتقييم من المستوى الذهبى كـأول مستشفى فى مصر فى مرافق الرعاية الصحية يحصل على هذه الشهادة فى «مرحلة التصميم»، وحصلت وحدات الإقامة ووحدات الرعاية المركزة والأبحاث والتطوير فى طب الأطفال بمستشفى أبو الريش اليابانى على شهادة الأيزو 2015 : 9001 من مؤسسة أفنور «هيئة المواصفات والقياسات الفرنسية والمعتمدة عالميا فى أكثر من 150 دولة»، وتُعد هذه الشهادة تأكيدا لتطابق الخدمة الطبية المقدمة بالمستشفى بالمواصفات العالمية وعلامة الجودة الأوربية.

وحصلت مؤخرًا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية على الاعتماد الأكاديمى المؤسسى الدولى من الهيئة البريطانية"ASIC (Accreditation Service for" International Colleges))، التى تعد واحدة من أكبر وكالات الاعتماد الدولية المعترف بها عالميًا، والمعتمدة من حكومة المملكة المتحدة، حيث تعمل الهيئة تحت إشراف مؤسسة التعليم والخدمات الاجتماعية البريطانية التابعة لوزارة التعليم، وقد منحت حتى الآن الاعتماد لمئات الجامعات والكليات فى أكثر من 65 دولة، وهى عضو فى المؤسسة البريطانية للجودة (BQF)، وعضو فى المجلس الأمريكى لاعتماد التعليم العالى (CHEA)، ومعترف بها من المجموعة الدولية للجودة (CIQG) فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونجحت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى الحصول على تقدير «Commendable grades» فى كل مجال من هذه المجالات، مما يعكس المستوى المتميز الذى وصلت إليه، وذلك بعد أن قام فريق من خبراء الهيئة بتقييم شامل لكافة الأنشطة والممارسات التطبيقية بالكلية، وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة.

د. محمد سامى



المهندس عبدالصادق الشوربجى ود. أحمد مختار فى ضيافة «دار الهلال» ومجلة «المصور»

قريباً.. عدد تذكارى يوثق مسيرة طويلة من الثقافة والتنوير

«المصور».. حكاية وطن فى 100 عام

تقرير: سناء الطاهر

على مدى قرن كامل كانت، ومازالت، صفحات مجلة المصوّر سجلًا صحفيًّا يوثّق كل أحداث الوطن، وتفتح أبواب النقاش حول مختلف القضايا لرفع الوعى وزيادة المعرفة، مع نشر الفكر السليم ومواصلة طريق التنوير والتثقيف فى كل الملفات من أجل الصالح العام، بعيدًا عن أية أهواء شخصية، أو مصالح فئوية، أو أيديولوجيات سياسية.

وفى هذا الإطار، تستعد مجلة المصوّر للاحتفال بمرور 100 عام على صدورها، حيث صدر العدد الأول منها فى 24 أكتوبر 1924، وتتواصل الاستعدادات لإقامة احتفالية موسّعة تتناسب مع «مئوية المصوّر»، هذا الحدث التاريخي، وفى الوقت نفسه يجرى العمل على قدم وساق، من فريق تحرير المجلة لإصدار عدد تذكارى مميز؛ احتفالًا بمئوية «المصوّر»، ويستعرض العدد مسيرة الأحداث الفاصلة خلال 100 عام، ويسجّل بالكلمة والصورة أهم 100 قضية وطنية كانت حاضرة على صفحات مجلة المصوّر، إلى جانب أهم 100 قضية تنويرية وفكرية، وسيحتوى العدد التاريخى على حوارات ومقالات وصور نادرة. تجسد حكاية الوطن وسجل المصريين بالصور خلال قرن من الزمان، واحتفالًا بهذه المناسبة؛ شهدت مجلة المصوّر زيارة مهمة أول أمس الأثنين من المهندس عبدالصادق الشوربجى، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، الذى حرص على مشاركة فريق العمل فى هذه المناسبة الخاصة، معربًا عن دعمه المستمر لـ«المصوّر» بشكل خاص وأبنائها، ومشيدًا بالدور الكبير الذى لعبته «المصوّر»، عبر تاريخها الطويل فى إثراء الصحافة المصرية.

وأكد «الشوربجى» خلال زيارته، على أهمية مواصلة العمل بنفس الروح المهنية العالية التى ميّزت مجلة المصوّر على مدى العقود، مشددًا على ضرورة الابتكار والتطور المستمر لمواكبة التغييرات الكبيرة فى المشهد الإعلامى.

وأعرب «الشوربجى» عن فخره بتاريخ «دار الهلال» الراسخ وجذورها العميقة، التى تمثل حجر الزاوية فى دعم الصحافة الوطنية.

وأشار «الشوربجى» إلى أن «المصوّر» تعد «ذاكرة الأمة المصرية والعربية»، وتولى رئاسة تحريرها عمالقة الصحافة المصرية من الأساتذة مؤسسى المدارس الحقيقية الكبرى للصحافة المصرية، لافتًا إلى أن «المصوّر» صاحبة الأفكار العملاقة السابقة لزمنها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، «المصوّر» أول مَن تحدثت عن «المونوريل» فى الستينيات من القرن الماضى، وها نحن بصدد تنفيذه الآن، أى بعد 63 عامًا.

من جانبه، عبَّر الكاتب الصحفى عبداللطيف حامد، رئيس تحرير مجلة المصوّر، عن بالغ سعادته وامتنان أسرة المجلة لهذه الزيارة، معتبرًا أنها تأتى بمثابة تكريم للعمل الجاد الذى يبذله فريق التحرير؛ للحفاظ على مكانة المجلة الرائدة فى مصر والوطن العربي.

وقال «حامد»: «نحن فى المصوّر نشعر بالاعتزاز بالمسيرة التى قطعناها، والعدد المئوى يمثل نقطة مهمة فى هذه المسيرة، لكننا نرى أن الأهم هو الحفاظ على التميز والتطور بما يخدم قراءنا الأعزاء».

وفى سياق متصل، أكد عمر أحمد سامى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال، تقديره العميق للدعم الذى يقدمه المهندس عبدالصادق الشوربجى للمؤسسة وفريقها، وأوضح أن هذه الزيارة تؤكد التزام الهيئة الوطنية للصحافة بتعزيز مكانة المؤسسات الصحفية الوطنية وتطويرها؛ لتبقى منبرًا للفكر والثقافة والإعلام المستنير.

وأشار «سامى» إلى أن دار الهلال، بقيادتها وإدارتها، تعمل بجهد مستمر على توفير كل ما يلزم لدعم العاملين بالمؤسسة وتطوير محتوى إصداراتها الصحفية بما يتلاءم مع متطلبات العصر، معربًا عن سعادته الشخصية؛ لأن الظروف أتاحت له أن يشهد هذا الاحتفال المميز لمئوية إحدى أهم المجلات المصرية والعربية صاحبة القامة والتاريخ التى كانت، ومازالت، صاحبة قضية، ولواؤها الأول هو الوطن.

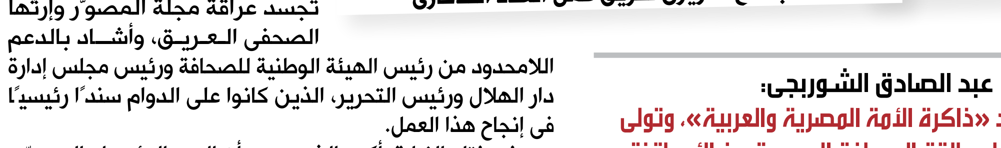
وأعرب أشرف التعلبى، مدير تحرير العدد التذكارى، عن بالغ فخره واعتزازه بتكليفه بهذه المهمة التاريخية التى تجسد عراقة مجلة المصوّر وإرثها الصحفى العريق، وأشاد بالدعم اللامحدود من رئيس الهيئة الوطنية للصحافة ورئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس التحرير، الذين كانوا على الدوام سندًا رئيسيًا فى إنجاح هذا العمل.

فى ختام الزيارة، أكد «الشوربجى» أن العدد المئوى لـ«المصوّر» ليس مجرد حدث، بل هو تتويج لمسيرة طويلة من الإبداع والتميز الصحفى، مضيفًا أن دار الهلال ومجلاتها، وعلى رأسها «المصوّر»، ستظل درّة المجلات العربية، ورمزًا للصحافة الوطنية التى يجب الحفاظ عليها وتطويرها لمواجهة تحديات المستقبل.

رئيس الهيئة الوطنية للصحافة يستعرض محتوى العدد التذكارى



اجتماع تحريرى لفريق عمل العدد التذكارى



عبد الصادق الشوربجى:
«المصوّر» تعد «ذاكرة الأمة المصرية والعربية»، وتولى رئاسة تحريرها عمالقة الصحافة المصرية من الأساتذة مؤسسى المدارس الكبرى فى بلاط صاحبة الجلالة

100 عام المصور ALMUSSAWAR MAGAZINE
23 أغسطس 2024
Issue NUM: 5220











اليوم يبدأ القرن الثانى من عمر مجلتنا المديد..

«دُرة المجلات» تجدد العهد معك أيها القارئ الكريم

اليوم، وليس غدًا، تُكمل مجلتنا المصور الغراء مائة عام بالتمام والكمال.. لذا يُعد هذا العدد الذى بين يديك أيها القارئ الكريم، الأول فى المئوية الثانية من عمر مجلتنا المديد، ومعك نحتفل بختام قرن من العطاء المتواصل، الذى شهدت خلاله المجلة عملا متواصلا على مدار 36 ألفا و500 يوم من العمل الدؤوب، ملتزمين بتقديم محتوى صحفى يليق بك، دون الحاجة لتوقيع عقود أو مواثيق مكتوبة. خلال هذا المسار الطويل، أصدرت «المصور» 5.220 عددا، ضمت بين طياتها نصف مليون صفحة، تجسدت فيها ملايين الصور الفريدة والقصص العميقة التى عكست نبض الوطن، إضافة إلى عشرات بل مئات من الأعداد الخاصة والتذكارية.

تقرير: أشرف التعلبى

عزيزى القارئ، أن تواصل مجلة أسبوعية الصدور بانتظام بشكل أسبوعى على مدى قرن دون انقطاع فهو حدث مهم للغاية، يستحق أن نتوقف كثيرا أمامه، ونتأمل فى هذه المسيرة الطويلة المليئة بالتحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية، إلا أن المجلة صمدت وتطورت لمواكبة العصر، لتبقى «المصور» كيانًا وطنيًا تنويريًا بعيدًا عن كونها مجلة صحفية خبرية.

ومع الاستعداد لبدء «المصور» قرنا جديدا، المئوية الثانية من عمرها، وجب علينا أن نحتفى بهذا الحدث المهنى والوطنى الكبير، هى شهادة لقدرة هذا الوطن على بناء مؤسسات للوعى وللمعرفة، قادرة على أن تؤدى دورها بحرفية وتواصل، وهى شهادة كذلك لأسرة التحرير فى كل جيل ومرحلة، كما أنها شهادة من القارئ المصرى والعربى وشهادة له بقدرته على احتضان ما هو جيد ووطنى.

عندما أطل عام 1924، وانتصر حزب الوفد برئاسة سعد باشا زغلول ليؤكد قوة الشعب ودوره المحورى فى الحياة السياسية، روت صفحات «المصور» حكايات الهوية الوطنية وقضايا المجتمع، مما ساهم فى تعزيز الوعى والانتماء بين أبناء الأمة، وجعلها منارة مضيئة فى تاريخ الصحافة المصرية، تجسد روح النهضة والتغيير التى عاشتها البلاد فى أوائل القرن العشرين، على يد الأخوين إميل وشكرى زيدان، فى زمن كانت فيه إرادة الشعب المصرى تشتعل برغبة عارمة فى الحرية والاستقلال.

لقد أدرك مؤسسا «المصور» أن الكلمة والصورة يمكن أن تكونا سلاحين قويين فى معركة الهوية، فعملا على تقديم محتوى غنى وجذاب يعكس تطلعات المصريين وآمالهم، وهكذا أضحت المجلة رمزًا للنهضة الثقافية والفكرية، تلعب دورا بارزا فى تشكيل الوعى الجمعى للأمة.

منذ البداية و«المصور» على عهدها، فقد حملت الأعداد العشرة الأولى من أغلفة وموضوعات داخلية، الكثير من المشاهد المعبرة عن رفض الاحتلال البريطانى لمصر، وصورا كثيرة لتحركات سعد باشا زغلول فى الدفاع عن قضيتنا وحريتنا.. لتكمل «المصور» دورها فى خدمة المجتمع بعرض ومناقشة كل ما يخص الأسرة، فالمسألة ليست مقتصرة على السياسة وحدها، بل هى مجلة الجميع.

لقد كانت المجلة صوتا ينقل هموم المصريين، بـدءا من كفاحهم ضد الاحتلال من أجل الاستقلال، مرورا بدعوتها الجريئة للشباب للالتحاق بالجيش فى عـام 1936، لتؤكد على أهمية تعزيز القوة العسكرية فى ظل الأوضــاع السياسية المتقلبة.

> منذ البداية و«المصور» على عهدها، فقد حملت الأعداد العشرة الأولى من أغلفة وموضوعات داخلية، الكثير من المشاهد المعبرة عن رفض الاحتلال البريطانى لمصر، وصورا كثيرة لتحركات سعد باشا زغلول فى الدفاع عن قضيتنا وحريتنا

وإذا كانت «المصور» قد اهتمت فى الـ25 سنة الأولى «1924 - 1949» بالقضايا الاجتماعية بجانب السياسة والاقتصاد، فإن الـ25 سنة الثانية «1950 - 1975» من عمر «المصور» كانت مليئة بالأحداث السياسية المتلاحقة، بداية من تكوين تنظيم الضباط الأحرار ثم حريق القاهرة ثم قيام ثورة 23 يوليو 1952 وتبعها إعلان الجمهورية ثم تولى الزعيم جمال عبدالناصر حكم البلاد بعد الرئيس محمد نجيب، ثم تأميم قناة السويس وكذلك العدوان الثلاثى، إلى أن حلت نكسة 67 وتنحى عبدالناصر ثم عودته للحكم، ووفاته وتولى الرئيس أنور السادات بعده إلى أن قامت حرب أكتوبر 1973 وتحقق النصر العظيم ورغم كثرة الأحداث السياسية لم تنصرف «المصور» عن القيام بدورها فى متابعة المجتمع ومشاكله وقضاياه، بل كانت تتناول كل ما يخص الثقافة والمرأة والرياضة، حاضرة بالكلمة والصورة تسجل وتوثق كل لحظة وكل قرار، لتكون منبرا توعويا للأمة، فتمر السنوات ويبقى توثيقها وتسجيلها للأحداث تاريخا يُروى للأجيال.

احتلت «المصور» مكانة مميزة خلال حرب أكتوبر 1973، من خلال توثيقها لبطولات جنودنا أبطال الجيش المصرى فى استعادة سيناء، وخلدت لحظات تاريخية ستبقى محفورة فى ذاكرة الأمة، ولم تغفل المجلة قضية استعادة طابا، معبرة عن عشق المصريين لأراضيهم من خلال أكثر من 40 عددا متتاليا.

ومن أشهر الملاحق، ملحق «نحن العرب» الذى داومت «المصور» على إصداره سنويا كملحق أو عدد خاص، للتعبير عن القضايا العربية ونشر ثقافة شعوبها بين بعضها البعض، والذى اعتبره الجميع أنه حلقة وصل نبتت فى وقت شديد الأهمية، خاصة أن مؤسسة «دار الهلال» كانت متقدمة جدا فى صحافة المجلات المصورة بـ«الروتوغرافور»، وكانت «فلسطين» قضية القضايا بالنسبة لـ«المصور» وهو تعبير عن موقف المجلة الداعم للقضايا العربية طوال تاريخها.

وفى السنوات الـ10 الأخيرة من الفترة «2014 وحتى 2024» لم تتوان «المصور» عن الوقوف ضد الجماعات الإرهابية وعناصرها الإجرامية ولجانها وقنواتها المضللة، وفى نفس الوقت تدعم جيشها الوطنى فى معركته، وتبنى الوعى، لعلمها التام أن المعركة تبدأ بالعقول، وهو ما رسمته «المصور» طريقا لها فى محاربة الإرهابيين والظلاميين، كانت «المصور» من أوائل الصحف التى انتقدت سياسات جماعة الإخوان، منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى، واستمرت فى قضيتها ضد هؤلاء المتطرفين، حتى قادت حملات تنويرية من أجل قيام ثورة شعبية ضد حكمهم عام 2013.. وفى السنوات الأخيرة استمرت المجلة فى دعم الجيش المصرى فى معركته ضد الإرهاب، مسلطة الضوء على أهم القضايا والتحديات لتعزيز الوعى الوطني... وهذا لم يمنع المجلة من رصد وتسجيل كل طوبة فى المشروعات القومية التى سارعت الدولة فى بنائها تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى، لتعويض ما فات مصر فى النصف قرن الماضي، إضافة إلى دورها الأساسى فى محاربة الفساد وطرح الرؤى ومناقشة كافة القضايا من أرضية وطنية، وتاريخها المديد يشهد بذلك.

كما وضعت «المصور» بين اهتماماتها، الحركة الفنية المصرية، من مسرح إلى سينما، إلى إذاعة وتليفزيون، وعلى مدار السنوات المائة، يمكن أن نقرأ فيها رصدا تاما لتطورات الفن المصري، وهو دور يتضح جليا عندما أصدرت «المصور» ملحق «الكواكب» لمتابعة أخبار الفن.

واهتمت «المصور» بقضايا المرأة، ولم يعد الأمر مقصوراً على عرض عالم الموضة، بل تحولت الدفة وأصبحت أخبار العاملة المثالية، ودور المرأة فى الإنتاج، هو الأهم، ومنذ بداية ثورة 52، كان اهتمام «باب المجتمع»، بلقاءات أعضاء مجلس قيادة الثورة مع مختلف قطاعات الشعب، العمال والفلاحين، مع أخبار المجتمع الدبلوماسى والجمعيات النسائية ونشاط الوزراء.

أما فى الأدب والثقافة فقدمت «المصور» أقلاما كثيرة، ومن كثرة الأقلام التى كتبت لـ»المصور»: ربما كان من المستحيل إحصاؤها، فكتب لها طه حسين وعباس العقاد وحافظ إبراهيم وجبران خليل جبران وأحمد شوقى ومى زيادة وأحمد الصاوى وحسين مؤنس ويوسف السباعى وبيرم التونس وبهاء طاهر وصالح مرسى، وغيرهم الكثير.

وما من مفكر أو كاتب أو أديب عربى أو عالمى جاء إلى مصر إلا وكانت زيارة لها وجودها على صفحات «المصور»، مثل طاغور الشاعر الهندى الحائز على جائزة نوبل للآداب، وسارتر الكاتب والفيلسوف الفرنسي، والكاتبة الفرنسية سيمون دى بوفوار، كما قابلت «المصور» رجاء جارودى وهو فيلسوف وكاتب فرنسي، ونشرت «المصور» روايات لمحمد عبدالحليم عبدالله، مسلسلة، واستمر هذا التقليد فى نشر روايات صالح مرسى، وبهاء طاهر.. كما فتحت «المصور» صفحاتها أمام الكثيرات من الأديبات، ربما كان أهمهن جميعا الدكتورة عائشة عبدالرحمن، التى كان لها اسم أدبى «بنت الشاطئ».

لقد كانت «المصور» شريكا فى كتابة التاريخ، بكل ما فيه من أسرار وخفايا، ففتحت المجلة الباب لنشر المذكرات، فالتاريخ نوع من المذكرات، وعندما يكتب لطفى السيد باشا، أو إسماعيل صدقى باشا، أو فتح الله بركات باشا أو عباس العقاد، أو الأمير محمد على ولى العهد أو فخرى عبدالنور أو عبدالرحمن الرافعى أو الفدائى كمال الدين حسين.. مذكراتهم، فإنهم يكتبون وثائق التاريخ كشهود عيان عليها، إنهم يكتبون التاريخ ليس كوثائق باردة مجردة ولكنهم يكتبونها بمشاعر الإنسان ولذلك تأتى دافئة، وصادقة، وواظبت «المصور» على نشر المذكرات، فنشرت مذكرات محمد فريد والقمص سرجيوس ومحمد شكرى الكرداوى وعزام باشا وعبد القادر طه، والكونت برناروت وفتحى رضوان، وغيرهم الكثير.

كما أولت «المصور» منذ بداية صدورها اهتماما كبيرا بتغطية النشاط الرياضى العالمى والمحلى.. وفى الرياضة خصصت «المصور» بابًا خاصًا منتظما يصدر أسبوعيًا، وكان أول باب رياضى منتظم فى مجلة أسبوعية وتبعت المجلات الأخرى «المصور» وخصصت كل منها للرياضة بابًا مستقلا.. وقام القسم الرياضى بـ«المصور» بتغطية جميع الدورات الأولمبية، كما قام بتغطية مسابقات كأس العالم، كذلك قامت بتغطية الدورات الإفريقية منذ نشأتها.

ولعبت الصورة فى «المصور» دورًا أساسيًا وفعالًا فأثارت المناقشات الصحفية والرياضية وأدت إلى تغيير أوضاع وقرارات وضبطت الأحداث الشاذة فى معظم المباريات، ولا يزال «المصور الرياضي» يتطور ويتقدم من أسبوع لأسبوع وهو يلتزم بالحياد بين جميع الأطراف المتنافسة.

وطوال مائة عام تولى إدارة تحرير مجلة «المصور» 17 رئيس تحرير، بدءا من صدورها عام 1924 وحتى يومنا هذا، وطوال هذه السنين تغير شكل «المصور» ومضمونها، فقد زادت صفحاتها وتغير تصميمها، وتحولت من الأبيض والأسود إلى الألوان وتغير حجمها، وتنوع كتابها.. لقد كان كل رئيس تحرير يتولى المهمة يحاول جاهدًا فى مواكبة التغيرات الصحفية والتكنولوجيا التى تتطور سريعًا.. ورغم كل هذا لم تتخل يومًا عن مبادئها ونسقها العام، بأنها تضع الصورة قبل الكلمة وتضع التنوير قبل الإثارة وتضع الهم الوطنى قبل الخاص.. مسيرة طويلة حفلت فيها «المصور» بنجاحات كثيرة، وزادت ثقة قرائها يومًا تلو الآخر، لتبقى حتى يومنا هذا تؤدى رسالتها فى ظل الصعوبات الكثيرة التى تتعرض لها الصحافة الورقية.

بداية من الشقيقين إميل وشكرى زيدان مرورا بالباشا فكرى أباظة وعلى أمين وأحمد بهاء وصالح جودت والأديب الكبير يوسف السباعى والمؤرخ الصحفى صبرى أبوالمجد وأمينة السعيد سيدة الصحافة الأولى ومكرم محمد أحمد وعبدالقادر شهيب وحمدى رزق وعزت بدوى وغالى محمد وأحمد أيوب وصولا إلى عبداللطيف حامد..

ومع بداية قرن جديد، نعد القارئ بأن نكون على العهد الملزم الذى اتفقنا عليه قبل مائة عام وهو: هذه مجلة أصدرناها لنسليك ونبهجك ونتحدث إليك حديث صديق يقتطف لك من كل بستان زهرة ومن كل شجرة ثمرة، وسنحمل إليك كل أسبوع مجموعتين، الأولى: مجموعة من صور الأشخاص والحوادث والمشاهد مما يتحدث عنها الناس ويتوقون إلى رؤيتها وهذه الصور تطبع بأعظم إتقان وعلى أحدث الطرق الفنية التى تخرج الصورة المطبوعة كأنها صورة فوتوغرافية. والثانية: مجموعة من الفكاهات والنبذ المفيدة للطلبة والقطع المسلية- منتقاة من المصادر القديمة والحديثة، الشرقية والغربية.. ومرادنا أن يكون ما ننشر من أدب خاليًا من التقعر وما ننشر من علم خاليا من التفلسف وما ننشر من اجتماع خاليا من التعصب... إن مبدأنا هو «الخدمة» خدمة القراء.

الرئيس محمد نجيب فى ضيافة مؤسسى مجلة «المصور» إميل وشكرى زيدان



علاقة عمل وصداقة ممتدة بين فكرى باشا أباظة وكوكب الشرق «أم كلثوم»



العدد الأول فى العام الأول بعد المئوية الأولى..

عيد ميلاد سعيد مجلتى «المصور» الفريدة

بقلـم: حمدى رزق

قبل مائة عام، وفى مثل هذا اليوم (24 أكتوبر 1924 ميلادية) وُلدت مجلة «المصور» الميمونة، كانت فأل خير على المحروسة، ولا تزال مصدر إلهام وطنى، وإشعاع تنويرى.. صدرت «المصور» لتبقى، وتحوز لقب درة مجلات المحروسة المصورة.





«لساها شابة»، العقود فى عمر خلافها فى عمر البشر، الصحف يزداد ألقها تصبح عريقة ونفيسة، عمر «المصور» يفوق عمر دول فى المنطقة، وسجلت فى صفحاتها «المصورة» ميلاد جمهوريات وممالك وإمارات، شهدت سطوع الوطن العربى، وسجلت الحلم العربى، وتوفرت على قراءة كتاب المحروسة، وحوت صفحاتها صور ثورات المصريين، وانتصارات جيش الكنانة، المصور بنت مصر العظيمة التى تغنت مع شاعر النيل «حافظ إبراهيم» على غلافها الملون بأصابع الفراعين: «وقف الخلق ينظرون جميعًا/ كيف أبنى قواعد المجد وحدى».

■■■

«المصور» فى مئويتها تجسد عنوان التنوير فى وطن أشع تنويرًا على العالم، علم العالم، وصفتها فى مقال فى عام مضى، العام (99) بـ«ديوان التنوير»، المصور تبلغ (100) عام من عمرها المديد ورايتها مرفوعة، «المصور» طويلة العمر، تقصر أعمارنا راضين ليطول عمرها مديدًا.

المصور «رسالة التنوير»، المصور تشع تنويرًا، وأقلامها مشاعل تنوير، وصفحاتها تلهج بالتنوير، وطوال عمرها فى قلب معركة التنوير، وأفكار التنوير المصرية أشرقت على الدنيا من خلال مطبوعات «دار الهلال»، ورمزيتها العريقة «المصور» التى تدخل عامها الـ(100) منيرة من التنوير.

لم تضبط «المصور» يومًا تغرد خارج السرب الوطنى، مكانها دومًا فى الصفوف الأمامية المتقدمة، دفاعًا عن أغلى اسم فى الوجود.

■■■

معجزة بقاء المصور فى سر مكنون، وبعض من شموخها، وثباتها، جذرها ثابت وفرعها فى السماء، لأنها تحوى كلمة طيبة، شموخها فى التفاف الشيوخ المقدرين (وقد صرت شيخًا) حول شبابها، ظاهر توالى الأجيال لا تُخطئه عين مراقب، وعطفة شباب «المصور» على شيوخ الكتاب من قيم المصور الراسخة، وقيم المصور مستمدة من تراث «دارالهلال» العريقة.

وعلى ذكر «دارالهلال»، ليست مؤسسة صحفية فحسب، بل بالأساس مؤسسة ثقافية تنويرية، من عمد وأركان منظومة القوة الناعمة للمحروسة، إصدارات الدار العريقة شكلت الوعى العربى ولا تزال.

■■■

«المصور» ليست مجلةً ولكنها حالة وطنية، وعنوانها الوطن أولاً وأخيرًا وفى كل الأعداد، أعداد «المصور» التى تصدر تباعًا بجهد وعرق الشباب، تُبرهن على روح وطنية، جذوة لا تنطفئ، مشتعلة بالأفكار، متوثبة الطموحات، واسعة الآفـاق، لا يحد طموحها صعوبات، و«ياما دقت على الـرءوس طبول عنيفة»، ولكنها فى رسوخ الجبال الرواسى، وجندها صابرون، مناضلون من أجل إصدار عريق الأصل.

■■■

أستعيد فى هذا اليوم العزيز على قلبى، بعض ما كتبت فى «المصور» عن محبوبتى «المصور» التى لها الفضل، منذ رسمتنى صحفيًا على صفحاتها المنيرة، أكتب عن «المصور» من موقعٍ رئيس تحرير سابق، شاكرًا هيئة التحرير المشتعلة حبًا وعشقًا، وعلى رأسها الصديق «عبداللطيف حامد» رئيس التحرير، وبرعاية الصديق «عمر سامى» رئيس مجلس إدارة «دارالهلال» جميعهم محبون، والمحبون فى عشقهم مذاهب كما يقولون.

حقيقة لا بد من تسجيلها، على طريقة أدّوا الأمانات إلى أهلها، صـدور مجلة «المصور» أسبوعيًا بهذه الحلة البهية والمحتوى العميق، معجزة حقيقية فى توقيت عصيب، وكم من مجلات عالمية ثرية اختفت تحت ظرف العصر الرقمى، والأمثلة لا تُعد ولا تُحصى، ولكن المجلات المصرية، تحديدًا فى «دار الهلال»، وعلاماتها الرئيسية (الهلال، والمصور، وحواء، وسمير)، تُكافح من أجل البقاء، وسيُكتب لها البقاء، لأن فى «دار الهلال» كتيبة من المناضلين الأكفاء.

مجلتنا وبيتنا الكبير، مجلة «المصور» ولاَّدة، متخمة بالمواهب والكفاءات، ولا تقلق على مستقبلها طالما نبع الكفاءات يتدفق، وأجيال تسلم أجيالاً، تحمل اسم «المصور» الغراء.

خليقة بالخلود

«المصور» مجلة ذات طبيعة خاصة، أقرب لعائلة، يحكمها قانون العائلة، الكبار يحنون على الشباب، والشباب بين جدرانها إخوان، والإخوة تحمل معانى عميقة، لا يغير مياهها إنسان كائن من كان.

المصور تبلغ (100) عام من عمرها المديد ورايتها مرفوعة، «المصور» طويلة العمر، تقصر أعمارنا راضين ليطول عمرها مديدًا.. أتطلع لمئوية «المصور» تحت قيادتها الشابة، تكمل «رسالة التنوير، المصور تشع تنويرًا، وأقلامها مشاعل تنوير، وصفحاتها تلهج بالتنوير، وطوال عمرها فى قلب معركة التنوير، وأفكار التنوير المصرية أشرقت على الدنيا من خلال مطبوعات «دارالهلال»، ورمزيتها العريقة «المصور» التى تصدر عددها الأول فى عامها الأول بعد المائة الأولى منيرة من التنوير.